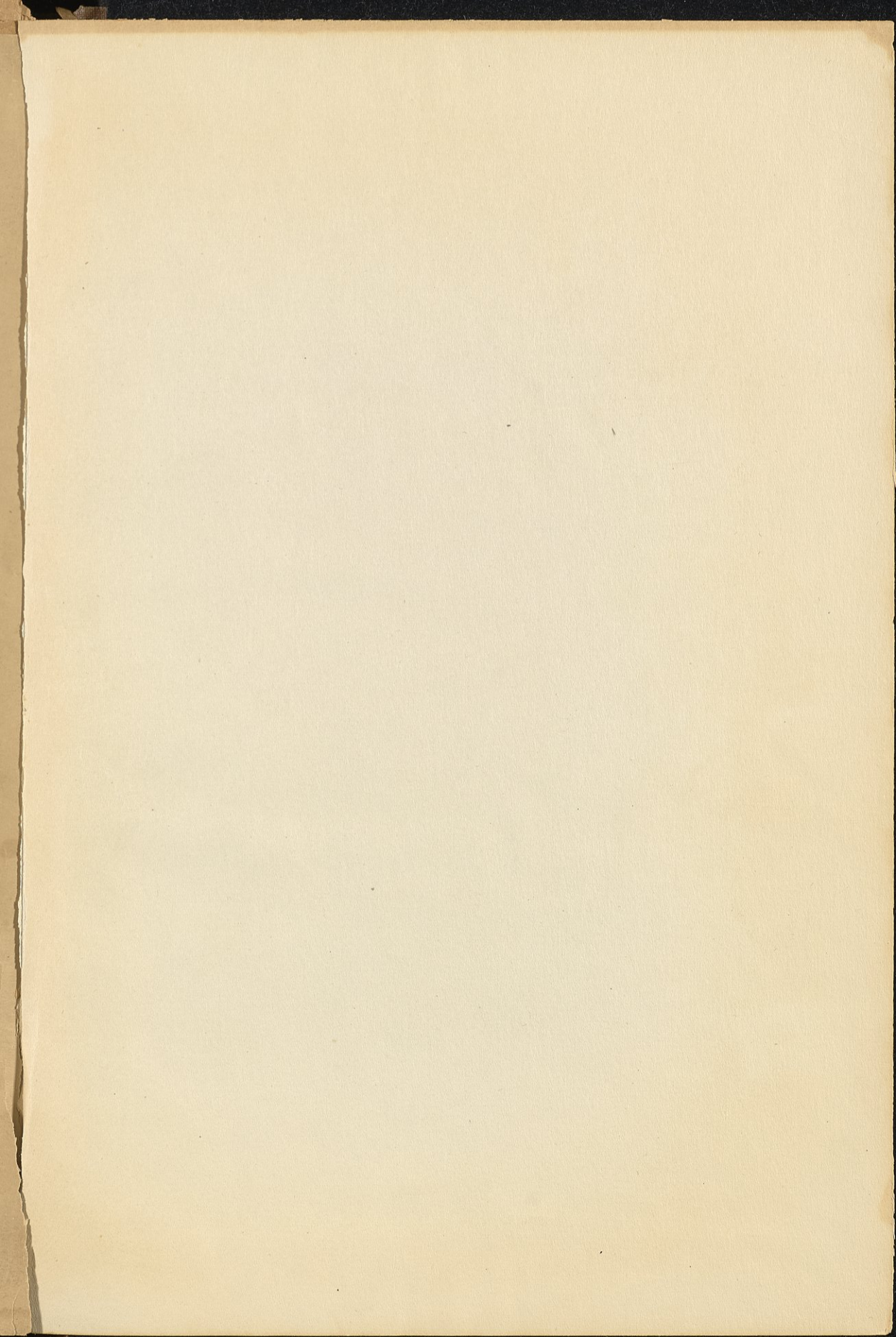


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





احمد لطفي السيد باشا

صفحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

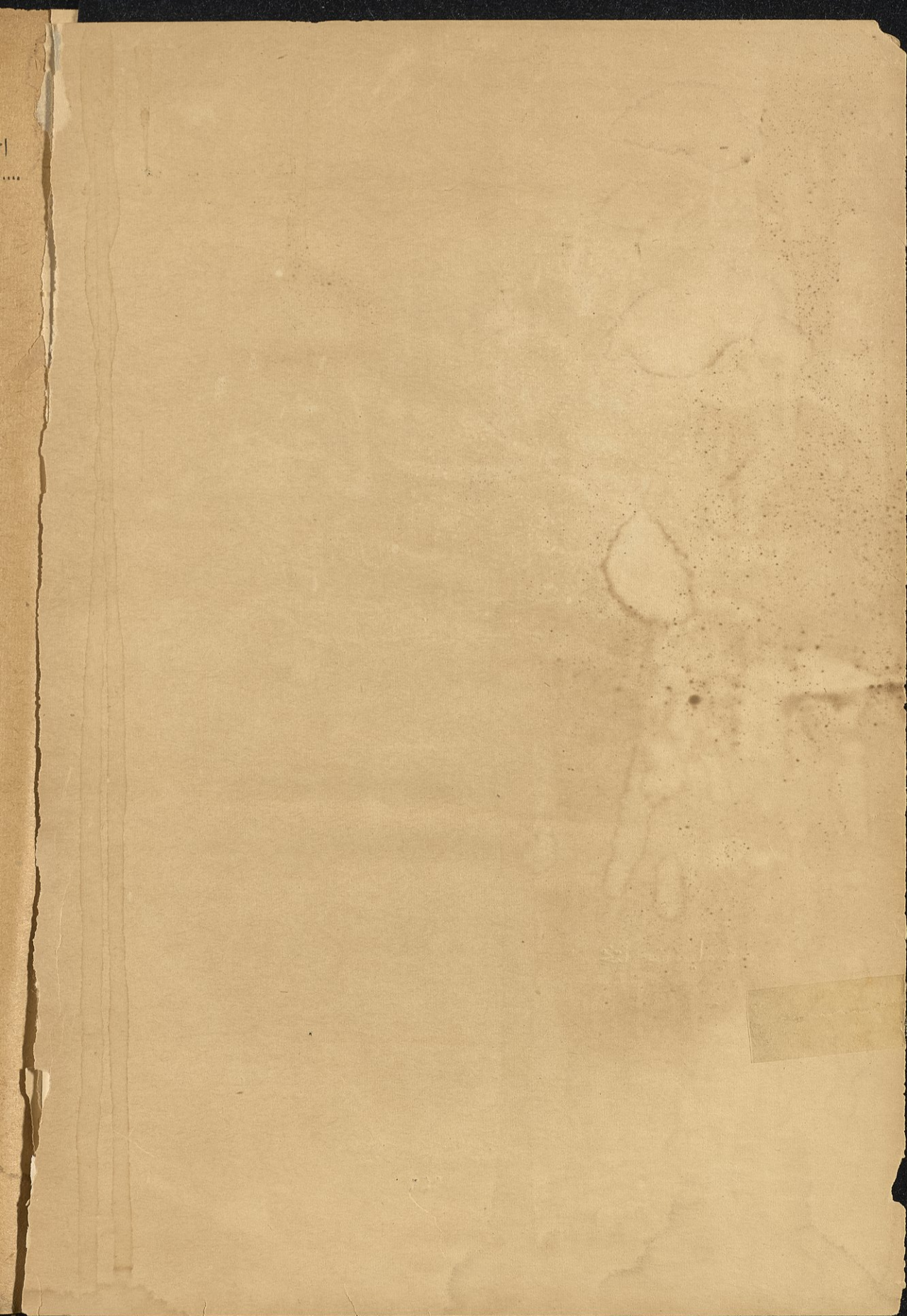
من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩

عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

مختارات سياسية

طبع بطبعتي المخطوط والمطبوع بمصر

١٩٤٦



أحمد لطفي السيد باشا

صَفَحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩

عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

المختارات السياسية

مصر: ١٩٤٦

962

L977

26691F

مقدمة

اعتقادي الثابت أن نشر هذا الكتاب القيم هو أول عمل من نوعه في تاريخ الآداب المصرية . وأعني بذلك أنه أول كتاب في «الآداب السياسي» ، والآداب السياسي في الأمم التي عنت به يتألف من عدة عناصر ، أهمها المقالة السياسية والتراجم والتاريخ السياسي والمذكرات . ولما خلف رجل اشتغل بالسياسة المصرية شيئاً من ذلك يستنير به أخلافه الذين سوف يعكفون على خدمة البلاد من الناحية السياسية .

إن تاريخ المسألة المصرية في القرن التاسع عشر وهذا العهد من القرن العشرين يتكوّن من عهدين معينين تماماً : الأول منهما يبدأ بغزو نابوليون . والثاني يبدأ بالاحتلال البريطاني لهذه البلاد .

العهد الأول : عهد يبيّن القسّمات ظاهر التفاصيل ، فقد عُني بعض الكتاب به ، وقد نعت فيه على بعض مذكرات تنير لنا السبيل بعض الشيء . أضاف الى ذلك أن الحياة السياسية المصرية في خلاله لم تكن قد تنافرت نواحيها تنافرها الآن .

أما العهد الثاني : فقاما تقف على شيء من أسرارها الآن في الكتب الأجنبية كتوالييف الفرنسيين والانجليز وقليل غيرهم ، وهي توالييف انتحى أصحابها منحى خاصاً يتمشى في الغالب مع الأغراض التي كانت ترمي إليها السياسة الأوروبية أو تملئها المطامع الاستعمارية . وبالرغم من أن الحياة السياسية المصرية في هذا العهد قد ازداد تنافرها ، وتشعبت نواحيها ، مما يوسع أمام المؤرخ أو كاتب المذكرات مجال الكتابة والتفكير والتعليق ، فإنه قدما تقع على شيء من ذلك خلفه لنا سياسي من السياسيين المعروفين ، أو وزير اشتغل في عهد

الاحتلال مع المحتلين ، فصور لنا الحياة السياسية في صورتها الواقعية ، أو فكر في أن يخلف لمن يجيئون من بعده مذكرات تنير لهم السبيل وتوضح لهم النهج . وفي هذا ما يدل على أن الناحية السياسية من حياتنا مهمة ، بل تكاد تكون لا شيء الى جانب أشياء هي في الواقع لا تساوي إلى جانبها قلامة ظفر ، مما يهتم به بعض كتّاب دفعهم الى كتابة ما كتبوا : إما الزنى وإما المال .

الحوادث التي وقعت في الثورة المصرية الأخيرة (١٩١٩ - ١٩٢٢) هي من الحوادث الجسام في حياة الأمة المصرية . وتحليل الأسباب التي أدت الى هذه الثورة ، ثم تطوراتها والأفكار التي حامت في جوارها والزعات التي قادت بعض فئات منا في نواح منها ، كل هذه أشياء لم يترك واحد منا عنها كتاباً أو مذكرة .

كنت ممن شهد هذه الثورة وكنت ممن اعتقل وسجن في سبيلها مرات عديدة ، وحررت جريدة « الأفكار » للحزب الوطني وكانت أول من حمل على لجنة ملنر وقاومتها أشد المقاومة ، وكنت قادراً على كتابة مذكرات أو جمع مذكرات حتى مما كان ينشر في الصحف . وشهد بعضنا حوادث المظاهرات والمواقع التي دارت في شوارع القاهرة . وكان منا موظفون كبار نظموا إضراب موظفي الحكومة وهو حادث من أروع حوادث تلك الثورة . وكان منا صحفيون احتكوا بتلك الحوادث عن طريق مباشر ، وكان منهم القادرون على تصوير سياسة الصحف والآداب ومتجهات الرأي العام وتلونه بمقتضى الحوادث . كل هذه أشياء لم يخط واحد منا فيها حرفاً ولم يترك من ورائه كلمة تنير السبيل لمن يأتون من بعده .

ترك مصطفى كامل رسائل ، وخلف فريد مذكرات ، وكتب سعد زغلول حوادث الثورة وعالجها بالضرورة علاج الخبير ، فأين جميع ذلك ؟

من قبل هؤلاء وفي زمن لم تكن قد نضجت فيه الفكرة السياسية ولم تكن الحياة السياسية لهذه الأمة قد بلغت ما بلغت من الخصب في زمن مصطفى كامل وفريد وسعد زغلول . خلف عرابي مذكرات مكتوبة كتبها في منفاه بجزيرة سرديب . وقعت في يدي هذه المذكرات وهي مجلد ضخم حمله الي أحد أبنائه فحملتها من فوري الى صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا وكان مديراً لدار الكتب فاشتراها واحتفظ بها للدار ذخراً لمن يأتي من

أخلافنا . فكان عرابي رحمه الله أول زعيم سياسي من زعماء هذه الأمة أدّى الأمانة التي في عنقه لأبناء أمته . واني لأرجو أن تقوم دار الكتب على طبع هذه المذكرات بعد أن تعهد بها إلى من يستطيع التعليق عليها ، وتبيان ما غمض منها ، وشرح ما يحتاج إلى الشرح من حوادثها .

وقد اشتغل أستاذنا أحمد لطفي السيد باشا بسياسة البلاد منذ أن كان طالباً ، وله في ذلك ذكريات كثيراً ما حدثنا بها . ذكريات غير معروفة لأحد ، وأحداث لا يعرفها إلا من شهدا ، وله على ذلك تعليقات وتعليقات سياسية واجتماعية ، لو أنها نشرت يوماً إذن لكان لها شأن في هداية الأجيال المقبلة وأي شأن . شأن في السياسة ، وشأن في التاريخ .

هذه الصفحات المطوية التي ننشرها اليوم هي خلاصة آراء أستاذنا الكبير في السياسة المصرية من أوائل سنة ١٩٠٧ وهي السنة التي تألف فيها حزب الأمة وظهرت صحيفته « الجريدة » إلى أوائل سنة ١٩٠٩ . وعندي أن هذا العهد هو عهد الانقلاب الفكري الذي تميز فيه الاتجاه الاستقلالي في سياسة مصر الوطنية . ومنعقب على ذلك بكتاب آخر في مجلدين ننشر فيه آثار أستاذنا الكبير في السياسة المصرية في أوائل سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١٤ وهي السنة التي اجتاحت فيه العالم كارثة الحرب العالمية الأولى .

لمصر الآن عند أستاذنا الكبير حق تطالبه به ، هو مذكراته السياسية منذ أن وفد على سويسرا عقيب تخرجه من مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ ، ومذكراته من سنة ١٩١٤ إلى الآن . ولذهابه إلى سويسرا مرّ يتعلق بالخديو عباس وبمصطفى كامل ليس لنا أن نبوح به ، بل نترك له وحده حق القول فيه ، وإن كان من حق المصريين جميعاً أن يعرفوه . فإن حياة السياسيين والمشتغلين بالمسائل العامة وبالإصلاح الاجتماعي ليست لهم وحدهم ، بل إن للأمة فيها نصيباً وأي نصيب .

لعلني بنشر هذه الصفحات أكون قد قمت ببعض الواجب ، فهي بمثابة مذكرات متصلة لعهد من عهود الانقلاب الفكري في السياسة المصرية ، شبابنا اليوم أحوج ما يكون إلى الإلمام بأحداثه واتجاهاته .



خطب سياسية واجتماعية

— ١ —

أيها السادة ^(١) :

إذا كان حل المسألة المصرية ، أو استقلال مصر ، أمراً أوروبياً محضاً كما قال لورد كرومر ، فلا شك عندي في أن جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدي حتماً إلى الاستقلال هي بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتية التي لا دخل لأوروبا فيها . المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ثم لا يكون من عمل أوروبا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال . المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال ، وأوروبا تعترف بذلك الاستقلال . فعمل أوروبا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطني الأقدس ، الذي هو استجماع كل الأسباب المؤدية للاستقلال . غير أننا في الماضي قد أخطأنا في تقدير الواجب علينا وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن طائفتنا إلى طاق غيرنا . فعلقنا آمالنا في أول الأمر بالاستانة ، أي بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعملها لنا الأتراك . فلم نزل من وراء ذلك شيئاً حتى أن الانكليز أنفسهم قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧ وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول في مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية . ولكن فرنسا التي لم تكن تُطفأ نار مطامعها في مصر إلى ذلك الحين ، ولم تكن خمسة الأعوام

(١) خطبة أُلقيت في نادي حزب الأمة ببراى البارودي وكانت بشارع غيط الددة بجوار باب الخلق ونشرت بعدد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨ . بعنوان « الحالة الحاضرة »

التي مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنسى أصفها على عدم مشاركة الانكليز في الدخول إلى الاسكندرية ، والتي كانت صاحبة النفوذ الأول في مصر قبل الثورة والتي تعرف أن حصول انكلترا على امتياز في مصر من شأنه أن يقضي على نفوذها فيها — قد زينت للباب العالي عدم قبول الشروط الموضوعة للعلاء ، فظلت المسألة على ما كانت عليه . أنسنا وقتئذٍ من غير فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا في مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا ، فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنسيين قد ذهبت بها الأيام . غير أن هبل الرجاء ما زال معلقاً بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائياً الاتفاق الفرنسي الانكليزي سنة ١٩٠٤ ، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب ، ولم نشأ أن نقصر مجهوداتنا على العمل لاستقلالنا في داخل بلادنا ، بل تطوَّح بعضنا إلى لوندرة ، وصرنا نعلق الآمال في نيل الحكومة الذاتية والاستقلال النوعي ، مرة على وزارة الأحرار وأخرى على أعضاء البرلمان ، وثالثة على حسن الشهادة في حقنا من المعتمد البريطاني في مصر .

تواكلنا وتوكلنا في استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطاني أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره في وزارة أمته ، كما تتوكل الرعية الضعيفة في إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية لملكها المستبد . ونحن في هذا لم نلاحظ أنه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعمل شيئاً لاستقلالنا ، فإن انكلترا التي ما احتلت بلادنا إلا لمصلحتها — هي للعمل لمصلحتنا أبعد كثيراً من تركيا وفرنسا . صرنا نعلق الأمل بمعتمد جديد يحییء فيشهد لنا لا علينا ، ويوفي بعهود أمته في انالتنا الحكم الدستوري تدريجاً ويمحو سوء التفاهم ، وبالجمله كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الأحرار الجديدة ، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه . وينقل إلينا هيكلًا من هياكل الدستور . ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب ، وتسعد بها البلاد . كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة ١١ مضحكات مبكيات ١١

أجل كان اللورد كرومر يسير في سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار : إنماء في الحركة الاقتصادية يأمن به الأوروبيون على مصالحهم فلا يحركون ساكنًا في المسألة المصرية ، وضغط شديد على التعليم في مدارس الحكومة وإيقافه عند حدٍّ يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم في العلم ، واعتبار الموظف المصري دائماً آلة في يد الموظف الانكليزي حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم ، وليستوي في العبودية أمام الانكليز الرفيع والضيع والموظف وغيره ، واعتبار الامة برجالها كية عاطلة عمياء لا تبصر مرئياً ولا تعترف بجميل ، وإذاعة الاخبار عن تعصب المصريين واضطرابهم في

جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه في مصر على ما يشاء . تلك هي سياسة اللورد التي يكون من جرأتها القضاء على كل رجاء مصري في الاستقلال .

جاء السير إدون غورست^(١) تستقبله الامة بما ذكرنا من الآمال في تغيير سياسة سلفه تغييراً جوهرياً . وها هو ذا قد أقام بين ظهرائنا عاماً كاملاً تفشت في خلاله الازمة المالية تفشياً هائلاً ، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الامة بأية صورة من الصور ، رغمًا من إلحاح جميع طبقات الامة . ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه سياسته فلم نجد مخالفة مطلقاً بينها وبين سياسة سلفه ، بل كأن تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد . نعم يوجد بين سياستهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية^(٢) على صورة لم نعهد لها مثيلاً في أيام سلفه . وقد أبدى بما ذكره في تقريره إذ يقول :

«ومهما يكن قد تم من الأعمال الحسنة ، فالفضل للخديو ونظاره على معونتهم الصادرة من صميم النقاد ، واتفاقهم على العمل بالوائام والاخلاص مع البريطانيين الموظفين في الحكومة المصرية »

هذا هو كل الفرق بين السياستين . ولكن ماذا نجني نحن الامة من هذا الوفاق ؟ لم نجن شيئاً مطلقاً ! بل قد ينقل على نفوسنا أن نحتمل أن أميرنا يكون موضوعاً لمدح أو غيره في تقرير فنصل حكومة محتلة بالفعل بالقانون . خصوصاً انه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راضٍ تمام الرضى عن سياسة هذا المعتمد الجديد الذي يقضي فيها على كل أمل في الاستقلال . ولم يظهر له عمل الى الآن من الأعمال التي من شأنها ترقية حال البلاد من أي نوع من أنواع الرقي . نعم ان مدته لا تزال قصيرة ، ولكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هي عليه . حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التي تطمع بحق في الاستقلال .

كنا قطعنا الأمل من المعتمد القديم ، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لنقنتنا في انتقال نظاماتنا الى حال أحسن .

رأيتم ان الانكليز هم الانكليز . وأن السير إدون غورست مع اتفائه مع السلطة الشرعية أشد خطراً علينا من اللورد كرومر باختلافه معها . فعلى من يكون اعتمادنا في بلوغ الاستقلال ؟

على أنفسنا ، على أعمالنا ، على تضامننا ، على أن تكون أمتنا كما قال صولون^(٣) : « خير

(١) المعتمد البريطاني الثاني بعد كرومر وكان رجلاً ضعيف الرأي خامل الذكر (٢) الخديو

(٣) Solon سياسي أثيني قديم

الأمم أمة يتأثر فيها جميع الأفراد للاهانة التي تقع على واحد منهم . يطالب جميعهم على السواء بتعويض الاهانة بنفس الحدة التي يطالب بها من وقعت عليه شخصياً .
 تلك هي الأمة المتضامنة الأفراد التي يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلاً .
 من أجل أن يكون عملنا مفيداً لبلادنا ، يجب علينا أن نتفق بآديء الأمر في النظر الى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديرأ حقيقياً لا مبالغاً فيه ولا متجاوزاً في الحكم عليه . حدث الحقيقة ولو كانت مُرّة تؤلم عواطفنا . فإنا اذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التي تظهر لنا النقص الذي يجب علينا سده ، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التي تعرض لنا في سبيل استقلال بلادنا .
 هنا يجمل بي أن أقول إن بعض الناس يخطئ كثيراً في هذه الحقيقة ويظنون أن اشتهارنا لنقص اجتماعي أو سياسي أو تصدينا لنشر تصرفٍ منتقدٍ صدر من سلطة أهلية ، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الذاتية . ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الأمة عنها ، إقرارها على ما هي عليه من التأخر وصرف لها عن اصلاح ذاتها . وذلك هو الذي جرّ علينا الى الآن أسوأ النتائج .
 فالواجب علينا تلقاءً يأسنا من كل مساعدة خارجية عنا ، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية .

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد علي باشا وحكومة محمود الخديو ، كالفرق بين مبادئ الربع الأول من القرن الماضي وبين المبادئ الحالية للقرن العشرين . كان لحكومة محمد علي باشا شبهيّات في الحكومات الأوروبية المتعدنة وقتئذٍ ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوروبا حتى الصغيرة منها شبهة ما .
 كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا في عهد محمد علي باشا وبينها الآن ، كالفرق بين جهلها وفقرها في ذلك العهد ، وبين معارفها وثروتها اليوم ، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شبهة كبرى من صورتها في أوائل القرن الماضي فيما يتعلق بحالها السياسية
 لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظمات قضائية ونظمات ادارية ، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون ، ولكن الحكومة والأمة لا تزالان تحفظان من صورتها القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم . تحفظان مبدأ الاستبداد . استبداد بالرأي من جانب الحكومة ، وطاعة عمياء من جانب الأمة . فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى .
 من القضايا المسداة أن شكل الحكومة يتم دائماً على مبلغ الأمة من درجات الاخلاق ،

عاليها وسافلها . لأن الحكومة ليست في الحقيقة إلا عرضاً من أعراض الأمة ، فكيفها تكون الأمة تكون حكومتها .

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق الذل من أوائل القرن الماضي الى الآن ، حتى تمكنت المبادئ الاستبدادية من النمو والبقاء فيها ؟ وهل يكون الفرق بين مصر الأمية وبين مصر المتعلمة ، فرقاً قليلاً جداً ، بحيث أن المبادئ الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبواباً مفتوحة لقبولها واسكانها في القلوب مسكناً مباركاً حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظل فيها للدستور ؟

أيها السادة - ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين ، هو كل مقومات الأمم ، وليس هو الموجد للأخلاق العامة التي يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل ، والتضامن بين العامل والعامل ، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي والاستقلال الذاتي الذي يجعل الحر يأبى أن يكون عبداً للسلطة مهما كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله . تلك الصفات التي هي من أركان الاستقلال العام .

لكي يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العالية هي الغالبة في الأمة ، يجب علينا أن نرغب عن كثر ميول الرأي العام فيها . ولا شيء يوقننا على ميول الرأي العام إلا الجرائد .

الرأي العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأي العام تظهر عليها صورته المضبوطة . يظهر عليها شكله ولونه ، بل هي مقياس درجات الأخلاق ومظهر المعلومات في الأمة . ترى فيها المطاعم التي تتجسس في أدمغة الأفراد والعواطف التي تنطوي في الصدور . فما أصدق هذه المرآة الصحافية في تحصيل صورة الرأي العام . فان رأيت جرائد الأمة تتجنب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات ، أو تحشى عظيمًا من العظماء أو تتخبط في الآراء السياسية على غير هدى من العلم ، أو تكون مريضة الذوق في طعوم الحوادث ، فاحكم بأن الرأي العام لا يزال يحسب للسلطة حساباً لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتي حباً كاملاً مستأثراً بجميع حواس الأمة وملكاتهما على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام .

من ينظر الى الرأي العام في زمن محمد علي باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماسك الجسم . مركزه كاذب حقيقة . إلا أنه كان قوياً في خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام . يخيل لي أن أول مادة صُدِّرَ بها قانونها هي هذه المادة أو ما في معناها :

« يجب على المصري منفرداً ومجتمعاً أن يداري الحاكم الأكبر ومن دونه ، وإن لا يغتر
بنفسه فينقد عملاً من أعماله »

وبقية قانون الرأي العام أو قانون السلوك السياسي للأمة كان محرراً على هذا النمط :
تحذير من الوقوف في وجه الأسد حبساً في الحياة الخسيسة ، أو خوفاً من العقاب الصارم
الشريف . ضعف وهوان باسم الطاعة . نفاق وتلق باسم الاخلاص . اعتبار ان شكل
الحكومة إنما هو قضاء من الله لا مرد له ولا تخفف لويلاته إلا هو .

حقيقة أن ذلك القانون قد باد جسمه ، ولم يبق منه إلا رسمه . وهو هذا الذي لا تزال
تلاحظه إذا أمعنت النظر في خلال حديث من يحدثك في السياسة من بعض سياسيي الصدفة
الذين لا يزالون يدعون : « ربنا يولي من يصلح » وتلك هي الجملة التي تحتم بها عادة
المناقشات السياسية في المنابر^(١) . ولا يظنون لشدة تواضعهم ان الواحد منهم هو جزء غير منقسم
من الارادة العامة للأمة ، التي يجب أن يخضع لها كل عظيم . وإن مقامها فوق كل مقام .

ذلك هو الشبه الباقي بين الرأي العام قصير النظر في النصف الأول من القرن الماضي ،
وبين الرأي العام عندنا اليوم . هذا الرأي العام الجديد الذي هو الآن مزيج من تلك الآثار
القديمة ومن أشعة النور التي نفذت الى عقولنا والفيض الروحي الذي انتشر في قوانا بفضل
التعاليم المدنية الحديثة وانتشار الحرية الشخصية الى درجة ما ، ذلك المزيج الذي لم تتجانس
أجزاءه تمام التجانس الى الآن ، يظهر أثره في الجرائد بصورة جلية ظاهرة : تريد إحداها
أن تقضي على عادة من العادات التي التصقت بالدين وليست منه . ولكنها تخشى أن تثير على
نفسها نائرة بعض الفقهاء . تريد إحداها أن تحمل على خلق عام مضر بالاجتماع ولكنها تخشى
أن يرفضها المشتركون فيها أو يتهموها بأنها دسيسة انكليزية . تريد أن تنقد عملاً من
أعمال السلطة الشرعية ولكنها تخشى غضب جمهور غير قليل من الناس لا يلبثون أن يقولوا
إنها انكليزية أيضاً أو معادية للسلطة الشرعية . تريد إحداها أن تنقد عملاً من أعمال
الحكومة أو الادارة الانكليزية فلا تخشى شيئاً من الجمهور . ذلك لأن الجمهور أو الرأي
العام بمجهته القديمة لا يسمح بالظعن فيما ألفه من العادات الأولى ، وبمجهته الحديثة ، جهة
المدنية والعلم ، كله آذان لسمع الطعن بحق في الانكليز أو في شخص بعينه ليس من العادة
تقديسه والخوف منه .

قد يفهم مما ذكرت أن الرأي العام في بلدنا لا يزال يفهم الاستقلال فهماً ناقصاً على

(١) قاعات الاستقبال في العهد القريب واحداثها مندرجة ، ولعلها آتية من معنى التندر وتجاذب اطراف الحديث

صورة غير مستكملة جميع المحاسن . وإن هذه الحكومة الحالية على استبدادها هي الحكومة المناسبة للأمة !!! .

— كلاً . بل أقول إن حالتنا الحاضرة هي حالة استثنائية ليست الأمة فيها أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائداً عليها حكومة أجنبية أخرى قد أخلَّ وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها . وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة اضعافاً كثيرة . فإذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبي أن نصرف مجهوداً واحداً لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل .

من أجل ذلك كان شكل حكومتنا الحالية لا يحصل صورة الأمة تماماً ، لاختلال التوازن بين القوتين . ومن أجل ذلك كننا مظلومين .

ولكن القوي لا يمكن أن يكون قوياً إلى الأبد ، والضعيف لا يمكن أن يبقى ضعيفاً إلى الأبد ، بل إن الرأي العام عندنا على ما فيه من بعض العوج وما يثقله من تلك الحكومة المزدوجة ، قد أظهر قوة شديدة في بعض الحوادث ، فاضطرت الحكومة إلى أن تجري خلفه فيها ، مثل مشروع النفي الإداري وغيره (١) . فكلما زاد الرأي العام قوة في التأثير ازدادت الحكومة ضعفاً في استبدادها ، حتى يحصل التوازن بين القوتين ، ثم تزيد قوة الرأي العام بحكم الرقي الطبيعي فتظهر سلطة الأمة بأجل المظاهر وأقواها .

وإننا يسرنا أن الرأي العام عندنا قد أخذ يزداد قوة وتماسكاً ببركة هذه الحركة السياسية الجديدة . ذلك الشعور الذي خرج من جوف الأمة يستصرخ عزائم أفرادها الى الرقي العلمي والسياسي . ذلك الشعور الذي يملأ أعيننا نوراً لتنظر الى المستقبل ، ويملأ قلوبنا ثقة بالرجاء في المستقبل . ويبرز أعصابنا الى أن نتضامن لسعادة المستقبل . تلك الحركة الجديدة التي ابتدأت بالجامع السياسية أو الأحزاب السياسية . وكان أولها ظهوراً الى عالم السياسة هو « حزب الأمة » الذي ولدته حاجتنا الى الاشتغال بأحوالنا السياسية بطريقة معينة محدودة وبرنامج مكتوب منشور ودعوة واضحة نشرت في الضحى تنادي بسلطة الأمة .

يحسن في هذا الموقف أن أرد على جماعة اليائسين الذين ينظرون لهذه الحركة السياسية الجديدة بأجفان متكسرة تشف عن عدم الثقة . فإذا دعوا إلى الدخول في حزب سياسي

(١) قانون سن للمحافظة على الامن العام ، وكان قانوناً ادارياً ساب فيه المهزون كثيراً من ضمانات القانون العام علاجاً لحالة الامن وكان قد اعتل أمره الى درجة مخيفة .

ابتسموا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدّوا اليك يداً فآثرة النشاط ، ما اعتادت أن تبسط إلاّ الى منفعة شخصية . أولئك هم يظنون أن هذه الحركة صناعية صرفة . وإن القائمين بها انما هم يقلدون أبناء الأمم المتقدمة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك . إن هؤلاء يكادون ينكرون قوانين الارتقاء الطبيعي التي تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية ، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يوماً ، يجب أن تغفل دهرًا ، أو أن تغفل الى الأبد . خطأ على خطأ . ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية ؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشيء بالبقاء فيها إلاّ اذا كان منها . إليكم دليلاً حسيّاً على أن هذه الحركة طبيعية ، «حزب الأمة» . هذا الحزب تألف من سراق البلاد وأعيانها وطاقمة غير قليلة من كتّابها وأذكيائها للمطالبة لامتهم بحقوقها والعمل لرفقها وسعادتها . وإن كنت لا أنكر أن سيرهم في ذلك كان بطيئاً وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظراً لما صادفوه في سبيلهم من العقبات المعروفة ، إلاّ أنهم لم يهنوا أمام السلطات ، بل زادوا تشدداً في مبدئهم وتقدماً الى غرضهم . فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب في اجتماعهم وتقوّضت أركان أملهم في بلوغ الغاية التي اليها يقصدون .

أكثر من هؤلاء اليائسين بعداً عن الحق ، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هي مظهر من مظاهر التعصب الديني أو البائسلاسم^(١) . ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها . وانما هم يشيعون ذلك كلما احتاجوا الى صرف أنظار أوروبا عما يجري في مصر من التصرفات الانكليزية . وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب اللورد كرومر ، فاذا بها تتجدد على نعمة أخف من الاولى على لسان وزير الحربية الانكليزية في مجلس النواب في الشهر الماضي .

انهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوروبيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع في مصر . وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسي ومالي ، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم في مصر . عبثاً نجادل اصحاب الأغراض . ولكننا نصرّح بأن المصريين محفظون في قلوبهم للنزلاء الأوروبيين في مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيها من أكبر ينابيع الخير والثروة على البلاد . نعم ان اختلاط العنصر الاهلي

(١) Pan-Islamism أي الجامعة الاسلامية ، وقد كثرت الكلام فيها حيناً وروج لهذه الدعوى المستعمرون وناذى بوجودها فخر من صنائهم من المصريين ، ليكون طريقهم الى اتهامنا بالعصية الدينية .

والعنصر الاجنبي في مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة، ولكن ذلك يجيء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين. فان امتيازات الأجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين في الحجاب^(١)، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً في الاختلاط التام المنشود. الاختلاط الذي كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين.

ولاشك عندي في أن التهم التي تهمناها الساسة الانكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الذاتية والتعصب الديني وكره الأجانب: الخ. كل ذلك ليقنعوا أمتهم والعالم الأوروبي، وليحاولوا اقناعنا نحن أيضاً، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يختص بالحكم الذاتي — انهم ليحسنون بضعف حججهم فيقولون « ومع ذلك فانا نعطيهم تدريجاً » . قول حسن لو صدقت السياسة وابتدأوا في تدريجنا اليه . ولكنهم لم يفعلوا إلا نقيض ذلك .

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣ وما كان ينويه الشارع المصري وقتئذ من ترقية الأمة تدريجياً، ودونكم نظامات اليوم. اسمحوا لي أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأننا نتأخر في روح التشريع وفي تنفيذ القوانين عوضاً عن أن نتقدم، كما هم يعدوننا كل يوم .

إن قوانين سنة ١٨٨٣ تحصر السلطة دائماً في شخص الجناب العالي ووزرائه، إلا أنها كانت مع ذلك ترمي إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدي تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهي على ما رأيت بالاستقراء:

- ١ — ليس للاحتلال سلطة على الناظر في نظارته .
 - ٢ — كل سلطة تؤخذ من الحاكم الاداري إلى الحاكم القضائي هي كسب للأمة .
 - ٣ — كل ضمانات تعطى للحاكم القضائي هي تقدم نحو الحرية والاستقلال .
 - ٤ — كل توسيع في منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتية .
- بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر عاملاً حقيقة لا حكماً، غير مشارك في أعمال نظارته

(١) امتيازات الأجانب امتيازات منحت لهم ضعفاً من حكوماتنا السالفة وألغيت بمعااهدة مونترو . أما الحجاب في ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث رمى قديم بك أمين بالمروق من الدين لانه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب . واليوم نرى المحجبات نصف تحجب كأنهن آثارا قديمة من عصر باندي .

ولا راضح إلاً للقانون الأصلي في تشكيل الوزارة وسقوطها — أخذت أغلب اختصاصات الحكام الاداريين إلى القضاة — أحيط القضاة جميعاً بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلاً إلى القانون — كان العمدة يعين بانتخاب الأهالي ومحض إرادتهم .
لو نفذت كل هذه القواعد التي كانت روحاً للتشريع بالضبط وحسن النية ، لكنا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتي المطلوب .

ولكن كل وزير مصري قد رُمي في نظارته بمستشار، عُيِّنَ ليستشار وليس له من التنفيذ شيء ، فإذا هو في العمل كل شيء . والناظر مهما كان عمله ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس إلاً "مرءوساً" ، رضي الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض . فالنتيجة دائماً أن الاحتلال يكتب شيئاً وينفذ غيره .

محيت ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المراقبة الشائنة بكرامة القاضي . رضي القضاة أو لم يرضوا ، فالنتيجة تقهقر في التشريع .

جعل للحكام الاداريين إشراف على التحقيق الجنائي . وجعل لنظارة الحفانية حق نقل قضاة الاستئناف في المحاكم الجنائية . رضوا أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

جعل انتخاب العمدة ، عمدة البلاد (وأمهم كافٍ في اظهار أهميتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية . وأصبحوا يعاقبون على الإهمال بالحبس . رضي العمدة والامة أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

على ذلك يظهر لكم بالعيان أننا في جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر إلى الوراء . ولا شيء عندنا من ذلك يسير إلى الامام حتى ولا الوعود . فان وعودهم ان لم تكن تتقهقر كثيراً عن أزمان غلادستون^(١) فانها على الأقل ثابتة في مستوى واحد، ولا فرق إلاً في كيفية أدائها .

قال اللورد دوفرين « إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعداد وأصلح ملاقة لما يقرب من النظام الدستوري » . قاعدة حسنة مقبولة ووعد ينبغي الرجاء . كررها اللورد كرومر . وقال بها السير إلدون غورست في تقريره الأخير .

وقد رأيتم أن العنصر الوطني في الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً ، والعنصر الانكليزي يأخذ السلطة شيئاً فشيئاً ، والنظام البير وقراطي الذي تسير عليه الحكومة الآن

(١) رئيس وزراء إنجلترا في أوائل الاحتلال ومن القدين قطعوا اليهود بالجلاء بل قال بعد اعتقال الوزارة انه يعتقد ان زمن الجلاء حان منذ زمن بعيد .

يعمل إلى تركيز السلطة أو حصرها في شخص الرئيس الانكليزي دون الاهلي . ولو علمت ما للقضاة الانكليز في المحاكم الأهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والآثر في مستقبلهم ، وأضفتم ذلك إلى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع في روحه وفي تنفيذه ببعض أمثلة ، لعلمت أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجيء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطني وتعويده الاستقلال وملكة الحكم . هل بعد ذلك يصح القول بأن الإدارة الانكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادئ لائالة المصريين الحكم الذاتي والدستور بالزمان ؟

قال السير إدون غورست : « ان نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التي بلغتها الحضارة في مصر » ^(١) قول حق لا شبهة فيه . ولكن اذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات متميزة ، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معاني الكلمة ومن كل وجه ؟

سأبُ نفوذ الحكام الوطنيين بقوة الاحتلال وغصبُ حقوق الأمة بقوة الاحتلال : كل ذلك يكون منطبقاً على تقدم مصر في الحضارة — في نظر السير إدون غورست ، ولكن الامتيازات الأجنبية هي وحدها التي لا تنطبق على حضارة مصر !!!

مهما يكن من القرائن التي تحدث بها السير غورست لاثبات دعواه من أن مصر بعيدة جداً عن الدستور ، فلقد ألزم نفسه الحجة بأنها قد تقدمت في المدنية إلى حد أنه أصبح من المحرم أن توجد فيها طبقة أوروبية متميزة . ولا شك في أن الميل إلى التسوية بين المصريين وبين النزلاء الأوروبيين في المعاملات والقوانين ، يقتضي بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور الناقص على الأقل ، ولعني به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، اللهم إلا أن نكون نحن أنفسنا لا نميل إلى الدستور أو التوسع في الحكم الذاتي كما رواه عنا المعتمد البريطاني . وإيتني أدري من هي تلك الطبقة التي تميل إلى عدم التوسع في الحكم الذاتي بعد أن نجح صوت الجرائد بطاب الدستور وقررت الجمعية العمومية مرتين . نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاء مدة أنه لا يمس صوالم النزلاء

(١) قبل هذا الكلام في سنة ١٩٠٨ ، ولم تلغ الامتيازات إلا بمعاهدة « مونثرو » ولم يكن الانجليز صادقين في هذا الكلام ، وإنما كانوا يهددون به دول أوروبا كلها أرادوا أن يعزوا احتلالهم لمصر ، تنفيذاً لسياستهم الاستعمارية .

الاوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض (١).
 قدّمنا لها مشروعاً لتوسيع اختصاص مجالس المديرية (٢) وسعينا بكل ما في استطاعتنا
 من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول ،
 وأخرجته بعد ذلك خالياً من القاعدتين اللتين أسسنا مشروعنا عليهما ، وهما وضع أساس
 سلطة الأمة ، وتمليك تلك المجالس الانتخابية إدارة التعليم الأهلي من غير قيد ولا شرط .
 وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين
 واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامي . الأنا في التقنين مطلوبة .
 ولكن الحكومة التي تعدّل قانون الجنايات في يومين ، ثم تضع قانون العقوبات وتحقق
 الجنايات بأسرها في أيام ، لا يمكن أن يفهم من تسوية هذا إلا كسب الوقت وانتظار أن
 الرأي العام تبرّد حدّته عليها وتفتّر أعصابه المتوتّرة ، فتخرج قانون توسيع الاختصاص (٣)
 في فرصة مناسبة خالياً من كل توسيع جوهرى
 يؤكد هذا الفهم أن السير بالدون غورست مع علمه بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس
 شورى القوانين يحضّران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، قد قال في
 تقريره انه لا يسمح بأي توسيع جوهرى !
 فليس من السهل على ذي النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويف والتعنّت
 من جانب الحكومة والوعود المُخْلَفَة — أن يحكم بأن في نية الانكليز حقيقة أن
 يعطونا من حقوقنا إلاّ وعوداً تنغذّى بها . وهيئات أن تكون الوعود هي كل ما نطمع فيه
 من الحكم الذاتي !
 ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف في المركز الذي وجدت فيه من يوم تنصيبها ،
 لم تخط مع الرأي العام خطوة واحدة إلى الأمام : وإني مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته
 على العمل وطهارته ، أجدني مضطراً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ماضيها الطويل في
 الاستسلام للسلطة ، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما تطلبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى
 الأمام . وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة .

أيها السادة : تلك هي حالتنا السياسية . تلك هي الحال السيئة التي يجب علينا العمل

(١) هذه إحدى نتائج الاحتلال الإنجليزي : إذلال المصريين ومحاربتهم بالجيالات الاوربية التي
 استنزفت دماء هذا الشعب واستغلت موارد أرض الفراعنة لمصلحتهم دون المصريين . (٢) مشروع تقدم
 به حزب الأمة للحكومة (٣) اختصاص مجالس المديرية .

على تغييرها بكل ما نستطيع بالطرق السامية المدنية، أعني بها إيماء العواطف السياسية وتحسين الحال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم في صدد كلامي إن مهمتنا شاقة جداً وطويلة، وإن حالتنا الاستثنائية تقتضي مجهودات كثيرة كنا في غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال.

الاشتغال بالحال السياسية قد يكون فرض كفاية. ولكن حالتنا الحاضرة تجعل التفكير في تقدمنا السياسي فرض عين على كل منا.

نعم أصبح فرض عين على كل منا أن يعتقد بسلطة الأمة، وينشر حوله في دائرته، واسعة كانت أوضيقة، هذا الاعتقاد. وأنه مما لا يحتاج فيه إلى علم أو إلى فلسفة، بل هو أمر معروف هدى إليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الانساني. لا يتكلف الداعي إليه إلا أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأي الجماعة فوق رأي الواحد. وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة. وأن الحكومة وكيلة للأمة. وأن مقام الأمة فوق كل مقام. هذا الاعتقاد إذا جعله كل منا إيمانه السياسي وطبقه على الحوادث التي تقع أمام عينيه صباح مساء، وعلى كل تصرفات الحكومة يوماً فيوماً، بلغنا بقوة هذا الإيمان إلى ما نطلبه من تغلب قوة الرأي العام على قوة الحكومة. هناك يصبح استقلالنا النوعي حاصلًا فعلاً وحتمًا.

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن إرادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم، إذا كانت متحدة مع إرادة قومه. وإن الإرادة العامة للأمة هي مجموع الإرادات الفردية. فإن كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض في تحقيق الاستقلال، كانت الإرادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التي تتكوّن هي منها.

أيها السادة: إن الرقي السياسي لا يقصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة إليها ومحاولة تطبيقها في جميع مظاهر الحياة العامة. بل إن له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقي الاجتماعي.

أيها السادة: أشعر أنني أسرفت تصرفاً في وقتكم وحسن استماعكم، إلا أنني مع ذلك أستمححكم كلمة على حالنا الاجتماعية التي هي ركن كبير من أركان رقينا السياسي.

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيدٌ علينا لأن الاستمداد قد حلل كثيراً من صفات الحكم في أنفسنا — وهذه الحجة تزيدنا تمسكاً من أنهم يرتكبون في معاملتنا طرق المغالطة، لأنه إذا

كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق ، فاستمرار الحكومة استبدادية ، إنما هو استبقاء لعة الفساد وإضافة فساد إلى فساد .

لا أنكر ان حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقبها عما هي عليه الآن . ولكن الانسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد .

موضوعات التعليم أو برامج وطرائقه في مصر ، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقي الاجتماعي المطلوب .

لأجل أن يكون التعليم مفيداً ، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشئ للقيام بوظيفة رجل .

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إيماء القوى الآلية أو القوى التي يقوم بها الانسان . آلة مضبوطة نوعاً للدخول في تركيب الماكينة الكبرى . ما كينة أعمال الحكومة .

ليس في برامجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شيء . وليس في منازلنا كذلك من مبادئ التربية إلا قليل مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث .

أما طريقة التعليم فهي طريقة «الكتاب»^(١) العقيمة . يعلم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما في الكتاب : وهذا لا ينمي من الملكات إلا ملكة الحافظة أو ملكة التقليد . ولكن الملكة المفكرة ، ملكة الابداع والاختراع ، ملكة الادراك والتفكير ، ملكة الذوق السليم ، ملكة العالم والكاتب والسياسي والفيلسوف : هذه الملكة تبقى دائماً طفلة تتطفل في حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتشرها الى الخارج — واقفة عند وظيفة النقل .

أما الطريقة المفيدة فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إلى روحه ما يكملها ويعدّها للقيام بالواجب عليها في الحياة .

الأساتذة عندنا لا يشترط فيهم شيء ، بل تكفي الجنسية الانكليزية لأن يكون المرء أستاذاً في المدارس الثانوية . وهي وبعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم ، قد تكفي

(١) الكتابات هي المدارس القديمة التي ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أولاً قاصراً ، ومملوها جهلاء بأمور الدنيا . ومن نوادر الاحتلال الانجليزي المضحكة انه عند ما علت الصيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية ، صاح كرومر — المصلح الاكبر عند الانجليز — يقول ان الاكثيار من الكتابات خير لمصر من انشاء جامعة . فانظر كيف يكون سوء التقصد وكيف يكون اصلاح أجنبي مستعمر .

لأن يكون الشاب أستاذًا في مدارسنا العليا . ولكن هي السياسة ما دخلت في التعليم ألا أفسدته .

لذلك توجهت الآمال الى « الجامعة »^(١) التي نرجو ان لا يكون ما يقولونه عن مداخله الحكومة في ادارتها إلا من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج التعليم وطرائقه . وهذا الذي حققه لنا بعض العارفين . ولكن لنا من رقابة الصحف والرأي العام ضمانه كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرة .

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد في هذا البلد من النهضة ، بل هي أكبرها فائدة وأعظمها ضماناً للتقدم الحيوي المطلوب . لذلك وجب أن ينظر اليها دائماً بعين الرعاية والارتياح . وان تلقى من عطاء الأمة كل إقبال ومساعدة .

كما اننا نؤمل في سياسة ناظر المعارف وفي اخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا في انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة الى الطريقة المفيدة للبلاد . وان يجعلوا تعليم البنات ، أمهات المستقبل وينابيع التربية ، أحسن مما هو عليه الآن ، وان كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال .

ليس كل ما يلزم لترقي حالنا الاجتماعية هو التعلم واصلاحه ، بل هناك أمران آخران لا يصح اغفالهما . أولهما : العلاقات العائلية التي يجب على الكتاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد . والثاني : هو الفضائل العامة التي يدخل انماؤها والحث عليها في واجباتهم أيضاً . وهي العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة .

امسحوا لي أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيراً ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كارضاء القوي وحب الاتصاف بالآداب (خطأ في حدوده) . الخ مع ان الشجاعة الأدبية هي من أمهات الفضائل العامة ، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلا إذا نمت فيها هذه الفضيلة ، وقال كل ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الآداب وحسن العشرة .

إن توحيد طرائق التربية والتعليم وتخليص الروابط العائلية من الأدراة التي لحقتها في العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية : كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضييق دائرة الفروق بين الأفراد . هنالك تظهر الوحدة القومية ظهوراً جلياً ويبلغ التضامن القومي مبلغاً يجعل الرأي العام أقوى من ذلك بكثير ، فتضطرب الحكومة دائماً الى اتباعه في كل ميوله ورغباته .

(١) الجامعة المصرية التي أسست بجهود الأمة وهي الآن جامعة فؤاد الاول .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تيأسوا من رفض مطالبنا فإنها مستجاب .

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا في سوقنا المالية صوت^(١) يسمع . غير أننا لا نزال الى الآن نشارك في الحركة المالية على الوجه الاتفعالي لا الوجه الفاعلي . نتأثر بحركة السوق ولا نؤثر فيها . لا نصرف الأمور المالية ولكننا موضوع تصرفها . كأن أموالنا وأعمالنا إنما هي لتكون محل استغلال الاجنبي . لا ينبغي أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذي عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها . كلاً فاني أعتبر وجودها ضرورياً جداً لنا . ولكي أرى أن بعد المصريين عن مجارة الأجانب في فتح البنوك وتأليف الشركات المالية، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلي^(٢) .

واقعد استفدنا من هذا الامتحان الصعب ، امتحان الأزمة المالية^(٣) درساً يجب أن ننتفع به في اصلاح حالتنا وان نجهد في تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون في بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب في المسألة المالية .

بمناسبة الأزمة المالية يسوءني أن أصرّح بأنه رغمًا عن اعتذار السير إلدون غورست في تقريره عن عدم المداخلة لا نفراج الأزمة^(٤) ، فإن شواهد الأحوال تدل على أن يد السياسة لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها . حقا ان الأزمة المالية إنما جاءت بها الى مصر تلك الشركات التي كان لها رهوس أموال أغلبها من الوهم ، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والاستهانة بحقوق المساهمين . ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذي لا يعنيه من أمرها شيء . بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة .

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينها حماية المساهمين ، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب . إلا الحكومة البريطانية فإنها في غنى عن ذلك لأن المساهمين جمعية تحميمهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة .

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملي في تنفيذ هذه السياسة (٢) أزمة سنة ١٩٠٧ وما بعدها ، وكانت أزمة عمياء

(٣) لما اشتدت الأزمة (١٩٠٧) وضجت الامة وضاعت بها ذرعا ، كف الانجليز يدم عن العمل على تخفيف وطأها وتركزت الثروة المصرية نهبا للأجانب واليهود . والامة الفقيرة ذليلة ، والشعب العريان خاضع . وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون انهم مدنونا مصر وأخذوا بيدها .

أما حكومتنا فلم تفكر في وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقاً . بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة ونفשו من غير حدود . وربما كان عذرها في ذلك الامتيازات الأجنبية . ولكنها لم تطرق الباب كما طرقت في قانون البورصة ^(١) وحصلت على موافقة الدول من غير عناء لم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التي نشأت عن إهمالها وتفريطها . تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع الفؤاد على مصلحة الأمة ، فألصقت لذلك اعلانات شتى على محطات السكة الحديد تحذر فيها السياح من أن يعطوا « بخشيشاً » لصغار المصريين ، لأن ذلك يعودهم على الكسل . رحمة فائقة . عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للأمة ! ! ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التي لم تراقبها !

وفوق ذلك فإن الحكومة لم تترك الازمة المالية على حالها ، بل كما قلت لكم ، لم تبعد عنها يد السياسة . فانها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرّة كما تساعد كل حكومة السوق المالية في بلادها ! لم تقف السياسة عند ذلك . بل صرّح وزير الحرب الانكليزية بعدم امكانه تقليل الحامية في مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية في السوق المصرية . أظهر دليل على ذلك ان الممالين الفرنسيين لم يثقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنسي الذي وصف حال مصر على ما هي عليه . فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة الملايين من الجنيهات للبنك العقاري ^(٢) . ومع ذلك فإن المليون والنصف الذي فتح اكتتابه في لوندرة للبنك الزراعي ^(٣) لم يغط الى الآن . كل هذا يدل لكم على انه اذا كانت يد السياسة لم تبأشر اطالة الازمة ، فانها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الاطالة . ومع ذلك فانه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية ، لما أمكن أن تغلوا الشركات في العبث بحقوق المساهمين ولما طالت الازمة إلى هذا الحين .

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حائلاً دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بعد أن امتص الاجانب دماءنا سنين وأعواماً .

(٢) البنك العقاري المصري الذي بلغ رأسماله الآن بضع عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين (٣) بنك أراد الانجليز أن يقاموا به نفوذ البنك العقاري المصري لانه فرنسي ، ودعواهم في ذلك حاية المزارع المصري ، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدراً عظيماً وكانت أقساطه تحصل مع الاموال الرسمية ويقبضها حياة الحكومة ، كما انما كان هذا البنك جزءاً من وزارة المالية أو وزارة الاوقاف . بل كانت أقساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز ادارية - كأنها جزء من ضرائب الحكومة - لا رحم الله أيها الانجليز .

إذا كانت تلك هي حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وصفاً وجيزاً أرجح أن يكون مطابقاً للواقع وأنعمش أني أكون مع هذا غير مبالغ في التقدير ، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن تأتي إلينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا ، حقاً علينا أن نفهم أن العلة في استقلالنا ليست علة بسيطة بل علة مركبة من نظامنا السياسي ونظامنا الاجتماعي ونظامنا الاقتصادي ، وإن هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع النظمات الثلاثة ، بمقدار توقفه على النوع الآخر بالسواء .

نسعى لانماء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية . نطلب ما استطعنا أن نطلب . وليكن طلبنا لأهونها على أولي الأمر وأقربها لارتياح زلائنا الأوربيين وهو الطلب الثاني للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهرياً) ليكن ذلك الطلب أكثر ما نلح فيه من الطلبات لنصل به إلى المجلس النيابي المنشود .^(١)

ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نسير في ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحدة وبمقدار الخطأ التي نخطوها في مطالبنا السياسية . ولا يئسنا ما نشاهده من تصرف الانكليز ذلك التصرف المبني في ذاته على قاعدة « أن الحق للقوة » وإن كان لا يجراً أحد من ساسة القرن العشرين أن يعضد هذه النظرية التي ظهر فسادها .

وإني شديد الاعتقاد بأنه سيأتي يوم يقوى فيه الرأي العام بخدمة رجال الأمة وبظلم الحكومة ، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية . قوة التماسك والاعتقاد . وقتئذ تصبح مصر للمصريين .

(١) أقل من أربعين سنة مدين بين هذا الاتجاه وإعلان استعداد الحكومة الانجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) . أن هذا يكاد يكون طرفة إذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية قبول هذا المبدأ والاستاذ لطفي باشا وزيراً للخارجية ، وكان اذ ذاك مديراً للجريدة ، صحيفة حزب الأمة

— ٢ —

أيها السادة^(١) :

الاسكندرية هي عنوان مصر الجغرافي . كذلك الاسكندريون هم عنوان المصريين في جميع الحركات الفكرية . وطلبة رسل التمدن الحديث الى جوف الامة المصرية ، فلا غرابة ان أجبت دعوة حزب الامة ، وسعيت الى هذا المكان لتقيموا برهاناً جديداً على ما عرف به الاسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية . فامضوا لي ان أقدم لكم على ذلك عظيم الشكر .

أيها السادة : لا أظني آتي لكم بما لم يأت به غيري من المشتغلين بسياسة مصر ، ولكني أرى رأي شيشرون : « يجب على كل فرد أن يكتب على جبينه رأيه في أمر قومه » . لذلك أتيت أحدثكم في بعض الشئون المصرية وأطمع أن نتفق جميعاً على تقدير الحال السيئة التي نحن فيها وعلى الوسائل التي يجب علينا أن نستعملها للوصول الى السعادة القومية التي أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها الغنم وعليها الغرم .

ما نحن فيه

أيها السادة : نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد ، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة ، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها ، متجافية عن استقراء رغباتنا ، لاهية عمداً عن مصالحتنا ، تاركةً شكلها الاستبدادي ينخر في تماسكنا الاخلاقي ، ويقطع أوصال تضامننا القومي ، سائرة بنا الى حيث نشاء من الوقوف بالرقى العلمي عند حدٍّ محدود . تحصر السلطة في شخص واحد في كل مصلحة فتخنق بذلك حرية موظفينا في العمل . تبعدنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال !!

(١) خطبة أُلقيت في الاسكندرية ونشرت بمدد الجريدة رقم ٤٤٥ الصادر في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٠٨

كلما قلنا ذلك غضب الانكليز وقامت قيامه جرائمهم علينا لمتهمونا مرة بنكران الجليل ،
ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هي موجبة أيضاً ضد سمو أمير البلاد . وأعدونا ثلاثة
بالضرب على أيدي الجرائد والقبض من حريتها، ويقولون مرة أخرى إن التعاليم الغربية ، تعاليم
الحرية ، مفسدة للشرقيين — فليفعلوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة ،
وليحدوا حرية الجرائد بأقصى مما كانت عليه جرائم الامتانة قبل الدستور ، وليتهمونا بما
طاب لهم . فإننا أمام هذه الحقيقة التي نقولها لانهاب شيئاً . ولا نأتي لها بدليل إلا ما تعمل
أيديهم من الحوادث في المصالح المصرية . ولا يصدقك أكثر من الحس .

أقول — والدليل حاضر — كأني برجال الادارة الانكليزية في مصر يعاملون الفرد
المصري والمجاميع المصرية والامة المصرية بأسرها بمبدأ ثابت هو مبدأ احتقار المصري
أيّاً كان ولأدنى مناسبة . وإني تارك في هذا المقام الحوادث الافرادية التي تقع بين
أفراد الانكليز وأفراد المصريين سواء في عربات السكة الحديد أو عند ما يشتكي الفرد المصري
شكاية قانونية للموظف الانكليزي ، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ ، مبدأ
الاحتقار في المعاملة .

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات في هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن
صف الضباط يرقون في المحافظات بأمر من الحكمدار . وأما في المديريات فيكون ترقيمهم بقرار
تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحكمدار ومندوب من الداخلية (مفتش انكليزي
بالضرورة) . أتعرفون لماذا ؟ لأن المدير مصري دائماً ، والحكمدار في المحافظات انكليزي
دائماً . وترى الداخلية على هذا ان الحكمدار الانكليزي حسن الذمة أهل للثقة دائماً .
وأما المدير المصري فغير أهل للثقة دائماً . وكفى بذلك دليلاً حسيّاً على احتقار الحكومة
للموظف المصري ولو كان سعادة المدير — أتأخذون من هذا المبدأ ان الحكومة قد نفذت
وعدها بتوسيع سلطة المدير ؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به في رقية
العسكر !

اعتادت الادارة الانكليزية — كلما أرادت تعيين قضاة من الانكليز — أن تقول إن
القضاة المصريين أكفاء ينقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة . نقرأ ذلك بين سطور تقارير
لورد كرومر في مواطن تبرير رأيه في استخدام قضاة من الانكليز . قضاة لا يعرفون لغة
البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوي الأصل . واعتاد أسياعه
أن يسكنوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الاوربيين
بالحاكم الأهلية حتى يمكن توحيد نظام القضاء في مصر !

هذه المثابة عين في كل محكمة كلية قاض انكليزي ليكون مسيطراً على قلوب القضاة الاهليين ، مراقباً على ذمهم ، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحقانية التي لا تزال تدعي الى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون ، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الانكليز في جمعيات دورية لتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض . ولا ندري ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها . كما اننا لا ندري ما هي العلاقة بين القاضي المستقل وبين نظارة الحقانية التي هي سلطة ادارية في غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والاجازات . كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تقوّل الناس فيها حتى قال مرّة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الانكليزي : « أنا في حمايتك » قالها مازحاً أو جاداً ، لا يهمننا . ولكن الذي يهمننا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الانكليزي على الرئيس المصري ، حتى في القضاء ، يدل على أن القضاة المصريين وهم بمجموع محترمون كل الاحترام ، يعامل من الحكومة هو أيضاً بمبدأ الاحتقار .

في نظارة الاشغال امسال الباشمهندس ٥٠٠٠ سنتي في منسوب التصرف في ترعة ما ، يحلك أو يحل طلبك على مفتش الري . إذن ماذا يصنع هذا الباشمهندس ؟ لا غرابة فانه مع مفتشه كالمدير مع مفتشه ، والوزير مع مستشاره . ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص ؟ كلاً فاننا جميعاً نعلم ان الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسيء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين ، ذلك المجموع المحترم ، يعامل من الحكومة بمبدأ الاحتقار . في نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس بيدهم الا تقديم التقارير . ولكن هناك مفتشين من الانكليز هم الذين على شهادتها كان ترقى الاساتذة والرضى عنهم أو الغضب عليهم .

وغير ذلك كثير في نظارة المعارف وفي غيرها . إن الموظف الانكليزي أياً كان خيراً من الموظف المصري أياً كان . وكفى بذلك اهانة لهذا الأخير .

ان إهانة الشرف المصري لم يقصر مظهرها على الافراد أو مجاميع الموظفين ، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها في ظروف كثيرة أقربها عهداً طلبات الجمعية العمومية .

طلبت الجمعية العمومية مجلساً نيابياً . وقفت على هذا الطلب بطلب احتياطي أكثر تواضعاً وأسهل على الحكومة تحقيقاً هو توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة .

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك ومن أن الأمة بأسرها ألحت في تحقيق هذه الطلبات — قد رفضته رفض الذي يعتقد انه غير محاسب على عمله . ولا شك في أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها .

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودي بالشرف المصري بل بالمنفعة المصرية أيضاً لأن حلول الانكليزي محل المصري في ادارة البلاد لم يكن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحل من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضاً إذا أمكن القول بأن حسن نظام الادارات ، يصح أن يقام له وزن أمام الشرف .

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يوماً فيوماً في الوصول الى منهاجها . فان الداخلية نفسها تعترف بأن الامن العام مختل ، ولذلك فكرت هذا العام في مشروع قانون للنفي الاداري بعد خمسة وعشرين عاماً من احتلال الانكليز لنظارة الداخلية — وان خسارة المالية في مضاربها الأخيرة ^(١) لما يعاب عليها أيضاً . والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر ، حتى قال الناس إن هذه النظارة تعتمد الوقوف بالتعليم عند حد لا يفيد . وأيضاً في نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر في مجلس الاعيان في الشهر الماضي ، تلك الخطبة ^(٢) التي كانت تشف عن انه من أصول سياسته في الاستعمار عدم التوسع في التعليم . ولا يزال الناس يشكون من عدم قدرة الحكومة على العدل في توزيع الماء أزمان المناوبات .

من هذه الأسئلة الحسية ترون أن ما نحن فيه من الحكومة الشخصية مضرٌ بالشرف المصري ، مضرٌ بالمنفعة المصرية ، وانه لا بد من وضع حد لهذا التصرف الشائن الضار . يستحيل أن ينفع علاج في الحكومة الشخصية . لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد ، هي التي وصلت بالشرق الى هذه الحال السيئة . فلا دواء إلا بتغير شكل الحكومة من شخصية استبدادية الى حكومة مقيدة بإرادة الأمة .

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة ، سياسة الوفاق ، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطني والعبث بمصلحته . يقولون ذلك اعتماداً على ما روت به بعض الجرائد الانكليزية والمصرية من أن الادارة الانكليزية بدلاً من انها كانت تشغل مع الوزارة المصرية ستشتغل من الآن مع عابدين ^(٣) . إن صح ذلك فالحال لا تغير فيها . ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لعللنا السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الحكومة الشخصية .

(١) اشترت المالية أسهماً انجليزية بمال من الاحتياطي نفرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك بإشارة من المستشار المالي . (٢) خطبة ألقاها لورد كرومر في مجلس اللوردات في شهر يولييه سنة ١٩٠٨ (٣) أي مع الخديو مباشرة

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وعابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجاً حقيقياً. ولكن الذي نشكو منه هو اعتبار الأمة كمية عاطلة والعبث بمصالحها. أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام ارادة الأمة في كل تشريع، والجري بالادارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها؟ ان ذلك لا يأتي بشكل من أشكال السياسة التي يختارها الانكليز لتنفيذ مقاصدهم في مصر — بل يأتي من الدستور.

تبين لنا من استقرار الحوادث الواقعة في العامين الماضيين ان الانكليز قد اعتقدوا خطأ ان الحركة الوطنية القائمة عليهم في مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب، وان المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية. بل ان حركتهم حركة كاذبة دعاهم اليها الخلاف الذي استحكم بين السلطتين: (١) على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التي لا ترد لأمرٍ أمراً كما يزعمون، ففكروا في أن انقضاء هذه الحركة الوطنية لا يكون إلا بالقضاء على علتها الموهومة وهي سياسة الخلاف، فعمدوا الى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل الى لب الحكومة ولا تقرب من احترام ارادة الأمة. وقد ظنوا خطأ أن المصريين لا يقدرون إلا الحكم الشخصي أو الحكم الاستبدادي، فأرادوا بسياساتهم الجديدة أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم، فتموت الحركة الوطنية وتسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التي ليس لها في أمرها نصيب. ثم جاءت بعض الجرائد الانكليزية تتهم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الانكليز وضد سمو الأمير أيضاً. يريدون بهذه التهمة ليعيروا قلب الأمة على سمو أميرها المحبوب، وليوجدوا بينهما خلافاً يكون مرصعاً للدعائس الانكليزية، حتى يبقى الشعب مروغاً لا يطالب بالدستور.

هيئات هيئات لما يريدون. فإن في هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التهم ولا يروعهم الوعيد. يجرون دائماً وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق السلمية المشروعة التي لاتمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للانكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم في مصر، بل هم يكسبون يوماً فيوماً ثقة الأجانب بهم واعتدادهم بأعمالهم طير بلادهم.

على ذلك يمكنني أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنتظر اليها بشيء من الاهمية ما دامت لا تقربنا من الدستور — وان الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف، بل هي حركة

(١) السلطة الشرعية أي الخديو، والسلطة الفعلية أي الانجليز.

طبيعية سببتها كراهننا للحكم الشخصي على أي صورة كان . وأنا لا ننفيك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة ، وبأن مقامها فوق كل مقام .
أيها السادة : إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجاً للحكومة الشخصية ، ولا مخففة لنتائجها السوأى ، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصري والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية ، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية إلى حكومة دستورية .

خطب أحد الساسة الانجليز في الشهر الفائت فقال : « أن من الاهانة ان نفكر في الدفاع عن بلادنا من اغارة خارجية » فإذا كان الانجليزي يرى من الاهانة والعار أن يتصور محض تصور أو يفترض مجرد افتراض ان بلاده يمكن أن تهاجم ، أليس من الاهانة الكبرى أن نرضي نحن هذا الشكل الاستبدادي الذي قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله ، غربية كانت أم شرقية ؟ ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور ؟
ليس طلبنا للدستور مبنياً على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين إلى طلبه بعامل من عوامل التقليد — كما يقولون — ولكننا قد رأينا أن الشرف المصري والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور ، وأنه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التي كانت وتكون أكبر العلل لأمراضنا الاجتماعية .

نظرية الحكومة الشخصية

امحوا لي أيها السادة — أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية ، رداً على القائلين بأنها هي الحكومة اللازمة لمصر في هذا الوقت الحاضر .
الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها إلا من أصل واحد هو عبادة البسالة . عبادة القوي . عبادة القاهر . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التي تتجسم في رموس العامة فيعبدون الملوك والسلطين ويخشونهم ويقدمونهم . فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو انصاف آلهة . أو على الأقل أشخاصاً كباراً ممتازين بهبات روحانية تجعل لهم الحق في استعباد بني آدم — جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الإعجاب والاكبار . وأصبح العظماء أمام هذا العالم الطبيعي وقوته لا نصيب لهم من ذلك الإعجاب والاكبار ، فتجرد الملوك بهذه المثابة عن الأصل الذي كانوا يستخدمونه في انشاء الممالك المستبدة . ولكنه مع ذلك بقي في نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة . تلك الأوهام التي كانت في كثير من الأزمان كافية لاختضاعهم لشخص واحد يتصرف

في دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصغاء لرغباتهم .
الحكومة الشخصية أحسن أشكال الحكومات لأنها لا تستمر في أمة إلا باستمرار
صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها — دونكم معجرات اللغات تجدوا فيها ان من
ألفاظ المدح فلان حر من قوم أحرار . فلان حر الأخلاق . فلان عزيز . فلان يأبى الضيم
من قوم أباة للضميم ... الخ الخ وتجدوا ان من ألفاظ الشتم فلان عبد . فلان عبد الأخلاق .
فلان رقيق . فلان مغلوب على أمره . فلان عبد مطواع .

هذه الألفاظ القديمة التي لا يعرف التاريخ يوم وضعها ، تفسر لنا أن الانسان من أول
نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيباً يفر منه ويميل الى الحرية ويعتبرها مجداً ونفراً يسعى
اليه . لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة الفرد لا يمكنها أن تقوم إلا متوكئة على
الصفات الخسيسة في قلوب الأفراد المحكومين . وبهذه المنابة في كل الشعوب من الحكومة
الشخصية الى الحكومة النيابية التي مرجع الحكم فيها إلى ارادة الأمة يكون الملك فيها
ملكاً ، ولكنه لا يحكم .

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات — قد تكون ضرورية —
ولكن أين ومتى ! لا في مصر ولا في القرن العشرين . في زمن من أزمان الجهالة المظلمة
وفي أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلا علاقات الضغائن والاعتداء . قانونهم
الفوضى وشعارهم العزلة والعداوة والسلب والنهب .

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية . ولم يعتادوا العيشة المدنية التي تكسب الألفة
وتنمي التضامن وترقي إحساس الاشتراك في المنافع .

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة في هذه البقاع . ولا عرف التاريخ
يوماً من الأيام أن مصر كانت في حال الوحشية . بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات
نظامات اجتماعية عتيقة لا يعرف أولها . لذلك أقول بحق ان الحكومة الشخصية لا حق
لها من البقاء في مصر على هذا الشكل الذي هي عليه . وان الذين يقولون غير ذلك إما
مستعمرون لهم مصلحة في إذلال الشعوب ، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع
الحكومات .

إذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها في البلاد المدنية والجمعيات
المنظمة إلا الأوهام والأخلاق الفاسدة ، فهل ينتظر منها — كما يقول أصحاب الأمر والنهي
في بلادنا — أن ترقى حال الأمة الاخلاقية والعلمية فتؤهلها بذلك الى الحكومة النيابية ؟
كلاً — إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق الحكماء كوميذ فاعل متبادل ،

فانه يخلق في نفوسهم الحرية التي فطروا عليها . وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويظيل في عمره . وأن أساس التقدم في المدنية هو نبذ طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التي هي أول مراتب السعادة القومية .

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين : حماية الوطن من العدوان الخارجي ، وحماية الأفراد باقامة العدل في الداخل . وكل سلطة للحكومة على الأفراد في غير هذين الموضعين تعتبر توسعاً لا محل له ، بل من شأنه أن ينوع أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام — ذلك رأي كثير من الساسة العصريين في الحكومات النيابية — فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلم الأمة . نطالبها بأن تسيطر على الآداب . نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا في كل أمورنا وان تتغلغل بمأموريتها في جميع شؤوننا ؟

ولقد رأيت أن الحكومة لم تقم بما في يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن . ورأيت أيضاً أن نظامها في التعليم لم ينطبق على مصالحنا . فلا ينبغي لنا — ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادي — أن نوسع اختصاصه بأيدينا ، إذ من الطبيعي انا إذا كنا نتألم من خمسة أو ستة في الحكومة لا يعملون لمصلحتنا ، فلا شك في أن ألمانا يزيد بنسبة زيادة عددهم ، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزداد عددهم : إلا أن ننال الدستور .

ماذا يجب علينا

أيها السادة : يجب علينا أن لا نعتمد في بلوغ الاستقلال الا على أنفسنا ، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم ^(١) . أن نتفق في فهم الوطني المصري . وذلك بأن نعتقد اعتقاداً جازماً ان الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام في مصر خمسة عشر عاماً من رعايا دولتنا العلية .

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد ، فانما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة . على ذلك يسوءنا ان بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى ، يزمعون الرجوع الى بلادهم الاولى . يسوءنا ذلك لانهم من أبناء مصر فننتظر منهم أن يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى ننال هي أيضاً استقلالها المنشود ^(٢) . يجب علينا أن نتفق في النظر الى الحوادث التي تقع في بلادنا —

(١) اشارة الى انزعاج الحكم النيابي من الطاغية عبد الحميد

(٢) عند ما أعلن الدستور العثماني وقضى على سلطات الاستبداد ، عمد كثير من مهاجري أحرار تركيا الى الرجوع لوطانهم ، بعد ان ظلوا في مصر زمناً طويلاً . وهذا الكلام اشارة الى ذلك .

ان نجعل إيماننا السياسي هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقام . أعني يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة ونقويها وننقيها من كل ما يدخل اليها من الضعف وما يتعارض اليها من الباطل . هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة . فانهم يتجنون علينا دائماً بعدم اتفاقنا في النظر الى الأمور .

قال لورد كرومر في خطابه الماضي في مجلس الأعيان إن الجرائد أوجدت في مصر رأياً عاماً كاذباً . وقال السير الدون غورست ^(١) في تقريره الأخير : إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي ، ومعنى هذا أن الرأي العام كاذب أيضاً . يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الكتّاب أو من الشبان . ولم تكن هي مطالب الرأي العام حتى يحللوها أنفسهم من اجابتها . لأنه لا مناص للحكومة من ارضاء الرأي العام .

على أننا جارينا القائلين بضعف الرأي العام في مصر ، فانه من الحق أن هذا الرأي العام قوي يجمع في مسألة واحدة ، هي مسألة المسائل : هي الدستور . واني أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقاً أن يأتي لنا بفرد واحد من المصريين يقول بانه لا يريد لأتمه الدستور أيها السادة — إن الرأي العام لا تكون ارادته ذات أثر فعلي الا اذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الافراد والشعور الكامل بالحاجة الى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية ، لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلي . على ذلك لا تأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهي سياسة شللى ، ان لم تؤخر الأمة الى الوراء ، فانها لا تقدمها خطوة واحدة في طريق المدنية الصحيحة . لا أنكر أن بعض الساسة الأوربيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أماني سياسية . وذلك رأي باطل وطريق خداع . فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم في هذه السبيل ، لأن الباطل في يد القوي سلاح رديء غير منتج ، ولكنه في يد الضعيف سلاح مدمج خطر ، يوشك أن يرتد الى حامله فيقتله . وان الذين يدخلون بالسنتهم وأقلامهم في تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الاقباط أو من جسم المسلمين ، مهما حسنت نيتهم ، ومهما شرف غرضهم ، فانهم لا يمنون من وراء الحركة التي يقيمونها الا هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الاخوين . حسب المسلمين والاقباط تفرقاً وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم في الصلاة معبد واحد وانهم لا يتصاهرون . فما لنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق

(١) المعتمد البريطاني بمصر كرومر .

التي لا تضر ، ونضيف اليها فروقاً أخرى تهدم جامعتنا القومية . ان اليهودية والنصرانية والاسلام اديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعاً ، اذا تأصل الاعتقاد الصحيح في نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكاناً قصياً

لا أشك في أن وحدة الاعتقاد سبب من أسباب المشابهات بين الأفراد ، وعامل من عوامل التضامن ، ولكنني أنكر أشد الانكار انها تصلح لأن تكون في القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية التي يجب أن تبنى على المنافع ، لا على المعتقدات . والآن لكان الانكاز والالمان أمة واحدة ، وكان الفرس والافغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الامم والأخرى من الثارات والخلاف الذي أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانبعثت الاوطان . فهل من يقول لي ان هناك قبطياً يفضل منفعة الحبشة على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ وهل من يقول بأن مساهماً مصرياً يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ زلت الأديان لمنفعة الناس ، فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض تلك المنفعة . بل يجب علينا أن نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلاً . وإنا اذا أردنا المستطيعون — لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الحركة فانها معروفة . ولكنني أنصح للذين كسبت أيديهم من مسئوليتها مهما حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية . أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافي ماعساه ينجم عن تلك الحركة . وانهم سيعملون .

أيها السادة : تدفعني هذه المناسبة الى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوروبية في بلادنا التي تؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على إيجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين الزلاء الأجانب في مصر . ولكننا مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوروبية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للدستور موضعاً للتقريع والتهكم . فقد تجسم جهة الضعف في بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها . كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين ، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والزلاء الأوروبيين .

قد يكون للانجليز مصلحة في إماتة شعور الاستقلال في نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التي تنمي ذلك الشعور ، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أديناً كما يظهر من أعمالهم التي تخالف وعودهم ، فهل للزلاء الأوروبيين من الامم الأخرى مصلحة أيضاً في إذلال المصريين ؟ .

كلّا . ان منافع النزلاء الأوربيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين . وإنما إذا طلبنا الدستور فأنما نطلب الدستور الذي لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز (١) . ولا يقضي على (محاكلهم القنصلية) ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة . انما نطلب الدستور الذي نصبح به أحراراً في بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التي تنطبق علينا لا على غيرنا . فما الذي يمكن أن يفرض النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الأوربية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاستهزاء والسخرية ؟

من مصلحة الأوربيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصرفين بجميع صفات الأحرار ، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجميل ، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية في المصريين ، إلا أن الدستور يجعلها أكثر ظهوراً وأدعى لثقة الغير بها .

من مصلحة النزلاء الأوربيين أن لا يجرؤوا وراء الأغراض الانكليزية ، لأن الانكليز أول ما سعوا اليه من وسائل الاستعمار في مصر ، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معاً ، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط . ذلك النظام الذي يجعل الانكليز في مصر هم الكل في الكل ويجعل الأجانب في مصر كالمصريين محكومين بالانكليز يعاملونهم كما يعامل اليونانيون في السودان ، ويصبح الفرنسيون الذين كانوا يطمعون بحق في أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ في مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية ، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاليمهم التي أخذناها عنهم من قرن من الزمان — مجردين من هذه المزية .

وان أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب إنهم جميعاً رفضوه رفضاً باتاً ولم يرض به على ما نعلم واحد من النزلاء الأوربيين ، بل نعلم اعتراضهم عليه وتبجيحهم إياه .

إذا كانت مصلحة الانكليز — على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم — تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوربيين في مصر ، فمن الطبيعي أن تكون منافع المصريين ومنافع عملائهم الأوربيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلا أن يتفاهما تفاهاً تاماً . الصحافة الأوربية في مصر هي أقرب الوسائل وأكثرها لايجاد حسن التفاهم بين الطرفين ليس من غرضي أن أتقد الصحافة الأوربية بما ذكرت ، بل هي معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبياً محضاً . لأن صحافتنا العربية لا تجتهد في إيقافها على ميول

(١) مقصود بذلك الامتيازات الأجنبية التي ألغيت بمعاهدة مونترو . والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تغفل نفوذ الأجانب بقوة الاحتلال الإنجليزي حتى أننا لم نطلب دستوراً يشرع لجميع البلاد . ولكن جاء الوقت الذي قضينا فيه على تشريع الأجانب حتى لأنفسهم .

المصريين بطريقة واضحة وترسم لها في كل حادثة لوحة من صورة الرأي العام المصري ، الذي يشهد الله انه بعيداً جداً عن ان يكون متأثراً في حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الديني ، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب . على إننا في مقدمة المعترفين للصحافة الأوربية بالخدمات الجليلة التي أودتها الى مصر ، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية في مواطن كثيرة ، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية في العام الماضي ، مما جعل الطمأنينة تدخل الى قلوب المالبين ، وإن المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية . يعتمدون على عدلها وحسن نيتها ان تكون من أهم العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه .

يظن بعض الأجانب إننا نتألم من امتيازاتهم علينا في بلادنا ^(١) . وكيف نتألم من هذه الامتيازات في حين إننا نراها صياجاً حصيناً يمنع الإنجليز من العبث التام بمصلحتنا ويقف لهم حجر عثرة في طريق التوسع في التشريع ، تشريع الحكومة الشخصية الذي ليس لنا فيه ارادة تحترم ولا منفعة تنتظر . لا أنكر ان نظام امتياز الاجنبي هو في ذاته نظام لا حق له في البقاء في عصور المدنية ، ولكن ألمنا منه لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية — مادام لنا منه تلك المصلحة وما دما نعرف بالخير الذي وصل إلينا ويصل دائماً في المستقبل على أيدي الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتي الوقت الذي يرى فيه الأجانب أنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات . أجل وما هو عنا ببعيد ذلك اليوم الذي يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للإدارة الشخصية أثر في الأعمال العامة ، بل يكون أمرها بين المبادئ لا بين الأشخاص ، مبادئ الحرية في العمل والمساواة والعدل ، كما أصبحت هذه المعاني العالية هي قواعد الحكم الذي تديره ارادة الأمة في السلطنة العثمانية .

علاقة مصر بالدستور العثماني

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذي يستقبله به جميع اخواننا العثمانيين ، لأنه بشرى للدستور في مصر . فإن من شأنه أن يشجذ عزائنا ويقوي أصواتنا في طلب الدستور . من شأنه أن يجعل الذين ينكرون علينا القول بسلطة الأمة ، لا يجدون عن الاتفاق معنا في الرأي محيصاً .

(١) مر زمن كانت فيه الامتيازات الاجنبية دريعة احتبت فيها الوطنية المصرية ، ورب صار يصحح نافعاً بوضع ما .

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثماني وما هو بالشيء القليل . غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نواب في مجلس المبعوثان ^(١) . ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية ، أو يوشك أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية . ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للامة ، فخير للامة التنازل عن تلك السيادة الداخلية والاحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية . وقد يزين لهم هذا الرأي تصورهم ان الامتيازات التي أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للامة المصرية بأسرها .

وذلك رأي باطل في أصله ، عقيم في نتائجه ، لا ينطبق على مركز مصر الدولي ، ولا على مصلحة المصريين ، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

ان الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأساً ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنباً ؟ وهل يستوي الرأس والذنب ، أم هل يستوي السيد والمسود ؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة . حباً وكرامة . ولكن بالسيادة الخارجية ! بالسيادة التي حددتها المعاهدات الدولية والفرمانات . وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذي يسعى في الحاق حباً في الحاق وفراراً من الاستقلال . ذلك ما لا نبتغيه . فإنه على الرغم من حالنا السيئة نسمع في قلوبنا ديباب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال .

ان الاحتلال الانكليزي الذي سلب من أيدينا حرية ادارة بلادنا مؤقتاً ، يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولي وأن يكون صاحب حق علينا في سياستنا الداخلية أو الخارجية . فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة العارضة التي لاتمس حقوقنا المقدسة . فان اليأس على ما يظهر هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . إنه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم في الاستقلال .

أيها السادة : إن الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه . لأنه إما وكيل أو فضولي أصبح بالاجازة في حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شيء الا حق الملك ، أي حق الحاج فقط . وإن أعمال المغفور له محمد علي باشا التي انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ إنما كانت لمصلحة الوطن المصري ، لا يستفيد هو منها غير حق واحد ،

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقصد بها في الغالب . مناوأة الانكليز ، ولكن فكرة الاستقلال التام تغلبت في النهاية .

هو حق الوراثة لبنيه . أما بقية الحقوق وهي الاستقلال الداخلي أو السيادة الداخلية ، فهي حق لجميع الأمة المصرية .

بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد علي باشا نفسه . واليكم شيئاً مما قال في تقرير له أمر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته في يوم ١١ من شهر المحرم سنة ١٢٦٣ هـ قال ما ترجمته :

« إن أفكار وآمال محمد علي هي خير هذا الوطن . نحن وطنيون . ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون في مصاف العقلاء » .

وقال في موطن آخر من ذلك التقرير « أيها الرجال : استحلفكم بالله أن تطهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية . أنصفوا . اخدموا هذا الوطن العزيز باخلاص . فتي كان وطنكم عزيزاً كنتم أعزاء . اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم وطناً عظيماً بأهله كبيراً بحكامه » .

هذا هو قول محمد علي الكبير من ٦٣ عاماً . تلك هي ارادته . ذلك هو بيان نيته في أعماله . أليس انه يقول بصريح اللفظ انه مصري وطني صرف ، وانه إنما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه ، وان الاستقلال الذي حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط ، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالته بالضرورة كما قدمنا .

بعد هذا ، وبعد ما أجمع عليه علماء القانون الدولي أن مصر وبلغاريا متساويتان في حقوق السيادة الداخلية وشيء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نساب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها . ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم في الواقع معذورون . فان حالتنا الراهنة تستدعي حب الخروج منها بأي شكل من الأشكال السامية . فانا اذا كنا في نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من امرنا شيئاً . غير اني أكرر لكم أن تجردنا من إدارة بلادنا أمر عارض لا نياس من الخلاص منه . ولقد كنا مكتمنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول الى الحق ، ولكننا الآن قد جددنا في الطلب ، وصعينا الى الدستور ، وما الدستور ببعيد على الساعين .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تياسوا من إجابة مطالبنا ، فانها مستجاب .

- ٣ -

أيها السادة ^(١) : نعمل لبلادنا . ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية ، يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغيرات التي تعتور ماجريات الأحوال عندنا ، ونقدر جميع التطورات التي تتأثر بها أمتنا في جوهرها وعرضها ، تقديرأ صحيحاً .

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة ، هو الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التي يمكننا من الرقي والتقدم في سبيل الحرية والاستقلال . وإننا إذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرطنا في ذرة واحدة من حقوقنا التي اكتسبناها ، فإننا واقعون حتماً في نتائج تفرطنا ، والمفترط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية أن ننظر بعين الاحتراس الى هذه الخطط التي يرسمها الاحتلال الانكليزي نفسه في معاملتنا . تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها في مجموعها ومفصلها ترمي الى غرض واحد ، هو ابعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه في مصر إلى ما شاء الله .

كانت السلطة الفعلية ^(٢) قبل سياسة الوفاق ^(٣) تعتبر نفسها دائماً سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة . وكانت تدخل في جميع الاعمال المصرية ، ولكن بصراحة وظهور ، فكانت بذلك معرضة دائماً للتفرد بالانتقاد واحتمال المسؤولية . كانت الأمة تعتبرها دائماً أجنبية كذلك ، وتنظر الى اعمالها نظرة الذي يرى غيره يتصرف في حقه بالقوة . ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الأمة دائماً يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبي المتسلط . وكان من شأنه أيضاً أن يجعل الانكليز يعتقدون دائماً ان الأمة والعرش

(١) خطبة نشرت بمعد الجريدة رقم ٥٥ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٠٩ (٢) الانجليز المحتلون

(٣) سياسة الوفاق بين الانجليز والحدود

كليهما بالمرصاد لا انتقاد أعمالهم . وكان لورد كرومر يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بخدماته . وهيات أن يعترف المملوك سلطانه بجميل اساليبيه !!
أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شيء من المواربة السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتوارى من مرشح العمل قليلاً قليلاً لا لتخلي للسلطة الاهلية موضعاً من حرية التصرف ، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلا ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه ، أو ما لا يضر به من أي وجه .

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد يرقى البلاد من حكومة الفرد إلى الحكومة النيابية . كلاً . بل إن الإدارة الانكليزية فشلت في عهد سياسة الخلاف ، ولم تكسب من وراء عملها إلا مخطط الأمة واستياءها فرأت — حرصاً على مصلحتها — أن تظهر للأمة بشكل أقل كراهة ، وأقرب إلى العادة القديمة التي هي الخضوع للسلطة الاهلية من غير حساب . لذلك شرعت سياسة الوفاق مع سمو الأمير لتخدر أعصاب الأمة المتوترة ولتخلص من الأفراد باحتمال المسؤولية . طريقة استعمارية مفيدة المستعمرين وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الاهلية ، حكومة الفرد ، التي لم يقتنع أحد بأنها تبغني أن تتحول إلى شكل دستوري معقول .

امتزجت السلطان لمصلحتهما المتبادلة . وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة . تلك فكرة لا أقولها جزافاً ، بل أنزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سألتكم لكم فيه اليوم . وهو حركات السلطين المرتبة ضد حريتنا العامة ، أي مقاومة الحكومة لطلب الدستور ، وتعديها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة ، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقثاً إلى عبادة القوة .

ليس من الطبيعي أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تتحلل من غفلتها عن المطالبة بحقوقها . لذلك فهي تضع في طريقها عقبات صعبة الاجتياز ، تضع عقبات في طريق تمدينها . تحول بينها وبين العلم الصحيح الذي يُذْهِب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق . تجري في سياسة الأمة على قاعدة دفع المسؤولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب

المنفعة الصحيحة . وبالجمل ما دام ان بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء الغفلة الأمة عنها ، فهي بدافع حفظ الوجود الذاتي تسعى جهدها في بقاء هذه الغفلة في مستو ثابت .
مقومات الأمة هي منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحي . إذا فقدت الأمة إحداها ، فهي غير مستعدة للحياة ، مهما كانت جامعة للمقومات الأخرى .
أريد أن أقول ان الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها في جميع مقومات حياتها على نسبة واحدة . فإذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الري ، وصرفت جهدها في نشر العدل ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات حتى تحفظ التعادل في إيقاف الأمة في مستو ثابت من الغفلة عن النزوع الى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هرباً من تقوية فكرة الدستور في قلوب الناس .
واليسكم تاريخ الحركات التي قامت بها لمحاربة هذه الفكرة :

ليست فكرة الدستور جديدة في بلادنا . فانه لما نشر الدستور العثماني ^(١) في سنة ١٨٧٧ سرت عدواه الى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا اخوانهم العثمانيين في كسب الشرف القومي والخلاص من ذل الحكومة المطلقة . تخمرت هذه الفكرة في أدمغة بعض الأفراد من الأمة ، وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها ، فانتهجرت بقوة ووضوح في الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أي قبل أن ينشق العسكر على الأمير ، ذلك الانشقاق المعيب الذي أفضى الى حوادث سنة ١٨٨٢ الحزنة ^(٢)
كسبت الأمة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعي المنسوب . حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصري يعمل لمصلحة الأمة . والذي ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر ، خلافاً لما يتقوله الذين يحبون بقاء هذه الحالة التعيسة وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعلمون حق العلم ان الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة ، ولم يكن لمجلس النواب في أمرها اشتراك يفضي الى معاقبة الأمة بإيقافه .

على انه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب إيقافه فان شككه قد زال ولكن حق الأمة فيه حي لا يزول .

سيقولون ان مجلس النواب لم يقفل بالحق ، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق .

(١) الدستور الاول الذي ألفاه عبد الحميد وشتت بعد الفائه أحرار العثمانيين (٢) الحوادث العرابية .

نقول القوة تغلب الحق مؤقتاً، ولكنها لا تميمه ، ويستحيل استحالة مطلقة أن يتحول عمل القوة الى حق محترم . كان حق الامة الطبيعي مسلوباً قبل مجلس النواب فاستردته ، ثم حجبت عنها القوة . ولكن الفكرة في استرداده لا يمكن أن تنفى ، بل هي تظهر في كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها .

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال . وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء الا ليدسوي الخلاف المزعوم بين الامة وبين الأمير ، وليطفيء الحركة الدستورية . لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة ، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد في ذلك وكانت السلطة الشرعية^(١) تظهر دائماً أنها تتمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الأمانى الشريفة في حديث محمود الخديو لمكاتب الطان^(٢) . كانت السلطة الانكليزية وقتئذٍ تهتم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة ، وأنها غير صادرة عن الامة ، وأن الجمعية العمومية مدفوعة اليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية — وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن انكثرا متى اقتنعت بأن الامة هي التي تطلب الدستور حقيقة ، صدمت به .

لما تبدل الحال وانقلبت سياسة الخلاف الى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة ، انتشر بيننا حديث لسمو الخديو مع المستر ديسي المكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى «أن الامة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدر الا الحكم الشخصي» . فلما استأنت بعض الجرائد والرأي العام من هذا الحديث علق عليه أحد رجال المعية تعليقا لم يرضه العقلاء تكذيباً لحديث ديسي ، بل تسرب الى بعض النفوس وقتئذٍ ان ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث . أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نعمتها الأولى في تقدير الحركة الدستورية ، ولكن بخفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير في شكل إتهام الحركة ، حتى قالت بوجود طبقة من الامة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي .

لم تكن هذه الحركات التي تأتيتها الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الامة من شأنها أن تثير طلاب الدستور ، بل كانت تقوّي فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور العثماني ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا ندري كيف تعذر لآمتها عن الاجابة لطلب الدستور اذا أجمعت عليه ، خصوصاً بعد أن قال بعض

(١) الخديو (٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس لمكاتبها وأظهر ميله لاعلان الدستور : انظر باب « الخديو » في هذا الكتاب .

الكتاب الكبير من الانكليز أنفسهم : « بأي عين تأبى انك لترا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون ؟ » اتصلت بنا عدوى الدستور العثماني . فسالت على أقلام كتّابنا وفاضت من السنة خطاباً وتعدّتهم الى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن ممّو الأمير في عدم منح الدستور للمصريين ، ويصف العقبات التي تحول دون أمنية ممّوه العالية ، كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إدون غورست الذي يرجع به الى الفكرة القديمة فكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة : في هذا الموطن امحوا لي أن أبين لكم خطأ فكرتين يجب على كل مصري يحب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحاربهما قياماً بواجب الخدمة الوطنية وانتصاراً للحق ، وهما :
(١) — ان الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له .
(٢) — ان السواد الاعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية .

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحاً للتجارب يجرب فيها المهندسون في البناء فلا يتم حتى ينقض . ويجرب فيها المشترون — كما يقال — في سن القوانين والنظم فلا تنفذ حتى يظهر عيبها في العمل . يجرب فيها كل شيء حتى مذهب المغالطة .
يقولون ان الأمة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية ، كأن حق الأمة في حكم نفسها لا يتولد الا من الشهادة التي تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفؤاً للحكم الذاتي . فكرة اخترعها بعض الانكليز يكسبون بها وقتاً ، فترسبت منهم الى بعض كبار الموظفين من الوطنيين ، ثم انتقلت من هؤلاء الى بعض الناس ، بل الى بعض الصحف . كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له . ينتهي هذا البحث عادة بأن الذين يحبون أمّتهم يثبتون بالأدلة والشبّه ، وكل ما يقع في أحلامهم ، أن الأمة المصرية أهل للحكم نفسها أي للدستور . مغالطة اخترعوها ليجرونا من حيث لا نشعر إلى الدخول في البحث في كفاءة الأمة . ولا شك في ان الدخول في هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج في حريتها العامة أو في نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة .

من المسلم علماً ان كل اجتماع سياسي ، أي كل أمة ، هي عمل من أعمال الطبيعة أو كائن

من الكائنات الطبيعية ، يتمشى في حياته على مقتضى النوااميس الطبيعية التي تنظم حركات كل المخلوقات . وان القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا ، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية . فلم يخلق الله انساناً رقيقاً . غير ان الانسان إذا ضعفت قواه وقع في الرق بحكم قوي ظالم أو قانون جائر ، كما يقع في المرض إذا اختل مزاجه . كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة ، فإذا عرض لها الضعف وقعت في الرق ، أي حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها . هذا ليس مقام التوسع في ذلك الموضوع ، بل نذكره على سبيل الاشارة الى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة . فكما ان حرية الفرد هي المقومة لحياته الانسانية ، كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها ، هو المقوم الاول لحياتها الامية ، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الأمة في الدستور هو حقاً طبيعياً خلق مع الأمة من يوم كونها أمة . أي من يوم ان امتكملت ماهيتها التي هي اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع . فإذا وجد هذا النظام في مجموع من الافراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما اذا كانت أهلاً للدستور أو غير أهل له .

إذا كان حق الأمة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية ، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة انه زنجي ، أو انه لا يقرأ ولا يكتب ، أو انه لم يتخرج في العلم على الغزالي أو على ابن رشد !

وإذا كانت الحرية العامة هي العلة في حياة الأمة ، فما حال الذي يجعلها موضوعاً للبحث إلا كحال الذي يتحكم في حقها من الحياة .

الانكليز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الاول على الانسانية — في إلغاء رق الافراد مهما كانوا وحيث وجدوا في آخر الثالث الاول من القرن الماضي . فإذا كانوا يرون ان مسألة الحرية والرق هي مسألة كفاءة ، فهل ثبت لديهم أن زنوج افريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندره للتمتع بحريتهم الشخصية ؟ أم المسألة ليست مسألة كفاءة واستعداد ، بل هو حق طبيعي ، من الظلم البين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبلغ استعداده ؟ ليست أقف في هذا المعنى عند حد ان الحرية العامة أو الدستور حق نشأ مع الأمة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المفكرين الماضين : ان سلطة الأمة ليست كبقية الحقوق ، فلا يجوز لها أن تتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل ، لأن كل عقد من هذا القبيل باطل بطلاناً أصلياً .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن سلطتها التي هي أكبر مقومات حياتها .

وفي هذا المقام اصمحوا لي — أيها السادة أن أردّد على أئمتكم مع مزيد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان إذ يقول : « ان الرقابة على البلاد هي لله ثم للأمة . وان النواب هم الحفظة على حقوقها » .

من هذا يبين لكم وهن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الأمة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا في الدستور وبأنه علة لحياتنا العامة ، وأن يصرحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على انه اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التي هي حكومة ضرورة كما رأى سبنسر إذ قال ما معناه :

« ان الحكومة المطلقة هي حكومة ضرورة . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار لقيمهم أمة ، تكون قد زالت الضرورة التي أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة وراءها » ... الى أن قال ما نصه :

« مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبده مفيدة للعبيد من الوجهة الأدبية ، ومهما كان الجائر أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس : مهما يكن من ذلك ، فاني أقول ان هذه الحكومة هي شر . لا لأن الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة ، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب ، وانه مهما حسنت نيته وصفت مقاصده وشملت رعايته ، معرض لأن يجر على أمته أكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده »

معنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة الى كمالها الخاص ، ويستحيل أن تكون مستحقة للبقاء في أمة لها نظام اجتماعي ، فاذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظاماً اجتماعياً تحدّد فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والأبوة والبنوة ، وتحدّد فيه علاقات المساكنة والجوار ودخلت فيه مبادئنا القومية وتقاليدينا الأمية : اذا كانوا ينكرون علينا ايضاً وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جامعة لنا ، كان بمنهم منتجاً ومبدؤهم صالحاً . أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعي ، وانه من خير النظومات

الاجتماعية ، فقد سقطت حججهم وثبت قولنا : إن أمتنا أهل الدستور الآن مهما كانت شهادة السلطين .

« ان السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغير الحال » : اعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة ، وان الأمة تأخذ الدستور لاتعطاه ، وان كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت ارادتها من غير نزاع . لأن الرأي العام قوته دائماً غالبه خصوصاً متى لوحظ ان الدستور ملك للأمة من يوم كونها أمة . ولكن أمتنا كما قلنا مراراً — ليست أمام حكومتها فقط ، بل هي أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هي قوة الاحتلال الانكليزي ، وقد أخل وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا . وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهي مصالح الأوربيين النازلين في بلدنا، تلك المصالح التي يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن اكرام الضيف وتضحية الغالي والرخيص في سبيل ارضائه هو من أكبر شعائرنا القومية ، فكيف به اذا كان ضيفاً نستفيد منه استفادة كبرى في حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذي وصل الى مصر على يديه ؟ (١)

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمراً حيويّاً داخلّاً في ماهية الحياة المصرية ، وركناً من أركان السلام الذي أمتنا بحبته والخلود اليه عن جميع جيراننا الذين هم من جنسنا ومن دمنا .

تلك هي فضائلنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلنا من الأوربيين . فقد اشتهر عنا بحق اننا ننزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا في كل المنافع . لم ينكروا علينا هذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خير لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق . ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل في أعين الذين يأخذون بظواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف للدستور معنى ولا نبغي للشرف المصري رفعة ، بل كل ما نتمناه هو أن نأكل ونشرب في ظل حكومة تنفرد بالأمر دوننا ، وتصرف في حريتنا وأموالنا من غير حساب .

لذلك ظن بعضهم ، أو أراد أن يظن ، ان لطف الأمة المصرية في الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات ، دليل على انها سعيدة بحكومتها الخاضعة مع اطلاقها واستئثارها بالسلطة دون الأمة ، وان رأينا العام لم يجمع بعد على الدستور ، أي ان السواد الأعظم ليس

(١) كلام الى التكم أكثر منه الى تقرير الواقع ، أو هو كلام أملت ضرورات سياسية واجتماعية

متأثراً باختلال الحكومة ونقصها ولا متأثراً بوجودان الاستياء الذي هو الدافع عادة الى حب تغيير الحال الحاضرة مهما كان السبب في ذلك الاستياء .

خطأ فوق الوصف . اليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين : من الطبيعي أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم . هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة بري الأتبان أو بترتيب العمدة والمشايخ والخفرة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث . وما نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم في دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركناً لقومه ورئيساً لعائلات شتى تكون جزءاً من الأمة . يقابله الشاب الانكليزي مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام . فهل ترون ان ذلك العين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المفتش مسروراً جداً وقرير العين بأن مركزه في قومه لم يعطه من نفوذ الكلمة شيئاً مطلقاً بل لم ينفعه حتى في أن يقابل بما يجب ؟ صبراً إذا كان هذا الجفاء الذي قبول به ذلك العين قد أنتج قضاء مصلحته على طريق الحق والعدل . كلاً لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الري ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة . من الطبيعي إذن أن هؤلاء الأعيان يشتهون أن يكون لهم ما لكبراء الانكليز من الاحترام في حكومتهم ، وما لكل صغير أو كبير في حكومة دستورية من الحظ في نجاح مصلحته بالحق .

واليكم طبقة المتعلمين الموظفين : هل هم سعداء جداً بأن كلاً منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لارضاء ضميره ، وكلهم من غير استثناء انما ينفذون في أعمالهم رغبات رؤسائهم الانكليز ؟ أليس من الطبيعي أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الاثر ما يناسب مركزه الاسمي ، وما ينتج له احترام قومه إياه ، لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائماً على قدر ما في يدهم من السلطة ، فان لم يكن في أيديهم منها شيء ، فقيم يكون امتيازهم الداعي للاحترام الخاص ؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة . فأما من الوجهة العملية فاسألوا أي موظف يسمعكم مقدار كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم انه فيها مكره لا بطل .

هاتان الطبقتان طبقة الاغنياء بالمال والاغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم ، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفي أكثر مما أعلم .

فاما طبقة العمال الذين هم في كل أمة لا يهتمون بشيء أكثر من أن يكونوا في رخاء من العيش وان تضمن لهم ، على قدر ما يفهمون ، حريتهم الشخصية . هؤلاء من مادتهم دائماً يتقدروا خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدة من غير التفات إلى ما إذا

كان الرخاء والشدّة آتئين من عدل الحكومة أو من ظلمها . فإنهم يحكون دائماً على النتائج من غير رجوع الى المقدمات — هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش في اليوم والحاجات التي جرّتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلوّ الأسعار أشهر من أن يوصف . فهل ترون أن أحدهم مسرور جداً من أن يبيت بالجوع هو وعياله أو لا يأكل إلا الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيلة ليسد بحريته ما ضنّ عليه به هذا النظام المعيب ؟ لست أفيض لكم فيما هو معرّض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم ، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكري البوليس أو غيرهم إذا هو أراد ري غيطه أو وقع في خلاف مع زوجته أو اشتبه في بقرته أنها حرام . . الخ الخ . وما علامة رضى هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه ؟ ما هو اعترافه بالرضى عن الحكومة المطلقة وهو يسبّ الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال الى الحكومة الدستورية التي يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة .

الواقع يشهد إذن ان استياء الناس من مأموري حكومتنا عام . اللهم إلا إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرر ما قاله اللورد بالمرستون في مجلس النواب : « إني شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من عمال الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية في أداء العمل الموكل اليه . » لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرر هذا القول الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً ، إلا إذا كانت تعتبر لسانها الرمي هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس .

الانسانية عندها شوق طبيعي للتشرف والرفعة ، لا إلى التسفل والانحطاط . هذا الشوق الانساني يسير دائماً بالفرد من يوم الى يوم الى كماله الوجودي الخاص ، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية . إلى اباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدني الفاضل . وإن مصر هي أيضاً جزء من بني الانسان يجب أن يرجى لها إن تجري وراء غيرها في المدنية والاستقلال ، وإنها في هذا النور الساطع نور الدستور والحرية ، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم ، وأنها في هذا الجبل الحاضر الخليق بأن يسمى جيل الدستور العام ، يمكنها أن تتخذ غيرها قدوة حسنة لها . فإذا كانت مصر سائرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعاً لذلك الشوق الطبيعي الى الشرف ، واقتداءً بالأمم المجاورة لها ، فكيف يرد على أدمنة بعضهم انها غير مبالاة للدستور ؟ بهذا يجيب الذين تيسهم أمثلة جزئية استثنائية لا يعتد بها ، يغلبون حكمها على الحس الذي

يكاد يلمس الروح العامة في مصر ، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة الى الدستور .
لست أرى في المجموع العصبي للأمة أو في جهازها الحيوي — كما يقولون — ما يفقدها
الاحساس بهذا الشوق الطبيعي الى الرفعة ، كما تحس به كل الأفراد والأمم ، بل أرى عكس
ذلك أن جهاز الأمة الحيوي لا يزال الى الآن سليماً من أمراض الخمول ، سليماً من الضعف
العصبي الذي ينتج عن الافراطات المتنوعة . بعيداً عن الكسل كما تشهد بذلك الحاصلات
التي تخرجها من الأرض كل عام . فإذا كان يوجد في الأخلاق شيء من الضعف جرّه عليها
الاستبداد الطويل ، فإنها لم تكن فريدة في هذا العيب العرضي السريع الزوال ، بل هو عيب
وجد في كل أمة محكومة بمحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها الى يوم اعلانها للدستور .
الانكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالفضائل الاجتماعية والحرية الشخصية
والعامة يعلمون حق العلم كيف كانت حالة الأخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد اعلان الدستور ،
وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء .

إذن ليس ما نحن فيه من الضعف عيباً أصيلاً كما يزعمون ، بل هو طاعة للقوة ، والطاعة
للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة . ومن الغريب أن الذين يرغموننا على
الطاعة لقبولهم ، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهي في الطاعة !

وأغرب منه أنهم بعد الدستور الياباني والدستور العثماني والحركة الايرانية لا يزالون
يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان : « خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة »
ليقولوا إن الشرق خلق للطاعة فلا يقدر إلا الحكم الشخصي ليتدرجوا من هذا الى اثبات
أن الأمة المصرية لا تقدر إلا الحكم الشخصي . ولذلك فهي غير مجمعة على طلب الدستور .
أيها السادة : نرجع الى وصف حركات الحكومة ضد الدستور . لم تقف حركات الحكومة
ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية ، ولا على ما تهمنا به من عدم الكفاءة ،
ولا على الدعوى بأن الرأي العام غير مجمع على طلب الدستور . لم تقف عند ذلك ، بل اختطت
خطة جديدة يظهر فيها كما قدّم لكم ، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية .

صرحت السلطان جميعاً بأن لا دستور ، وكان يظهر من تلك التصريحات أنها يقصد بها
تخدير الحركة الوطنية واقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذي عقدها النية عليه بعد الدستور
العثماني ، وهو طلب الدستور ، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية
العمومية ، ودليلاً على أن الأمة ليست فانية في إحدى السلطتين كما قدروا سياسة الوفاق .
لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمر أعضاء الشورى يجمعون أمرهم
على طلبه بالرغم من تلك التصريحات ، عمدت الحكومة الى تلك الخطة الخطرة المعيبة من كل

الوجوه. دخلت بينهم لتحملهم على العدول عن الطلب أو ارجائه أو تعديله على الاقل فلم تظهر بشيء كثير. بل مع تلك المداخله جاء طلب مجلس الشورى على اجماله منطبقاً على ارادة الرأي العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية في بعض الاحتفالات بصلاة الجمعة والاحتفال بالحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب ان حكومتنا التي تكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم في ثوب برّاق لتجعلنا نظن انها تحبه. وآخر مظهر لها في هذه المحبة انها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان في الاستانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو في التوفيق بين هذين العاملين الصادرين من الحكومة في آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيباً به في تركيا. تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية ١١.

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت في اقناعنا بمحبتها للدستور — وانه لا يمنعنا منه إلا عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حباً في دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا اصماعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

ان كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلا تقيضهما يوم الاحتفال بالحمل.

أظن مع الاحترام ان أعمال حكومتنا تدل على أنها في سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة في حفظ الأمن العام. وإذا صح ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الانسانية جميعاً أن لا تقف لنا في سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العبث أن نبين دائماً غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الابهام.

فكرر كل يوم ان أمتنا تطلب دستوراً خاصاً كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض في شيء للمصالح الأوربية. أعني نطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره الى غير المصريين. نطلب سلطة الأمة على الأفراد. نطلب صياجاً حصيناً يحمي قانونها الذي هو كفيل بالحرية الشخصية لابنائها. نطلب صامداً يرقى عليه الى تربية الأمة ويمدينها. نطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن في هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما اذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولسنا ندري ما معنى هذا البحث إلا أن يراد اثبات ان أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة ١١١.

أنهم مختصين بالنص . ولكننا لا يهمنا البحث في اختصاصهم ماداموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم في هذا الطلب الحق .
لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن ان الظروف الحاضرة ستضطرها الى اجابة نداء الأمة ، ولكنها على عكس ذلك قد تعدت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهراً من مظاهر السياسة الجديدة التي أولى بها أن تسمى سياسة العنف .

التعدي على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التي تناولها البحث في حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديداً حياً لا تزال حافظاتنا تردده بتحديد ووضوح، مثل يدل على أننا لا نتقدم في سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيراً في الأمن على حريتنا الفردية . على ألسن الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية . ذلك المثل الحي القريب هو حركات الحكومة في هذه الايام الاخيرة في كل احتفال من الاحتفالات التي يظن فيها إمكان اهتاف للدستور ، كاحتفال يوم الحمل والاحتفال بصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب .

حكومتنا تأمر فنطيع وتنهاي فنزدجر . ولكنها نسيت أن للسلطة حداً تقف عنده فإن جاوزته كانت ظالماً . وللطاعة حداً تقف عنده فإن جاوزته كانت هواناً وحبناً ، ولقد ابتلينا في كل أطوارنا خصوصاً في عهد هذه الحكومة المخلوطة من السلطين ، أننا أمة في غاية السلاسة انقياداً وفي غاية الرفق انتقاداً . ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التي عوملنا بها في هذه الاحتفالات ؟

أقفلت القهاوي من غير أحكام قضائية وفي غير الحدود القانونية ، ولكن بقوة البوليس . امتنع اجتماع الناس على حقاني طريق الاحتفال كالعادة لأنهم لا يريدون مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات ، ولكن بقوة البوليس . ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضباطها للناس تحت أعين الضباط يوم الحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول ، لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهاوي ومصادرة الناس في المرور من غير ضرورة نظامية . وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية .

يقولون إن الذي جرّ هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشبان في احتفال نقل الكسوة صاحوا : « ليحيي الأمير ليحيي الدستور » عجباً — حتى ولا في الدعوات الصالحات ! . حتى ولا فيها يتركوننا أحراراً نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد !

نعم « ليحيي الأمير ليحيي الدستور » تلك هي الجناية ، التي ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة المماثلة بالحرية الشخصية في ضحى النهار من غير مبالاة .

لما احتلت مصر بالعساكر الانكليزية كان من اللازم على دولة انكلترا تبريراً لبقائها بادىء الامر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعصيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه . ثقلت هذه التهمة على أتماع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والانكليز طرف ، والأمة طرف آخر . امتعض الناس من هذا الاعتبار وقلَّ سعيهم مختارين الى السراي وقالت جموع الناس في حفلات الصلاة مع الخديوي . كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة . كآني برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يتقرب به ذو رئاسة الى الخديوي هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات . وكان أكثرهم اقناعاً لغيره هو ذلك الرئيس الذي يقول لمن حوله : « لا بد لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شيء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يبنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير » وكان من الأخبار السارة وقتئذ أن تنشر الصحف أن السراي يوم التشريفات كانت غاصة بالعلماء الاعلام والذوات الكرام وعمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت »

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعوه له كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يحيي في رأسه .

نعم ان هتاف الأمة للملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغي أن يتمناه ، لأن ذلك يفهم ان شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء ، فان شخصه محبوب عند محكوميه . ولكن حكومتنا الجديدة بسياساتها الجديدة يظهر انها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهيمها الدماء ولا يهزها الهتاف ، بل يهيمها أن تظهر جبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتقل الألسن عن الكلام وتصادر الأمة في الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا « يحيي الأمير ويحيي الدستور »

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدي عليها ، فاذا رأت أن تكلم أفواه الشبان بالتعدي على تلك الحرية فعلت ؟ وان صح ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية . أم يكون ذلك هو كل الدستور الذي نتمنى عليه كما يقول السير الدون غورست ؟

ان وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصي الذي كان لأفرادها في قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها . ولكنه قد كان ورضيت به !! فما أضيع آمالنا التي نعلقها على هذه الوزارة الجديدة !!

أشعر أن بعض الناس لا يرون رأيي ويظنون أن تشدد الحكومة في منع الهتاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمرٌ بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم الى هذا المقدار . ولو انهم خالفونا في الدليل على الوقائع لكان الأمر ، لاننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التي روت ذلك من غير أن تكذب الحكومة الرواية وبما كان من تشكي أرباب القهاوي — ولكن المخالفة في الرأي واقعة على ان اقبال القهاوي على غير العادة ومن غير حكم قضائي هو أمرٌ هين لأنها « قهاوي بلدية » ولأنها لم تقفل إلا ساعات ولأن الخسارة التي لحقت أربابها طفيفة جداً . ليسمح لي هؤلاء المتسامحون في أمر الحرية الشخصية أن أقول ان تعدي الحكومة على شخص واحد في غير الحدود المبينة في القانون هو تعدٍ على حرية الأفراد جميعاً ، وان الأمة لا يمكنها ان تسمح للحكومة بتعدي القانون فما الذي يمنع الحكومة قياساً على اقبال القهاوي بغير حكم ان تخرج أي رجل من داره أو ملكه بغير حكم وان تحبس في غير جريمة وبغير حكم ؟

أصبح كون المرء حرّاً مرادفاً لكونه انساناً ، فان صحَّ ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كفؤاً للحرية العامة أي للدستور ، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحراراً أي أناسي ؟ . واذا كانت الحرية الشخصية من الاعراض التي يصح للحكومة ان تعبت بها من غير احتجاج من جانب الأمة ، فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة ؟

أيها السادة : الحرية الشخصية خلقت مع الانسان ومهما كان الرق قديماً فإن الحرية أقدم منه . فليست الطبيعة — كما قدمت — هي التي أوقعت الانسان في الرق ولا هي التي حددت حريته بالحدود التي تراها عليها اليوم . ولكن الذي حدّها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع . الحرية أم الفكر ، أم العلم ، بل هي المقصود من معنى الحياة الانسانية . لذلك لم يخطئ الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصاً ، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئاً من الأشياء المملوكة . لأن الحياة بغير الحرية موت حقيقي . على ذلك كان التساهل في أمر الحرية الشخصية يعتبر دائماً تنازلاً عن حقوق الانسانية وواجباتها أيضاً .

كان للانسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما في الحكومات المطلقة، أو بالوكالة كما في الديموقراطيات الصرفة، ولما كانت سلطة الانسان لا تتناول الاضرار بنفسه أو بغيره، كان من اللازم ان الحكومة مهما كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأي فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعديها على حرية الفرد خروج عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم اليها، إلا اذا كانت ترضى أن تكون ظالمة.

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادئ العدل واضحة في نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل. وهذا الاتفاق هو القانون. فان القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقاً بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة. فاذا أخلت الحكومة بهذا الاتفاق أي أنت أمراً لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ. فما عسانا نقول اذا وقع ذلك التعدي على أقدم مقومات الانسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية.

لم تُرتَّب الحكومة مهما كان شكلها إلا لحماية الأفراد في حريتهم وحياتهم وأموالهم. وها نحن أولاء نرانا جميعاً كمثل حنا «الدكتور نوردو»^(١) كلٌّ منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها. فاذا شبَّ أحدنا وقصد دخول المدرسة طلبت منه مالاً جديداً، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أي شهادة تثبت انه مولود. فاذا أراد أن يجلس هو ورفقة له في الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الارادة البريئة بحجة نزاحة الطريق وإلا أمسكه من خنقه الى المحاكمة. فاذا أراد أن يفتح دكاناً وضع البوليس أنفه في المسألة أيضاً ومنعه إلا اذا أتى برخصة. فاذا لم يكن لديه من العلف ما يضمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس. فاذا أراد أن يروي غيطه من ماء النيل المباح منعه الحكومة حتى يضع ماسورة هي التي تقدر تصرفها، فاذا رآها غير كافية لري الغيط لأن بعضه بقى شرافياً، قال له المهندس «صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك». فاذا بلغ سنّاً معينة أخذ للجندية ليكون فيها آلة يديره غيره لخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلا يدفع عن ذلك دية قل أن يملكها. فاذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيد في الدفتر وإلا حوكم على ذلك. ووجب عليه أن يطعمه بمادة الجذري والا عوقب على ذلك. فاذا مات هذا الولد العزيز

(١) الدكتور ماكس نوردو : Max Nordau مؤلف من نابهي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

ودفنه في بستانه فهناك الطامة الكبرى ، نوقب على ذلك ، ونبش قبر ابنه وحمل الى المدفن الذي تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الأموات حتى اذا اغتنى الرجل وأراد أن يبني بيتاً يمنعه البوليس الا أن يأتي برخصة . فاذا صارت له عزبة يملكها فلا واپور ولا طاحون ولا تابوت الا بعد أمر الحكومة ورخصتها . فاذا تعلم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل الا اذا كانت بيده ورقة هي الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيباً ولا محامياً ، ولو كان أعلم أهل زمانه ... الخ .
وبالجملة لا إرادة لأحد ، ولا حرية لأحد ، الا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الارادة .

اذن نحن ندفع للحكومة جزءاً مهماً من أتعابنا ، وندفع لها كذلك جزءاً عظيماً من حريتنا ، ولكن ذلك كله في مقابل أي شيء يا ترى ؟

أجل هي تأخذ من أموالنا ومن حريتنا في مقابل انها تعمل لحفظ ما بقي من المال بعد ما أخذت ، ولا احترام ما بقي من الحرية بعد ما حددت . وعقد العوض هذا ، هو القانون . نعم ولكن قد يرى مالنا الذي يسرقه اللصوص لا يرد علينا ، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم ، أي نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامناً لنا استكمال الحياة من غير أن يقصفها الجناة ، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة . على ذلك قد نكون مغبونين في صفقة المعاوضة . ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أي بنصوص القوانين . فهل يوجد في هذه القوانين نص يبيح للحكومة أن تحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق ؟ هل يوجد نص يبيح لها أن تقفل القهاوي بغير حكم ، وتمنع حرية المرور من غير وجه ؟ ذلك لا يوجد في القوانين .

هناك شيء لا يوجد في القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتية بحق السيادة «السوفرنتي»^(١) فهل ائقال الدكاكين في النهار أي التعدي على الجزء الباقي من الحرية الشخصية الذي لم يدخل في القوانين هو عمل من أعمال السيادة ؟

كلاً فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطة الأمة ، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق ابداء الغير بجرمانها من حرية التصرف في ماله ، ولا حرية الكسب في غير الحدود المتفق عليها في القوانين .

(1) Sovereignty

تعملون من هذا ، بل تعملون بالبداية من قبل ، أن الحرية الشخصية أنفس ما يجب الاحتفاظ به ، وأن عمل الحكومة يوم الصلاة ، ويوم الحمل باقتال تلك القهاوي لا يدخل تحت نص من نصوص ، القانون ولا هو من أعمال السيادة ، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم .

خلاصة الموضوع

أيها السادة : أخلص من هذه المقدمات الطويلة — وأنا أستمحكم العفو عن اضطراري للاطالة في شرحها كما أقدم اليكم عظيم الشكر على حسن الاصغاء الي — هذه النتيجة الآتية : أولاً — ان الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة . وان الأمة تعضد مجلس شورى القوانين في طلب الدستور .

ثانياً — ان الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعدّيها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون ، وحدود رضا الأمة ، ولذلك يجب الاحتجاج عليها . فهل أنتم لطلب الشورى معضدون ، وعلى تصرف الحكومة محتجون ؟

الخدوي

— ١ —

وصل البريد الذي يحمل عدد الطان المؤرخ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ والمشمول على حديث الجناب العالي^(١) مع مندوب الجريدة المذكورة في قصر القبة. واليك تعريب ما قاله ذاك المندوب: « لم يكن يدور في خلدي منذ بضعة أعوام حين كنت في مدينة ديفون وقابلت ممّو الخديوي متستراً في قصره الصيفي الصغير « بوتيه » — أنني سأشرف برأى ممّو مرة أخرى في مثل هذا الوقت القريب وهو مقيم بين رعاياه . ولقد طالما دعاي ممّو لزيارة مصر ووصفها لي بأنها من أجمل بلاد العالم . غير أنه لم يكن لديّ وقتئذٍ شيء يدل على المهمة التي نيط بي قضاؤها .

« لقد قلت إنك ستأتي إلينا » بهذه الكلمات المستحبة قابلي ممّو عند باب القبة وهو قصر ممّو الشتوي . وكان النهار وضّاح الجبين والحديقة تصل من أنفاس الربيع روائح عطرية، وأشجار اللوز مزدانة بالأزهار، والعصافير تغرد مبتهجة في أشجار الأكاسيا القائمة على طريق القصر في جوٍّ سماؤه نقية صافية من الغيوم .

ولقد كنا نود لو أن ما ترمز إليه الطبيعة ينطبق على الحياة العمومية في مصر، ولكن ما يجول في الصدور يقيم مشا كل بالغة منتهى الاشكال ، فإن هفوات السياسة الانكليزية أحدثت استياءً شديداً في البلاد حتى أخذت الألسن تلهج برغبة ممّو الخديوي في التنازل عن سدّته لما تولى نفسه من الملل والضجر بما يظهره الانكليز من تجاهل سلطته . ولقد كثرت التقديرات والتخمينات على أثر ما أظهره ممّو الخديوي من التحفظ والصمت المستمر منذ سنوات طويلة . غير أن ممّو عدل معي عن ذلك . واني سعيد باقتداري على نشر ما صرّح به هنا قال ممّو .

(١) نشر في العدد ٢٠ من الجريدة المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حديث الجناب العالي

مع مندوب الطان »

« ان ضرورات الحالة السياسية الخاصة جعلتني منذ زمن طويل أحجم عن الاعلان
 للملأ بما أشعر به في مسائل بلادي . ولكن ما دمت تقول ان سكوتي هو في الخارج
 أداة للرجم بالغيب ومثار للخطأ ، وما دمت اعلم أن هذا التحفظ يُفسَّرُ في مصر نفسها
 بضروب مختلفة ، فاني أغتنم فرصة زيارة صديق هو مندوب «الطان» لأفصح عن عواطفى وآرائى .
 «أنا أحب بلادى حبيبا شديدا كجميع المصريين من كبيرهم الى صغيرهم ونحن متشبثون
 بأرضنا ، لأنها أشياءنا وأملنا كنا وموضوع حُبنا ، لا نستطيع أن نموت بعيدين عنها . فان
 المصريين لا يغتربون ولا يتركون وطنهم ، واذا غابوا عنه فانهم يشعرون بتبرج الشوق والرغبة
 في الرجوع اليه . ولا أزال أتمثل نصب عيني جماعة من الفلاحين المساكين الذين لقيتهم في
 أثناء أسفاري ، فان العيون تقرأ على جباههم آية الحزن البليغ والميل الشديد الى مرأى
 قريتهم في الدلتا أو في الوجه القبلي . ولقد كان منظرهم يؤثر في تأثيرا شديدا . واذا لم يكن
 لأولئك الفلاحين شيء من الفلسفة والعلم التاريخي ، فان لهم غريزة طبيعية تجذبهم نحو الوطن .
 وهذا الشعب المحافظ هو شعب نجاح . فاني تتبعته مسيره في سبيل الرقي يوما فيوما
 ودهشت من السهولة العجيبة التي يتلقى بها التعاليم الأوربية . اعرض على المصري أي شيء
 أردت ، وأراه اكثر الآلات ارتباكا في تركيبها ، أو أكثر المعدات اتقاناً واكتمالاً ، فهو يعلم
 كيف يستخدمها بلا ابطاء . ولقد رأيت في معاملنا العمال المصريين يديرون معدات بالغة
 منتهى الدقة ، وكان المهندسون يقولون لي معجبين « ان جميع العمال عندنا من الوطنيين ،
 وأنهم تدربوا على العمل في بضعة أسابيع فقط » . وقد استخدم هذا العقل أيضاً في ترقية
 التمدن الحديث بالقطر المصري فتعود الشعب الأحوال والظروف الجديدة وألفها سريعا .
 فهو يفهم ويستفيد ، وان اليوم الذي يصبح فيه الفلاح المصري مضارعا لفلاح أي بلد من
 البلدان المتقدمة أصبح قريبا » .

« أما المالية المصرية فقد أصبحت على قواعد ثابتة وعادت ثقة أوروبا بنا ، حتى أصبحت
 القاهرة والاسكندرية من أهم المدن المالية في العالم . وقد زال القلق الدولي من جهة الدين
 المصري ، وحان الوقت الذي يجب أن نصرف فيه كل جهدنا ، لافي انجاح الاهالي المادي فقط ،
 بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية ، واني لا أرى أمرا أهم من ذلك » .

« ولقد أخطأ من قال ان المطالب الوطنية تحولت الى حركة عدائية على الانحجاب والى
 حركة تعصب . فاني أنكر هذا القول بجميع قواي ، لأن الأمة المصرية طيبة الارومة من
 طبيعتها ، وهي مستقيمة محبة للشغل والتساهل ، فتى عوملت بلطف ورفق عرفت كيف تقابل
 تلك الثقة ، وان التساهل من القواعد الكبرى في ديننا ، والقرآن يعلمنا أن نحترم جميع

الأنبياء سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، ونحن جميعاً متمسكون بمسكاً شديداً بديننا ، ومحافظون على تعاليمه .

« كن على ثقة بما أقول . اني سافرت كثيراً ولو كان جميع الناس يدققون في المحافظة على قواعد دينهم الأدبية كالمسلمين ، لكان الشر أقل مما هو عليه الآن في العالم . واني أريد بهذا دحض تهمة التعصب التي تغضبنا أكثر مما أقصد تعظيم جنسنا »

« لقد أكدوا أيضاً اني أريد إعادة السلطة الشخصية لأنفذها على الطريقة الشرقية ، وأنني أريد أن استرجع العادات الاستبدادية كما فعل بعض أسلافي . فأنا أرد على هذا القول بأن تربيتي كانت كلها في أوروبا واني عرفت ضرورة المشاركة بين الأمة وطاقتها ، لضبط ادارة البلاد وجلب الخير لها . فان السلطة الاستبدادية — لو وجدت — لكانت حملاً ثقيلاً على عاتقي ، ولو كانت كل أفكار متجهة الى اشباع مطامعي الشخصية لما كانت الحس عشرة سنة من ملكي سوى آلام طويلة لا نطاق . بيد اني أعتقد انني اشتغلت بكل قواي خير بلادي وهذا هو الذي أيد شجاعتي في الساعات العصيبة . ولقد كنت على الدوام أترك شخصيتي ولم أتمتع سوى خطة سيامية واحدة ، هي مساعدة كل من يعمل الخير البلاد . فاني لم أعارض قط في اتخاذ تدابير كنت أعتقد انها نافعة لمصر ، ولم أستخف قط بنصيحة من النصائح .

ثم تطرق مموه الى الكلام عن أعماله في ريوط التي صرف فيها كثيراً من وقته وجهده وذكر أنه يرغب في مد السكك الحديدية نحو طرابلس الغرب رغبة في مصلحة مصر ، وان يساعد بنفسه في مشروع عظيم أي وصل القاهرة بطنجة في يوم من الأيام .

وختم مموه الكلام بقوله لمنسوب الطان « قل للفرنسيين ليأتوا الينا عدداً عظيماً ، فنحن لا نفي ما فعلوه لنفعنا ، ولا نزال نحبههم » .

(الجريدة) : نقول ان لهذا الحديث الحديوي ثلاثة أطراف . أحدها أنه يعلم أن عادة الملوك والأمراء لا يصرون بالقول تصريحاً إلا بعد أخذ رأي رجال حكومتهم فيه ، فاحترز عن ذلك حفظه الله بأنه لا يجب أن يفسر سكوته بأنه غير راضٍ عن الحالة الحاضرة ، أو انه في خلاف مستمر مع أولي الإرشاد . أراد أن يعلن الى الملأ عواطفه حتى لا يبقى للتكهن ولا للخطأ محل — على أن ما ذكره ليس من قبيل التصريحات التي تلزم الحكومة بعمل بعينه أو تظهر نية من النوايا التي تحرص الحكومات على عدم اذاعتها . وليس يوجد فيما ذكره رمى الى شيء جديد .

وهذا الطرف من حديث مموه لا يفسر عند حسن الظن إلا بأن الأمير يريد أن يثبت للملأ المصري والأوربي بأنه متفق مع الحكومة . ولا شك في أن اتفاقه معها على ما فيه

مصباحة البلاد هو أكبر ضمانة لخير مصر خصوصاً متى أضيف الى ذلك العبارة الأخيرة التي ختم بها المقال وهي: «إني لم أرفض قط نصيحة من النصائح».

الثاني: قاصر على حال وصف البلد لمن لا يعرفه وصفاً يطابق الواقع من ان المصري مستقيم الميل سليم الذوق، زكي العقل، وانه في غاية الاستعداد للمدنية وانه يعوزه الترقى الأدبي وان القوى منصرفة الى إنالته اياه، وان المالية المصرية قد حسن حالها. فيجب أن تحوّل قوى التمدين أكثرها الى الترقى الأدبي. ولا خلاف في هذا الوصف بين ما ذكره سمو الأمير وبين ما يظهر من تقارير الحكومة المصرية وأعمالها وتقارير جناب لورد كرومر نفسه.

الطرف الثالث: ان سمو الأمير ينكر على من يقولون بوجود التعصب الديني في مصر قولهم — وانه يبرأ من تهمة حب الاستبداد بالسلطة دون الأمة، بل هو يرغب مشاركتها اياه في الحكم — فاما التعصب الديني فانكاره واجب على المنصف لأنه غير موجود في الواقع. وأما حبه مشاركة الأمة إياه فليس معناه عند من يفسره بحسن نية ان الأمير يشارك في الرأي حزباً بعينه، بل أولى به أن يفسر بأن الأمير وحكومته متفقان على مشاركة الأمة اياها في العمل، بدليل أن الحكومة ورأسها سمو الأمير تميل الى توسيع اختصاص مجالس المديرية (كما ذكرنا في الجريدة أمس) ولا يبعد أن ذلك يتدرج الى توسيع اختصاص المجالس الأخرى النظامية، حتى يؤول الأمر بالتدريج الى مشاركة حقيقية فعلية. وهذا لا يستفاد منه مطلقاً ان الأمير يعضد حزباً بعينه، اذا كان القول بالتعصيد مستفاداً من هذا التصريح.

على أن لفظ المشاركة الذي عبر به سمو الأمير لا ينصرف الى المجلس النيابي لأنه متى وجد المجلس النيابي لم يكن في الأمر مشاركة فعلية. إذ مجلس النواب متى وجد أخذ من الأمير كل سلطة.

تلك هي أطراف الحديث الخديوي، فما الذي فيها مما يؤدي بالتيمس الى أن تحمل على الأمير حملتها الأخيرة التي نشرت ملخصها «الأجيشن ستندرد» وما الذي يمكن أن يسوء المحتلين منه الا عدم إطراء الحكومة اطراء صريحاً كهادة الملوك والأمراء في أحاديثهم. على أن العبارة الأخيرة لسموه من أنه يعمل بالنصائح التي ينصح بها لا تفسر الا بأنه يعترف لمجموع حكومته ونصاحه، بأن الخير الذي وصف البلاد فيه، هو من آثار عمل حكومته بنصائح المحتلين بالضرورة.

وعلى ذلك فانا نرجو محتكري الوطنية أن لا يزيدوا في الطنبور نعمة، وان يقلعوا لمصلحة الأمة عن الشعب المؤدي الى سوء الظن بين الجناب العالي وبين حكومة الاحتلال، أو بين الأمة وبين الحكومة، فإن حسن الظن هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب السامية.

- ٢ -

دار هذا الحديث بين الجناب العالي^(١) والمستر ديسي الكاتب المعروف قبل سفره الى لندن. ثم ورد أمس تلغرافياً على الايتندار اجبسين بجملة كما ذكرت . وهذا تعريبه :

إني تشرفت بدعوة الجناب العالي الى محادثته قبل سفري من القاهرة . وإن بيني وبين مموه من العلاقات الودية ما كان بيني وبين أبيه الخديو توفيق وجده الخديو اسماعيل فكنت ألقى الملاحظة والانعطاف الراسخ من الجد والاب والحفيد ولولم ألق غير هذا كله لكان لدي من البواعث ما يحملني على تلقي تلك الدعوة الخديوية بالترحاب . وفوق هذا انني كنت أشعر شعوراً شخصياً بأن الرأي العام البريطاني يهتم بمعرفة رأي الجناب العالي في شأن الحالة السياسية الحاضرة بالقطر المصري وجميع الذين ممعوا الخطبة الوجيزة التي ألقاها مموه في أثناء المأدبة التي أقيمت اكراماً له في غلدهول ايام زيارته الأخيرة للندرا — يعلمون أن مموه يتكلم الانكليزية بسهولة ويعبر فيها عن آرائه بعبارة صحيحة كل الصحة . ولكنني أظنه يفصح عن أفكاره باللغة الفرنسية بسهولة أكثر من السهولة التي يتكلم بها الانكليزية واذا خاطب أحداً يتكلم بلغة الفرنسيين فانه يفضل الكلام بها كجميع الشرقيين على التقريب . ولقد جاوز مموه الثلاثين قليلاً وبدأ السمن يظهر على جسمه فزاد ما بينه وبين جده اسماعيل من الشبه الشديد وهناك وجه آخر للشبه بينه وبين جده وهو اعتداله في الكلام عن جميع الناس حتى الذين يعتقد انهم فعلوا ما يكدر صفاءه ويوجب استياءه . فاني أستطيع أن أقول — وأؤكد قولي — بأن اسماعيل لم يكن ليفوه بكلمات الا نادراً جداً عن الذين ساعدوا على خلعه ، بل كان يمتن تلك الكلمات في سنوات نفيه ، وهو متصدع الفؤاد من الجوع ، ملتهب الصدر شوقاً الى مصر . وما يقال عن اسماعيل باشا من وجه الاعتدال يقال عن مموه عباس الثاني فقد لحظت ان مموه وان يكن يتكلم بحرية عظيمة ظاهرة ، فانه لم يشر قط أقل اشارة شخصية الى سبب من أسباب الاستياء التي حصلت له أو اعتقد انها حصلت له مدة الحكم الذي انقضى الآن (أي مدة حكم اللورد كرومر) والذي لم تكن تقدر الوكالة البريطانية على انفاذه بدون أن يحدث لسموه سبب للاستياء .

(١) حديث الجناب العالي مع المستر ديسي نشر بالعدد ٦٦ من الجريدة الصادر في ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧

ولقد صرح بأن مموه يقدر قدر الخدمات التي أداها اللورد كرومر للقطر المصري بما أعاده من ثقة المالمين بمصر وما أظهره من المساعدة في أعمال الري ، فكانت خطته وسيلة لتقدم البلاد في سبيل النجاح المادي ويعتقد مموه أن نجاح البلاد المادي ينسب الى ارتفاع أسعار القطن في السنوات الأخيرة بقدر ما ينسب حسن نظامه الاداري .

أما الاحتلال العسكري في مصر فيظهر لي أن مموه تكلم عنه كلام رجل قائل ، فهو يعترف بأن طبيعة الحال أدت الى هذا الاحتلال ولكنه لا يفصح عن أي رأي شخصي متعلق بتفضيله حل المسألة المصرية على طريقة أخرى . ويقول أن مصر كانت ذات ثروة عظيمة وضعف عظيم فلم يكن لها مندوحة عن السقوط تحت حماية دولة أوربية عظيمة وكانت بحيث لو خرجت الجنود الانكليزية من وادي النيل لجاءت بالضرورة دولة أجنبية أخرى لاحتلال محلها . وليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته انكلترا لانجاح مصر من الوجهة المادية . ويعتقد مموه أن هذا الرأي هو بالاجمال رأي رعاياه المصريين حتى أولئك الذين يريدون استقلالاً أعلى من الاستقلال الحاضر في داخلية البلاد وهم مقتنعون بأنه اذا كان لابد من بقائهم تحت حماية دولة أجنبية فلا يرون تفعلاً في استبدال الحماية الانكليزية بحماية أخرى .

وإذا صحت نظراتي في تفسير كلامه المقرون بشيء من التحفظ ، والاحتياط فاني أميل الى الاعتقاد بأن مموه لا يرجح حدوث تقدمهم من العلاقات الموجودة الآن بين الدولة الحامية والدولة المحمية . فان انكلترا — كما ألمع مموه — وجدت في مدة احتلالها فرصاً عديدة لتحويل الاحتلال الموقت الى حماية معلنة بموافقة الدول الأوربية الآخر . ومموه يعترف بأن انكلترا كانت تظهر حسن القصد باعلانها تكراراً انها لا تنوي أن تبقى على الدوام في القطر المصري . غير أنه لم يفت الجنب العالي ان كل رفض أحجمت به انكلترا عن الاستفادة من إحدى تلك الفرص ، كان يدل على أن هدم الطريقة الحاضرة التي تدير الحكومة الخديوية عليها تحت مراقبة المستشارين الانكليز هو أمرٌ صعبٌ يزداد صعوبة يوماً فيوماً . ولا يمكن حدوثه بدون معارضة الدول . وهب ان انكلترا مبالاة الى تغيير تلك الطريقة في الحكم فان مموه لا يستطيع أن يدرك وجه النفع الذي تؤمله انكلترا من تغيير طريقة تمكنت انكلترا بفضلها من الحصول على السلطة العليا ، بدون أن تتحمل المسؤولية مباشرة . ثم قال لي مموه ما يفيد أنه لم يأت ولن يأتي شيئاً يحجز القول بحق وصواب « انه دس » الدسائس على الاحتلال أو على نفوذ انكلترا في مصر . ثم ذكر لي مموه هنا انه منذ ارتقى الى الأريكة الخديوية لم ير من جلاله السلطان سوى أعظم انعطاف وملاطفة وانه يحترم جلاله السلطان عبد الحميد كرئيس روحاني للدين الاسلامي الذي يتمسك به مموه أشد تمسك .

ثم صرّح سموّه بأنه لم يؤيد قط رأياً من الآراء التي يمكن أن تكون قد جالت في رؤوس بعض رجال الاستانة عن إعادة السيادة التركية الى شبه جزيرة سيناء^(١). وقال مهما يكن مركزي كخديو فلا يستطيع أحد أن ينكر عليّ انني مباشرة من نسل محمد علي مؤسس الأسرة المالكة فلا يمكن اذاً أن يدور في الخلد انه — ولا سيما هو — يحلم بهدم ما بناه جده الشهير ليعيد مصر الى سلطة الحكومة التركية.

ثم تكلم سموّه بأقوى عبارة عن شكر لجلالة الملك ادوارد السابع لما رآه من اكرامه ومجاملته وأعرب عن حبه واحترامه له وذكر انه لو كان يستطيع لما تأخر عن زيارة انكلترا في كل صيف لا للدلالة فقط على صداقة شخصية، بل للدلالة على معرفة سموّه قدر الاتحاد الوثيق العرى بين انكلترا ومصر التي هي تحت الحماية الانكليزية^(٢) حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية.

اما الأزمة الحاضرة فلم يقل فيها سموّه شيئاً على التقريب، ولم يفه ببنت شفة انتقاداً على اللورد كرومر أو سياسته بل مدح استقامته ومقدرته وأسف لأن مفاجأة المرض اضطرته إلى قطع سلسلة أعماله الطويلة كعتمد لبريطانيا العظمى. وأظهر ارتياحه الشخصي الى نصيحة جناب اللورد بتعيين السير إدين غورست خلفاً له، وذكر أنه لما كان جناب السير غورست مستشاراً للعالية كانت العلاقات بينه وبين سموّه ودادية مستحبة.

ثم بسط لي سموّ الحديو بلا تفصيل القاعدة العامة التي يرتئي جعلها أساساً لمجرى العلاقات بين الحكومة الفعلية والحكومة الشرعية وتلك القاعدة هي التعاون الودادي بين

(١) كانت سيناء أرضاً عثمانية لان الحدود لم تهن بين مصر وهذا الصقع باعتبار أن جميعها أرضاً عثمانية. فاتهنز لورد كرومر فرصة أن السلطان أراد وصل المقبة بسكة حديد الحجاز الى عمان وأثار مشكلة سياسية حادة أرسل سير ادورد غراي بسببها انذاراً نهائياً لتركيا وضمت سيناء الى مصر. وحدث ذلك في سنة ١٩٠٦. واذا أردت التوسع فانظر مذكرات بلنت :

My Diaries p. 138, 139, 141, 144. 146, 150, 151, 156, 157, 168, 169, 170, 185 ; The Akabah Quarrel, Letter from Mr. Blunt W. Sir Edward Grey, 9 th may, 1907.

وكل هذا في الجزء الثاني من ذلك الكتاب.

(٢) قول الحديو عباس في سنة ١٩٠٧ لمستر ديسي : « ان مصر . . . هي تحت الحماية الانجليزية ، حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية » . . . قول في غاية الحكمة وأرجح أن سموه لم يرد بذلك إلا رد دعوى الانجليز بأنهم احتلوا مصر بحسن نية وأنهم يريدون الجلاء لما يحزن وقتهم ، ورمى بذلك « تلبيه الرأي العام لحقيقة السياسة الانجليزية » .

الفريقين^(١). ثم أفصح عن اقتناعه بأن القنصل الانكليزي الجنرال أيثا كان يهتم بنجاح مصر بقدر اهتمام سموه.

وقال ان الشعب في البلاد المصرية مثل كل شعب في البلاد الشرقية لا يمكنه أن يتصور الحكومة في غير شخص الحاكم كالخديو نفسه. وان سموه مثل الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أي قنصل جنرال أجنبي. وسموه يعتقد أن مجرى الأحكام يكون أسهل عما يرى إذا كانت الادارة الوطنية والادارة الأجنبية تشتغلان يداً واحدة.

وكل ما أستطيع قوله هو أن سمو الخديو أكدي أنه إذا سئل رأيه في مسائل تتعلق بالعادات والقوانين والمصالح صرح بأن رأيه هو ضرورة المحافظة على قواعد العدل التي أقيمت في العهد البريطاني، فان العدل البعيد عن الخوف والمحابة هو — على رأي سموه — الواجب المنتظم على كل حاكم.

ثم شكّا الجناب الخديوي من الجرائد الانكليزية التي أتهمته تهمة معينة ولما كذّبها فكذباً صريحاً علنياً، لم تعتذر الى سموه.

(١) يقصد سياسة الوفاق : انظر باب سياسة الوفاق في هذا الكتاب.

- ٣ -

كان من المنتظر قبل الآن أن يزور سموّ خديونا المعظم^(١) لوندرة في هذا العام لأنها نتيجة تكاد تكون لازمة لدلائل الوفاق بين سموّه وبين الادارة الانكليزية في مصر بعد ذلك الجفاء الطويل الذي سببته سياسة اللورد كرومر . وأن من لا يزال يعلق بذهنه أثر من حديث سموّه مع المستر ديسي خصوصاً ما يتعلق منه بالروابط التي خلقتها الظروف بين مصر وبين انكلترا يجد أن زيارة سموّه لوندرة ليست من الأمور الفجائية التي يصح التظن في أسبابها أو يخشى من نتائجها . كلاًّ أنها نتيجة طبيعية للوفاق الذي اشتهر أمره ودلّ عليه الحسن . فهما يكن من تخمين بعض المفكرين فانا لا نرى لهذه الزيارة الودية أهمية سياسية يكون من ورائها تغيير الحالة الحاضرة في مصر الى حال أخرى . وكل ما يمكن أن تنتج هذه الزيارة من النتائج — ان كان لها نتيجة سياسية — هو أن تفسح الادارة الانكليزية للسلطة الشرعية مجال الاشتراك معها في تصريف الأمور التي لا تضر قاعدة الاحتلال ولا تنفع في انهاء سلطة الأمة والاعتداد برأيها في الأعمال العامة أكثر من الآن . ذلك لأن كل ما تنتظره الأمة من نتائج أعمال سموّ الأمير وأعمال المصريين لدى الانكليز انما هو الدستور . وقد عرف فيه آخر رأي الانكليز وما العهد ببعيد عن تقرير السير إلدن غورست وتصريحات الحكومة الانكليزية في البرلمان . تلك التصريحات تدل بوضوح على أن انكلترا لا توافق الآن على منح الدستور، ولا توافق على الحكومة الذاتية، ولو على شكل استبدادي، أسنى أن يكون الحكم في مصر للسلطة الشرعية والوزارة الأهلية والموظفين المصريين . الزيارة لا يترتب عليها تقرير العمل في مصر على غير ما قضت به تلك التصريحات فلا يمكن أن تأتي بنتيجة ذات

١ — نشر بالعدد ٣٧٥ من الجريدة في ٢ من يونيو سنة ١٩٠٨ بعنوان « سفر الجناح العالي »

أثر سياسي جدّي على أي حال . كذلك لا يمكن أن تكون زيارة سموّه من شأنها أن يخشى منها على المصالح المصرية لأن سموّه حفظه الله يعلم مقدار إخلاص أمته له وتعليقهم آملاً كباراً بنيانه السامية ومقاصده النافعة . ولأن الحالة الحاضرة هي من طبيعتها ألاّ تقبل التحول إلاّ إلى أحسن منها . فإذا يخشى الناس من تغيير حال هو أسوأ ما يكون : حكومة ذات سلطة باطنة لها كل التصرف، وسلطة ظاهرة لا تملك من أمرها شيئاً . حكومة لا تخشى أن يشهر عنها انها تأبى على الأمة أن تتعلّم على نفقتها الخاصة كما هو حاصل الآن من توقف الحكومة في اجابة مطالب لجنة شورى القوانين . حكومة يبين عليها أنها تعتبر صوت الرأي العام صرخة في واد لا يقام لها في التشريع وزن .

من أجل ذلك لا نجد محلاً لأن نعلق أهمية سياسية على زيارة سموّه لانكلترا تزيد عن الأهمية السياسية التي علقناها على اتفاقه مع جناب المتمد البريطاني هنا من عام أول . بل أولى بتلك الزيارة أن تعتبر زيارة ودادية تقوي روابط الوداد والوفاق بين سموّ أميرنا وبين جلالة ملك الانكليز .

وإننا نرجو الله لسموّ أميرنا المحبوب ، سفرّاً سعيداً ، مقروناً بالصحة والعافية ، وعوداً أحمد .

- ٤ -

احمد شوقي بك الشاعر^(١)

فهم الناس من حديث شوقي بك^(٢) الشبيه بالرمي أن عابدين تعترف للانكليز على مصر بشيء من الحقوق أو على الأقل أن الانكليز قد أصبحوا شركاء لسموّ الخليو في حق الحكم. في حين أن شوقي بك يقول في حديثه أن جلالة السلطان يعتبر أمر البرلمان المصري من الحقوق الخاصة بسموّ الخليو. فكان شوقي بك يريد أن يقول في معرض الاعتذار للمصريين عن الجناب العالي أو عن عدم استعداد سموّه الى منح الدستور ان الاحتلال الانكليزي الذي لم يبق لسموّ الخليو سلطة فعلية ذات أثر حقيقي في حركة الحكومة والذي قصر سموّه على حيازة الحقوق الشرعية دون استعمالها أن هذا الاحتلال أصبح شريكه في تلك الحقوق الشرعية أيضاً، لأن منح الدستور هو تنازل من قبل الأمير عن بعض حقوقه الشرعية، فاذا علق سموّه هذا التنازل على رضى الانكليز، كان معناه أنه معترف بأن الانكليز حقوقاً على مصر.

وإننا نحن أصحاب البلاد وساكنيها ننكر على الانكليز أي حق من الحقوق على مصر وننكر عليهم أن احتلالهم الفعلي الذي لا أصل له من القانون، يمكنه أن يكسبهم أي حق علينا أو على بلادنا. ويصدقنا في هذا الانكار جميع الدول الأوروبية والقانون الدولي والانكليز أنفسهم لأنهم الى اليوم لم يدّعوا أنهم كسبوا حقاً من الحقوق. على ذلك لانخشى نتيجة سيئة من حديث شوقي بك الشبيه بالرمي فيما يختص بهذه النقطة، نقطة اعتراف عابدين بحق للانكليز على مصر. ولتطمئن قلوب الذين ظنوا أن هذا الاعتراف هو نتيجة من نتائج سياسة الوفاق التي لم تر الأمة منها خيراً الى الآن.

(١) نشر في العدد ٤٧٤ من الجريدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «تسكين الحركة الوطنية»

(٢) احمد شوقي بك أمير الشعراء، وكان شاعر البلاط، واشتغل بالسياسة قليلاً ثم رجع الى

غير أن شوقي بك ذلك الشاعر المطبوع القديم والسياسي الجديد، أراد بحريته صرف
الامة المصرية عن طلب حقوقها من الجباب العالي فوضع سيده بهذه التصريحات في مركز
كان مركز السكوت خيراً منه . لأنه إذا كان الانكليز شركاء اسموه في حق منح الدستور
فيما يخصه لظهر ذلك بالأعمال الحسية . ألم يرفض مموه طلب الجمعية العمومية تأليف مجلس
النواب إذ كان يرأس مجلس النظار ، أم هل طلب مموه حفظه الله من رجال حكومته أن
يحضروا مشروع الدستور أو النقط الأساسية فيه ليدور عليها البحث بينه وبين الانكليز
الذين جعلهم شوقي بك له شركاء في حقوق الخديوية المصرية ؟ وهل أظهر مموه من الغضب
لامتناع الانكليز عن موافقته على الدستور ما أظهره في فرصة وزارة فخري باشا^(١) أو فرصة
حادثة الحدود ؟ إذا لم يكن شيء من ذلك فهل يعرف شوقي بك وهو اللسان السياسي السري،
بأي واسطة يمكن للامة أن تتق حقيقة بأن مموه الخديو مستعد لمنح الدستور أم يكون
حديث شوقي بك هو حديث أريد به النتيجة التي أريدت من سؤال المستر « ما كنيل » في
البرلمان الانكليزي حين اشتد المصريون في طلب مجلس النواب في الربيع الماضي إذ وقف
المستر ما كنيل في المجلس يسأل ناظر الخارجية الانكليزية عما إذا كان الخديو يستطيع
منح الدستور بغير رضى الانكليز . قال ذلك بالضرورة ليسمع صوته من لوندرة الى المصريين،
حتى يلتمسوا العذر لسموه أميرهم الذي لا تزال حكومته شخصية في القرن العشرين . إن
كانت النتيجة التي أريدت من حديث شوقي بك هي عين النتيجة التي أريدت من سؤال
المستر ما كنيل، فقد صدق الذين قالوا في هذا الصيف ان سياسة الوفاق تنحصر في توسيع
السلطة الشخصية لسموه الأمير بعض الشيء في مقابل أن يرضى مموه عن تصرف الانكليز
في مصر، فتسكن الحركة الوطنية وتقبل مطالب الاستقلال .

(١) انظر تعليق في ص ٧٢ من هذا الكتاب

لورد كرومر

أمام التاريخ^(١)

- ١ -

لو بقي جناب لورد كرومر عاملاً واحداً في منصبه لعُيِّنَ عيده الذهبي في خدمة دولته لأنه صرف حتى اليوم تسعة وأربعين عاماً في خدمة المصلحة البريطانية . ولقد أصدرت « الجريدة » أمس ملحقاً ذكرت فيه لمعة من ترجمته فيجمل بها اليوم أن تفصل أعمال ذلك السياسي العظيم وتدعها تنطق بما له وما عليه . قيل إن صابطاً مدح نابليون قبل معركة في إيطاليا ، فقال له « انتظر حتى ترى أعمالي » فنحن رأينا أعمال اللورد ورأينا نتائجها ، فلنستنطقها في الحكم له أو عليه .

تنقسم أعمال اللورد في مصر قسمين : مالية اقتصادية وسياسية
أما أعماله المالية الاقتصادية فيبتدئ تاريخها في مصر سنة ١٨٧٧ إذ عين عضواً إنكليزياً في صندوق الدين المصري ، فأظهر لدولته من صدق النظر وسعة الاطلاع في المسائل المالية ما أنساها القادة القائلة أن الذي يرى بين البنادق والمدافع « كالشاب أفلين بارنج » لا يميل به طبعه الى المالية أو السياسة . وفي سنة ١٨٧٩ اتفقت الحكومتان البريطانية والحدوية على تعيينه مراقباً عاماً للمالية المصرية ، لأن إنكلترا كانت تهم مع فرنسا أهداهتمام بالمالية المصرية صوناً لأموال الإنكليز والفرنسويين ، فأظهر براعة كبيرة . وكان في جملة الذين مهدوا السبيل لإصدار قانون التصفية^(٢) الذي ضمن للدائنين الأوروبيين أموالهم مع فائدتها . وقبل أن يصدر ذلك القانون حدث أن مالية الهند ارتبكت ارتباكاً شديداً فعينتته حكومته عضواً مالياً في المجلس الهندي ، وهناك لم يفعل إلا ما زاد حكومته ثقة به . ولما

(١) نشر بالعدد ٣١ من الجريدة في ١٣ من إبريل سنة ١٩٠٧ بعنوان «لورد كرومر أمام التاريخ»

(٢) في ٢ من إبريل سنة ١٨٧٩ ألفت لجنة للتصفية ، أي تقنية الديون المصرية لاوروباً ، وصدر قانون

التصفية في ١٧ من يولية سنة ١٨٧٩ .

تقرر أن يغادر السير ادوارد ماليت معتمد اكلترا القطر المصري، لم تجد الحكومة البريطانية رجلاً أخلاقياً بمنصبه من لورد كرومر (وكان لا يزال اسمه السير إفلن بارنج). ولما اجتمع مؤتمر لندرة سنة ١٨٨٤ للنظر في المالية المصرية كان فيه مندوباً محترماً الرأي. وكان يقول مثل كل عاقل أنه لا يمكن الإصلاح في مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين. ولا تقوم المالية على ذلك الأساس إلا إذا زادت مواردها ووثقت بها أوروبا. ولا تزيد مواردها إلا إذا محسنت أحوال الري على الأخص فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على إنباته. وأما الموارد الأخرى كالجمارك والسكك الحديدية والبوستان وسائر مصادر الدخل، فإنها تأتي في المقام الثاني. ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خصّ جزءاً منه بالري.

وما جاءت سنة ١٨٩٩ حتى صار دخل الحكومة ١١٤١٥٠٠٠ جنيهه وكان كلما زاد التحسن في المالية زاد في المساعدة على تخفيف الضرائب، غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون ونفقات المشروعات.

وكان لدى لورد كرومر مشروعان يؤلمان به ويشكو منهما. أولهما: صندوق الدين. والثاني: وهو متعلق به تخصيص ما قيده قانون التصفية بالديون كالدائرة السنوية والدومين ونحو نصف دخل السكك الحديدية، فلم يجد من وسيلة للخلاص من هذين المشروعين سوى الاتفاق مع فرنسا أولاً. وحدث أن جلالة الملك ادوارد مال إلى هذا الاتفاق وحببه إلى حكومته، فاغتم كرومر الفرصة وأيده بما استطاع، كما ذكر أخيراً في حديثه مع مراسلي الطان.

أما السبب الذي حمل لورد كرومر على الشكوى من صندوق الدين مراراً في تقاريره، فهو أن الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الأموال اللازمة للإصلاح. وقيل إن لورد كرومر لما أذن بتأسيس البنك الأهلي وأيده تأييداً معروفاً كان يؤمل أن يقوم يوماً بمقام صندوق الدين. وهنا نحن نرى هذا الأمل يوشك أن يتحقق في الواقع.

ولما تم الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤^(١) بين فرنسا وانكلترا كان أول ما فكر فيه اللورد كرومر حل عري صندوق الدين فرضيت فرنسا بالشروط التي عرضها عليها. ثم وافقت الدول الأخر التي لها أعضاء في ذاك الصندوق، ولا تأتي سنة ١٩١٣ حتى يصبح صندوق الدين أثراً بعد عين يتحدث عنه المصريون كما يتحدثون الآن عن المراقبة الثنائية ومؤتمر لندرة وما شاكلهما. ولقد بات لورد كرومر في راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل ذلك الاتفاق، فلم يعد يرى

(١) اتفاق عقد بين فرنسا وانكلترا بأن تطلق كل منهما يد صاحبتها، تلك في شمال افريقية وهذه في مصر

فرنسا تعاكسه كما عاكست في مسألة تحويل الدين ، ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذ نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، ثم اضطر إلى رده بحكم من المحكمة المختلطة . ولا يشك أحد في أن لورد كرومر فاز فوزاً مالئياً عظيماً بادخال ما أراده من المواد المتعلقة بالمالية المصرية في ذلك الاتفاق . كما فاز مع حكومته فوزاً سياسياً بحمل فرنسا على التعهد لهم فيه « بأنها لا تقيم أقل عقبة في سبيل انكسار بمصر سواء كان بطلب تعيين موعد لجلاء أو غيره »

وكان من سياسته المالية أيضاً - وهو أمرٌ يوجب الشكر الجزيل - ان يرفع أثقال الربا الفاحش عن عواتق الفلاحين فأنشأ البنك الزراعي بعد انشاء البنك الاهلي ونصح للحكومة المصرية والابنك الاهلي بأن يساعدها حتى يقدم للفلاحين مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبيل المعاش ، فأنشئ هذا البنك وجعل من مواد قانونه ان يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات الى ٥٠٠ جنيه بفائدة ٩ في المئة ، غير ان بعضهم ينتقد على البنك المذكور بعض أمور ليس هنا محل ايرادها ، وصنعوا اليها تحقيقاً للأمنية التي قصدها لورد كرومر من تعضيده وهي صون مصلحة الفلاح من شرّ المرابين .

وليس في وسع أحد ان ينكر النتيجة الباهرة التي وصلت اليها مصر بفضل تلك السياسة المالية، وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة في بعض المصروفات، فان كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة الى تلك السياسة، يحكم بأن لورد كرومر من أعظم الاقتصاديين وأكابر المالمين فكم زادت مساحة الأراضي المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم ، وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته . فليس بعجيب ان تعظم ثقة الأوربيين باللورد حتى صاروا يعدون كلمته حجة . أما خلاصة آرائه في الحالة الحاضرة فهي ان هذا النجاح الاقتصادي العظيم قائم على قواعد راسخة، غير انه يجدر بالمصريين وغيرهم أن لا يتهوروا في الاقبال على إحدى الشركات قبل أن يدققوا ويفحصوا ويستشيروا حتى يعلموا اذا كانت ثابتة القواعد قوية الأركان . فليعمل المصري بنصيحة ذاك المالمى الراحل والشيخ الكبير، فان تلك النصيحة ثمرة اختبار طويل وتجارب كثيرة .

أعماله السياسية

لا ينكر أحد على لورد كرومر انه ميامي محنك بعيد النظر رحب الصدر، طويل الأناة ، كما يجب على كل ميامي . غير ان سياسته لا تخلو من أثر العسكرية التي صرف فيها شبابه . نريد انه شديد المراس في مطالبه ، عظيم الاصرار على أمره . يبقى سنوات عديدة يسعى الى

فاية واحدة ويتخذ من كل سانحة حجة وبرهاناً لتأييد رأيه . ولا يدلنا على هذا كله مثل الحوادث التي جرت منذ سنة ١٨٨٤ الى اليوم، ولو اتخذنا من تلك الحوادث مسألة الجلاء فقط مثلاً ، لكانت برهاناً كافياً على خطئه . فالنظر كيف انه كان يجاهد جهاداً متواصلاً حتى يستنبط في كل زمن وسيلة جديدة لاصاخ قدم دولته في وادي النيل فسيّر حملة السودان وكان في كل ساعة يستنجد الدماء الانكليزية التي أريقَت في أم درمان على كل انكليزي يلفظ كلمة الجلاء . حتى استمال الى رأيه كبار الأحرار والمحافظين فأيده لورد روزبري كما أيده لورد سالسبري ، واستمال اليه لورد لانسدون ، كما استمال سير ادوار غراي ، وبات الاسطول البريطاني العظيم حارساً لما قرره في المسألة المصرية . فما رأينا حكومته ترد له طلباً أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشدة . واننا نورد للقارئ هنا مثلاً واحداً لتلك الثقة العظمى بسياسته .

لما وقع الخلاف على تعيين سعادة نخري باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمي سنة ١٨٩٣ ذهب لورد كرومر الى عابدين واعترض اعتراضاً شديداً على تعيين نخري باشا وأظهر لسمو الخديو أن اصراره على رأيه يجعل الأمر خطراً، وأبرز له تلغرافاً من اللورد روزبري ناظر الخارجية يؤيد قوله ^(١) .

فان معتمد سياسياً يجد من حكومته مثل هذا التعضيد في مثل هذا الحادث يستشعر نفسه من نفسه حزماً وان يكن بلا حزم . فكيف برجل عسكري مثل لورد كرومر . واذا أراد المطالع برهاناً آخر على تقديس حكومته لكل رأي من آراء لورد كرومر في المسائل المصرية فليذكر حادثة فاشوده ^(٢) التي كادت تضرم نار الحرب بين انكلترا وفرنسا، وما تلك الحادثة وطرد كولونل مرشان ورجاله إلا تأييداً لسياسة لورد كرومر، وما الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وانكلترا بعد تلك الحادثة على مناطق السودان إلا بناءً على رأي لورد كرومر أيضاً فكان تمهيداً لاتفاق أكبر وخطوة أوسع في سبيل التقرب بعد ذلك التباعد بين الدولتين .

(١) اسقط الخديو عباس وزارة مصطفى باشا فهمي في يناير سنة ١٨٩٣ وعين نخري باشا رئيساً للوزارة وأراد بذلك ان يحقق سلطته الشرعية . فعل ذلك من غير علم كرومر ، فامتنع كرومر عن الاعتراف بالوزارة الجديدة قبل أن يعرف رأي حكومته ، وانتهى الامر بأن عدل عن تعيين نخري باشا وعين رياض باشا رئيس وزارة .

(٢) وقعت حادثة فاشوده في اكتوبر سنة ١٨٩٨ ، اذ احتل الكولونل مارشان بفرقة من الجنود الفرنسية جزءاً قال الانجليز انه تابع للسودان وان لمصر حقوق السيادة عليه . وقد بلغ النزاع بين بريطانيا وفرنسا مبلغاً كادت تقوم من ورائه حرب بين الدولتين .

ولما عقد ذاك الاتفاق، أي اتفاق سنة ١٩٠٤، استراح اللورد من المسألة المالية الدولية في هذا القطر، كما استراحت دولته من المعارضة السياسية، ثم التفت إلى المسألة الدولية القانونية فكتب في العام الماضي فصلاً طويلاً عن وجوب تغيير الطريقة القديمة في الامتيازات الأجنبية، ثم نشر في هذا العام الفصل الضافي الذي اطلع عليه القراء، فكانت حملاته على طريقة الامتيازات متتابعة كحملاته على صندوق الدين قبل أن نال مراده.

وليس بنا من حاجة إلى زيادة الاسهاب في هذا الباب فإن كل خطبة لرجال الحكومة الانكليزية، وكل تقرير من تقارير لورد كرومر، وكل أثر من آثاره السياسية، يظهر حقيقة تلك السياسة التي اتبعها الشيخ الراحل. ولقد كان تقريره الأخير كوصية سياسية قبل رحيله عن هذا الوادي. ويعلم المطالع مما نشرناه أن اللورد لا ينصح لدولته في تلك الوصية ببسطة الحماية على مصر، لأن بسطها يقضي بتغير في الحالة السياسية مع أن انكلترا تعهدت في الاتفاق الانكليزي الفرنسي بأنها لا تغير شيئاً من تلك الحالة كما تعهدت فرنسا بأن تطلق يد انكلترا في القطر المصري.

نتيجة تلك السياسة

فما هي نتيجة تلك السياسة كلها؟ نتيجتها أننا إذا نظرنا إليه بعين انكليزي فلا يسعنا سوى الثناء عليه. أما إذا نظرنا إليه بالعين التي يجب على المصري أن ينظر بها إلى مصلحة وطنه، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئاً من الثناء على عمله السياسي في مصر، فانه حرم مصر من حياة سياسية تطمح إليها كل أمة حية. وإذا كنا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن اللورد وسع نطاق الحرية الشخصية، فلا يمكننا أن ننكر أنه فعل العكس كل العكس مع موظفي الحكومة من المصريين فنزع حريتهم وسلطتهم ونقودهم، والقاهوا في أيدي الموظفين الانكليز، فبات كثير من أذكاء الشبان المصريين ينفرون من وظائف الحكومة. ولا أدل على هذا كله من شدة احتياج الحكومة إلى موظفين ومستخدمين. ولا نظن أن قلة الكفاءة التي يذكرها اللورد في تقريره إلا نتيجة التعليم الناقص وسوء معاملة الموظفين والمستخدمين في الحكومة وربما كان يرى خذلان التعليم الصالح موافقاً لمصلحة بريطانيا العظمى لأن جناب اللورد ينظر في كل أمر إلى مصلحة دولته قبل كل شيء: سنة الوطني الغيور على وطنه. وأنه لمن هذا الطراز كلامه عن الوحدة الاسلامية وعن وجود التعصب لها في القطر المصري، مع أن التعصب ليس له فيه أثر على الاطلاق، ولكن هي المصلحة البريطانية تريد أن تمثله هائلاً

مخيفاً . ومن هذا الطراز أيضاً كل عمل وكل اتفاق وكل خطوة وكل حركة لذلك السياسي الانكليزي العظيم .

وربما كان في وضع جناب اللورد أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التي حصل عليها لو أنه صرف همته أيضاً في كسب ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم ، بأن وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجاً مفيداً للامة ، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها . واعتمد في الاصلاح على أكفاء المصريين ورشحهم بحرية العمل الى حسن الادارة ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من انشاء جنسية دولية لمصر^(١) . لا شك انه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الامة المصرية ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الامة .

(١) انظر الى أي حد بلغت صداقة هذا اللورد .

- ٢ -

للسياسة الانكليزية عدة مزايا^(١) أو بالأولى عدة قوى متماسكة متضامنة يتألف من مجموعها تلك السياسة التي تحكم على خمس العالم . وإحدى تلك المزايا أنها لا تنقل سفيراً في عاصمة ولا حاكماً في مستعمرة ولا معتمداً في بلد، إلا إذا قضت الدواهي القاهرة كما حدث للورد كرومر معتمداً في القاهرة . فإن هذا السياسي الكبير يقيم في العاصمة المصرية منذ بضعة وعشرين عاماً . ولولا طول إقامته لما تمكن من اظهار مقدرته . لأن النقل يقطع على السياسي سلسلة أفكاره التي يتمكن بها من الصعود إلى أعلى مراتب العلاء . فلورد كرومر كان كبيراً بثلاث : مقدرته الشخصية ، ومساعدة دولته له بكل قواها ، وسعة الوقت الذي انفسح له في مصر . وكل من يرسل نظرة شاملة إلى أعمال لورد كرومر منذ تعيينه معتمداً لدولته في هذا الوادي ، يجد أن تلك المزية في السياسة الانكليزية ساعدته أعظم مساعدة لأنها مكنته من اتعام سلسلة أعماله حلقة حلقة ، والرجل كما يشهد له الخصوم قبل الاحباب بعيد مرمى النظر ، طويل جبل الصبر ، فكان كل عمل يأتيه تمهيداً لما يأتي بعده وتوطئة لسبيل الغرض الذي وضعه نصب عينيه . فما وافق على ترك السودان في أوائل عهد الاحتلال إلا ليبقى استئناف الحملة على تلك البلاد وسيلة جديدة بين يدي الاحتلال يتوصل بها لزيادة توطيد القدم الانكليزية عند الفرصة الموافقة ، فعرضت له تلك الفرصة سنة ١٨٩٥ حين علم بسير مارشان نحو السودان المصري . وما عقد بعد فاشوده الاتفاق السوداني مع فرنسا إلا ليزيل ما بقي من آثار الاستياء في نفوس الفرنسيين بعد تلك الحادثة ، ويمهد السبيل لاطلاق يد الاحتلال في المالية داخل القطر ، واطلاق يد حكومته من الوجهة السياسية ، فكان له ما أراد باتفاق سنة ١٩٠٤ مع فرنسا ، ثم بموافقة سائر الدول صاحبات الشأن في صندوق الدين على ما يتعلق بمصر ، فترزع من تلك الساعة أساس هذا الصندوق . وما مد اللورد يمين المساعدة في ذلك الاتفاق اكتفاءً عن اياه فقط ، بل قال في نفسه نحن نغنى ما يقدمه

(١) نشر بالعدد ٣٣ من الجريدة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٠٧ تحت «عنوان خواطر وآراء : أو مزية

من مزايا السياسة الانكليزية »

من المزايا السياسية والمادية ، ثم نجمه تمهيداً جديداً لمشروع آخر عظيم ، هو تغير طريقة الامتيازات في مصر ، وحصر السلطة التشريعية في قبضة بريطانيا العظمى ، وما نيشل هذا المراد بالأمر المستحيل ما دام الاتفاق الودّي موجوداً بين لندن وباريس .

وحسبنا ما تقدم دليلاً ساطعاً على تماسك مشروعات لورد كرومر منذ سنة ١٨٨٤ إلى اليوم ، وقس عليه سائر ما جرى . فلو لم يكن للسياسة الانكليزية تلك المزية لما وصل اللورد الى النتيجة التي ينظر اليها اليوم وهو باسم الثغر ، طلق الحيا ، لأنها جعلته عظيماً في نظر دولته ونظر العالم .

ولا ننكر ان الحكومة الانكليزية ، حرة كانت أو محافظة ، يتفق لها أن تنقل سفيراً أو معتمداً أو حاكماً بعد تعيينه بزمان قصير ، ولكن هذا نادر عندها بقدر ما هو غالب عند بعض الدول الأخرى .

وبناءً على الخطة التقليدية التي تسير عليها انكترامع سفرائها ومعتمديها لا نرى وجهاً للاجتهاد في البحث والتنقيب عن سبب خفي في استقالة لورد كرومر ، فان جميع الدلائل التي ظهرت حتى الآن تدلنا على أن استقالة اللورد مسببة عن اعتلال صحته ، ولولا ذلك لما كان اللورد يقول للسير ادوارد غراي في التلغراف الذي أرسله إلى نظارة الخارجية « ويهمني كثيراً أن أعلم أن الأسباب التي حملتني على اتخاذ هذه الخطة إنما هي أسباب صحية لا غير » . وزد على هذا كله أن صحة اللورد بقيت مدة قبل استقالته وهي تنحرف بين حين وآخر كما ذكرت الجرائد المحلية . والمستفاد من أقوال الطبيين الذين فحصوا اللورد ان شفاؤه مأمول بعد راحة طويلة لأن كل ما يشكو منه ضعف شديد في الأعصاب فلا بد إذاً أن نسمع للورد صوتاً في مجلس الأعيان الانكليزي بعد أن يتم له الشفاء . وسيبقى محترم الكرامة عند قومه في جميع المسائل المصرية على وجهٍ أخص . ولا نظن أن رجلاً صرف معظم حياته في عمل كبير يستطيع أن ينساه أو يحجم عن الاهتمام بكل ما يتعلق به ويرجع اليه .

- ٣ -

استقال لورد كرومر^(١) مصرحاً لعلّ هو وحكومة الانكليز بأن أسباب استقالته صحية صرفة ، وعلقت الجرائد على نبأ استقالته بما للرجل وما عليه ، ولكنها أثبتت إلا المناقشة في هذه الاستقالة حتى قال بعضهم أن سببها خلاف قام بينه وبين الوزارة على خطئه السياسية في مصر . ولكن الذين يدعون هذا السبب لا يقولون بأن الوزارة الانكليزية قررت مبدئاً جديداً للاحتلال غير مبدئه القديم في انه مرجع كل الأمور . ولا يقولون بأن الوزارة الانكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر لسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء .

وما دام أنه لم يكن من ذلك شيء ، فالانكليز بالأمس هم الانكليز اليوم . وهم الانكليز غداً — منهم ترجى المنفعة ، واليهيهم ترجع الأمور ، فلا يسكن أمر هذه الحركة التي لا أصل لها ، إلا ورى أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدبارة والجرائد تنشر الكتب المفتوحة والمقالات الضافية تبسط فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال — ولا يكون وراء كل هذا إلا مصداق ما قلنا يوم الاستقالة « انكليزي يخلف انكليزيا » غير أن المتتبع لهذه الحركة الباطلة والشغب المستمر يكاد يقع في وهمه أن وراء الأكمة ما وراءها من تبدل الأحوال واحياء الآمال وبوارق الاستقلال . لأن الجرائد الملقبة بالوطنية على اختلاف نزعتها أخذت تأمر الناس أن لا يعترفوا للورد كرومر بحسنة مطلقاً فلا يزورونه كما كانوا ولا يودّعونه كما يجب على المقيم للسافر ، وان يحتتموا على أفواههم بخاتم الخوف من التغيير والتشهير ، فلا ينطقوا إلا بما يرضي تلك الجرائد من ألقاظ معاداة اللورد المسافر وقومه المقيمين . وبالجملة فانه يفهم من قولها إننا قطعنا العلاقات بيننا وبين الانكليز .

لم يكن شيء من ذلك كله ولم تتغير الحال عن أصلها . وانا تلقاء ذلك لا تخلو سياستنا مع الانكليز من أحد وصفين : إما سياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة لا استسلام . وقد علم العقلاء وجرّوا سياسة المعاندة مع بضع عشرة سنة قد جرّت بنا من الوجهة الادارية والسياسية إلى هذه الحال التي نألم لها جميعاً كل الألم ، والتي لم يبق معها لنا من ادارة بلادنا إلا محض تنفيذ أوامر الاحتلال في كبير المسائل وصغيرها . ولا شك في ان هذه السياسة سياسة المعاندة عقيمة . إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حساباً على أعماله . بل كيف يرجو العدو من العدو إصلاحاً لحاله . أما والله إننا على هذا المذهب لا يمكننا أن نتقدم في مدارج الرقي الأدبي والسياسي شبراً مادام الحال على ما نرى من التقاطع وسوء التفاهم من الجانبين .

(١) نشر بالعدد ٤٤ من الجريدة في ٣٠ ابريل ١٩٠٧ بعنوان « المسألة لا المعاندة : وداع لورد كرومر »

فلم يبق إلا سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة، وأول مظاهرها المجاملة في المعاملة، ومن هذا النوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع لورد كرومر.

رحمكم يا أرباب الأقلام لا تغفروا بهذه الأمة التعيسة، ولا تكونوا للزمان عوناً عليها، واخلصوا لها النصيح، وذروها في هذه الفترة هادئة، تتكون قوتها من الباقيات لامن الكلمات الطامحات، واعطوا العقول حقها من حرية التفكير، والاسن قسطها من حرية القول، والنفوس أمرها من الجراءة، وبيّنوا لها الفرق بين مواطن الانتقام ومواطن التكريم. وبين انتقاص الأشخاص وانتقاد الأعمال، ولا تكن الأقلام في أيديكم كالمعاول يهدم بها بناء الأخلاق، أو كاللحجب يستر وراءها ضياء الحق، أو السهام تهمل بها أعراض الأشخاص وإلا فما بال بعض الجرائد أخذت تشهر ببعض الكبراء الذين انضموا إلى لجنة الاحتفال وتغفروهم كل يوم بضروب من ألفاظ السخرية غير اللاتقة، حتى ذكر بعضها بالأمس أسماء غير الموظفين لتعرف بهم القراء، واعتذرت عن الموظفين بأنهم موظفون. وكأنها تريد بذلك أن ليس لمن يوجد في لجنة الاحتفال أو يحضر الاحتفال شيء من الإرادة أو الاستقلال الذاتي. ولا يخفى ما في ذلك من تجريد فضلائنا وعظام موظفينا وكبرائنا من الاختيار الذاتي. فبمعن يكون الرقي الذي نؤمله الله ثم هي لم تحترم الحقيقة فيما أسندته إلى النظار من أنهم يطوفون ببيوت الأعيان فيحملونهم على الاشتراك في الاحتفال بوداع لورد كرومر والوزراء يكذبون ذلك علناً على صفحات الجرائد، ويتبرأون من أنهم يحملون أحداً على غير ما يريد.

أخبرنا أحد الوزراء وقد كنا سألناه عن هذا الخبر الذي أجمعت عليه « الجرائد المستحسنة » في يوم واحد فأكد لنا أن الخبر غار عن الصحة، وإنه لم يخاطب أحد من الناس في هذا الصدد. ثم قال وإني مع ذلك لأرى مانعاً في نظر المروءة وحسن الأخلاق ولا في عرف الوطنية يمنع الناظر من أن ينبه غيره إلى أداء واجب هو نفسه يقوم به. وفي الواقع فإن الأمر أشهر من أن يستتر له، وأهون من أن يحتمل الدعوة إليه أي كتمان. وأبعد من أن تعتبر الصحف مطعناً على صدق وطنية القاعين به. قال أحد علماء الاجتماع: « إن الاعتراف بالجليل هو الاحساس بانتظار جميل آخر في المستقبل ». فإذا كانت الجرائد تريد من الناس أن لا يحتفلوا بوداع اللورد إظهاراً لعدم رضاهم عن الإدارة الانكليزية في عهده، وكان الناس في بلدنا على مذهب ذلك الاجتماع وأنهم لا يعملون العرف لدائمه بل للتجارب به، أفليس من المصلحة أن يحتفلوا باللورد لينتظروا بذلك خيراً من خلفه الذي يجب أن يعتبر الاحتفال باللورد ومجاملته مجاملة له هو وجميع الانكليز في مصر أيضاً؟ استقال لورد كرومر فكشاً أول من نشر إلى الملأ الانتقاد المرّ على أعماله وأقواله التي

لا توافق مصلحتنا مقرونة بالاعتراف له بأعماله التي فيها صلاح لمصر . ولكن شخص لورد كرومر ومركزه والرابطة التي بين الأمة المصرية وأمته ، ووجوب صفاء العلاقات بين الأمتين لمصلحة الطرفين : كل ذلك يلوي بنا عن ان نكون من المعوقين في الاحتفال بوداعه واكرام ضيافته ، وتشجيعه بما شاءت المحامنة القومية والكرامة العربية .

كان لورد كرومر المستبد بالسلطة ، الأمر الناهي الذي يطلب منه اتصال الخير كما يطلب منه دفع الشر ، حتى لقد كان بعضهم يستغيث به من المعية ليكشف عنه ظلامته . وكان بذلك مأموم الجنب من أصحاب الحاجات من الأمراء الى الفقراء ، فعلا نفوذه في البلد حتى لترى أصغر الفلاحين متى سرت ماشيته أو أتلف زرعه قدّم عريضة للورد كرومر . أصبح اللورد في مصر ضيفاً لا يملك من سلطانه شيئاً . لا اتصال له بالاحتلال الانكليزي والسلطة الانكليزية في مصر إلاّ كاتصال أحد الرجال المعول على رأيهم في بلاد الانكليز ، ولا صلة بينه وبين الأمة المصرية إلاّ ما يبقى من الرابطة بين رجل أقام في أمة زمناً طويلاً فترك فيها أثراً سياسياً من الأعمال الصالحة وغير الصالحة يسجله التاريخ ، وأثراً أخلاقياً يذكر به شخصه بخير ممن لاقوا خيراً . وما الأمة المصرية تلقاء سفر هذا الرجل الكبير إلاّ إحدى اثنتين : سياسية تنظر في مآل الأمور من الوجهة السياسية ، أو غير سياسية تنظر في أخلاق الرجل من حيث هو — فان كانت الأولى وجب أن تعرف أن لليوم غداً ، وأن هذا الأمر له ما بعده . وأن قاعدة سياستها مع المحتلّين هي المحامنة دون المعادة . وأن معادة القوي بوار ونقص من العلم بالمصلحة ، وأن المظاهرة ضد لورد كرومر ظهور بالعداء ونكران للجميل في وجه الأمة المحتلة في غير جدوى . وبذلك يكون الواجب عليها ان لا تمتعض من الاحتفال بوداع لورد كرومر وان تقوم له بالمحاملة السياسية الواجبة بين الأمتين المرتبطتين اقتداءً بسمو الأمير . وان كانت الثانية كان من الواجب عليها وهي تعترف للرجل بكرامته ونزاهته وبشيء كثير صالح من أعماله ، ان لا تخشى في إظهار الاعتراف بالجميل لوم اللامعين . ولا ندرى كيف ان السير سكوت والسير غورمست عند مفارقتهما لمصر وكانا مرؤوسى لورد كرومر وسياستهما سياسته وعملهما منسوب اليه يعاملان بغير ما يعامل به لورد كرومر نفسه الذي قال فيه شاعرنا المجيد حافظ : « حقيق بتشجيع المحبين والعدا » .

فلتطب الأمة نفسها فما كان كبارؤها ووزراؤها ليجمعوا إلاّ على ما يؤيد شهرتها بكرم الاخلاق وحسن المحاملة ولينفق كلّ ما شاء في بناء ملجأ المصدورين الذي يظهر أن الرأي مسيخ على إنشائه تذكراً للورد كرومر . وليطرح كل حرّ تهديد الصحف ووعيدها . ولا يسمع إلاّ ما عليه عليه وجدانه دون ما يكرهه عليه غيره ، فان الحرية في القول والعمل أغلى من أن تباع بالبقاء ، فكيف تباع بالترغيب في خير أو بالأمن من تهديد أو وعيد .

- ٤ -

ما حلت الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر أمس^(١) حتى ازدحم الناس بالشرفات والقهوات المجاورة للآبراء الخديوية واصطف البوليس أمام مدخلها وأخذت مركبات الكبراء والوجهاء تدرج بهم نحوها مثنى وثلاث. فلم تقترب الساعة السادسة حتى امتلأت ألواح الآبراء ومقاعد مرصحتها الفسيح بكل ذي منصب ومقام من مصريين وأجانب. ولا يسمح المقام أن نذكر كل عظيم ووجه من الذين حضروا فنكتفي بذكر أصحاب الدولة البرنس حسين باشا كامل عم الجناب العالي، والبرنس عباس حلیم باشا، والبرنس سعيد حلیم باشا، وعطوف قلو مصطفى باشا فهمي وسائر النظائر، وجميع أعضاء لجنة الاحتفال، وأصحاب السعادة زكي باشا، ووطن باشا، والسير ريجينالد باشا حاكم السودان العام، والجنرال بلوك قائد جيش الاحتلال، وأكثر قناصل الدول الجزرية، وحضرات المستشارين ووكلاء النظارات، وسعادة محمود باشا سليمان، وكثير من أعضاء مجلس الشورى والأعيان، وعدد من السيدات الأوريات. وما حلت الساعة السادسة تماماً حتى وصل جناب اللورد كرومر، والسير إلدن غورست وقرينتاها، وبعض السيدات الكرام، فدخلت اللادي كرومر، واللادي غورست ومن معها من السيدات إلى اللوج الخديوي، وأقبل جناب اللورد كرومر والسير إلدن غورست على صدر المرصع حيث أعدت الكراسي الجميلة المذهبة فعزفت الموسيقى بسلام ملك الانكليز، فوقف الحاضرون كلهم وهتفوا مراراً ترحيباً باللورد فرد لهم التحية باسم الثغر، طلق الحيا، ثم جلس على الكرسي الذي أعد له في صدر المرصع وجلس إلى يمينه صاحب العطوفة مصطفى باشا فهمي، والكونت دي ساريون، وسعادة بطرس باشا غالي. وعلى مقربة دولتو رياض باشا. وجلس إلى شماله جناب السير إلدن غورست، وعلى مقربة أصحاب السعادة السردار، وسعد باشا زغلول، ونخري باشا، ومظلوم باشا. ووراءهم بقية أعضاء اللجنة وجملة من الوجهاء وأعضاء مجلس الشورى والأعيان والأدباء. ولما استقر المقام بذلك الجمهور الخطير وقف جناب الكونت دي ساريون مدير شركة قناة السويس وألقى الخطبة الآتية بالنيابة عن جميع الزلاء الأوربيين في القطر : يا جناب اللورد — إن اللجنة التي تألفت في اليوم التالي ليوم النبأ المتعلق بقرب

(١) نشر بالعدد ٤٨ من الجريدة في ٥ من مايو ١٩٠٧ بعنوان « حفلة توديع اللورد كرومر »

صفركم تمثل جميع الذين يرتبطون برابطة الأسف البالغ والاعتراف بالجمل من غير تمييز بين الملل والأجناس ، ويريدون أن يوضحوا لكم على رؤوس الملائم ما خايرهم من الاستياء لأن أسباباً صحيحة تحملكم على قطع سلسلة من الأعمال تتصل أشد اتصال من نحو ثلاثين عاماً بالبحث عن ضروب النجاح من كل نوع وبإخراجها إلى حيز التنفيذ كما يشهد لكم اليوم نجاح القطر المصري .

إن صاحب العطفة مصطفى باشا فهمي سيخاطب جنابكم عما قليل باسم المصريين وموظفي الحكومة المصرية . أما أنا فعلياً أن أفصح لكم باسم اللجنة (التي أسدي إليها الشكر من صميم القلب لأنها خولتني هذا الشرف) عن عواطف الذين يودون من لباب القواد أن يظهروا الأسف لفراقكم ، والاعتراف بجميلكم ، وإن كانوا لا يرتبطون برابطة الجنسية المصرية والمصالح العمومية في هذا القطر .

وأنتم أيها السادة : لا تنتظرون مني أن أعدّد لكم هنا ما أداه اللورد كرومر لمصر من الخدمات التي لا تحصى منذ دعي للمساعدة في إدارتها كعضو في صندوق الدين إلى هذه الساعة التي صيرتكن فيها محفوفاً بالإعجاب والاحترام . وهذا الإعجاب الممزوج باحترامنا لشخصه هو أدل ألف مرة من كل الكلمات التي يمكنني أن أستخدمها لأصف سلسلة أعماله التي أصبحت مما يدون في التاريخ . واني لا أخشى أن أخرج بتعداد تلك الأعمال المهمة عن الحدود التي رسمت لي فإن الذين أتكم باسمهم أخذوا منهم كما أخذ الوطنيون نفوسهم من ضروب النجاح التي لا تحصى والتي جعلت وادي النيل من أكثر بلدان العالم تقدماً وسعادة . وربما كان أحسن البلدان ضيافةً ، فيحق لهم إذاً بل يجب عليهم قياماً بما يلزمهم من الاعتراف بالجمل أن يشاركوا الذين يعددون ما قام به اللورد من الأعمال العجيبة في وحدة غايتها وفي ما صرفه فيها من الجهد العظيم الفعال

على أنني لا أريد أن أدخل الآن في تفصيل الأعمال المختلفة الأنواع التي يرجع الفضل فيها إلى ما قدمه اللورد كرومر من النصائح الرشيدة التي مكنت الأجانب — كما نعلم جميعاً — من الاشتراك الكبير في إبعاد البلاد تحت ظلال من الأمن والتسامح يصعب أن نرى لها مثيلاً في جهة أخرى من الكرة الأرضية . ولكنني أسألكم السماح بأن أشير إشارة فقط إلى نظام جديد متسع تركه جناب اللورد قبل إخراجهم من حيز المشروع إلى حيز العمل . ولا ريب يا جناب اللورد إنك تسمع كلامي وتحمّله على تحمل التراف — مع أن التراف لا ينطبق على اخلاصي في الكلام — إذا كنت أقول لجنابك أن جميع الزلاء الأوروبيين

يرجون كل الرجاء ان يتحقق مشروعك ^(١) لا سيما وانه ليس لي صفة تمكنني من مثل هذا القول . ولكن ما أشعر إنني مفوض فيه تمام التفويض هو ان أظهر لجنتك كم تأثرنا جميعنا بلا استثناء من الاهتمام الذي أظهرته عند إعداد ذلك المشروع باستطلاع آراء العدد العظيم منا، وكم أشعرتم الأوروبيين بأنكم تريدون أن تشتغلوا معهم في زيادة تحسين حالتهم من الوجهتين الأوروبية والمادية .

مهلاً لا تخافوا أيها السادة أن أسهب في هذا الموضوع الذي يدخل، سواء أردنا أو لم نرد في السياسة العالمية . ولم يذهب عني أننا لا نقيم يا جناب اللورد هذه المظاهرة التي قصد الاجتماع لها كل الطبقات والطوائف ساعة رحيلك عن الأرض المصرية الجميلة التي تجود على الانسان بأمن كنوزها — إلا لنظهر لك ان عرفان الجليل المقرون بالادراك وشرف النفس ينمو في مصر تحت شمسها الوهابة للخيرات، كما تنمو في أرضها أنواع المحاصيل : فنحن إذاً نقدم لجنتك في هذا الآن الذي يتنازعنا فيها حاملاً المسرة والحزن، أجهل ثمرة يمكنها أن تشرح صدرك .

وبعد فلتسمح لي يا جناب اللورد أن أقرن باسمك في اظهار أسفنا والعطافنا واحترامنا اسم تلك التي ساعدت مساعدة كبيرة النفع بلطفها وشفقتها التي لاتعادلها إلا ما اتصفت أنت به من الصفات الحازمة التي رفعت شأن مهمتك في هذا القطر . فان اسم اللادي كرومر سيبقى في ذاكرتنا صورة حيّة لطيبة النفس وستمثلها على الدوام منعطفة العطافاً لطيفاً الى مؤاساة البؤساء وتخفيف الآلام عن نفوسهم . ونحن ندعو لها كما ندعو لجنتك من صميم الأفئدة المتحدة بأن تعود اليك الصحة والعافية وإذا أجيبنا دعواتنا فانك تتمتع بأجل مكافأة يمكن المرء أن يتمتع بها في الدنيا وهي أن تنظر وأنت في اعتزالك الهنيء إلى جني ثمار البذور التي زرعتها في وادي النيل .

أيها السادة : لقد انتهيت من الكلام لكن اللورد كرومر يسمح لي ولا شك بأن أضيف كلمتين فقط الى ما قلته ، وان تعرضت بقولها للاخلال قليلاً بالنظام الذي رسم لي افا في تكلمت باسم لجنة الشرف العامة التي أشرت الى تأليفها ولكن يلوح لي اني لا أقوم بكل مهمتي اذا كنت لا أرفع الى جنابك اكرام لجنة أخرى شرقتني بانتخابي رئيساً لها وهي تتألف من أعيان الأوروبيين في القاهرة فقط ولا تشغل وظائف رسمية ولم تشأ الظهور منذ

(١) مشروع تعديل الامتيازات الاجنبية وكان كرومر يحاول أن يؤلف مجلس تشريع دولي فيتخلص من الامتيازات ويتخلص من شخصية التشريع المعري والقضاء المعري ، ومن ثم يمد يده الى الناحيتين فيتمسك عليهما بيد بريطانيا الجديدة ، فاعظم حبه لأمير والمصريين وما أسام نوايا اللورد الكبير !!! .

تنظيم المظاهرة الحاضرة لأنها أعم وأوفى بالغرض . بيد اني لا أريد أن ألقى باسم تلك اللجنة خطبة خصوصية لأنها تكون عبارة عن ترديد ما قلته الآن ، وإنما أقول لجنابك كلمتين وأمل أن تبقى في ذاكرتك « وهما الأسف وعرفان الجميل » وإذا كنت قد تجاوزت حد وظيفتي كخطيب رسمي فأشرت الى عمل تلك اللجنة الخاص فما ذلك إلا لأنه كان في عداد واجبات الشكر التي كلفت بتقديمها لجنابكم .

أما الكلمة الثانية فتتعلق بشخصي وهي انه يستحيل عليّ أن أعود الى الجلوس بعدما تكلمت باسم الذين فوضوا اليّ الافصاح عن عواطفهم بدون أن أظهر السرور الأسمى بجعل هذا الشرف لرجل فرنسوي . ويلوح لي أنني أكون ناكر الجميل اذا كنت لا أعرب جهاراً عن الشكر لزملائي أعضاء اللجنتين على اختياري مندوباً لخطبة رجل سياسي يعد في المرتبة الأولى بين الذين ساعدوا مساعدة فعالة في إبرام ما اتفقوا على تسميته « بالاتفاق الودادي »^(١) ثم وقف جناب اللورد بين أصوات الهتاف وألقى خطبة وجيزة بالفرنسوية هذا تعريبها نقلاً عن المقطم الذي صدر أمس مساء :

جناب الكونت وحضرات السادة الكرام : لست آسف في هذه الساعة من شيء سوى قصور معرفتي باللغة الفرنسية البديعة عن التعبير اللائق عن كل ما أشعر به في قايي . فأرجو يا جناب الكونت أن تعتقدوا أنني أشكركم خالص الشكر بالاصالة عن نفسي والنيابة عن اللادي كرومر ، على ما فهمت به الآن من الكلام المتناهي في اللطف وحسن الانعطاف ، وماذا أقول أيها السادة في مقابلتكم خطبة الكونت دوسريون وما فيها من فرط المدح . إنني أشعر كن كشف له سرٌ عظيم ، إذ لم أكن أعلم أن لي أصدقاء هذا عددهم وهذا مقدار حادهم وكرم أخلاقهم . والذي يؤثر في خصوصاً أيها السادة ان هذه الحفلة جامعة لأناس من أمم عديدة فهي بهذا الاعتبار حفلة مختلطة أو دولية (في اصطلاح كتاب العربية) فأستميحكم في استنتاج هذه النتيجة مما رأيته منكم فيها وهي اني رغمًا عن الصعوبات الكثيرة التي لا تفارق مركزاً مثل المركز الذي قضيت فيه ٢٤ سنة لم أكن في اعتبار جماعة من ذوي الرأي الصائب مثلكم بالرجل الرديء دولياً . والواقع اني كنت أقول في نفسي دائماً إن أول واجب عليّ هو فعل كل ما يطلب فعله مني للدفاع عن مصالح بلادي ومصالح مصر . وإنما وضعت بريطانيا العظمى ومصر في كفة واحدة لأنني آبي أن أعتبر كلا منهما على حدة ، إذ

(١) يتصل اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا ، وهي اتفاقية من الاتفاقات الاستعمارية الذميمة التي تجلّ فيها روح الاعتداء على شعوب شمال افريقية من حدود مصر الى المحيط الاطلسي ، ولا تزال هذه الشعوب تروّج تحت نيرها الى الآن .

كل من يدرك حقيقة مصالحهما يعدها مصالح واحدة^(١).
على اني علاوة على كوني انكليزياً — بل انكليزياً مصرياً — لم أنس قط اني
أوربي أيضاً. وان رغد عيش الجاليات الأوربية العديدة المهمة النازلة في هذا القطر يعد
مصلحة مصرية وبالتالي مصلحة بريطانية من الطبقة الأولى. وأنا أغادر مصر مقتنعاً بصحة
هذه القضية كل الاقتناع، وإذا منحت فرصة، أو اقتضت ضرورة، فلست أتغاضى عن
الدفاع عنها.

هذا وأعيد لكم أيها السادة شكري الصادر من صميم فؤادي راجياً أن تسبلوا ذيل
المعذرة على هذه العبارات المختصرة، وسأتشرف بعد قليل بمخاطبتكم باللغة الانكليزية.
خطبة مصطفى باشا فهمي

يا جناب اللورد :

بلسان الحكومة وبلسان السواد الأعظم من الأمة المصرية أبدي لجنابكم شعائر الأسف
الأكيد على مفارقتكم هذه الديار، أسف تزايد شدته على الخصوص لعلمنا أن الباعث الذي
أوجب هذا الرحيل هو اعتلال صحتكم التي ضحيتموها باحتمال المشاق ومواصلة الاتعاب
في سبيل القيام بما فرضه عليكم حبكم لهذه البلاد وتقانيكم في المساعدة على توطيد قواعد
الثروة فيها بلا ملل ولا انقطاع عن العمل، ولم تنس مصر أن حسن الحال الذي وصلت اليه
والذي استوجب الإعجاب العام، هو نتيجة ارشاداتكم السديدة ومؤازرتكم الأكيدة.
نعم إن التاريخ خير كفيل بتسجيل ما أحرزته من أسباب التقدم والارتقاء لتقدير
هذه المآثر قدرها من الإكبار والإجلال، ولكن لي كلمة أقولها الآن بوجه الاجمال وهي
ان الفلاح المصري قد جنى ثمرات هذا الاصلاح وأحسّ بنعمة هذا الاسعاد مادياً وأدبياً
بأكثر من كل انسان سواه.

هذا العمل المجيد سيخلد اسمكم الكريم ويدعو مصر اليوم كما انه يدعوها في مستقبل
الأيام الى الاعتراف لكم بهذا الجليل.

وفي هذا المقام أعرب أيضاً عن أسفنا لمفارقة اللادي كرومر التي استأثرت قلوب البائسين
بجنانها واحسانها، وخفت مصابهم بحسن مؤاساتها فاستحققت بهذا الصنيع شكر الخالص والعام

(١) أليس هذا القول الذي كمن في سياسة لورد كرومر من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٩٠٧ يبرأ بين
تعبير عن السياسة البريطانية التي اتبعت أراء مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٤٦ وتجلت في كل الظروف
والاحوال. ظهرت في تقرير لورد ملر وفي جميع المحادثات التي دارت بين حكومات مصر وبريطانيا وفي
معاهدة ١٩٣٦، وهي بنفسها التي تجول الآن وتصل في مفاوضات ١٩٤٦، ومحورها مركز الدفاع
المشترك الذي يرض عليه الانجليز بالنواجد؟

انكم يا جناب اللورد قد أخلصتم لمصر الود وجعلتم أجمل سني حياتكم وفقاً على خدمتها
فصرنا على يقين تام بأنكم ستوالونا بعنايتكم على الدوام ، بما لنا على ذلك من الشواهد
العديدة .

ولا غرو إذا اغتنمنا هذه الفرصة لنعرب لكم فيها عن شدة تعلقنا بكم ولنقول إننا
لا نزال نعتبركم كواحد منا .

الخطبة الانكليزية

وهذا نصها نقلاً عن جريدة المقطم مع تغيير قليل في بعض المواضع
حضرات اصحاب السعادة والسادة الكرام — (الديباجة)

أرجو أن تقابلوا أقوالي بالحلم والاعضاء فان خطابي هذا يكلفني جهداً عظيماً جسدياً
وأدبياً . أما جسدياً فلا نه يلزمي أن أجمع قوتي كلها لأخطب فيكم ، وأما أدبياً فلا ن
الطف الذي غمرني به الناس على اختلاف طبقاتهم في الأسبوع الذي فات ، قد غلبني وحملني
جماً كثيراً ، ولاني أشعر بألم الحزن الشديد في نفسي على فراق هذه البلاد التي لي فيها أصدقاء
كثيرون وبها تقترن كل الحوادث التي حدثت لي في خدمتي العمومية وكذلك الأفراح
والأتراح التي أصابني في حياتي المنزلية ومعيشتي العائلية مدة جيل تقريباً .

إنني لا أفارق هذا القطر أيها السادة لأسباب سياسية وإنما أفارقه لأن يد الدهر ابتدأت
تنقل عليّ ولاني بعدما قضيت في الخدمة العمومية نحو نصف قرن كنت في أكثره أكد
كدّاً وأعدو عدواً يحق لي الآن ان أنال نصيبي من الراحة ، ولاني أشعر ايضاً ان المهام
والمصالح العظيمة التي يطلب من وكيل الدولة البريطانية السهر عليها في هذا القطر يكون السهر
عليها الآن أوفى وأتم اذا عين لها من هو أصغر سنّاً وفي أبان قوته ونشاطه عقلاً وجسداً
أرى قبل التكم في أمور أخرى أن أقول كلاماً قليلاً عن الاشارات اللطيفة والعبارات

الرفيعة التي فاه بها جناب الكونت دوسريون وعطوفة رئيس النظار عن السيدة التي هي
معيني في حياتي . فقد وقعت أقوالها وقعاً شديداً في نفسي ولا شك انها وقعت كذلك
في نفسها ايضاً . وهذا موضوع لو أطلقت لنفسي العنان فيه لعدوت في ميدان الفصاحة
شوطاً بعيداً ، ولكني أملك عواطفی لأسباب ظاهرة وأكتفي بقولي إنني لما كنت أصغى الى
الخطبتين اللتين سمعتهما كنت أتمنى أن أكون مكان الخطيبين الكريمين ، وأطري اللادي
كرومر عوضاً عن ان أرد على الثناء والاطراء ، وربما جاز لي في هذا المقام أن أقول انه كان
من أقرب الأمور الى قلب اللادي الاشتراك مع غيرها من السيدات المحسنات في تقليل

الوفيات من الأطفال وتخفيف فتك الآفات بهم فتسكا ذريعا، فعسى أن هذا العمل الذي ابتداء
ابتداء حسناً لا يهمل في المستقبل

ولست أطيل الشرح أيها السادة في تاريخ ما مضى ولا استطيع أن أشير الى جميع الذين
أسعدني حظي بأن أكون شريكاً لهم في انشاء مصر الجديدة، وانما أقول أني كنت دائماً
أنال أكثر من نصيبي من مديح الناس على كل أمر حسن تم في هذه البلاد حديثاً، والحال
اني لولا مؤازرة غيري من المصريين والأوربيين أبناء أمتي وأبناء الأمم الأخرى لما استطعت
أن أعمل شيئاً مما عملناه. وأقول أنه لم يعمل أحد منهم عملاً أنفع مما عمله المستر فندلي
الذي كان يتوب عني في ظروف وأحوال لا تخلو من صعوبة خصوصية مدة غيابي في
السنوات الأخيرة.

لا ريب عندي أن في الأربع والعشرين سنة التي قضيتها في وظيفتي هنا ارتكبت خطأ
كثيراً، ويحتمل أن يكون قد عاداني أناس أيضاً. ولكني أوصل أن يكون وجودكم هنا اليوم
دليلاً على أني ربيت لي أصدقاء كثيرين أيضاً. وقد أثر في حضور كثيرين من رصفائي
الأجانب الذين كانت العلاقات الشخصية بيني وبينهم على غاية الوداد كما كانت بيني وبين الذين
سبقوهم أيضاً.

قلت أني لا أستطيع أن أتكلم عن جميع الذين كانوا شركائي في العمل لكن ذكر واحد
أو اثنين من أكبرهم يخطر الآن في بالي وتتردد صورتها بجلاء وقوة أمام ذهني حتى لا يسعني
إلا أن أذكر اسميهما في هذا المقام. فأقول كلمة أو كلمتين عن شخص أرى أن الناس لم يعطوه
حقه ولا أنصفوه. وأريد به المغفور له بمو الخديوي توفيق باشا، على أني لا أقصد أن أسرد
ألفاظ المدح الفارغ، أو أورد الأقوال والعبارات المصطلح عليها بلا نظر الى صحة معانيها،
بل اني أعني ما أقول، فتوفيق باشا كان يعرف بلاده ويعرف أهل بلاده أيضاً حق المعرفة
وكان شبه حلقة الاتصال بين المصلحين والشعب المصري يلطف من شدة غيرة الأولين
أحياناً ويبدل نفوذه مع الآخرين لنفي خوفهم من الإصلاح الذي كان حينئذ يفوق خوف
المحافظين المتطرفين. فالتاريخ يكون ظالماً لا عادلاً إن لم يجعل لتوفيق باشا مقاماً ذا شأن
بين الغابرين من الملوك والأمراء الشرقيين، وهو لم يكن يشترك بنفسه كثيراً في إصلاح مصر
وتجديدها، ولكنه كان لحكمة وحسن فطنة ينشط ويؤيد الساعين في تجديدها وإصلاحها.
وهناك شخص آخر من عظماء الزمن الماضي يخطر الآن على بالي وتتردد صورته في هذا المقام
أمام ذهني، فالذين يعرفون منكم أيها السادة تاريخ العهد الماضي في مصر والذين قرأوا تقرير
السنوي الحديث يعلمون أن ما اقترحه لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية إنما هو بمثابة

تتمة للعمل العظيم الذي يحكي أعمال أرباب السياسة والذي خط المرحوم نوبار باشا خطه الأصلية. واذكر أيضاً اسم رجل آخر من أرباب السياسة وأنا مسرور بمشاهدته الآن بينما ألا انه صديقي القديم المؤتمن دولة رياض باشا (تصفيق شديد طويل وهنا أحنى دولة رياض باشا رأسه علامة الامتنان).

إننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصري الذي يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر . ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان ، بل كان لاسماعيل باشا رحمه الله طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرعوس أمامه ولا يعنون لهيبته (ضحك) . ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ٣٠ سنة واعترض بكل جرأة على سوء الادارة وأقام المحجة على فساد الاحكام الذي كان متعلباً على مصر في تلك الأيام ، وعلق الجرس بعنق الهر ، فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيراً ما وقع بيني وبين صديقي ورصيفي القديم خلاف بعد ذلك ولكنني لم أكف قط عن النظر اليه بعين الاعتبار ، بل بعين المحبة التي تستحقها صفاته العبقريّة .

وماذا أقول عن صديقي العزيز عليّ السامي المقام في عيني عطوفة مصطفى باشا فهمي (تصفيق حاد وطويل جداً) ، فقد قضينا السنين الطوال ونحن كأنا على أعظم صداقة شخصية ، فأولاً أقول انه من أعظم الذين التقيت بهم في حياتي لطفاً ، وأكرمهم أخلاقاً ، وأحسنهم مناقب (هتاف شديد وتصفيق حاد) امتاز بتمام الاخلاص والاستقامة والحرية والصدق في كل عمل من أعمال حياته . وثانياً أقول انه خدم أهل بلاده أجل الخدم ولكن بطريقته الممهودة من السكينة والهدوء والابتعاد عن التعرض لغيره والدخول فيما لا يعنيه ، وأنا أعلم أن هذه الأقوال القليلة لا توفي صفاته الجليلة بعض حقها ولكنه لا يزال لدي قول كثير والوقت يقضي عليّ أن أختصر في ما أقول .

ومما أوجب لي السرور العظيم أني عاشرت ناظر الخارجية المصرية معادة بطرس باشا غالي معاشرة طويلة وكان يؤدي أعظم منفعة وأجل خدمة بما أوتي من ناقد البصيرة وسعة الحيلة العقلية في حل المشكلات التي تنجم عن حالة البلاد السياسية الخصوصية .

وأذكر أخيراً أيها السادة اسم رجل لم أشتغل معه إلا من عهد قريب لكن معاشرتي القصيرة له قد علمتني أن أحترمه احتراماً عظيماً ، وإن أصاب ظني أو لم يخطئ كثيراً فسيكون أمام ناظر المعارف الجديد معادة سعد باشا زغلول مستقبل عظيم المنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل) لأنه حاز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده ، فهو صادق مستقيم كفء مقتدر شجاع في ما دو مقتنع به . وقد احتمل الطعن والذي من كثيرين دونه

فضلاً بمراحل من أبناء وطنه . فهذه صفات سامية فالواجب أن صاحبها يتقدم كثيراً .
أما شركائي في العمل من الأوربيين فغاية ما أقول عنهم إنني أشكرهم من صميم قوايدي
على مساعدتهم التي لا تثنى على شدتهم أزري في أحوال محفوفة بمصاعب عظيمة . ولا يسع
المقام ذكرهم الآن كلهم بأسمائهم ، ولكن إن كان فيهم من يجب على أهل هذه البلاد أن
يعدوا اسمهم خصوصاً فلعله السر منكريف ، والسر وليم جارستن وأعوانهما ، الذين
أعطوا المصريين أعظم ما يحتاجون إليه وهو ماء الزبي ، وأضيف إلى اسميهما اسم رجل
فرنسوي شهير جليل وهو المسيو مسبرو الذي أكسبته أبحاثه العلمية في تاريخ مصر القديم
ما هو حقيق به من الصيت الطائر في الآفاق .

أخيراً أيها السادة أقول أنه لم يكن يهمني ويلد لي من كل واجباتي أكثر من الواجبات
المختصة بالسودان . وسأعد اشتراكي مع السر رجينلد ونجت وأعوانه الغيورين الأكفاء
في الإصلاح العظيم الجاري في تلك البلاد منذ أعوام ، مصدرراً استمد منه الفخر والسرور
كل أيام حياتي .

فبمساعدة الذين ذكرتهم ومساعدة كثيرين غيرهم أظن أننا عملنا عملاً غير رديء في ربع
قرن من الزمن وإن يكن فيه ما فيه من القصور والتقصير ، ولكن يقول لي قوم كثيرون أن
المصريين بوجه الاجمال لا يعترفون كثيراً بالجميل وبالمنافع والفوائد التي لا شك في أنها
منحت لهم ، فأجيب على ذلك إنني لا أعرف ما يشعر به المصريون من هذا القبيل ، ولكن
فيلسوفاً فرنسويّاً قال قولاً ، أو رد معناه وأستأجزم باقتباس مبناه ، قال : إذا قاسى شعب
آلام الظلم والضيم طويلاً ، لم يكدي يبق له طاقة على شكر الذين يخلصونه منها .

ولا ريب أن أهل مصر قاسوا كثيراً في ماضي زمانهم ومهما كان شعور المصريين وكانت
حماساتهم ومهما برهن لي المبرهنون وأقاموا عليّ الحجة والدليل فلست بتاركهم يحجونني
ليخرجوني من الوهم الشريف الذي أنا فيه إن صحّ أنه وهم لا حقيقة . وأعني بذلك أنه
لا يمكن أن أصدق أن المصريين — أو أحسنهم على كل حال — ينكرون أن يد التمدن
الغربي التي كانت تستعملها انكثرتا لعمل عملها في الخمس والعشرين سنة الماضية هي التي
انتشلتهم من بالوعة اليأس بعد ما ألقاهم دهرهم فيها . وهب أي اقتنعت — وما أنا بمقتنع
مطلقاً — أن أبناء الجيل الحاضر لا يعترفون بهذه الحقيقة الجليلة فاني لا أزال أوئل مع

ذلك أن نسلهم يعترف بها إذ المعتاد أن أولاد العميان يكونون من المبصرين^(١).
أيها السادة : لما أتيت هذه الديار لآتقلا وظيفتي الحالية فيها وضعت نصب عيني غرضين
وجعلت أسعى اليهما دواماً مدة أعوام طويلة أحدهما سياسي والآخر اداري .
فالغرض السياسي الذي وضعته نصب عيني هو أن أكون من جملة المساعدين على إعادة
ذلك الاتفاق الذي قضت الأحوال بمسه بين فرنسا وانكلترا ولم تقض بذلك مقاصد حكماهما
وأهاليهما ولا مطاعمهم . قال السياسي الطائر الصيت المسيو غيميتا الذي كانت ارادته المتسلطة
على العقول مدة منصبه تؤثر في سير تاريخ مصر تأثيراً دائماً يوصي أهل بلاده : اياكم وان
تقطعوا حبل المحالفة الانكليزية . ومذهبي في السياسة الدولية الذي يشاركني عدد عظيم من

(١) نعم سمعتمون بأنكم قتلتم حركتنا الوطنية سنة ١٨٨٢ واعقبتهم على حريتنا وألغيت دستورنا
وأفسدتم التعليم وأذلتم الموظفين المصريين واتخذتم من النظار آلات صم بصلفكم واستبدادكم ، وأنتم
المصالح الاوربية وقتلتم المصالح المصرية ، وسستم البلاد سياسة صاحب الضيعة الجشع يمتص دم الفلاح ليظل
خاضعاً مستكيناً .

نعم جاء الجيل المبصر من أبناء العميان وجاء الجيل القدي ينبش قبور ماضيكم ويحاسبكم على أنكم ورثة
عصر الممالك ، ولكن بأوضاع أخرى .

كتب غلادستون الى مدام « أولغا نوفيكوف » كتاباً بعد أيام من موقعة التل الكبير قال فيه :
« نحن وكل المملكة في سرور وابتهاج ، وآمل أن يتقبل الله القادر على كل شيء ، شكرنا على ما جانا
به من نعمة وفضل فيما أحسن ، بل واعترف أنه عمل متصف بالامانة . أما أن ينظر بعض الروسيين الى
انكلترا في سنة ١٨٨٢ بمن الغيرة والحسد ، أو اننا من ناحيتنا انما نجاهد في سبيل العدل الاسمي والحضارة ،
فالحكم فيه متروك الى قليل من الزمن . ومن حقنا أن نفتخبط ونمضي معجبين بجيشنا وبحريتنا وأمرائنا
وقوادنا ومنظراتنا . انه لم يمض سبعم أسابيع منذ أن توجهنا الى ارسال ٣٥٠٠٠ رجل عبر مسافة
لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل ، وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج سرية » .

« هذا ، كما تذكرين ، بمناسبة مجازفة عسكرية عبأت لمصلحة بورصة العقود ، ومعركة ذبح فيها
٢٠٠٠٠ فلاح من فلاحي النيل نصف مسلحين » .

(انظر مذكرات الفرد إسكاون بلنت المجلد الثاني ص ٢٥٠ — ٢٥١) .

ويقول مستر بلنت أنه أسف كل الاسف لانه لم يطلع على كتاب غلادستون هذا حيثما كان يؤلف كتابه
« التاريخ السري لاحتلال مصر » ويعجب كيف ان رجلاً اشتهر بالفضل مثل غلادستون قد ألقى بنفسه في
عمرات هذه المذبحة وفي حرب هي من أشنع حروب الاعتداء .

ورحم الله مستر « بنيامين كد » الانجليزي ، وهو طام لا سياسي ، اذ يقول في كتابه « علم القدرة »
ص ١٢١ الفصل الخامس :

« ان حضارة الغرب تكاد لا تكون شيئاً أرفع من وحشية مفخمة » .

أهل بلادى فيه يمكن أن يعبر عنه بهذه العبارة : اياكم وان تقطعوا جبل الاتفاق الفرنسي . فان هذا الاتفاق الذي أشار اليه الكونت دو مريون بعباراته اللطيفة مبني على اشتراك الفريقين في المصلحة ، وعلى قرب الجوار وتشابه النظمات السياسية واحترام كل فريق للآخر احتراماً ناتجاً عن تلاقيهما في ساحات الوغى كثيراً واقتتالهما فيها شديداً وعلى كون خصائص كل منهما وصفاته مكملة لخصائص الآخر وصفاته . وزد على ذلك كله انه ليس في هذا الاتفاق تهديد لأحد وانما هو صادر عن رغبة الفريقين في حفظ السلام في العالم . فان كان في العالم أمتان تقضي عليهما الأحوال والظروف بأن تتصادقا وتتحابا فانما هما أمتا فرنسا وانكلترا ، فلا يخفى على أقل مبتدئ في السياسة انه ما دامت هذه القرحة المصرية تزد فصدقة تينك الأمتين لا بد وان تمس . ولذلك لما أتيت مصر سنة ١٨٨٣ عقدت نيتي على أن أسعى في سد هذه الشرخ بقدر ما يمكنني في دائرة وظيفتي . وكان ذلك سعياً شاقاً كسعي الطالع جبلاً حاملاً ثقلاً ، فان الأمتين قضتا الأعوام وكل منهما تنظر الى الأخرى شزراً وقد دارت بينهما المضاربة والملاكمة القاسية ، ولكنهما لم تتعد والحمد لله حد الكلام ، ونلت أنا نصيبي منها فقد ظلت زماناً والجرائد الفرنسية تذكر اممي منعوتاً بنعوت الدم إلا نادراً . وأظن أن أكثرها كان يلقبني بكرومر الوحش . وقد شبهتني مرة على ما أتذكر بأعظم آلهة الوثنيين حيناً لشرب الدماء حيث لقبتني بمولوك^(١) ولكن مداعبات الجرائد هذه هي في المناقشات السياسية كالأفوية والتواهل في الطعام فتكسبها حياة وتزيدها نكهة ورونقاً فلا يحسن بالإنسان أن يحفل بها كثيراً ، لاسيما وان زمانها قد مضى لحسن الحظ وانقضى وتغيرت لهجة الجرائد الفرنسية حتى لقبتني مرة في هذه الأيام بهذا الشيخ الجليل . على أنني أفرغت الجهد مدة أعوام كثيرة في المساعدة على عقد اتفاق بين الأمتين . وأقول الآن إن أسعد يوم من أيام خدمتي في مصر كان يوم ٦ ابريل سنة ١٩٠٤ الذي وقع فيه الاتفاق الفرنسي ، ولست أدعي أنني كنت من أشهر واضعي هذا الاتفاق ، بل أعترف أن الفضل في عقده كان لأرباب السياسة المتولين زمام الأمور الخارجية يومئذ في باريس ولندن . وربما جاز لي من غير أن أمس واجب الإكرام والاحترام ، أن أضيف اليهم ملكنا السامي النجى العظيم المواهب العقلية الذي نلت الفخر والامتيان بخدمته السنية^(٢) . ولكن يسوغ لي أن أقول إن الجهد

(١) "Molech or Moloch" : ذكر في التوراة : الملوك الاول اى ١١ آية ٧ : حينئذ بنى سليمان مرتفعة لكموش رجس الموابين على الجبل الذي تجاه اورشليم . ولمولوك يسس بنى عمومة ام . وانتشرت عبادته بين القبائل الكنعانية والسامية . وهو صورة من بعل "Baal" أو هو تشخيص أو تجسيم لمبدأ الذكورة في الطبيعة . وكانت عبادته تتم بتقديم ضحايا بشرية . See : Century Encyclopaedia of Names .

(٢) الملك أدوارد السابع

المتواصل الذي بذله أولو الشأن في مصر مدة أعوام طويلة لاجتناب كل ما يمكن اجتنابه من المنازعات ، ولقض كل الدعاوى والشكاوى الصغيرة التي نتجت من احتلال بريطانيا العظمى لمصر — هذا كله مهد طريق الاتفاق ، وسهل الأمر على المتفاوضين فيه .

وأتكلم الآن عن الغرض الإداري الذي وضعته نصب عيني فأقول : اني سمعت في هذه الأيام لفظاً واحداً كثيراً عن أن حكومة مصر ، حكومة مستبدة ظالمة ، فلا يهمني أن أطيل في الرد على مثل هذا الكلام بالتطويل ، بل أقول اني أفرغت جهدي مدة خدمتي كلها بمصر في بث روح الحرية في نظام حكومة « بيروقراطية » ولكني لم أذكر وسعاً في الاطلاع على حقيقة الرأي العام سواء كان أوروبياً أو محلياً ، وإعطائه حقه من الاعتبار والاهتمام ، وحسن أن أترك لغيري الحكم في مقدار نجاحي من هذا القبيل .

ثم التفت الى أمر آخر وهو اني أسمع قوماً يقولون ان مصر ارتقت ارتقاءً مادياً عجباً في الأعوام الأخيرة ولكن لم يعمل فيها شيء لترقية أهلها أدبياً وعقلياً . عجباً أيها السادة كيف يقال ان مصر لم ترتق أدبياً ؟ هل الحكم فيها اليوم للكرماج وحده كما كان في الأيام الغابرة ؟ هل السخرة (العونة) باقية فيها ولم تطو الأيام عليها ؟ هل لعنة الرق لا تزال حالة عليها ولم تزل منها ؟ أليس كل شخص فيها من الأمير الى المملوك الحقير سواء أمام القانون ؟ ألم ينشط الناس فيها الى السعي والكسب ؟ أليس أصغر الناس فيها يجنون اليوم ثمار سعيهم ويتمتعون بما يحصلونه بعرق جبينهم . أليس من الحقائق المقررة ان العدالة لا تشتري وتباع اليوم وان كل انسان حر — بل ربما ظن قوم انه حر أكثر مما يجب أن يكون — في المجاهرة بأرائه والتعبير عما في ضميره وان سلطان « البخشيش » قد نزل عرشه وعزل عن مقاماته العليا في الحكومة ولم يبق له أثر إلا في أخرياتهما وضواحيها . وان ماء النيل الذي يحيي الأراضي ويأتيها بالخصب يوزع على الأمير الخطير ، والفلاح الفقير ، بالقسط والعدل . وان المرضى يمرضون ويعالجون الآن في مستشفيات مستكاملة العدد ووسائل الراحة . وان المجرمين والمجانين لا يعاملون الآن معاملة الوحوش الضارية ، حتى الحيوان الأعجم لم يفت الرفق به عناية المصلحين . وان اشتراك الحكام والحكومين في المصالح أصبح أمراً مقررّاً عند الفريقين قولاً وفعللاً . وان كل عمل تعلمه الإدارة وان كان خطأ — اذ العصمة لا تكون إلا لله وحده — تكون آثار حسن القصد بادية عليه ، ورغبة الحكومة في خير الأهالي ظاهرة فيه ، وان الأموال التي تؤخذ من جيوب الذين يدفعون الضرائب والتي قلت كثيراً عما كانت عليه تصرف الآن في الوجوه النافعة للبلاد بعد ما كان معظمها يصرف على بناء قصور لا منفعة لها ونحو ذلك من الأمور التي لم تكن اتهم السكان بوجوه من الوجوه ، فإن كانت هذه الأمور

كلها وكان غيرها مما يمكنني أن أذكر منه كثيراً لا تعد ترقية أدبية ، فالحق يقال اني لا أعلم بعد ذلك ما المراد من قولهم آداب وأدبيات (١) .

ولكن يقول قوم ان عقول المصريين وآدابهم لم ترتق ، فأنكر هذا القول أيضاً انكاراً باتاً . انظروا إلى تعليم البنات فهل يظن عاقل انه يمكن لهذه البلاد أن تتشرب روح التمدن الحقيقي ما دام مقام المرأة غير متغير فيها ؟ إن كان أحد يظن ذلك فإني أخالفه في ظنه كل المخالفة ، ومع ذلك فإنه منذ بضع سنين — والعهد غير بعيد — لم يكن أحد يهتم بهذه المسألة غير صديقي سعادة يعقوب باشا أرتين ، وعزتلقو قاسم بك أمين وآخرين قليلين . وأما بقية الأهالي فلم يكونوا يبالون بذلك بل انهم كانوا ضده ، فانظروا التغير الذي حصل الآن . لم يبق عند الحكومة المصرية مدارس تسع كل البنات اللواتي يروم والدوهن تعليمهن .

وانظروا أيضاً إلى التعليم الابتدائي فان النظام الذي كان متبعاً قبل الاحتلال البريطاني لم يكن يصلح لشيء ثم تغير ذلك أيضاً تغيراً عظيماً لأن الكتب انبثقت في جهة من جهات القطر بعناية كثيرين من أعيان البلاد المستنيرين . وقد ابتدأت حركة أخرى تستحق الذكر لتعليم الصنائع للاهلين . أما تعليم العلوم العالية وأعني به الحقوق والطب والهندسة وما شاكل فالتقدم فيها مستمر مطرد منذ أعوام .

نعم انه لو تيسر للحكومة المال الوافر منذ عشرين سنة . لكان قد تم أكثر مما قد تم الآن كثيراً ، ولكن عقدة القضية المصرية ان المال الذي كان للحكومة سبيل إليه لم يكن وافراً ، بل لم يكد يكون كافياً مدة أعوام كثيرة لسد حاجتها الضرورية .

على أنني لا أنكر ان البلاد لا تزال مفتقرة إلى تقدم كثير أدبياً وعقلياً وأنا واثق ان المعارف ستتقدم وترتقي سريعاً على يد ناظر المعارف الحالي وجناب المستر دنلوب مستشاره لاسيما وأنه قد نزل بالأمس الى الميدان حليف كفاء عالي الشأن . فاني قرأت منذ برهة يسيرة حديثاً جرى لسمو الخديوي مع مكاتب إحدى الجرائد الفرنسية (٢) . وقد قال مجوه فيه « إن الهمم الدولي بأمر الدين المصري قد مضى وانتهى »

وأقول في سياق الكلام إن هذا القول مطابق للواقع الآن ، ولكنني واثق انه لو كانت الحكومة تنفذ كل مشروع من مشروعات الإصلاح الغربية التي تكاثرت معها لها في هذه

(١) نسي كرومر هنا دنلوب وفساد التعليم وضياع كرامة الموظف المصري وفقدان الحرية والكبراء والصاف ومقاومة مشروع الجامعة بمشروع الكتب ومساعدة الاجنبي على المصري ، ورعاية الاجانب ونبد المصريين ، ونسي بوغوص نوبار وبعثوت أرتين والمستشارين الانجليز الذين كانوا ملوكاً غير متوجين . نسي كل هذا ونسي معه ان ما ذكر كانت فائدته الكبرى للاجانب .

(٢) حديث الخديو عباس الثاني مع مكاتب الطان ، وقد نشرناه في الباب الذي عنوانه « الخديو » .

الأيام لكان لهم الدولي بمالية مصر لا يلبث أن يعود ويحيا في الحال ، ولكني لا أطيل الكلام في هذا القبيل .

ثم قال سموه « وقد حان لنا أن نبذل جهدنا وليس في خير الاهالي المادي فقط ، بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية أيضاً ، وأنا لا يهمني أمر أكثر مما يهمني هذا الأمر » فأرحب بأقوال سموه هذه من صميم فؤادي وأقول أن سموه خصوصاً يقدر أن يرقى شعبه كثيراً من الجهة الأدبية فهو يستطيع أن يبطل فضائح ديوان الأوقاف المفسدة لهذه البلاد أي افساد ، ويستطيع أن يظهر لأهل دينه أنه يمكن اصلاح المحاكم الشرعية من غير أن تزل أركان الاسلام . ويستطيع أن يحبط أعمال المشيرين ذوي الأغراض الخصوصية وغير المسؤولين الذين يتجمعون حول كل معية شرقية ويكون نفوذهم مضرّاً بالآداب العمومية . ويستطيع استخدام نفوذه العظيم لتشجيع المصلحين الحقيقيين الذين يريدون الخير لمبلادهم من صميم أفئدتهم ، فاذا فعل سموه هذه الأمور كما أوّل ، كسب الشكر والاحترام من كل طبقة من طبقات الأمة أخاف أن أكون قد أتعبتكم أيها السادة بطول الكلام ولكن كل ما قلته كان عن الماضي فاذا تكرمت عليّ بالأصغاء فاني أقول شيئاً عن المستقبل .

ماهي حقائق الحالة المصرية الآن . أولاها هي : أن الاحتلال البريطاني يدوم الى ما شاء الله . وقد قالت لنا حكومة جلالة الملك ذلك رسمياً . وثانيها : هي أنه ما دام الاحتلال باقياً فالحكومة البريطانية تكون بالضرورة مسئولة عن الخطة التي تجري عليها الادارة المصرية لا تفصيلاً بل اجمالاً . ولا يكن عند أحد أقل ريب في هذه الحقيقة الثانية ^(١) . والنتيجة التي استنتجها من هاتين المقدمتين هي أن نظام الحكومة الحالي دائم رغمًا عما يعتريه من العيوب والشواذ الكثيرة التي لا يعترف بها أحد أكثر مني ، وأظن أنه ليس في الناس من هو أقدر على ضمان الدوام لهذا النظام من جناب السر إلدن غورست خلفي المقتدر البار (تصفيق حاد) كماكم تعرفون مقدرة السر إلدن غورست ومزاياه فلا حاجة بي الى اطالة الكلام في شرح أوصافه الجليلة ، وإنما أقول اني سررت أعظم سرور بتعيينه في مكاني لأن الصداقة بيني وبينه عظيمة ، ولأن ثقتي به تامة ، ثم اني أرى من أقوال الجرائد الأوروبية والمحلية انها تشير على السر إلدن غورست باتباع ما تسميه « سياستي » .

فرايت أن أوضح ماذا كانت « سياستي » هذه ، وبكفي لايضاحها كلمات قليلة وهي ان سياستي كانت قول الحق ، وأنا عالم أن السر إلدن غورست يجري على هذه السياسة ، ولا ريب عندي أنه يجد في القيام بواجباته الشاقة من أبناء بلاده وغيرهم من التأييد الخالص الفعال

(١) هذا متفق ما سمعنا في السياسة العالمية من الصلف والكبرياء والعمى النفسي وفقدان البصيرة .
يقفون والفلك المهرك دائر ويقدرتون فتضحك الاقدار

ما كنت أنا أجده منهم دائماً ولا تنسوا أيها السادة أن مبدأ « الاتحاد قوة » يجب أن يتبع أتم اتباع في هذا القطر إذا أردنا أن نحصل على أتم النفع منه^(١).

ليس من المحتمل أيها السادة انه يكون لي دخل عظيم في السياسة في المستقبل ، ولكني لا أكف عن الاهتمام بأمور مصر على قدر ما تسمح به قوتي وعافيتي ، وأبذل كل ما يمكنني بذله من نفوذي في ترقية هذه البلاد على الخطة الموضوعه الآن لترقيتها ، ولا أمدح تغييراً فجائياً فيها ، ولا أشير بكل خروج عنيف عن المناهج الحالية الى منهاج جديد. وإذا اقتضى الأمر فاني سأطلب وألح خصوصاً بأن هذه الحركة الكاذبة المفتعلة لانشاء مجالس نيابية سريعاً لا تعامل إلا بقدر ما تستحق ، وإن سألتهموني أيها السادة عما تستحق قلت لكم انها لا تستحق شيئاً لانها لا تعبر في الحقيقة عن رأي المتنورين من سكان القطر المصري أوربيين كانوا أو مصريين بل انه متى زال كل ما يقال الآن من الهذيان والمبالغة كان الاختلاف في الرأي بيني وبين خصومي وخصوصاً الذين في بلاد الانكليز منهم اختلافاً في الدرجة لا في المبدأ ، فهم يريدون أن يعدوا عدواً سريعاً جداً ، وأنا أرى أن الخطب أحسن سير يوافق مصلحة البلاد . فان هذا السير هو الذي تقع معناه في الماضي ، وهو الذي أشير بدوامه ، فلا يبطل حتى يصير مشياً ثقيلاً ، ولا يسرع حتى يصير عدواً زميلاً ، لاقتناعي انه اذا أسرع كثيراً خيف ان جواد مصر يكبو فيقع ويكسر ركبته^(٢).

وأخبركم الآن أيها السادة لماذا أرى هذه الآراء وأذكرها الآن . لا أراها لأن من ورائها مزايا سياسية لوطني ولا لاني أعتقد أن جميع الأذكىاء من الأوربيين والمصريين في هذه البلاد يشاركونني فيها . كلا ، بل لاني أؤمل ان ما أقوله لحضراتكم الآن يترجم الى لغة أهل البلاد ويبلغ مسامع الملايين الذين لا يسمع لهم صوت . أولئك الفلاحين اللابسين الجلابيات الزرقاء الذين يتوقف تقدم البلاد في الثروة واليسر على تعبيرهم . فأنا — الذي يعد نفسه دائماً صديقهم الحقيقي — أحذرهم من أن يغتروا ويضلوا بأقوال الذين يدعون كذباً بأنهم ينوبون عنهم ، وينطقون بلسانهم ، وينقلون عنهم بلا إذن ولا توكيل منهم آراء لا يرونها ، بل لا يفهمونها ولا يدركونها ، ويطلبون أموراً سياسية لو أجيبوا اليها حالاً لعادت بالضرر على مصالح الناس عموماً ، وعلى مصالح أفقر أهالي القطر خصوصاً^(٣) (اجتمعوا اجتمعوا) .

(١) يقصد بذلك اتحاد الانجليز والاجانب على شتى أهل دنشواي وحلدهم أمام أهلهم وفي قريتهم .
(٢) الانجليز هم الذين كثروا ركبته لكي لا يفلت من يدهم . وسبحان القوة ما أعصفها وما أكذبها وما أسفلها .

(٣) اصحاب الجلابيات الزرق الذين شتمهم لورد كرومر في دنشواي . ان المصريين ان ينسوا على القرون نأر دنشواي

ولو كنت أتحوّل عن الدفاع عن هذا النظام الذي دام نحو ربع قرن الآن الى انتقاده لكان أول ما انتقده فيه أن التقدم كان سريعاً جداً فيه عوضاً عن أن يقال انه كان بطيئاً جداً وانه لمزيد سرعته لم يتيسر بعد لعامة الناس أن يقتبسوا ويألفوا الاصلاحات التي تمت فيه ^(١). بقي لي نصيحة أخرى أحب أن أقولها قبل أن أجلس في مكاني وهي أن قولهم « الاتحاد قوة » لا يصدق على الذين هم في خدمة الحكومة فقط ، بل على جميع الذين يهمهم التمدن الحقيقي إلى هذه البلاد . فالواجب عليهم أن يتحدوا معاً ، ولا أعني بذلك أن الانكليز والفرنسيين والالمان ومائر الأوربيين فقط يطرحون عنهم ما بينهم من المناظرة والمنافسة ويتحدون معاً في مصلحة واحدة ، بل أن جميع الذين يريدون أن تكون الحكومة حكومة عقل ، وأن يكون تقدم البلاد مستمراً دائماً يتحدون جميعهم معاً سواء كانوا مسلمين أو أوربيين أو أفريقيين أو أثيوبيين ويقاومون القوات المجاهدة في سبيل التأخر والتقهقر حقيقة سواء كان جهادها من جهل أو من عمد وقصد ^(٢).

وأشكركم أيها السادة في الختام على إصغائكم إليّ بالصبر وطول الأناة هذه المدة التي قلت فيها كل ما أردت قوله .

ولا شك عندي أن الصعوبات لا تزال كثيرة في سبيل المصلح المصري وخصوصاً السر إلدن غورست ، ولكن آخر كلمة أقولها له ولكم كلكم هي كلمة كان عبّاد الإلهة ايزيس في هذه البلاد كثيراً ما ينقشونها على قبورهم بلغة القوم الذين هم أصل التمدن الأوربي والذين استوطن أناس كثيرون من ذريتهم هذه البلاد خيراها والذين أعد منهم أصدقاء كثيرين لي — وأعني بها لغة اليونان . ومعنى تلك اللفظة اليونانية « تشجعوا » .

فأودّعكم أيها السادة وأنا واثق ثقة تامة بمستقبل هذه البلاد التي كانت موطناً لي سنين هذا عددها ، والتي تأصلت جرائم التمدن الحقيقي فيها على ما أرجو حتى صار يعسر استئصالها . أودّعكم على السكّر مني واستودعكم الله .

ثم صعدت الموسيقى بالسلام الخديوي وكانت الساعة ٧ والدقيقة ١٠ مساء .

(١) سبحان القوة ما أسعجها وما أغتها .

(٢) معنى هذا الكلام في لغة كرومر : اتحدوا أيها الانكليز والفرنسيون والالمان وسائر الآريين واستكنوا أيها المسلمين والأفريقيين والأثيوبيين ، لتؤكّلوا وتموتوا تحت أقدام سادتكم . اذ كيف يتحد ما كؤل وآكل ، وعبد وسال حرية ، وظاصب ومنصوب ، وحاكم مستبد ومحكوم ؟

- ٥ -

كان من الطبيعي أن لا يتسع قصر الدبارة في الأسبوعين الماضيين لغير توديع المعتمد القديم، واستقبال المعتمد الجديد، فلذا كان من حسن الذوق والحكمة أن لا نرسل بملاحظاتنا على تقرير اللورد كرومر عملاً^(١) لأننا لا نريد بهذه الملاحظات التشهير وإنما نريد أن يعلم معتمد الدولة رأي الناس في هذا التقرير الذي اعتبر كأنه برنامج السياسة الانكليزية، فاليوم وقد استقل جناب السير غورست في هذا القصر نقدم هذه الملاحظات آمليين أن تحل في نظره محل الاعتبار.

الجامعة الإسلامية

ليس من موضوعنا أن نبحث عن قبعة الشرقي على العموم من جهة الأخلاق النابتة وآثار التطور المدني في تلك الأخلاق ولا من جهة كفاءته السياسية لتدبير شؤونه وحكم نفسه بنفسه ولا من جهة تاريخ الشرق في التمدن ولا من جهة أن اليابان من بلاد الشرق كما استثنائها اللورد كرومر في تقريره معتذراً بعدم معرفتها. ولكننا نتعرض الى تفسير تلك الجملة المهمة الكثيرة المعاني القليلة الألفاظ التي صدر بها هذا الموضوع في تقرير اللورد. قال الأستاذ سايس: «ان الذين أقاموا في الشرق وحاولوا الاختلاط بأهله يعلمون حق العلم انه يستحيل مطلقاً على الأوربي أن يتحد في النظر مع الشرقي. ومن المحقق أن الأوربي بادىء الأمر يظن أنه هو والشرقي يتفاهان ولكنه يأتي وقت عاجلاً أو آجلاً يرى الأوربي نفسه يحس خفاة أن ذلك كان حلم نائم ويجده أمام انسان ذي ملكات عقلية غريبة عنه بالمرّة حتى ليظنه من سكان زحل». وبهذا الرأي يدين جناب اللورد كرومر ويحكم به على الشرقيين الذين يعرفهم لا على اليابانيين والصينيين.

صدق الأستاذ سايس اذا كان قوله منصرفاً الى أن الأخوين الشرقي والغربي مختلفان في النظر جداً فيما يتعلق بتفضيل المنفعة المادية على المنفعة الأدبية. أو بعبارة أخرى ان الشرقي بذكائه، وأطوار تمدنه، ولغاته المملوءة بضروب المجازات، وجوّه القليل الاضطرابات، وطبيعة أوطانه، وما ألفه من التقاليد الدينية العريقة في نفسه، ومواعظ أسلافه الغالب فيها

(١) نشر بالمعدد ٩، من الجريدة في ٧ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «تقرير اللورد كرومر»

تفضيل الزهادة . كل ذلك يجعله يميل بطبعه الى أن يجعل للفضائل الأدبية كالأحسان والكرم والوفاء والاخلاص الديني المقام الأول في حياته الدنيا ويفضلها على المنافع المادية . فعيب الشرقي قد يكون في سهولة أخلاقه وسلاسة انقياده كما وصف به أرسطو سكان آسيا الذين يشهد لهم بالذكاء المقتضي صحة الانتاج ، ولكنه عاب عليهم ما ينتجه تأصل طبائع الاستبداد في حكوماتهم . ولا يظن المطلع على تقرير اللورد انه أراد بقوله الاشارة الى تلك الفضائل . خصوصاً انه ليس في مقام مدح الشرقي ولكن الذي يطلع على هذا الموضوع من التقرير يرى انه يريد بيان سلسلتين من الأفكار .

أولاهما — إن أفكار المصريين عقيمة غير منتجة الى حد انه يصعب معرفة مقاصدهم وآمالهم السياسية وأقام على ذلك دليلاً هو أن أفكارهم بعيدة عن تطبيق القواعد ! « من يبيع المطلب يبيع الوسيلة » . لأن بعضهم يظهر لجناحه الرغبة المشككة في الرضى عن نتائج الاحتلال دون الرضى عن الاحتلال . وإن أحدهم طلب اليه تعيين مهندس انكليزي لتقسيم الماء . وبعضهم طلب قاضياً انكليزياً للفصل في قضية ولا نتعرض هنا لذكر الأشياء التي حملت هؤلاء الأشخاص على مثل هذه الطامات على فرض أن طلباتهم تؤخذ على شعور المصريين جميعاً . بل نرجى هذا البحث الى الفصل الخاص بالموظفين وغاية ما نورده هنا هو مناقشة القاعدة « من يبيع المطلب يبيع الوسيلة » .

وجد الاحتلال الانكليزي في مصر بركة اطفاء الثورة وتأييد سلطة الخديوية المصرية والمحافظة على المصالح الأوروبية ثم تدرجت العلة الى اصلاح شؤون الأمة المصرية واعدادها لتحكم نفسها بنفسها وليأمن الانكليز على حقوقهم التي كسبوها في مصر . ثم ينصرف عنها الاحتلال — متى كان هذا هو غرض الاحتلال وكانت أعمال الاحتلال الظاهرة الحسية تؤيد هذا الغرض ، فيكون المصري الذي يرضى بالنتائج (أي بالاصلاح الذي لاجله جاء الاحتلال) ولا يرضى بالاحتلال هو انسان عقيم النظر حقيقة .

أما وقد رأى المصري رأي العين ان الاحتلال لم يثبت له بالحس ان علة وجوده في مصر هي تأهيل مصر لأن تحكم نفسها بنفسها ، بل رأى بين الغرض من الاحتلال وبين كثير من أعمال الاحتلال في مصر بوناً بعيداً فأشكك عليه الأمر الى حد أن المصري المنصف الكثير التدبر والتروي الذي لا يشوب حكمه على الأمور في مصر غرض من الاهواء يكاد كلما طابق بين علة الاحتلال وبين عمله يقع في روعه أن للاحتلال مقصداً خفياً غير ما يقول الساسة الانكليز . ولا شك في أن مثل هذا معذور اذا رضي بنتائج الاحتلال دون الاحتلال الذي أشكل المقصود منه على العقول .

بشر المصري آماله حين رأى احترام الحكومة للحرية الشخصية التي نشرها الاحتلال والغاء السخرة وغيرها والقيام بالأعمال النافعة ولكنه لم يلبث أن رأى الاحتلال بعد ذلك بقليل قد ظهر في كثير من المواطن بمظهر المعاند فأخذ أولاً يفتسم هو والخديوية المصرية آراء الناس وأميلهم فأخذ الناس بمقتضى هذه المعاندة بين السلطتين أن يلتجئ كل إلى ما يرى في الالتجاء إليه مصلحة الذاتية لأن المصلحة العامة هي في أن لا يلتجئ الناس إلى أحد الطرفين دون الآخر ، لأن فشوا ذلك يضع شخصية الأمة ويجعلها كما كانت لا حق لها إلا الطاعة للامير (إن سميت الطاعة حقاً) — ولا ينكر أحد أن تنازع السلطتين من طبعه أن يجعل العناد يتدخل كثيراً من أعمال كليهما — فلما ظفر الاحتلال بالسلطة قرب كثيراً من الذين لا يهمهم إلا مصالحهم أو رواتبهم ، ثم التفت إلى التعليم العام في المدارس الأميرية فوصل به إلى هذا الحد الذي زاه اليوم والذي جعل الحكومة نفسها تشكو قلة الأكفاء بل ندرتهم . ثم مال إلى النفوذ الشخصي للحكام الوطنيين فخرّدهم منه وانحصر عملهم في الطاعة لغيرهم من الانكليز سواء كانوا رؤساء أو مرءوسين . ثم لم يستبدل بمشاركة الأمة له في الحكم — فاعتقد المصريون أو أغلبهم أن الاحتلال هو لمصلحة انكثرا وأوربا بالذات حتى لقد غلا بعضهم في تقدير فهمه العدل الذي جرى على يد الاحتلال فقال ان انكثرا مهما كانت نياتها عصر لا يمكنها إلا أن تعدل ما دام أنه لا مصلحة لها في الظلم .

فهل يكون المصري غير منتج إذا بنى فكره على الأعمال المشاهدة من خير وشر واستنتج من هذه الأعمال نتائجها اللازمة وهي أن الاحتلال قد جاء بفوائد يجب الرضى عنها ولكن تمثيه على طريقة حرمان الأمة من الحياة السياسية خطر على الأمة يوجب الضجر والقلق وسوء الظن بالاحتلال كما قدمنا . فتكون النتيجة أن تطبيق القاعدة المذكورة على وجود الاحتلال (وهو الوسيلة) وعلى فوائده (وهي المطلب) من الصعوبة بحيث لا يمكن تطبيقها من غير تعسف إلا إذا أبان الاحتلال لمصر أنه يسعى أيضاً في منح مصر حياة سياسية بالتدريج . والمؤمل أنه يعمل على ذلك . ولا ينكر منصف أن الحكومة اهتمت في هذه السنين الأخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات الفلاحين ونجحت في تذليل كثير من الصعوبات التي كانت تقف في طريق تعليم البنات كما سيذكر في فصل التعليم . ولو أضافت إلى ذلك منح الأمة شيئاً من الاشتراك معها في العمل لاقتنع الناس بأن الاحتلال مؤقت وأنه لا يقيم إلا ريثما تصلح مصر لحكم نفسها بنفسها . ولا يمكن بعد ذلك القول بحق أن من « يبيع المطلب يبيع الوسيلة » .

ولكن هناك أمراً آخر لا يصح اغفاله لأنه قد زاد أمر الاحتلال إيهاماً على إيهام وهو

ما ذكره اللورد كرومر في خطبته الأخيرة في حفلة الوداع . تلك الخطبة التي هي منصبة في أغلب معانيها على الغرض السياسي الخطر الذي يحاول اقناع العالم به من حولين وهو جعل مصر مستعمرة أوربية مختلطة يكون للأوربيين فيها الغنم وعلى المصريين منها الغرم فكان مهر قبول هذه الفكرة لدى الأوربيين أن صرّح في خطابه بأن الاحتلال باقٍ في مصر إلى ما شاء الله، فكان في هذا التصريح إلتباس جديد على الناس . ولكننا مع ذلك نرى أن هذا التصريح ليس من شأنه أن يؤثر تأثيراً جوهرياً في السياسة المصرية لأن وقت الفكرة فيه لم يكن بعد ما دام الانكليز لا يزالون يعدون بأنهم يساعدون على ترقية مصر رقيّاً سياسيّاً ومن هذا يرى القارئ أن عدم صحة الفكر المصري في الانتاج لم تأت من طبيعة ولا من عرض ملازم له ، بل أتت من عدم امكان الحكم على مقاصد انكثرتا من الاحتلال .

الثانية — هي الجامعة الاسلامية — إن فكرة الوحدة الاسلامية قد تحول أحياناً بخواطر بعض الناس الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر في الأمور العامة بشيء من التدقيق . ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر، تظهر وتختفي تبعاً للحوادث . فكلمنا رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الأوربية على شيء يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد استمرار الاحتلال إلى الأبد ، قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التي استقلت واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها أمة اسلامية وان أوروبا لا تساعد في الشرق الا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان المسلمين وحدة كما للمسيحيين في أوروبا هذه الوحدة التي يتخيلون وجودها وانها كانت الحامل لأوروبا على التداخل في أمر ولايات البلقان وارمنية . نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد في اللغة كلمة جامعة مسيحية (بانيكريستيانسم) كما خلقت كلمة جامعة اسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكلمتيهما وجوداً في العالم، ولكن السياسة تخلق ما تشاء فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدي الى اعتداء من جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوربيين . بل يرى هؤلاء العقلاء أن الذي خلق هذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوربية في الشرق .

أما كون الجامعة الاسلامية موجودة وجوداً حقيقياً أو انها مقصد من المقاصد التي يسعى المسلمون لتحقيقها فهذا لادليل عليه مطلقاً ، كما انه لو حاول ايجادها لاستحال ذلك بالمرّة على طلابه . علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس الا المنافع فاذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة في الجنسية أو وحدة في الدين . وإن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم في خلافة أمير المؤمنين

علي بن ابي طالب مما هو مشهور ومأثور . إن أحسن ما قرأنا في أمر الجامعة الاسلامية هو ما ذكره الأستاذ براون في خطابه التي ألقاها في كلية كبردج سنة ١٩٠٣ وأبان فيها أن الجامعة الاسلامية هي خرافة ابتدعها دماغ مكاتب التيمس في فينا . قال الأستاذ براون:

« انه ليس من السهل تعريف معنى بالانسلاميزم بعبارة تنطبق على المثل العربي المشهور « خير الكلام ما قل ودل » ومع الاسف اني استشرت أحد أصدقائي المسلمين في هذا الموضوع فعرفني معنى « بالانسلاميزم » بلا تردّد في بضع كلمات وهي « أن بالانسلاميزم هي خرافة خلقها دماغ مكاتب التيمس في فينا » .

وإن تجسيم الأمر في نفس عميد الاحتلال في مصر الى حد انه قد جعله تعصباً للدين لا محل له بالمرّة . إلاّ اذا كان الغرض منه بعث القلق الى نفوس السياسيين من الأوروبيين حتى لقد جرّه ذلك الغرض الى التعريض بأحكام الدين الاسلامي ، وادعى أنها غير صالحة الى ان تطبق في هذا الزمان

قال ذلك بتصريحات كان من عادته ان يتوقاها مراعاة لاحترام الدين الاسلامي ، وتفادياً من جرح شعور المسلمين . نقول على غير عادته لأنه كثير الاحترام للدين الاسلامي كثير الحيلة في التعبير بشيء يتعلق به وكل تصريحاته مستفيضة في هذا المعنى فقد قال في خطبته في كلية غوردون في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ !

« ولا يخفى عليكم ان جلالة الملكة ورعاياها المسيحيين من أشد الناس استمساكاً بعروة دينهم . ولذلك فهم يعرفون وجوب احترام دين غيرهم . على ان حكم جلالتهما يظل من المسلمين عدداً أكثر مما يظل حكم أي ملك في الأرض وهم مع ذلك في عيشة هنية وسعادة تحت حكمها الكثير الخيرات ، دينهم موقر وعاداتهم الشرعية محترمة كل الاحترام الخ » وقد كان يؤثر عنه انه كان يشير الى أن المسلمين لا تصلح حالهم إلاّ اذا تمسكوا بدينهم الصحيح . وقد ذكر في تقرير سنة ١٩٠٥ وفي هذا التقرير سنة ١٩٠٦ ما يفيد امتداح الدين امتداح الذين يقومون بخدمة الدين وتخليصه من الدخائل التي متى خلص منها كان موافقاً لحاجات الناس في التمدن الحديث . وخصّ منهم بالذكر فقيه الاسلام المرحوم الشيخ محمد عبده والسيد احمد منشيء كلية عليكره . ولهذه المناسبة نورد للقارئ نص الخطاب الذي ألقاه اللورد كرزون في كلية عليكره في شهر مايو سنة ١٩٠١ مشيراً فيه الى فوائد الدين الاسلامي والاعتراف بما للمسلمين من الفضل والمدنية .

« نعم يمكن للمسلمين ان يسابقوا غيرهم اذا هم تعلموا كيف يسابقون وهو ما عرفوه مرة

قبل هذا الوقت في أيام كان فيها للمسلمين السطوة والسلطان وكان قضاتهم يحكمون بالعدل بين الناس وفلاسفتهم وأئمتهم يؤلفون الكتب النفيسة »

وان عدول اللورد كرومر عن خطته من عدم التعرض للطعن على الدين الاسلامي بأي صورة ومخالفته لبعض ماساة الانكليز مثل اللورد كرزون في الآراء المتعلقة بأن الشريعة الاسلامية أمتح من أن تعيق عن حاجات التمدن الحاضر، كل ذلك جعل الناس يكادون يجمعون على ان اللورد أراد أن يصور المصريين للانكليز خصوصاً ولاوربا عموماً بصورة أمة غير قابلة للرفق لتسهيل بذلك الموافقة على محور الجنسية المصرية الصميمة التي يحاول محوها منذ عامين . لذلك قصد تجسيم الجامعة الاسلامية وعزا لها ما عزا . على أن المبادئ التي من هذا القبيل لا تنتشر عادة إلا بالدعوة المرتبة التي تقوم بها الجمعيات السياسية أو الدينية فأبي جمعية قامت تدعو لمثل هذا الاتحاد في الشرق ؟ اللهم إلا أن يكون الأمر قاصراً على كلمات يقولها بعض الجرائد في الهند أو في مصر من غير أن يكون لها مدلول في الوجود مطلقاً . فان صح وجود هذه الجامعة فأنما وجودها لفظي صرف لأنني لا أراي أغلو اذا قلت ان الواقع في الوجود هو الفرقة الاسلامية لا الجامعة الاسلامية :

بعد ان رأى القارئ ان الجامعة الاسلامية لا أثر لها في مصر ولا نظن لها وجوداً في غير مصر ، وانها على هذه الصفة من العدم ليس من شأنها أن تزيد الجفاء بين الشرق والغرب ولا أن تصلح ذريعة لرجال السياسة الأوربية يتخذونها ستراً يستتر أعمالهم في الشرق ، قد يكون من المفيد جداً في هذا المقام أن نتعرض الى مناقشة تلك التهمة الثانية التي يربطها بالجامعة الاسلامية رابطة النسب أو رابطة العلة والمعلول وهي تهمة التعصب الديني .

- ٥ -

الدين الاسلامي^(١) يأمر بالتعاون والتعاقد والائتلاف بين أفراد الأمة كما يأمر بالعدل والاحسان ويوصي خيراً بالمتحالفين له من أهل الأديان الأخرى على الصور المستفيضة في الفقه . وليس من مبادئه مطلقاً التعصب الشائن الذي يعبر عنه الأفرنج « بالفاناتيسم » أهل الدين الواحد يوجد بينهم بحكم وحدة الاعتقاد حب ومعاونة تختلف وجوه استعمالها باختلاف الصور العديدة التي تصورها لهم أفهامهم في الدين . وان هذه الجاذبية الدينية تماثل الجاذبية التي تولدها وحدة العنصر أو وحدة اللغة . ونظن ان الأوروبيين لم يقصدوا يوماً « بالفاناتيسم » هذه الجاذبية بوجه ما ، ولكنهم يقصدون بالتعصب الديني معنىً عدائياً هو التحرش بغير المسلمين وحضارتهم والترصص بهم فلا يقعون عليهم — وهذا المعنى لا أصل له في الدين كما لا أصل له في نفوس المسلمين الذين كل جنائيتهم أمام أوربا انهم أخذوا يفكرون في ان ترقى عقولهم بالتعليم ونفوسهم بالحرية وان يدفعوا بجميع الطرق السامية كل مبدأ أو قوة تعمل على الحيلولة بينهم وبين ما يشتهون من الرقي العقلي ليسابقوا غيرهم في الحياة المدنية . وانهم يتعاونون الآن من الأوروبيين فكيف يمكن ان يضمرؤا لهم ما يتجنون به هؤلاء عليهم ليمعدوم عن كل مدنية وليسهلوا لانفسهم دوام الاستفادة منهم دون أن يفيدوهم . أظن ان وجه المسألة على هذه الصورة مقلوب الوضع وان المسلمين هم أولى بأن يهتموا الأوروبيين بالتعصب ولكنهم لا يريدون ولا يستطيعون .

التعصب الديني شعور لا يمكن للمعنف أن يحكم بوجوده إلاً بآثاره . ومن المشاهد ان الأقباط في مصر يعيشون مع المسلمين مختلطين في المصالح والمساكن متكاتفين في المزارع والأعمال متجاورين على مقاعد المدارس متشاركين في الوظائف والمرافق ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحسن المعاملة هاج هائجهم على اخوانهم أو ظهروا يوماً بما يقتضيه وجود التعصب الديني في النفوس من الحقد الذي يقدح زنده الاشتراك

(١) نشر في العدد ٥٠ من الجريدة المؤرخ ٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « تقرير اللورد كرومر :

في المصالح. ومن المشاهد أيضاً أن الرومي يحیی به طلب الرزق الى مصر منفرداً يدخل إحدى قراها البعيدة عن مراكز الحكومة فيترلف الى كبار أهلها يفسحون له في مساكنها مايجب أن يأتوا اليه فلا يزال بتجارته الراجحة من بيع الزيتون والحب بأضعاف القيمة بمن أجل حتى يصبح ذا مال يقرضه الى الفلاحين بالربا الفاحش ولا يلبث على هذه الحال قليلاً من الزمان إلا وهو دائن لاغلب أهل البلد ينزع ملكية أرضهم ويستخدمهم فيها عمالاً بسطاء. وكل هذا لم يحرك في نفوسهم ذلك التعصب الديني الموهوم. أليس ذلك إلا لأن هذا التعصب عديم الأثر في نفوس مسلمي مصر.

أقيم على هذه التهمة الشنعاء التي اتهم بها المصريون دليلاً أحدها مستطور في تقرير اللورد عن سنة ١٩٠٥ بمناسبة حادثة الهاميل في الاسكندرية. وكان ما فيها أن مصرياً يونانياً تشاجراً على مشترى قطعة من الحب، قطع اليوناني المصري طعنة بسكين فقتل عليه. وأعقب ذلك أن يونانياً أراد قتل يوناني آخر بغدارة فأخطأه وأصاب وطنياً فمات فاجتمع رعا الفريقيين وقال بعض فريق المسلمين « اقتلوا النصارى »

والثاني حركة حادثة العقبة من اظهار بعض الجرائد أو بعض الناس ميلهم الى تركيا بمناسبة الخلاف بينها وبين الحكومة المصرية على تحديد التخوم المصرية في تلك الناحية.

أما الحادثة الأولى فلا تثبت من التعصب شيئاً لأن من الأمور الطبيعية أن الناس ينتصرون لمتظلوم خصوصاً إذا كان من بني جنسهم. وقد روت روتر في الأسبوع الماضي أن روسياً في باريس أطلق الرصاص على جنديين فرنساوين فهم الأهالي بقتله لولا أن رجال البوليس قد أنقذوه من أيديهم ولم يقل أحد بأن انتصار الأهالي في باريس للجنديين كان سببه التعصب الديني. فانتصار الوطنيين للقتيل وانتصار الأروام وغيرهم للقاتل هو من الأمور الطبيعية التي لا تثبت وجود التعصب الديني عند المصريين. لم يبقَ بعدئذٍ إلا قول بعضهم « اقتلوا النصارى » فلو صحت نية هؤلاء الصالحين بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين أو من السوريين لما مسوهم بسوء. ولكن لفظة النصارى في لغة الرعاع مرادف للأفرنج أو نحو ذلك، فإن كان في نفوسهم عصبية لكانت عصبية جنسية لا عصبية دينية. حادثة العقبة — يحسن بنا أن نلفت نظر القارئ الى سبب الحركة الفكرية التي جرت في مصر إبان حادث العقبة وكان من جرائها أن أساء الانكليز الظن بالمصريين وافتكروا أن هؤلاء يتبرمون بهم ويودون لو استبدلوا الاحتلال التركي بالاحتلال الانكليزي. وإن مثار هذا التبرم هو التعصب الديني من المصريين للترك. وقد جرّ هذا الفهم الى نتائج مشؤومة ليس هنا محل ذكرها. ولكننا نظن أن الانكليز متى عرفوا السبب الحقيقي لهذه الحركة

وأنصفوا يقلعون عن تهمة المصريين بالتعصب تلك التهمة التي تسوءنا أكثر مما ساءتهم .
 نلتمس علل الأشياء بقياسها على أشباهها ونظائرهما . فإذا أردنا أن نلتمس علة هذه
 الحركة الفكرية الخفيفة التي وجدت بمناسبة حادث العقبة حسن بنا أن نرجع بها الى نظائرها
 من الحوادث . ولا نجد حادثة أشبه بها من جميع الوجوه أكثر من حادثة فشوده . فان الانكليز
 كانوا يدفعون الترك عن العقبة باسم الحكومة المصرية لمصلحتها ومصلحة الحكومة
 الانكليزية كما كانوا يدفعون الضابط مارشان عن فشوده باسم الحكومتين المصرية
 والانكليزية ولمصلحتهما أيضاً . وكان النزاع بين الانكليز وبين الترك على الحدود الشرقية
 كما كان بينهم وبين الفرنسيين على الحدود الجنوبية المصرية فإذا كان ميل المصريين وقتئذٍ
 بالنسبة لحادثة فشوده ؟

مضى على حادثة فشوده نحو تسع سنين فمن الناس من لا يزال يذكر الحركة الفكرية
 في مصر وقتئذٍ ، ومنهم من نسيها أو لم يكن يعرفها فعليه أن يتتبع أقوال الجرائد في مجوعها
 ومفصلها ويحكم بأقوالها على ميل المصريين ان صح أن يحكم على ميلهم بأقوال الجرائد في
 حادث العقبة كما حصل ذلك بالفعل .

للقارئ أن يراجع في هذا الصدد أعداد جريدة المؤيد الصادرة في ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩
 و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ و ٢٢ و ٢٦ أكتوبر و ٢ و ٦ و ٧ و ١٢ نوفمبر
 من السنة المذكورة . فيجد انه كان في مصر حركة أفكار تتجه في مجموعها الى إفادة جاذبية
 الناس الى فرنسا أو الى مارشان وجماعته فكيف جاء هذا الشعور وما مصدره هل كان
 مصدره في النفوس أيضاً تعصباً دينياً لفرنسا أو حب استبدال الاحتلال الفرنسي
 بالاحتلال الانكليزي ؟ لا هذا ولا ذاك . ولكن من الطبائع العمرانية أن الأمة متى أبعدت
 عن ادارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها
 وحملها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعوها الى أن تتبرم
 بحكومتها اذا كانت حكومة وطنية فإذا كانت أجنبية فيكون التبرم والمقاطعة من باب أولى .
 ومثال ذلك الحركة الفكرية للأمة في أوائل الثورة العسكرية سنة ١٨٨٢ فان الأمة كانت
 قلقة تحب الخروج من ذلك الاحتلال الفعلي الشرطي (ان صح أنه كان يسمى احتلالاً)
 وان كان قلقها هذا لم يتعد حد القلق لأنه لم تكن لها في الثورة العسكرية فكرة ثابتة ولا
 مشاركة حقيقة . فهل كان هذا القلق والاضجر من حال الحكومة ومن قانون العسكرية الذي
 كان من شأنه اهانة الشعور المصري مترقباً على تعصب ديني من المسلمين ضد المسلمين ؟
 لا شيء من ذلك أيضاً .

فلو استقر أنا كل للعلل الممكنة التي ولدت حركة الأفكار في سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٩٨ بمناسبة حادثة فشوده وسنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة العقبة استقراءً صحيحاً خالياً عن الغرض والميل لوجدنا ان العلة في كل ذلك واحدة وهي فلق الأمة من عدم اشراك الحكومة بإياها في شيء من الحكم .

ولكن أولي الأغراض عن جهل أو عن سوء قصد، جاءوا يصورون تلك الحركة الفكرية الطفيفة لعמיד الاحتلال في صورة التعصب الديني . وهو قد صورها في الصيف الماضي الى أوروبا بصورة مزعجة . كل ذلك والأمة هادئة بعيدة عن التعصب وآثاره .

وانا في هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير عورست أن يعتمد في معلوماته على كبراء الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة، وان لا يسمع قول القائلين بأن في الأمة المصرية تعصباً إذ الواقع ان تلك الأمة ليست كذلك كما أثبتنا بالدليل، بل هي عطشى الى أن يعترف لها بوجود سياسي كأصغر الأمم ولا يكون هذا الاعتراف إلا إذا أخذ الاحتلال في أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها ارادة وحرية في عملهم وان يعطي الأمة شيئاً من التداخل الجدي في ادارة شؤونها الداخلية . ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص . وأصبح ودهم له لا يخقر، ولا تغير وجهه الحوادث، وانتبذ القلق بالتعصب الديني الموهوم مكاناً قصياً .

- ٦ -

الانكليز في مصر (١)

هذا عنوان الكتاب الذي نحاول وضعه لبيان خطأ لورد كرومر في كتاب مصر الحديثة وبيان سياسة الاحتلال في مصر والسودان وهو الذي وعدنا بترجمته الى الانكليزية وتوزيعه في أوروبا . وهو ينقسم ثلاثة أقسام .

القسم الأول - في الاسلام : ويشمل الكلام على منار الخطأ في فهم الدين الاسلامي عند الاوربيين الحسني النية . وبيان مقاصد غلاستون واللورد كرومر من الطعن عليه . والكلام على الديموقراطية الاسلامية وانها تفضل بنظامها كل ديموقراطية أخرى من الوجهة الاجتماعية والسياسية . والكلام على المرأة والرق في الاسلام وما ظنه اللورد مغمراً وليس بمغمز . الخ

القسم الثاني : الحالة الاجتماعية في مصر . والقسم الثالث : سياسة الانكليز في مصر والسودان .

وانا ننشر في الجريدة من هذا الكتاب ما يحتمل المقام نشره في الجرائد اليومية أو ما يكون للكافة في مصر مصلحة من نشره .

من موضوعات القسم الاول

النظام الاجتماعي الاسلامي
مثار خطأ الاوربيين في فهم الدين الاسلامي

إن القاعدة لا يطعن على عدالتها ومطابقتها للعقول مجرد عدم اتباعها . وإن للدين الاسلامي نظاماً اجتماعياً واسعاً يعرف من اطلع عليه مقدار التسامح الذي أودعه . قال جان جاك روسو !

« ان قانون ابن امماعيل (يعني محمداً) الذي يسير عليه نصف العالم من عشرة «
« قرون يشف الى الآن عن عظم واضعه . في حين ان الفلسفة المتكبرة أو التعصب «

(١) نشر بالعدد ٣٣٤ من الجريدة الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٠٨ بعنوان « الانكليز في مصر » او انتقاد كتاب « مصر الحديثة » تأليف اللورد كرومر

« الأعمى لا ترى فيه شيئاً أكثر من أن واضعه ما كر حسن الطالع . ولكن السياسي ،
 « الحقيقي يعجب بما في ذلك الشرع من القوة الهائلة والملكمة القادرة التي توجد دائماً في »
 « الشروع الخالدة »

قال روسو ذلك وهو ينحي ما استطاع على الدين من غير تفريق . وكأن هذا الحكيم
 الكبير قد لحظ بعين الغيب اللورد كرومر ومؤلفه « مصر الحديثة » وعنايه بالفيلسوف
 المتعجرف أو الذي عصب التحيز عينيه فلا يرى الحق من وراء ذلك الحجاب الكثيف . ولم
 يكن لورد كرومر في نظر روسو ذلك السياسي الحقيقي الذي يعلم من التشريع مقدار قوته .
 وفي الواقع فإن لورد كرومر بكتابه مصر الحديثة قد قضى على البقية الباقية من شهرته
 بالسياسي المحنك .

زر كنيسة لاتينية قد ازينت زواياها وجدرانها ببدائع الدمي والتماثيل ، وفرش بعض
 حيطانها بفاخر الأثاث وطلعت برائق الألوان الذهبية من الطلاء وأودعت من النفائس
 المعدنية والمعجزات الفنية شيئاً كثيراً وتسمع على صلواتها وما انبت فيها من روح الحب . ثم
 انظر الى طرائق الحديث بين القسيس الطليان وبين مریداتهم من السيدات يأتين يستغفرن
 الله على أيديهم من خطاياهن اللاتي أوقعهن فيها حب الشهوات والتناسي مؤقتاً لأوامر
 الله وزواجه وطريقة تضرعن لبلوغ هذا الغفران ، وسمع عن قرب ما يخفف به ذلك
 القس الشاب أو الشيخ ويلاتن في خوف الآخرة وتعزيتن عن هذا الشقاء الوقتي الذي وقعن
 فيه بإرادة الشيطان ومواساتهن ووعدهن بالمغفرة مع التوبة . وقس بنفسك مرونة هذا
 المشهد الديني الذي يضم في وقت واحد توجه الروح البائسة إلى الله وحافظتها على رقة
 العواطف التي اختصت بها الأمم اللاتينية ، تنفعل نفسك بشعور الجمال وتجد أن الدين محبة
 وإن الدين عاطفة وأن الدين تسامح وأن الدين يسر لا عسر وأنه لا فارق بين نهوض الروح
 إلى استغفار الله واستجلاب رحمته وبين وثباتها إلى لقاء محبوبها وإظهار إخلاصها له .

ثم زر كنيسة انكليزية عارية الحيطان مجردة عن الزخرف تعرفها عما سواها من الدور
 بأنها أبعداها عن حسن الرواء وأقربها إلى الخشونة لا يلفت نظرك فيها شيء من الجمال ولا
 دقة في الصناعة بل الذي يلفت نظرك هو استبعاد وجود عمارة فخمة خالية من الزينة في
 مدينة زاهرة كلوندره مثلاً . ولا تجد بين راعي الكنيسة والمؤمنين به من أبناء الكنيسة
 من علاقة المحبة والوداد إلا ما يكون بين تاجر الفحم وزبائنه . إذا انقضت الصلاة تكون
 انقضت صفقة الاجتماع الوقتي فلا اعتراف ولا استغفار ولا غفران ولا مظهر من مظاهر رقة
 العواطف اللاتينية .

يظهر من هذا أن كل أمة من الأمم تصبغ دينها بصبغتها القومية التي تظهر في الأخلاق والعادات . وإن الطراوة والمرونة التي تجدها في دين اللاتين والخشونة التي تراها في دين الانكليز، لم تأت إحداها أو كلتاها من تعاليم المسيح عيسى بن مريم ولا انجيله لأن تعاليمه واحدة . فكان يجب أن تنتج نتائج واحدة . ولكنها جاءت من لين الأخلاق اللاتينية وسرعة تأثر الروح في هذا الجنس وشدة ميلها إلى الزخرف كما جاءت خشونة دين الانكليز من جفاء الأخلاق الانكليزية وحب البساطة والنظر إلى الأمور كما هي نظرة عادية كأن الدين ليس فيه معاني روحية إلا تجارة بين الناس وبين الله يقضونه حقه فيها بالصلاة ويكون هذا هو كل شيء .

ليقارن القارئ بين مظهر التعاليم المسيحية على لسان وأعمال القديس بطرس وأتباعه حين كان يدعو للدين المسيحي في «الكاثا كومب» في رومه في عهد نيرون الظالم وبين مظهر هذه التعاليم المسيحية عينا على أقوال وأعمال الباباوات والقسس في العصور الأخيرة . وكيف كان الحواريون يدعون إلى الزهادة في الزينة والزخرف والنفور من حب الشهرة ويرشدون إلى عدم المداخلة في السياسة الدنيوية ويقضرون همهم على تعليم الناس أن يسعوا في الاستيلاء على ملكوت السموات وأن يعطوا « ما للقيصر للقيصر وما لله لله » وكيف كان الباباوات والقسس الذين جاءوا بعد ذلك يسعون إلى نعيم الدنيا وزخرفها ويضربون بأكرسهم في السياسة ويهددون الملوك والسلاطين ويشاركونهم في السلطة الأرضية بل يدعون إلى الحرب وما كان الحواريون يدعون إلا إلى السلام .

قارن بين قسيسي الأجيال الأولى للدين المسيحي وبين ذلك القسيس الحديث الذي ضرب به المثل الدكتور ماكس نورداو إذ يقول :

« رفعت دعوى لمحاكمة قسيس على طعنه في حق وزير الديانة في بلده . فوزع القسيس المتهم أوجه دفاعه مطبوعة على الجرائد والجمهور ولما ان حكم عليه بالغرامة فتح اكتتاباً عمومياً حصل منه على عشرة أمثال الغرامة المحكوم بها عليه . ثم نشر مجموعة الخطابات التي جاءتته تهنئة له . ثم صاح المملكة طويلاً وعرضاً ليري نفسه في كل كاتيدرائية (كنيسة كبرى) للجمهور ليعرفوا شخص ذلك البطل الشهير وكان ذلك فرصة إلى أن يقدم لهم صندوق الصدقة ليجود كل منهم عليه بما شاء »

متى لاحظت هذه التطورات والانتقالات التي تعتور المظاهر التعليمية للدين المسيحي ورجاله ومتى قست هذه الفروق التي تكون بين الدين الواحد في وطنين مختلفين لا نجد مندوحة من القول بأن النظم الاجتماعية للدين الاسلامي لم يكن فيها من القصور ما ظنه

اللورد ولكنها هي أيضاً كسائر المنظمات الأخرى قد أبتت القاعدة العامة أي أنها صبغت في هذه العصر الأخيرة صبغات الأخلاق التي أورشها الاستبداد للملك الشرق فظهرت بمظاهر مختلفة للذي لا يهتم بالعلم بدخائل المنظمات الاجتماعية وفلسفة الأديان وتأثير المنظمات على الأخلاق والأخلاق على المنظمات تأثيرات دورية كما هو شأن اللورد كرومر الذي سبىح في بحر الانتقاد من غير عوامة، سوى المستر ستانلي لاين بول الذي تعلم منه أن «الدين الإسلامي كنظام اجتماعي أخفق كل الاخفاق» ولكن اللورد أشفق من الفرق في هذا المعنى الواسع فحده بأصول أربعة جعلها أسباباً لحكم المستر ستانلي لاين بول على اخفاق الدين الإسلامي فسردها من غير تدقيق ونظنه في هذا التشويش الفكري وخلط الواقع من أعمال الحكومات الإسلامية وأعمال بعض الأفراد المسلمين بنفس النظام من حيث هو في ذاته. قد تشبه بالشرقي الذي وصف عقله بأنه يكره التدقيق وينفر منه لمثل جزئي رآه عن بعض محادثيه من الشرقيين على ما نظن.

نعم انه يندر جداً من الأوروبيين من علم باللغة العربية علماً كاملاً يؤهله لفهم الأحكام من مصدرها الأصلي وهو القرآن والحديث بل هم يأخذون هذه الأحكام مما ينقله المؤرخون عن أحوال الأمم الإسلامية ومن بعض الأوروبيين الذين ساحوا في الشرق وكتبوا عن الاسلام والدول الإسلامية قواعد تلقفوها من بعض المسلمين الذين لا يعلمون دقائق شريعتهم حق العلم. وظنوها حقائق دينية ثابتة وليست من الحق في شيء.

قابلت في جنيف سنة ١٨٩٧ كونتاً شاباً فرنسويّاً على مائدة كبيرة في إحدى الفنادق يجلس عليها جماعات من أمم مختلفة وديانات مختلفة أيضاً وكنت بينهم المسلم الوحيد وقد دار الحديث بين الجماعة على مسألة القضاء والقدر تلك المسألة التي لا أظن العلم يقول فيها أكثر مما قاله «مينسر» عن «ما تقطع الرجاء من العلم به» فذكرت فيها رأياً إسلامياً يقول باختيار الفرد فيما يقدر عليه من الأعمال وأن هذا الاختيار الذي للمخلوق لا يتنافى علم الخالق لأن علمه تعالى ليس متوقفاً على الزمان فهو حاصل دفعة واحدة بكل ما كان وما سيكون من الأعمال التي تجري في عالم الكون والفساد — فكان الكون وقتئذٍ يلحظني شزراً ثم دخل الى الكلام في الموضوع وإني لا أعترف له إلا بالجرأة على الخوض فيما لا يعرف وكل رأس ماله في المعلومات عن الدين الإسلامي أنه قضى مدة خدمته العسكرية في «الجزائر» وأنه كغالب أبناء الأغنياء يرى من الواجب عليه أن يكون هو مدر المجلس في كل موضوع حتى الموضوعات التي هو أجهل الناس بها. قال: كنت في الجزائر وكانت اقامتي فيها فرصة

ثمينة أخذت فيها بأطراف الدين الاسلامي فأهم قواعده هي هذه القاعدة التي لغرابتها لا يزال صداها يتردد في أذني الى الآن .

« كل مسلم قابل غير مسلم في مفازة فله حق قتله وله سلبه »

فأضحكني قول هذا الكونت الشاب العالم بالدين وأنكرت عليه ذلك وأقت له الدليل على ان الدين الاسلامي ليس هو دين الغدر الذي وصفه، ولكنه دين الأخاء والمساواة، دين العرب ، دين النجدة والمروءة ، فلما أخرج أكد للحاضرين ان هذه القاعدة هي إحدى آيات القرآن .

أظن ان ذلك الشاب لم يتحول الى الآن عن اعتقاده لأن مقالي له لم يكن ليصادف هوى في فؤاده وعلى ذلك سيبقى على اعتقاده المشوه حتى يكون من أولي الرأي في العلم السياسي مثل « مونتسكيو » أو من أولي الحل والعقد في السياسة مثل اللورد كرومر فإذا كتب عن المسلمين أو خطب عن حالهم شفت كتابته وخطابته عن الاعتقاد بصحة تلك القاعدة التي نسبها للاسلام زوراً، ثم أكد انها في القرآن بهتاناً . وما هي من الاسلام ولا منزلة في القرآن ولكنها سقطت على الغالب من فم « أونباشته » إذ كان يحذره من العرب أو من أن يغشى مواطن الشبه أو ينفرد في الأماكن الخالية .

ليس كونتي على جهله وصغره بأول مدع على الاسلام بل سبقه البارون دي مونتسكيو على عمله، والمستر غلادستون على فضله وشهرته، ولحقه اللورد كرومر على حنكته وعقله ، ان المسلم لا يسعه إلا أن يمتسم اشفاقاً على المؤمنين الأوربيين الحسني النية الذين يرمون الاسلام بما يرمون لأن علمهم به كما قلت ليس إلا تنقلاً يلقونها من أفواه الجبهة أو من كتب السامحين الذين يتخذون عمل فرد من المسلمين دليلاً على دينهم كما اتخذ اللورد عمل أحد المفتاحية^(١) المصريين دليلاً على عقل الشرقيين على العموم .

قال مونتسكيو !

« ان الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة »

« وان الدين المحمدي يقوي الحكومة الاستبدادية »

فأما كون الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة فهذا لا أنزع مونتسكيو في أمره لأنه أعرف بقواعد دينه وهو حجة في النقل . ولا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية من زمن المسيح الى هذا القرن الماضي وما كان للكنيسة في تمهيد الحكومة الاستبدادية . لا أقول

(١) صاحب وظيفة صغيرة جداً في مصلحة سكة الحديد ؟ فما أعظم ما اعتقد عليه كرومر من المصادر الوثيقة

الاستبدادية ولا الظالمة، بل أقول حكومة العار التي يلصق فيها بالفرد الذي هو الملك معنى التقديس وان سلطته أتته من الله لا من الأمة فلا يجوز لأحد أن يخلعه عنها ، وان الأمة ترزق هذه السلطة الملوكية كما ترزق خبزها فان كان الملك خيراً وصعداً عليها فهو كالرزق المبسوط ، وان كان شراً وبؤساً فهو كالعيش الضنك ، كلاهما خيراً وشرهما من الله . تلك هي التعاليم السياسية في القرون الوسطى الى مونتسكيو نفسه ولوك وروسو وغيرهم من هداة السياسة . لا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية لاني لا أعرف نصاً سياسياً مسيحياً للحكومات قد ورد في الانجيل بصورة واضحة ولاني لا أزال أقول بأن عدم اتباع القاعدة لا يطعن عليها . فلو أن في الدين المسيحي نظاماً مسيحياً معقولاً للحكومات (وهذا ما لا أعرفه وأترك الأمر فيه للمسيحيين) لما كان استبداد الحكومات المسيحية يطعن على الدين المسيحي في شيء . نعم أن هناك سياسة قد أخذت مصدرها من التوراة وهي سياسة « بوسوي » ولكنها سياسة مشوهة لا أظن انها تنطبق على الفكرة الراقية للايمان بالله . لأن هذه السياسة تدعو الى الملوكية المطلقة وقد هدمها فولتير بكتاباتة . فهل كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة حين قال « ان الدين المسيحي يقوي الحكومة المعتدلة » .

إذا كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة الاستبدادية التي بنت قواعدها على الاستنتاج من التوراة فكيف ساغ له أن يقول إن الدين المسيحي يهدي الى الحكومة العادلة وكيف يمكن أن يفهم العدل في حكومة استبدادية أي ملوكية مطلقة . وان كان مونتسكيو يشير الى تعاليم سياسية مسيحية أخرى غير التي بناها بوسوي وهدمها فولتير ، فذلك له .

ونظن انه انما أراد بذلك التوفيق بين مصلحته ومصلحة رجال الكنيسة الذين كانوا لا يزالون أقوياء في وقته . ولسنا نقول ذلك جزافاً كما يقول هو عن الدين الاسلامي بل إنا نرتكن فيما نقول على شهادة « بارتلي سانت هيلبر » إذ يقول في معرض الانتقاد على أن سلطة الملك مستمدة من الله :

« وهذه القاعدة رغباً عن أن الثورات قد كذبتها مراراً وان بعض الفلاسفة قد حاربوها »
 « فانها كانت على العموم هي القاعدة المقبولة . وان مونتسكيو لم يجرأ على مناقشتها لأنه كان »
 « أبعد الناس عن أن يفكر في محاربتها » .

وان هذه الشهادة من العلامة السياسي « بارتلي » على مواطنه « مونتسكيو » في قعوده

عن محاربة قواعد العسف والاستبداد فدلنا على مقدار حب ذلك العالم الكبير للزاني من الحكومة الحالية وهي استبدادية وقتئذٍ (النصف الأول من القرن الثامن عشر) للكنيسة أثر كبير فيها. وعلى ذلك فليس من المجازفة أن نقول بأن محاباته للدين المسيحي بأنه يقوي الحكومة المعتدلة محابة مشكوك في خلاصها من الهوى الشخصي.

لذلك نرى أن طعن اللورد كرومر على النظام الاجتماعي في الاسلام فرصة ثمينة نذكر فيها طرفاً من الديمقراطية الاسلامية وهل هي خير من ديمقراطية أرسطو وخير من ديمقراطية روسو وانما خلت من العيوب التي تلحق بتينك الديمقراطيةين لكي يعلم اللورد كرومر انه لما قال :

« ولا تنس عند الكلام على مسألة إدخال التمدن الأوروبي الى مصر ان الاسلام غير قابل للاصلاح أي أن الاسلام ليس اسلاماً بعد اصلاحه بل هو شيء آخر لا نعلم الآن ماذا يكون حينئذٍ » .

قال السير وليم لوير : « ان الأمم المسيحية قد ترتقي في الحضارة والتربية والآداب والفلسفة والعلم والفنون ولكن الاسلام مكث حيث كان وسبقه كذلك بحسب حكم التاريخ » قد أساء الى نفسه وأساء الى العلم وانه وان صحَّ قول « هيجو » : « ان اللورد عالم بالقراءة والكتابة بقوة القانون » لا يصح أن يكون اللورد عالماً بالشرعية الاسلامية بقوة القانون أيضاً .

الحكم الذاتي

- ١ -

روى بعضهم أن أهل بخارى^(١) لما دهمهم الروس طلب اليهم أميرهم وعقلاؤهم أن يعدّوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز - فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن زوي الأحاديث الشريفة صباح مساء، أن أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين - فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا إلى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ في إحراقه من نار المدافع - والواقع أن أنفاسهم لم تكن عنهم شيئاً بل أخذت بأنفاس بنادق الروس. عمل هؤلاء دلّ على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سبباً، ولكل مقصد وسيلة وعدة، وأنه يستحيل أن يتوفر الدفاع إلا بتوفر أسبابه وهي صنوف القوة.

لا أخفي على القارئ الكريم أنني أمسك القلم عن تقرير أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأنني أشعر بأننا ونحن فيه من التشبث بالحكم الذاتي القريب أشبه الناس بهم فتأخذني النعرة على مواطني فأكف عن اللوم اشفافاً لا تسامحاً.

زيد الاستقلال الفجائي، زيد الحكم الذاتي من الغد ولم نعدله من العدة إلا لفظاً تذهب به الرياح. ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناءً كبيراً، بل هي قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال وزيد عليه الانكايز بالهين الالين. وما كان لامة أن يتوفر لها هذا المطلب إلا بعدده وأقلها الاستعداد السكامل من جميع الوجوه. ولكن هذا الاستعداد يكلف رجال الأمة مالاً أبداً يصرف على التعلم العام ويكلف شعباننا عناءً وسهرآ طويلاً في تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العلمية إلى التجارية إلى الصناعية إلى الكفاءة الأخلاقية. يكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهن وتدريبهن على حب الأقارب والوطن، على الصدق في القول والعمل، وتلقينهن إناهم ما خلقوا إلا ليعملوا خير بلادهم.

تلك هي أعمال تجسم فيها المشقة، غير أن الأقوال ما أهونها على لسان القائل، أو قلم الكاتب، فلا تكلف المرء إلا أن يقرر أنه وطني (ولا نزاع في أن كل حي يحب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئاً، بل ربما كسب بفضل هذا اللقب كثيراً.

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من المراجعة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان « في سبيل الحكم الذاتي »

على انا نحسبنا الى الآن لم نسلب استقلالنا القانوني الذي نالته مصر بالمعاهدات الدولية وإنه لم يكن قاصراً على كونه منحة منحت لعائلة محمد علي باشا الكبير ، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التي دارت بين انكلترا وفرنسا وبين الباب العالي بمناسبة زول اسماعيل باشا الخديو الأسبق عن أريكة الخديوية . لم تتغير الصورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه . ولكن الضعف قد حرمنا من مزاياه . وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلا بزوال سببه وهو الضعف .

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لنطلب فضلة من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع — اعتادوا على ان يصفوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لأعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المحبين للاحتلال — ولكن هذه الألقاب التي يجود بها بعضهم على بعض من حين الى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فإن الرمي بمنزل البخاريين الأولين ، بل الرمي بقصر النظر ، والقذف بطلب النتيجة من غير مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة . وإن من يحب وطنه لا يثنيه عن خدمته شتم الشائمين .

فإن أردتم الاستقلال فحولوا ألسنتكم وأفلامكم وشيئاً من قواكم وقليلاً من أموالكم الى التربية والتعليم العام فانه السبب الوحيد للاستقلال ولا شيء غيره .

وإليك أيها القارى المنتصف أوجه هذا السؤال : نرى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم ، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هي كثرة المنادين به . أفلا يكون التعليم العام حينئذ على فرض ان الاستقلال ينال بالنداء هو العلة الوحيدة للاستقلال ؟ ومع ذلك فانه ليس للناقد البصير ان يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذي قصر المقصود منه على انه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل الى الحكم الذاتي . ولا يغلو الذي يقول ان هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل الى شيء من سعادة الأمة . وإذا كان لابد من معدات لتلاشي الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات الى تلك النتائج العدمية .

إنما التعليم المنتج ونقصد به التعليم والتربية معاً هو ذلك التعليم الذي يقصد به فرض أممي وأرفع كثيراً من غرض تخريج الموظفين . هو ذلك التعليم الذي يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أميالهم وآمالهم وتوحد مقاييس تقديرهم لما يجري بينهم من الحوادث وتتقارب عاداتهم وأخلاقهم . فيقوى النسيج الاجتماعي لأمتهم . وسنبين طرائق ذلك تبادلاً .

- ٢ -

اني لأعلم أن القارئ لا يطيب له الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يحرك من العواطف ولا يثبه من الأعصاب كما هو شأن الكلام في الحكم الذاتي أو في الاستقلال والجلاء . ولكن مع ذلك أؤكد له أن هذا التعليم العام^(١) هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة ، فليصبر القارئ قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم ليحكم بعد ذلك على مقدار اطرأنا لتربية أبنائنا . وكيف أن تلك التعاليم التي نحمل عليها أبناءنا البرءاء ليست إلا أساءة لهم وتقصيراً منا في العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التي هي موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا .

هذا فقيه قديم في كتاب قد تصدر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئاً من القرآن وكثيراً مما فتح الله به عليه من الأجواب والأوراد والمنظومات التي تتلى أمام الجنازات . هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذي قلما نراه يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه . فكثيراً ما تكون من الألوان الزاهية المتنافرة كالقبطان الأزرق مع الحزام الأحمر والحبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الأحمر — وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله حلقة الصبيان في غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى . يفتشون أرجلهم ، وجباههم تقطر من العرق وهم يحركون جذوعهم الصغيرة غير مختارين ، يصيحون بأعلى صوتهم مكرهين ، ولا يدري الواقف عليهم علام يصيحون ، ولماذا هم خائفون . ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التي في يد سيدنا يرش بها عليهم وينزلها على من يشاء من بحج صوته فلم يسمعه أو فترت قواه عن الاستمرار على تلك الحركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس^(٢) .

فترى النامان بين بالك قد أوجعه الضرب وضاحك ساخر يصيح على نعمة من غير أن يلوك لسانه شيئاً مما يحفظ — وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذي نعلق عليه الآمال الكبيرة . ولم يضمنوا بهذا المنظر السخري على غيرنا بل نقلوه أيضاً إلى أوروبا . فقد رأيت عام أول في معرض ميلانو كتاباً مصرياً على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم

(١) نشر بالعدد ١٦١ من الجريدة في ١٦ من سبتمبر ١٩٠٧ بعنوان «الحكم الذاتي: التعليم العام: طرائقه»

(٢) الأجر على التعليم ، وكان يدفع كل يوم خميس .

غيرنا من التمتع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التي لا أصل لها في أسلافنا .

ذلك المربي الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلا شيئاً واحداً وهو إمالة عواطف التلامذة بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك . فهو القاتل الأول لشعور الحرية والمعطل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلا جزءاً مشوشاً من ملكة الحافظة هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الأمور تقديرًا صحيحًا لأن مقياس التقدير في نظره هو مجموع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحمى أو حجاب التحويطة والمنشدة أو شهادة الزور في قضية زواج أو طلاق .

تلك هي إحدى الصور الأولى للتعليم . أما الثانية : فهي صورة قسيس من القريير أو الجزويت لا يختلف عن صيدنا كثيراً في القسوة ولكن في مظاهرها ، فإن طريقة تأديبهم هي تسكين الصبي بأن يقبل الأرض أو يركع ويحنو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل . وأكبر الذنوب أن يتكلم الصبي حتى أنك لتراه يكف عن الكلام ولو صواباً — تقدير هؤلاء القسيسين للأشياء مقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم . وانهم لا يعلمون الصبية المسلمين شيئاً من الدين النصراني ولكنهم لا يعادونهم أيضاً الدين الإسلامي ، فيكون تعليمهم للمسلمين خالياً من مبدأ التربية النافع . وانك لتجد منهم علماء أذكاء ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعاً نسل أولادنا إلى مربين لم ترض أمهم عن مبادئهم ولم تأمنهم على أبنائهم ليربوه فابعدتهم عنها وأقفلت مدارسهم .

الصورة الثالثة : صورة فتى لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمي أنه تعلم على أساتذة أكثرهم فتیان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذاً في المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية . ذلك هو ثالث المربين . وهذا الشباب يعرف كثيراً من البداوجيا خصوصاً ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه فيمضي بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلاح . وهو في الواقع لا يفضل تلاميذه كثيراً في السن ، ولا في المعلومات ، فلا يستفيدون منه إلا حفظ ما يحفظه هو .

يخلق الولد على صورة أبيه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيت صور أساتذة أبنائكم . فمن ذا الذي يريد لأبنائنا وهم كما ذكرت منطال الرجاء في اسعاد هذه الأمة ، ان يكونوا على صورة ذلك الفقيه الذي يعلم القرآن وهو ليس متأديباً بشيء من آداب الدين . أو ذلك القسيس الذي لم يرض عنه قومه أن يكون معلماً فيهم . أو ذلك التلميذ الأستاذ الذي لا يعرف طرفاً كبيراً من علم الاخلاق حتى يعلمه ؟ أظن أن صور بئكم إذا نشأت على هذا الوجه نشأت

مشوّهة في ذاتها غير مشابهة لغيرها . فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والقسيس والتلميذ الأستاذ . وكل هذه الصور باجماعها أو انفرادها تخالف كثيراً صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء .

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذي هو إغناء قوى الناشئ وملكوته حتى تبلغ كلها الممكن . ولا هو بمدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات بينهم ، ليمت بذلك التضامن الذي هو قوام النسيج الاجتماعي للأمة .

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية الى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما ينبغي بعد .

- ٣ -

إذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ يبك شكواه ويعظم بلواه يسخط على الحرية والمساواة ويمقت التمدين الجديد والعلم والتعليم — كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمراً ولا يصغى إلى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتملأ مما بقي من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حق الرعاية واتفاق ماله عليه حتى تعلم وتخرج من المدرسة الثانوية أو العالية — فلا تعجل بجسارة ذلك الأب التعميس على تفضيل الجهل على العلم، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذي لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق.

كذلك لا تلم الفتاة التي تخرجت من مدرسة الراهبات إذا ألقيتها عديمة الشبه بأُمها في زيها وميلها وإشاراتها في الحديث نائية عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلا سخرت منها. فإذا لقيتها كذلك منقطعة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل في قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعلمت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادئ أخلاقية تعنى عناء الآداب الدينية.

يتعلم الشاب في مدارس الحكومة طرفاً من كل علم، ولكنه لا يأخذ من معلميهِ الكثيرين المختلفين في الأجناس والمبادئ والأخلاق شيئاً ينمي قوى نفسه، ويغلب عامل الخير فيها على عامل الشر أو على الأقل شيئاً من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة.

لست ممن يتشبهون بوجوب تعليم دين بعينه، أو قاعدة أخلاقية معينة. ولكنني أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادئ يتمشى عليه المتعلم من صغره إلى كبره وهذا المبدأ هو مبدأ الخير والشر وما يتفرع عنه من الفروع الأخلاقية.

لا شك في أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة أن تعلم بنسبها نظريتها في هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع إلى أصل الاعتقاد بأصول الدين، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة

(١) نشر بالعدد ١٦٢ من المجريدة في ١٧ من سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان «الحكم الذاتي: التعليم العام: قاعدة»

التعليم العام . ولا شك في أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للإيمان بالله واليوم الآخر ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ! فلا صعوبة في تعليم التلامذة المختلfi الدين تلك المبادئ الأخلاقية العامة .

ربما تأتي الصعوبة في تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبينها في كتاب يضم فروعها — أقول أنه لا شيء أضرب في تعليم المبادئ من الاعتماد على الكتب . فإن خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب ، وأقبل على التلميذ يناجي روحه فيكمل ملكاتها لتقوم بالواجب عليها في الحياة . وأنا بذلك أحوج إلى المعلمين منا إلى الكتب التي تعمل المبادئ الأخلاقية . ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية في قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذراً مقبولاً على طول اغفالها لتربية المعلمين ، وتركها التعليم العام يجري في البلد من سنة إلى سنة لا قاعدة له إلا الصدفة البحتة .

من يرجع إلى تاريخ التعليم في بلدنا يجد أنه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جاريًا على قاعدة دينية ولكنه كان منحصراً في دائرة ضيقة لا تنفذ أشعتها في الحجب الكثيفة التي تحيط بها — ونعني بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر — غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن .

عمدت الحكومة في القرن التاسع عشر إلى إنشاء المدارس العلمية على النظام الأوروبي لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تقطن إلى جعل التعليم وطنياً أو بعبارة أخرى إلى إدخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا إلى تعاليمها فكانت مدارسها كما هي الآن أشبه شيء بفابريقات تخرج منها موظفين . ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أمتهم . ولم ينقل إلينا المذاهب الحديثة في التعليم ، وأخصها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ علماً بما حو اليه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لآمته والاطلاع على مبادئهم الأخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث ، إلى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوماً عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له . بل جاء تعليم تلك البعثات ضعفاً على إباله كما وصفنا قبل .

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لا صلة بينه وبين الأمة إلا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبهة بينه وبينهم إلا في اللون .

الغرض العام لكل أمة من التعليم هو صبغ بنيتها بصبغة واحدة حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات . فطر الناس مختلفين في الأمزجة والملكات

مندفعين الى الحرص والانانية . وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقا عظيمة ، معها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور . فالتعليم العام — على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد . فاذا ضاقت بينهم دائرة الفروق ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد . وذلك معنى الوحدة القومية التي ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

لا يدع القارئ هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفتها عن قراءة هذا المقال فان كل ما يريد منها هو أن أفراد الانسان طبيعية غير متحدين ولا متشابهين في الخلقة ولا في الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة وقاعدة واحدة يضيع شيئاً كثيراً من اختلافهم في النظر ويوجد بينهم شبهاً كثيراً في الحكم على الأشياء فيسهل اتفاقهم — إن الطيور على أشباهها تقع — ومتى سهل اجماعهم حصل لهم الوحدة القومية التي هي أس كل الأعمال العامة من بناء الكنائس إلى أعلى درجات الحكم الذاتي .

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة . وكل تعليم لا يؤدي هذه النتيجة فانه هو تعليم أبت ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذي يصبح به مهندساً يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد ، أو طبيباً يعرف الأمراض البدنية ودواءها ، أو قانونياً يحفظ ما قاله العلماء في فروع القوانين . أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذة ومن نتائجه ربح . ولكنهم مع ذلك لم يكونوا في المنسوج الاجتماعي للأمة إلا قطعاً منفصلة بعضها عن بعض غير متماسكة في ذاتها . وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم في بلد يكون متعلموه على هذا الوصف من التفرق في النظر والتباعد في الصفات .

يقول بعضهم «الجهل خير من التعليم الناقص» والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العلمي ولا يكون العدم خيراً من الوجود . غير اني مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة — ان التعلم الذي فقد غرضه العام الذي ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعلموا على طريقة واحدة ومبادئ متشابهة . ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم . فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها الا المنفعة الشخصية للأفراد وأما هذا التعليم الأبت فانه قد زاد في عددها بعد ثغقات أنفقها المتعلمون وأوقات طويلة أضاعوها في سبيل هذا التعليم العقيم .

الاستقلال

— ١ —

نطلب الاستقلال^(١) من زمن غير قريب على صور متنوعة بصنوف مختلفة تارة من فرنسا، وأخرى من انكلترا وثالثة من السلطنة الشرعية . نطلبه مرة على لسان جمعيتنا العمومية وأخرى بلسان الأحزاب . نطلبه أحياناً تاماً ، وأحياناً نطلب بعض أجزائه كتوسيع اختصاص هيئاتنا النيابية وإطلاق أيدي العمال المصريين في الأعمال العامة، نطلب ونأجف في الطلب وترفض طلباتنا ويبالغ في رفضها من جانب حكومتنا . فهل نحن الآن من هذا الاستقلال المطلوب على تقدم في طريقه ؟ وفي أي مرحلة نحن من مراحلها ؟ أم نحن نتقدم في طريق الاستقلال خطوات واسعة ولكن إلى الوراء ؟

ذلك هو السؤال الذي يجب علينا أن نطرحه دائماً على الأمة حتى تفكر في أمره ونبين لها حقيقة مركزها بالنسبة لآمالها في الخلاص من الحكومة الاستبدادية إلى الحكومة الدستورية .

غير أن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحاً مفهومًا إلا بعد بيان ما عندنا من آلات الاستقلال، وطرق استعمالنا لتلك الآلات، أو بعبارة أخرى أن نبين حالتنا السياسية ومسؤولية حكومتنا ومسؤولية أحزابنا أمام هذه الطلبة التي قد عرّيناهما ، وألقيت أمامنا فيها العقوبات من كل نوع .

نعلم أن حكومتنا شخصية منحصرة في شخص سمو الأمير ووزرائه ، وليس للأمة في أمرها لا باليمين ولا بالشمال . وإن لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفاً هو سلطة الاحتلال الانكليزي التي تتغير أسماء أسبابه وتتبعها في التغير آثاره الفعلية تبعاً للناسبات والفرص التي يتهزها الساسة الانكليز ليجعلوها سبباً لاحتلالهم بلادنا . فقد كان ذلك السبب

(١) نشر بالعدد ٣٣٠ من الجريدة في ٨ من إبريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بادىء الأمر قاصراً على تثبيت مركز الخديوية ، ثم انقلب الى المحافظة على أموال الدائنين الأوربيين، ثم صار المحافظة على قنال السويس وطريق الهند ، ثم صار بالضرورة المحافظة على الشركة السودانية . ولا يبعد أن يقولوا أن سبب الاحتلال هو تفاضل الثروة بين الطبقات . وانه يدوم ما دام هذا التفاضل . وفي كل هذه الأشكال المتقدمة لا يعدم الانكليز أن يلبسوا احتلالهم غير القانوني الثوب اللامع الجميل وهو خدمة الانسانية وحب تدينها . ومهما يكن من أمر السبب الذي ينتعله الانكليز لاحتلالهم أو لإطالة مدته فإن أثرها الفعلي في حكومة مصر والاستئثار بها أصبح أمراً لا شبهة فيه .

لم يتغير شكل الحكومة بوجود هذا الاحتلال المتمدن بل هو كما كان حكومة مستبدة كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه، فصارت في يد المعتمد البريطاني ومستشاريه، يحكم في الأمة تبعاً لمقتضيات السياسة البريطانية .

ما دامت حكومة البلد شخصية فإن سمو الأمير والوزراء والمعتمد البريطاني والمستشارين هم مسؤولون أمام الرعية أو بعبارة أخرى هم مسؤولون عن تصرفهم أمام الأمة كل منهم بمقدار ماله من السلطة الفعلية في الأحكام أو التأثير الذاتي في النفوس والأخلاق، وعلى هذا جرت جرائدنا في مطالبة اللورد كرومر بكل شيء وتوجيه اللوم إليه على كل خطئ يحصل في العمل . ولقد كادوا يخرجون بمطالبتهم إياه عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية . إلا إنهم لم يخرجوا قيد شبر عن التعبير بالواقع . لأنه كان قد أسند الى ذاته كل سلطة فجراً بذلك على نفسه كل مسؤولية .

ليس لأحد أن يقول إن الملوك والأمراء هم فوق المسؤولية ، لأن الذي يريد أن يكون منهم فوق المسؤولية يجب أن يعطي قومه الدستور، ويكلف هو عن العمل بالذات، والدستور كفيل ببيان مسؤولية كل عامل فيه .

على هذه القاعدة نقول قولنا السالف إذا اختلفت السلطان الشرعية والفعلية كانت كلتها مسؤولة عن عملها الخاص أمام الأمة . وإن اتفقتا كانتا مسؤولتين معاً أمام الأمة . ووجب على الأمة في هذه الحالة الأخيرة أن تفهم أن حكومتنا الوطنية راضية عن تصرف الحكومة الأجنبية المحتلة تمام الرضى . ولقد ظهر هذا الرضى برفض الحكومة الوطنية طلبات الجمعية العمومية رفضاً خالياً عن كل عبارة من عبارات المجاملة للأمة .

نعم ان حالتنا السياسية لم تكن في يوم من الأيام أدق موقفاً ، وأكثر غموضاً ، منها في هذه الأيام الأخيرة فانها كاسية بلباس كثيف لا يحكي شيئاً من حقيقتها ، ولكنه مع ذلك

لامع تتلألأ الوعود الجميلة في حواشيه لتخطف الأبصار عن أن ترى ما تحت تلك الوعود مما سيكشفه الزمان يوماً فيوماً من التفرير بهذه الأمة الأسيفة قليلة الانصار والتي يجب عليها تلقاء ذلك أن تستبين مقدار مسؤولية هذه الحكومة المختلطة وأغراضها التي تبرز من خلال أعمالها اليومية .

ها نحن أمام أعمال السير غورست الذي اجتمعت الوعود الجميلة حول مقدمه الى مصر واستبشر المصريون خيراً به . ماذا جرى على يده من الاصلاح وقد مضى العام عليه بين ظهرائنا .

أول عمل له أنه دخل بنفسه لا بواسطة النظار الوطنيين إلى ميدان الأعمال المصرية فعين المستر هل ناظرًا لمدرسة الحقوق وهذا التعيين معروف مشهور . ثم رأى الحكومة خاسرة أموالاً طائلة بفضل تصرف الماليين الانكليز فأنقص من الميزانية ما أنقص ليسد بعض ذلك العجز . ولم نسمع أنه قد جرى تحقيق على اتفاق الاحتياطي ولا على الخسارة التي جرت اليها المضاربات^(١) . ثم جمع العمال الانكليز وأتى في آذانهم ما لا نعلم بالضبط ولكن يقال أنه أوصاهم بنا خيرًا . ثم اشتدت الأزمة وهي الآن تنخر عظام الثروة المصرية وتأكل الرطب واليابس وهو لم يسمح بمساعدة السوق بدعوى أن الفلاح لم يحسه منها سوء . وقد ظهر فساد تلك الدعوى وان أصحاب الجلايب الزرق على رأيهم قد باتوا بفضلها في أشد ما يكون من العوز . ثم تواترت الأشاعات في أوروبا مكبرة عن فقد الثقة بالسوق المصرية فلم يكتب السير غورست سطرًا ولم يقل كلمة ليعيد بها الثقة الى مجراها . ولا شك أنه في تقريره السنوي صيغتم علينا كسلفه بما أفاض على مصر من الذهب النصار . ثم ماذا ؟

ثم جاء هذا التصريح الجديد من وزير الحربية الانكليزية في البرلمان بمناسبة تخفيض الحامية الانكليزية في مصر إذ قال :

« انه يراعى في قوة الحامية البريطانية في مصر رغائب وزارة الخارجية وهي تعترض على كل تخفيض وانه قد لاحظ في تعيين قوة هذه الحامية اعتبارات تتعلق بإمكان وقوع فتنة بسبب اختلاف العناصر والأديان . وانه مهما تحسنت علاقتنا مع فرنسا وألمانيا وسائر الدول فلا يفيد ذلك التحسين شيئًا في اثناء الأخطار التي يمكن أن تنشأ لأصحاب جنسية أو دينية في القطر المصري » . قال « ويجب أن لا يبرح ذلك من ذهن كل من يطلب تخفيض الحامية » . فلم يكتب السير غورست شيئًا وحقه أن لا يكتب لأن معلومات وزير الحربية إنما هي مستمدة منه . ثم انتشر في مدته وعد اطلاق اليد للموظفين المصريين وغل ايدي الانكليز

(١) مضاربات مالية دخل فيها مستشار المالية الانجليزي فشمرت بها حكومتنا الملايين

بعض الشيء . وقالوا ان هذا قد تحقق في أمر بعض المديرين ، ولكنه لم يتحقق منه شيء بالنسبة للنظار . بل ان حضرات النظار قد جاء في حقهم تصريح جديد لا يمكن أن يتفق مع هذه الوعود . ذلك أنه إذا اختلف الناظر والمستشار يرفع الأمر الى المعتمد البريطاني الذي يرفع الخلاف لنظارة الخارجية الانكليزية . ربما كان بعض ذلك هو الواقع قبل الآن . ولكن التصريح به في مجلس النواب الانكليزي ورضانا به يجرّد سموّ الخديو عن أخص حقوقه ، ثم هو ينافي الأوامر العالية التي عين بها المستشارون لأنه قد جاء في أوامر تعيينهم أنهم لا عمل لهم الا أن يستشاروا وليس لهم مباشرة عمل من الأعمال التنفيذية . ثم هو أيضاً يوثق روابط هي أشبه الأشياء بروابط تبعية حكومتنا للحكومة الانكليزية من كل وجه . ثم ماذا؟ ثم انه لم يكن أكرم نظراً الى الجامعة من سلفه بل شاع عنه أنه يتدخل في أمر الحسنة آلاف الجنيه التي وعد بها سموّ الأمير للجامعة وذلك يعد مداخله في ادارة الأوقاف . والذي يؤكد هذه الاشاعة انها لم تكذب الى الآن ولم يعط المبلغ للجامعة بعد .

ثم انه في مدته وضع هذا المشروع الجديد مشروع توسيع اختصاص مجالس المديرية وقد حث فيه الحكومة وأثبتت . ونقضت من نصوصه وأبرمت . وأخرجت النسخة الأخيرة التي توشك أن تكون النهائية وبعثت بها الى مجلس الشورى بصورة غير رسمية . والله يشهد انه لا يجوز لحكومة تحترم نفسها وتحترم أمته أن تجرد بعد طول الوعود بمثل ذلك المشروع التافه الذي لا يستحق المناقشة فيه ، لأن أول ما يشف عنه هذا المشروع هو أن الحكومة لا تريد أن تقر الأمة على سلطنة لها ، ولا على نظام لتعليم أهلي إلا لتعليم الكتائب !

تلك هي أعمال السير إلدن غورست وتبشير الوعود بالتدرج الى الاستقلال في مدته ! ولكننا تلقاء ذلك نجد أن جنابه لا يكاد يغيب يوماً عن سراي حابدين . بل صارت مقابلاته عادية يومية حتى ان بعض الصحف بدأت تهمل خبرها كأنه اتخذ حابدين محلاً يؤدي فيه أعماله اليومية . ومعنى ذلك هو أن الحكومة المصرية تدار الآن باشتراك صاحب السلطة الشرعية ، ومعتمد السلطة الفعلية ، حتى لقد أصبح من الصعب جداً التوفيق بين ما يأتيه الانكليز مما لا ينطبق على مصلحة مصر ، ولا على مصلحة العرش الخديوي ، وبين اتفاق معتمد مع صاحب السلطة الشرعية التي هي أول محبي عليها في تلك التصريحات . نعم ان مثل هذا الاتفاق لا يضر بالأمة في مثل تلك الظروف التي هي فيها ان شاف عن خير لها ، ولكنه لم يظهر من ورائه الا ما ذكرنا . قد كانت الوزارة في العهد الاول كواسطة بين السلطينين .

أما الآن وقد تتفاوض السلطان مباشرة وتبرمان بالضرورة كل أمر يحصل الاتفاق عليه فإذا بقي للوزراء بعد ذلك ؟ وهل فكروا في طريقة تخلصهم من هذا الموقف المضطرب الذي تأبى عليهم همهم العالية أن يلبثوا فيه ويسكنوا اليه ؟

بعد هذا لا يشك أحد في أن حالتنا السياسية قد زادت ابهاماً - يستحق البيان من كل الوجوه ، وإننا إذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ فإنه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسة التي تقدمها الوعد وظهرت تباشير العمل على نقيضه بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع في نظام شر مما نحن فيه، وإن كنت للآن لا أفهم كثيراً حالة أسوأ من حالتنا الحاضرة نسرد ذلك ليعلم القارئ أن المداخلة البريطانية في أمر الحكومة فوق ما تميزه القوانين المصرية، كانت في العهد السالف ظاهرة مشهورة ينتقد عليها . ولكن هذه المداخلة الآن قد أصبحت سرية محضة لا نعلم عنها شيئاً إلا هذا الصدى الذي يجيء لنا في الجرائد الانكليزية حكاية عن البرلمان الانكليزي .

كنا نعلم أن لورد كرومر كان يدخل في أصغر الأشياء حتى تعيين بعض مأموري المراكز . فهل يدخل السير إلدن غوردست في الكيماثر دون الصغار ، أم هو قد اقتسم السلطة المصرية بينه وبين السير ادوارد جراي ، فاختص هذا الأخير بنظر الخلاف بين الناظر والمستشار ، واختص المعتمد بما دون ذلك من السلطة . ذلك ما نعلمه بالضبط ، مع أن كل أمة مهما كانت حكومتها استبدادية لها الحق في أن تعلم من هو الذي يدير دفة الأحكام فيها ، وعلى من توجه مسؤولية هذه الأحكام ؟

- ٢ -

يتساءل الناس بينهم ماذا عساه يكون قد حمل المستر « كتل » على أن يوجه في البرلمان الانكليزي الى وزير الخارجية ذلك السؤال الخطر الذي هو :

« هل يحق للخديوي أن يمنح دستوراً أو مجلساً نيابياً تشريعياً في مصر » (١)

هل كان يظن ذلك النائب المحترم الى هذا اليوم ان جواب السير ادوارد جراي سيكون غير ما كان . هل كان يظن ان وزير الخارجية الذي قال بالأمس بأن المصريين غير أهل الآن لحكم أنفسهم بأنفسهم وان الحكومة الانكليزية ستشرع لهم نظاماً بيروقراطياً مبنياً على التسامح قد تبدل نظره في الأمة المصرية أو تغيرت وجهته السياسية وصار ينتظر منه أن يقول إنا نكتفي من السلطة في مضر بالمحافظة على مصالحنا وإنا نترك خديو مصر وأمتة يمنحها الدستور إن أراد ؟ .

كلاً لم تتغير السياسة الانكليزية ولم يتبدل فينار رأي السير ادوارد جراي ، بل ربما زاد اصراراً على سياسته بعد قراءة كتاب اللورد كرومر . وعلى ذلك ما الذي ينتظره النائب السائل في الحصول على مثل ذلك الجواب من الحكومة البريطانية .

يفكر العقلاء فيما اذا كان المستر « كتل » هو من أعضاء اللجنة البرلمانية المصرية وان أسئلته كأئلة روبرتسون بينها وبين حزب الاصلاح المصري نسب ، هذا مالا نميل الى تصديقه لأننا نعتقد أن المصري أيّاً كان من حزب الاصلاح أو حزب غير الاصلاح لا يرضى لنفسه أن يزجر طائر نحس لقومه مثل هذا البارح الذي زجره لنا البرلمان .

فان هذا الجواب « انه في الأحوال الحاضرة يلزم ألا تتخذ تدابير مثل هذه إلا بمشاوره الحكومة الانكليزية » . على كونه غير جديد في بابه إلا أنه خلو من مراعاة ما يلزم في حق السلطة الشرعية لمصر من المجاملة . خلو من المحافظة على الشعور الوطني المصري من أن يجرح كل يوم بالقول من الانكليز الذين يجرحونه كل يوم بالعمل .

أم يكون المستر « كتل » مال عن جاذبيته المعروفة لمصر ووضع هذا السؤال ليصرف المصريين به عن مطالبة أميرهم بالدستور إلى مطالبة الانكليز جرياً على مبدأ تنازع السلطة

(١) نشر بالعدد ٣٣١ من الجريدة في ٩ من شهر ابريل ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال » .

بين حابدين وقصر الدبارة؟ هذا ممكن أيضاً. وربما كان المقصود به تعطيل الحركة الفكرية في مصر وتدوينها وجعلها تقنط من أن يكون لعملها نتيجة مرضية. إن كان المراد كذلك فقد وهم النائب فيما حسب فان الحركة الوطنية الرشيدة التي بنت أساسها على الاتحاد والائتلاف والعمل بالاشتراك والمطالبة بالحقوق على الطرائق السامية المشروعة تزيد كل يوم متانة في ذاتها وتمكناً في نفوس القائمين بها. وان الانكليز إذا حاندوها لا يجنون من وراء العناد إلاّ عناداً مثله. على أننا لسنا نسيء الظن بذلك النائب الذي ربما قصد مصلحتنا فخان حساباته. ولكننا نشرح هذه المقاصد أمام أعين الأمة لأن هذه التصريحات هي طرف من أطراف آثار حالتنا السياسية المبهمة.

كنا نظن قبل الآن أن إشاعة التعصب الديني وإيهام أوروبا أن في مصر خطراً يجب الاستعداد له كانت من بنات أفكار اللورد كرومر يستعين بها في الدفاع عن نفسه وتبرير أعماله أمام أعدائه وأعضاء البرلمان الانكليزي. ولكن يظهر أن هذه مودة انكليزية يلبسها الانكليزي كما يلبس رداء الواسع وحذائيه الثقيلتين. وان تهمة التعصب يظهر أنها قاعدة سياسية يعتنقها الانكليز ليعملوا بها في مصر فانها عندهم تساوي قاعدة الباب المفتوح في التجارة أو قاعدة الفرار من النظريات إلى العمليات في العلوم.

وهذا الفهم أيضاً ضروري لبيان الحال الحاضرة لأنه يغير من وجه ثقة الأمة المصرية بالسياسة الانكليز الذين أصبح ظاههم لنا غير قاصر على شخص معين منهم بل إنه قاعدة متبعة في العمل نافذة دائماً مهما تغيرت أشخاص منفذها.

كنا نفهم أن نصيب الوزارة هو حق شخصي من حقوق أمير البلاد لم تقيده الفرمانات بقيد مطلقاً. ولكنه حدث في سنة ١٨٩٢ حين تنصيب وزارة فخري باشا أن تداخل اللورد كرومر باسم حكومته وارتبط سمو الأمير بأن يكون تنصيب الوزارة بأمره بعد استشارة حكومة بريطانيا. وهذا كل ما يعلم عن القيود العملية التي ليس لها من الحق ولا من القانون ظل ترتكن عليه ولكنها أثر من آثار جبروت القوي. ثم نفهم أيضاً أن المستشار انما كان رأي مع الناظر كرأي الأمة مع الحكومة. فاذا هو الآن قرين له بالفعل والتصريح وأن محكمتها هي «الفورين أوفس»^(١) لعايدين. فهل تنازلت السلطة الشرعية في يوم لا نعرفه عن هذا الحق الخاص الذي هو تابع لحقها في تعيين الناظر والمستشار. فاذا كان الخلاف بينهما يعد مسألة أجنبية يفصل فيها في لوندرد فما الذي يفصل فيه إذن في عابدين؟

(١) وزارة الخارجية البريطانية

ولماذا لا يكون الفصل في الخلاف المفروض بمعرفة السلطة الشرعية التي عينت الناظر والمستشار والتي لها حق فصلهما ويكون ذلك هو القاعدة القانونية ؟
ذلك هو طرف من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها عند الحكم على طبيعة حالنا السياسية وكونها تتصل عن قرب بمعنى الدستور أو أنها بعيدة عنه كل البعد عريضة في حال الحكومة الشخصية .

ان المقياس الذي يقاس به درجة تمدن الحكومات وقربها من الحرية أو من الظلم هو نظاماتها . وان نظاماتنا كلها جليلها ودقيقها ليست إلا نظاماً بيروقراطياً مبنياً على الاستئثار بالسلطة من قبل الحاكم . وكلها على ما فيها من مسحة القانون تشف دائماً عن ارادة الحاكم وأن ارادته فوق الأمة وفوق القانون وان الأمثلة على ان روح الاستبداد تدب في جميع نظاماتنا النيابية والقضائية والادارية مستفيضة بخطئها العد .

اقرأ نصوص القانون النظامي تجد ان الشارع قد أظهر فيها رغبته الشديدة في أن لا يجعل لهذه الهيئات النيابية وجوداً حقيقياً ، بل هو جعلها هياكل مجردة عن مادة الحياة وأظهر بالنصوص مقدار عدم احترامه لارادة الأمة كما ظهر خوفه منها وعدم ثقته بها بارزين في كل سطر من سطور القانون . فكأن القانون بذلك قانون حظر عما يتوهم انه مباح لا قانون تشريع والنشاء حقوق للأمة على الحكومة كما يفهم من معنى القوانين النظامية . ولقد اكبرت الحكومة هذا القانون علينا فاخترلته إذ خنقت إحدى هيئاته وهي في المهد وأعني بها مجلس شورى الحكومة . ثم هي الآن تنحى على الباب الثاني من ذلك القانون وهو المختص بمجالس المديريات فقد عمدت الى الغائه في تشريعها الجديد حتى تفصل مجالس المديريات عن القانون النظامي وتجعلها أشبه بمجالس البلديات وغيرها . وعلى هذه السنة يمكننا القول بأن القانون النظامي على نقصه الفاضح وعدم صلاحيته أخذ في الاضمحلال شيئاً فشيئاً بفكرة ان فيه ظلاً لسلطة الأمة .

دع القانون النظامي ونصوصه وأرقب عن كتب طريقة العمل به تجد ان أعضاء مجالس المديريات ، بل أعضاء مجلس شورى القواين ، والجمعية العمومية أنفسهم يحتاجون دائماً الى رضى الحكومة عنهم حتى ينالوا حظوظهم هم أيضاً من الرقب والنياشين التي تفرقها الحكومة كل عام بسخاء يقلل من أهميتها في نظر العقلاء ويكون عوناً على فساد الاخلاق عند الجهلاء ، تجد ان هؤلاء الأعضاء أو النواب المحترمين يطلب لهم رئيسهم الرتب حسبما يرى كلهم موظفون لديه ، وله عليهم حق المكافأة وحق الحرمان على انه هو معين من قبل الحكومة وهم منتخبون من قبل الأمة . فيكتب الرئيس في كشفه من شاء ثم يعرض ذلك الكشف على جهة

الحكومة فتمحو وتثبت فيه ما تشاء . فالذي لا ترضى عنه الحكومة أو لا يرضى عنه رجال المعية يحرم من الرتبة . وكفى بهذا المثل دليلاً على عدم وجود أية ضمانات من أي نوع لهؤلاء النواب . ومن هذا يبين لكل ذي عينين أن روح القانون النظامي ترمي إلى الاستبداد . وأن تنفيذ القانون النظامي محشو بالاستبداد أيضاً .

خذ قوانين القضاء تجد أن القانون كان حسناً معقولاً كافلاً للقضاة ما ينبغي لهم من الضمانات حافظاً استقلالهم هم ووكلاء النيابة عن السلطات الإدارية ولكنه بالزمان لم يسلم من جنائيات الحكومة الشخصية بفضل تصرف ساداتنا الانكيز .

كان كل قاض في المحاكم لا ينقل ولا يعزل . نخلق هذا الامتياز قبل أن ينفذ في المحاكم الابتدائية وصار القاضي في يد نظارة الحفانية — تلك السلطة الإدارية — تنسله كما ينقل الجندي من معسكر إلى معسكر من غير أن تلاحظ في أوامرها موافقاته المعاشية وإرادته الذاتية، وكأن القاضي عندها خادم أو مستخدم ليس له أمامها إلا الطاعة مادام في خدمتها، كما كان يشترى أحد الناس في الأسواق الرومية عبداً يعلم أولاده الفلسفة

لم يبقَ عندنا من له من القضاء ضمانات في الاستقلال إلا قضاة الاستئناف وانهم هم أيضاً لم يسلموا من استبداد الحكومة الشخصية التي نبطن بيد نظارة الحفانية . وأن أمر مستشارينا المحترمين في مسألة محاكم الجنائيات وفي غيرها مشهور معروف . على ذلك يمكن القول من غير تحكم بأن قانون القضاء كان كقوانين الممالك الحرة المستقلة فأصبح يمسح شيئاً فشيئاً ويبعد به مع الزمان عن الحرية إلى ضدها .

خذ من القوانين الإدارية مثلاً قانون العمد والمشايخ الذين كانوا بالانتخاب ولا سبيل للحكومة عليهم إلا العزل . أصبحوا يعينون من قبل الحكومة ويعاقبون على التقصير بالحبس والغرامة .

وعلى هذا أيضاً تكون الحكومة الشخصية يزيد ظهورها في القوانين ويكبر أثرها ونفوذها في كل فروع الحكومة وتتقدم شيئاً فشيئاً .

وهنا يمكن الجواب على مسألة المسائل التي هي : هل نحن نتقدم في طريق الاستقلال إلى الأمام أم نحن نقطع فيه خطوات واسعة إلى الوراء ؟

أظن أن الجواب أصبح سهلاً مفهوماً فما دامت الحكومة التي هي إحدى آلات الاستقلال الكبرى تنفر من الحرية إلى الاستبداد وتبعد عن اليد الدستورية إلى تقاليد الحكومة الشخصية فاننا نبعد كل يوم عن الاستقلال بدل أن نقرب منه .

- ٣ -

« إِنَّا نَعْلَمُ لِنُخْرِجَ موظفين للحكومة » ^(١) هكذا قال أحد نظار مدارسنا الثانوية الانكليزية الى مكاتب الدالي نيوز - أصاب الرجل كبد الحقيقة . ولقد قلنا نحن ذلك قبل الآن مراراً ولكن الحكومة ما كان يظهر عليها انها تقرنا على هذا القول بدليل امتنان لورد كرومر علينا في تقاريره السالفة بأنه رقى مستوى التعليم . ومن المستحيل أن يكون التعليم راقياً إذا كان كل شيء هو اعداد آلات تنفذ أوامر الرؤساء في الحكومة . ولكن الله قيض للحق رجلاً ذا ذمة ومروءة ، يقوله ناصحاً أجرد غير مزوَّق ولا مستور ، فأماط اللثام عن حقيقة نحن نعلمها حق العلم ولكن الحكومة لم تكن لتسلم بها إلى الآن . هذا دليل جديد يجب أن تقتنع الحكومة بأنها لم تكن في يوم من الأيام السالفة عوناً لنا على الاستقلال ولا شارعة فيه . وكنا دائماً نحني أنفسنا بالمستقبل الذي كان يجب عليه أن يحقق وعود الانكليز المتكررة لنا بأنهم يسعون بنا تدريجاً الى الحكم الذاتي . وأن يقرب من التحقيق تصريحات سمو الخديو بأنه يجب أن يمنحنا الدستور ، ولكن هذا المستقبل الذي كنا ننتظره قد أخذ يقذف الينا كل يوم بالتصريح تلو التصريح بأن الحكومة ليست مستعدة للابتداء في انالتنا الحكومة النيابية . ومن الغريب أن تلك التصريحات على تباين مصادرها سواء كانت منسوبة لسمو أميرنا كحديث المستر ديسي ، أو مقولة بلسان لورد كرومر في تقريره الأخير ، أو صادرة من السير ادوارد جراي المتكلم بلسان الحكومة الانكليزية في مواطن شتى لمناسبة جدية أو لغير مناسبة ، كلها قد جاءت بنتيجة مخالفة المقصود منها كل المخالفة . فإنها إنما قصد بها تقوية مركز حكومتنا الشخصية في نفس الأمة وصرف الأمة عن المطالبة بحقها الطبيعي المضمون . ولكنها لم يكن من نتائجها إلا أن زادت في مركز حكومتنا الاستبدادية ضعفاً ، وجعلت مهمتها في حكم البلاد أشد صعوبة ، وزادت الأمة ثباتاً على فكرة المطالبة بحقوقها ، وقوت في نفوس الأهالي قاعدة القول بسلطة الأمة . فبئست الفكرة المرصعة ، ونعمت النتيجة الفاطمة . وهكذا كلما زادت الحكومة استئثاراً

(١) نشر بالعدد ٣٣٢ من الجريدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بالسلطة دون الأمة زادت الأمة تشبهاً بحقها ، وثباتاً على الطلب به . وانا لننصح للحكومة في هذا المقام أن تتدبر في ميولها التي تظهرها نحو المبالغة في الاستئثار بالسلطة لأن كل خطوة تخطوها نحو المبالغة في الاستبداد ، يقابلها دائماً خطوات تخطوها الأمة نحو الحرية . وحسبها دليلاً على ذلك هذا المثل الذي نرويه لها وهي أعلم الناس بحقيقته .

سلطة الحكومة في بلدنا مع أنها سلطة شخصية كانت تشخص قانوناً بمجلس النظار الذي هو مؤلف من النظار والمستشار المالي تحت رئاسة الجناب العالي . وأما في العمل فانها تزيد على ذلك سلطة الاحتلال . فلما ان جاء السير إلدن غورست الى مصر بمعنا أنه طلب من ممود الأمير أن لا يكون بينه وبين ممود واسطة (يعني من النظار ولا من غيرهم) وأن دفة الأحكام تدار باتفاقهما . وما كنا نعلم لهذا الاتماس سنداً رسمياً حتى أكدده العمل بما ذكرنا من زيادة تردد السير غورست على عابدين فتكون الحكومة القانونية المكتوبة في قانوننا النظامي قد عدل عنها الى حكومة تنحصر فعلاً في شخص الجناب العالي والسير إلدن غورست — من ذلك اليوم يوم مقدم السير إلدن غورست وتحويله — كما يقولون — على أن يحتزل من الحكومة عدداً من أعضائها . ونحن نرى الأمة تزيد تشبهاً بالمطالبة بالدستور ، وتطلبه على طرق مختلفة بالجرائد والعرائض والألسن والقلوب — أليس هذا المثل كافياً لإقناع الحكومة بأن تعويلها على المبالغة في الحكومة الشخصية لا ينفعها ، بل يضرها ، وأي شيء أكبر عليها من اظهار الأمة كل يوم عدم رضاها عن شكل الحكومة الحاضرة ، واظهارها الرغبة في استبدال هذا الشكل الحاضر بالشكل المعقول المفهوم الذي هو الدستور .

ولا شك في أن الأعضاء المختزلين هم حضرات النظار الكرام . فهل فكروا في طريقة تخرجهم من هذه الورطة كما نصحناهم بذلك من قبل . وإذا كانوا يتساحون في تهجم الادارة الانكليزية على حق الأمة فهل يقبلون التهجم على حقهم الشخصي هم أيضاً . كل هذا ان لم نكن نحطىء في تفسير عبارة السير إلدن غورست المنسوبة له وتطبيقها على أعماله اليومية . وإنا نرجو الله أن نكون مخطئين في هذا الفهم .

قلنا إن الحكومة الحالية لا تريد أن تكون لأمته أداة لكسب الدستور ، وإنها تقرب في أعمالها اليومية دائماً الى الاستبداد ، فهل هي جنت من وراء ذلك صحة وسلامة وقوة ونجاحاً ، أم هي كما ندعي قد ضعفت أمام ذاتها وأمام الأمة .

ان أنصار الحكومة الشخصية لا يجدون لهم شيئاً معقولاً يدافعون به عنها ويكسبون بها المشروعية إلاّ أمراً واحداً هو أن الحكومة الشخصية قوية لا يعتمدها ضعف ولا

يتطرق إليها الوهن . فإذا فقدت الحكومة الشخصية هذه الصفة الخاصة وهي صفة القوة فإذا يكون حالها ؟ هل يقال أنها نجحت أم فشلت ؟

هذه حكومتنا وأمثلة ضعفها أصبح يضرب بها المثل سواء كان ذلك في الأمن العام أو التعليم العام أو في المالية أو في محبة الشعب لها أو في اخلاص أعضائها الموظفين لذاتها .

إنها تعترف كل يوم باختلال الأمن العام حتى لقد فكرت في العام الفائت أن تحيي عهد قومسيونات الأشقياء أو تجود علينا بالنفي الإداري وإن استعمال الطرق غير العادية في أزمنة السلم لا يعتبر إلا فشلاً للحكومة في القرن العشرين . والظاهر أن سوء السمعة هو الذي جعلها تعدل عن هذه المشروعات الضارة وتسمع فيها نداء الأمة وتطهرها من نظمات التأخر بعد مسحة النظمات المتقدمة . وليس لحكومتنا مندوحة من الاعتراف معنا بأنها ضعيفة في هذا النوع ولولا حب الأمة للسكينة والنظام لما كان الأمن العام على ما هو عليه اليوم .

إن الحكومة والناس أجمعين يعترفون معنا بأنها لم تكن لتنجح في أمر التعليم العام . فإنها إذا كانت تريد بالتعليم ما تريد الأمم المتقدمة من رفع مستوى العقول المصرية والأخلاق إلى كمالها الممكن بالتعليم والتربية فإنها لم تفعل ذلك - وإن كان غرضها من التعليم كما نعلم وكما صرح بعد ذلك الأستاذ الانكليزي . فتكون لم توفق أيضاً إلى طريقها لأنها لم تعرف أن تخرج إلى الآن الموظفين الكافين للقيام بالوظائف الحكومية بالكفاءة المطلوبة كاعترافها ، وهي إلى الآن لم يمكنها أن تكسب محبة موظفيها واخلاصهم الكامل لها . وإذا أردت أن تعرف ذلك فاجلس نصف ساعة مع جماعة من الموظفين في أية إدارة مصرية أو في القضاء نفسه . إنك لتجدهم يتذرون من معاملة الحكومة إياهم . فهي من هذه الوجهة قد فشلت أيضاً في نظامها .

خذ الحالة المالية وقارن بين الاحتياطي مدة وجود المراقبة من صندوق الدين وبينه الآن ، وقارن أيضاً بين ما عملته حكومة أمريكا التي تسير على مبدأ الحرية الشخصية وعدم اعتبار الحكومة إلا وكيلاً للأمة وبين ما عملته الحكومة المصرية التي يوصف كونها حكومة شخصية تسير على مبدأ الراعي والرعية أو على سنن الوالد والولد . وانظر كيف عمل الوكيل لموكله من مساعدة السوق المالية حتى قطع شأفة الأزمة . وانظر ما عمله الوالد الرحيم الذي هو حكومتنا كيف إنها ضنت على السوق بما لا يضرها وينفعنا ، تجد بعد كل هذه المقابلات أن الحكومة كانت ضعيفة أيضاً في المسألة المالية ولم تظهر فيها قوة الحكومة الشخصية .

على هذه الاعتبارات التي يجب بيانها للأمة لتكون على حقيقة من حالها نقول إن الحكومة عندنا ليست لمصلحة الشعب كما قرره علماء السياسة لأنها لا تسير به إلى الدستور . كما إنها -

ليست لمصلحة الحكام كما يفهم من الحكومات الاستبدادية لأنها لم تكسب أخص صفات الحكومة الشخصية وهي صفة القوة والمهابة .

لا تصلح الحكومة الشخصية إلا في الشعوب الجاهلة المنحطة العواثم التي خلع قلوبها رهبوت القوة وتسمت أخلاقها بمبادئ الضلال التي ينشرها بين الناس ككتاب السلطة الاستبدادية . فاذا تقدم الشعب في المدنية أحسَّ بثقل الحكومة الشخصية وأخذ يثبّر بها ويظهر قلة ثقته بمقاصدها حتى ينال الدستور .

إن قوة الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين في بقائها المنتفعين باستبدادها ومن غفلة شعور الأمة . فإذا انتهت الأمة إلى المطالبة بحقها المهدوم وقلَّ فيها أثر المروحين للاستبداد ضعفت سلطة الحكومة ومهابتها . وتلك هي الحال في مصر من تنبه الشعور القومي بالتدرج وضعف الحكومة بالتدرج أيضاً .

للحكومة الاستبدادية دلالات حسية تدل على قوتها ونجاحها وأول هذه الدلالات اكبار الشعب لها واحترامه لكل ما يتعلق بها من الأشياء . فلا يذكر فيها اسم الحاكم الأكبر إلا مقترناً بطائفة من ألقاب التبجيل والعبودية وحمل النسب الكاذبة كابن السماء (وما هو إلا ابن الأرض) ونحو ذلك من الصفات التي يعتبرها الأفراد رقىً يتقنون بها غضب الملك . ترى الجندي في الحكومة الاستبدادية يتبختر في الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم المعنوية ما داموا لا يلبسون الكسوة العسكرية . والناس لا يجراؤون على الاقتراب منه إلاّ للاحتماء في دائرة نفوذه العظيم ويصدقونه في ادعائه الكاذب ويرون في شخصه مظهر السلطة الاستبدادية التي يتقونها بما في استطاعتهم .

وترى كل موظف كبير من موظفي الحكومة له عبّاد يستجدونه الخير ويستدفعون به السوء ويعيشون في حمايته راضين بالدلة والصغار . فمنهم من يقبل طرف ردائه ، ومنهم من يقبل رجله ، وأكثرهم شياً هو الذي يقبل منه يدأ ما حرّكت عصاً ولا هزّت قنّاً في سبيل الحق ، ولا سخط كرماء ، ولكنها تشارك غيرها في هدم صرح الحرية الطبيعية ، واعلاء بناء الاستبداد ، وأنها مع ذلك مخضبة بدماء العواطف التي قتلها في نفوس القوم البراء الصاغرين .

تلك هي الأدلة المحسوسة على قوة الحكومة الاستبدادية ومكانتها من البقاء زمناً طويلاً . ولاكتنا نرى الأمة المصرية قد تحللت بحمد الله من كثير من هذه القيود الاستبدادية فاخفت من جوها هذه الدلائل دلائل الرضى بالذل والهوان . وأخذت لا تفهم سلطاناً إلا سلطان القانون . بل هي انبرت لتسمع العالم صوت احتجاجها على الحكومة الشخصية وتقرع عليها في كل فرصة ومناسبة . ترى فينا الجندي قد نزل كثيراً عن الغارسة . والموظف قد

شعر بأنه خادم لا حاكم . والوزير وكيل للامة لا شريك لله في المعبودية . وهذا كله يبشر بالرجاء في النزوع إلى الدستور . ومتى تم توجه الأمة لذلك المطلب الرفيع حصلت عليه حتماً أرادت الحكومة أو لم ترد .

ذلك بأن الحكومة ليست هي التي تختار لنفسها الشكل الذي يكبر في بطنها . كلاً . فان حكومة كل أمة ليست إلا عرضاً من أعراض الأمة . فلا وجود للحكومة الاستبدادية إلا إذا كانت أخلاق الأمة تروج الاستبداد . فإذا نفضت الأمة عن نفسها طبائع الاستبداد وتلبست بأخلاق الحرية وخلال العزة والمروعة ، تبدل ذلك العرض الاستبدادي أو الحكومة الشخصية بالحكومة الحرة التي توافق مزاج الأمة وهي حكومة الدستور .

على هذا نقول بحق إنه إذا أعوزتنا معونة الحكومة في الحصول على الدستور فلا يكون ذلك داعياً لنا إلى القنوط من الحصول على مطلبنا العالي . لأن ظهور الأخلاق الحرة في الشعب ظهوراً كاملاً قد يكفي ذلك وحده في نيل الدستور من غير حاجة إلى أن نقف بأبواب الحكومة نستجديها الرضى عن مطالبنا ، بل لانفك نطلب الاشتراك معها في أمورنا العمومية ونقوي فكرة الاتحاد على القول بسلطة الأمة ولا شك في أن بقاء الباطل إنما هو في غفلة الحق عنه .

غير أني مع ذلك لا أزال أرى المجهودات التي تصرف في السياسة لخدمة الأمة قليلة بالنسبة لما يلزم . على أن من الواجب على كل فرد من الأفراد أن يفهم أن عليه بجانب واجباته الخاصة واجباً عاماً هو أن يضرب بسهم في الاشتغال بتدبير الأمة . ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نسأل حضرات المحامين الذين يربو عددهم في مصر على الأربعمئة وهم منصرفون بالمرّة عن الاشتغال بالسياسة إلا ما يكون من بعضهم من مطالعة الجرائد تفكّكه وقت القضاء ، كأنهم ظنوا أن مصر قد امتثلت ، وأن بها من الأفلام والالسن ما يقوم المعوج من أعمال الحكومة وأخلاق الأمة ، فلم يكن المقام بمتسع لهم أن يعملوا شيئاً لبلادهم . فنقول لهم إن الأمر لا يزال كما يعلمون . حكومة شخصية تحتاج في ترقية أشغالها إلى أقلام لا عداد لها . وأمة لا تزال في دور الانتقال تحتاج في تثبيتها على طريق الخير إلى ألسن الخطباء والواعظين ، وإن المحامين في كل أمة من الأمم هم قادة الرأي العام ، ومصابيح الحرية وهداة الشعب . فما بال محامينا لا يصرفون من أوقاتهم وقواهم شيئاً قليلاً ينفع الأمة ولا يضرهم شيئاً بأن يلقوا بنظرهم إلى أحزابنا السياسية التي قد عرف برنامج كل منها فيدخل كل منهم في ما يراه الأصلح من تلك الأحزاب ليشغل فيه ، فيقوم بالواجب عليه لآتمته ولكي لا يكون حظ مصر من أبنائها أزمان الحرية حظها منهم أزمان الاستبداد .

- ٤ -

لبعض الهنود تمثال يعمل به بيده فاذا هب من نومه في الصباح لا ينطلق لعمله الا إذا قدّم لذلك الاله الذي صنعه بيده آيات الحمد والشكر . وهذه هي صلاة الصبح عندهم .
أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص . ولكننا اذا رجعنا إلى أنفسنا وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكة تكاد تكون في أصلها كعمل ذلك الهندي وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحكومة وكيلة عنا ، نحن نصبتها للقيام بأعمالنا ، ونحن الذين نرزقها بأموالنا ، ونُدفع عنها بأولادنا . ولسكننا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندي أمام تمثاله . وإن اكبارنا للأفراد العالين منها كالنظار ومن دونهم يتطرق دائماً لا كبار أدنى المستخدمين حتى عسكري النقطة ، فانه في نقطته لا بساً كسوته الرسمية تراه مخفواً دائماً رجاء من حواليه رجاء يكون في مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة ، لأن العابد لا يعمل لمعبوده الا خشوعاً ورجاء . فهل يمكن بعد هذا أن تضحك من الذي يقدر ما صنعت يده ؟

إن هذا الإحساس الذي يدفنا الى المبالغة في تمييز أفراد الحكومة في الإجلال على أفراد الأمة ، هو الذي يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال ، بل هو الطابع الذي يختم به في عنق الفرد المحكوم بالحكومة الشخصية علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ، عبادة القوة التي هي قوام الحكومة الشخصية .

يمكننا أن نقول إن هذا الاحساس قد تقلص ظله ، ووجدت في مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ، ولكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاب الرتب والنياشين من وجهائنا ، وطلاب الارتزاق في خدمة الحكومة من شباننا ، والمغالين في طمع الارتقاء من موظفينا — لا يزالون يقفون من رجال الحكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندي من صنمه . على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالاً في الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيد وهو محكوم ، ويأخذون من الحكومة حقهم ، ويعطونها حقها ، ويعتقدون

(١) نشر بالعدد ٤٥٤ من الجريدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « روضوا أنفسكم على الاستقلال »

أن الحكومة في مجموعها وأفرادها ليست إلاً وكيلاً لنصبتها الأمة، وتغزله الأمة، لأن الأمة هي الكل في الكل، ومقامها فوق كل مقام.

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا — ونحن على باب الدستور أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق، وعبادة السلطة، والغفلة عن فهم معنى الحكومة النيابية؟

والموظفون في كل بلد مظهر الطبقة الراقية في العقل والعلم، فإذا كان الموظف المصري يتوكل في مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس، ويعتمد في تنفيذ عمله على اذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة إليه في مكتبه. إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون طابداً لمن فوقه معبوداً لأرباب الأعمال عنده، فلا شك في أن وجوده طار على مصر والمصريين، بل على الإنسانية بأسرها. إذا كان بقاء ذلك الموظف في الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعف والمهانة، فأحر به أن يرى صف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر.

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون، هم رؤساء العائلات، والأمة لا تتكوّن من الأفراد بل تتكوّن من العائلات، فإذا كان أحدهم يرى أن الرتبة لا تأتيه إلاً من عبادة غير الله والخضوع لغير القانون، فإن رتبته إنما تكون مميزة له عن أشرف الناس لا عن سوقيتهم. بل تكون شارة له إنه يدوس بقدميه شرف أمته وشرف الإنسانية. ومثل ذلك العين حقه أن يتواري من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم إلى التقدم، ويعين خصوم الأمة عليها. وما هذا على نفس الحرّ بقليل.

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا — لا قدر الله — ولكن لبيان إنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية فإنها هي الجائئة لنا لا محالة بالدستور في وقت قريب.

سياسة الوفاق

- ١ -

نظم الانكليز إذا نحن لم نعترف بالتحسين المادي والاداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال^(١). ونظم أنفسنا جداً إذا نحن اعترفنا بأن الانكليز من سنة ١٨٨٧ قد عملوا في البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخراً ينتهي إليه. أو أن للعود التي وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك في مواطن شتى محلاً من التصديق في نفس المصري الذي يجب الحق كما يجب بلاده.

تلك هي الحقيقة الناصعة التي أصبح الناس في مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعوراً قد يؤدي الانكليز ولكن مصدره مع الأسف هو من أيديهم التي تبتطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء. ومن مخالفة أعمالهم في الادارة المصرية لتصريحهم في المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم في المواطن السياسية.

كلما جرح الانكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا علينا بصفات سوء، يرمونها مرة بالانحطاط في العقل عن مراتب الانسان، ومرة بالتعصب الديني، وثالثة بنكران الجميل. ولكننا مع ذلك يكفيننا منهم أنهم يعترفون أننا في كل مدة الاحتلال لم نتقدم خطوة جدية في طريق الدستور، وأنهم على مدنييتهم المصفاة لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطي الرأي شهباً من حكومات القرن العشرين. بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقاً فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية. والامة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية، وسلطة الاحتلال الفعلية، تجري بها الأقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء.

إن الامة أمام الجهل التام بمقاصد الانكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم

(١) نشرت في العدد ٤٠١ من الجريدة في ٢ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « الغرض من سياسة الوفاق »

الصراحة التامة . بل جرّب الانكليز أنها في قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملز وكرّر اللورد كرومر في مواطن شتى) تعصباً ولا نشوراً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها . بل سببه ان الانكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيةها ، بل على تقيض ذلك . فإن غرضهم وعسفهم في الادارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين ، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذي يصرحون به الذي هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث ، أي جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق ، وليوطدوا فيها دعائم تجارتهم التي تزيد يوماً فيوماً . ذلك المقصد الذي يتم عليه أعمال الانكليز هو امتلاك مصر ، وجعلها مستعمرة انكليزية .

لئن قلق المصريون من ادارة بلادهم بيد الانكليز فلقد قلقوا قبل ذلك من ادارتها بيد الأتراك . وما كانت جاذبيتهم نحو الأتراك في حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسيين في حادثة فشودة . فمن الجهل بالفكر العام المصري أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الديني . كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط في العقل عن مراتب العقول البشرية . ولكننا نظن — وهو أقرب إلى الصواب — أن لسان الانكليز مصلحة في كتمان الحق الذي يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة إلا إذا أخذ سموه في أسباب اشراك الأمة وإياه في الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً لا سياداً وعبداً . ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوي بقي عندنا لمحاربة الاستبداد الذي كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها . ولكن التجارب قد أبانت لنا أن الانكليز ما حاربوا الأمير إلا ليأخذوا منه الأمة ، ويضعوا سلطانهم عليها ، ويمحووا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالامر دون غيرهم . فكانت الأمة في نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب . على هذه الفكرة بذت جميع المشاكل التي قامت بين سمو أفندينا عباس باها الثاني وبين الادارة الانكليزية في سني ١٨٩٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التي بقيت كذلك متعلبة متداخلة في عظام الأمور ودقائقها الى العام الأسبق إذ رأت انكساراً أنها فشلت في فكرة كسب الأمة ، وان ادارتها لمصر محوطة بالقلق والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سمو الأمير ، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لالهاها ، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطلقة إلى خديوية مقيدة . كلاً . بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادي على ما هو عليه ، وان اشرك معها سمو الأمير في الأعمال

حتى يرضى سموه على فكرة انه متى رضى لا يبقى في البلد من ينتقد أعمالها ، ولا من يطالب بالدستور . وهذه أكبر مسببة تستطيع الادارة الانكليزية أن ترمي بها الأمة المصرية التي ظنتها لا تقدّر إلا الحكم الشخصي ولا تفهم من الحكومة إلا شخص الأمير ؟

لا يجهل الانكليز انه يوجد الآن في مصر من أنبائها — وعددهم لحسن الطالع كثير جداً — من لانسحر قلوبهم المراكز العالية ، ولا يعرفون اسعادة بلادهم إلا طريقاً واحداً هو طريق الدستور، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعي بجميع الوسائل السلمية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواء اتفقت السلطان أو اختلفتا، وسواء رضى سموه أفندينا عن الاحتلال أو لم يرض عنه — ولكن الانكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا بسياسة الوفاق عبثاً. بل شرعوا لتقف الشهيدة المصرية أمام السلطين معا، تطالبهما بالدستور، وتنتقد منهما كل إبطاء فيه، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة . فيتذرع الانكليز بذلك إلى أن يدعوا علينا دعوى جديدة هي أن الوطنيين المصريين يحملون على مليكهم كما يحملون على الانكليز، كما تهمنا به جريدة الدايلي تلغراف التي نشرنا مقالها يوم الاثنين الفائت.

سيد عي الانكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع اليه غرضه الأول وهو تأييد العرش الخديوي . نعم سيد دعوى ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقة . ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون مليكهم ويؤيدونه ولكن بصفته أميراً مبالاً للدستور كما وصف سموه نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجف به الصحف الانكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترجب به من سياسة الوفاق . ويحمل بنا في هذا الصدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعداً بذلك الأعداد التالية .

- ٢ -

أساس النجاح في معاملة الرجل للرجل هي الثقة المتبادلة بين الطرفين ^(١). وإن هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما أو أحدهما مقصد الآخر منه. وإن الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هي الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين، ولا رياء يدخلها من الفريقين.

يتألم الانكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطالوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصري لهم. ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال وروتها بعده، وظنوا أو افترضوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة، تساءلوا بنوع من الحيرة « علام يكرهنا المصريون ونحن قد دفعنا عليهم ينابيع الثروة، ونشرنا راية الأمن والسلام، وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صُننا دماؤه من العواصف التي كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ » (كما تقول به الديلي للمغرب في مقالها الأخير). ولكن الكاتب الكبير اللورد ملنر قد أجاب في كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صحَّ بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علو المناصب وأمنائهم مع ذلك كثيرين في جميع أُمم العالم. ولكنها إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على عامة الشعب المصري، حتى يصح أن تكون جواباً على سؤال الانكليز: لماذا لا يحبوننا.

قال اللورد ملنر: إن الأمة حين ترى الأمير والكبراء يعادوننا لا تجد بداً من اتباع هذه الفكرة التي لا تخلو من الحصافة:

« إننا إذا لم نتخذ معارضة الانكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الانكليز في بلادنا. فإذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب. فاما إذا ظهرنا أصدقاء لهم بقينا في الحال »
« الحاضرة مرضية علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف »
« لأنه بديهي أن الانكليز إذا بقوا في مصر لا يفكرون في الأضرار بنا. وإذا خرجوا من مصر تحدينا نحن تحدياً مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحزب المعارضة الوطنية »

(١) نشرت في العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الوفاق »

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الانكليز بكل سرور لأنه يلائم جداً ما في نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التي يدعون أن حلها قد أشكل، وهي ما سبب هذا الجفاء بين المصريين والانكليز. ولكن لورد ملنر لم يغفل أمر الاعتراف بأن الانكليزي هو في ذاته وتصرفه الشخصي غير محبوب، كما أن التخالف بين الانكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء، إلا أنه جعل تفاهل المصريين هو السبب الأكبر في الظهور للانكليز بالمباغضة والمشاغبة.

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر، أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الانكليز في مصر خصوصاً من الوجهة التعليمية، وترويج أمر الشركات الانكليزية على المصرية، والنظر الى كل ما يسمى مصرياً بعين التوجس. كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير موقت، كما وعد به الانكليز، فخافوا من نتائج تديرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم ينجحوا في معاملتهم، وانبهت على المصريين طبيعة الرابطة التي تربط مصر بانكلترا هل هي رابطة بين طامع ومطموع فيه، أو بين مالك ومملوك، أم هي رابطة بين منفعين من سليقة واحدة. يستفيد الانكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم في مصر، ومحافظتهم على ترعة السويس التي هي مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق. وإن ذلك لا يكون إلا إذا ساعد الانكليز في اصلاح الحكومة المصرية حتى تصير قوية جداً تضمن لها هذه المصالح. وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية إلا بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة انكلترا التي لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة، الحكم فيها للأمة، والملك للأمير التابع لسيادة الباب العالي.

وقف المصريون وقفة الحائر في تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الانكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الانكليز ليست إلا لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء في مصر الى الأبد — وأما وعود الانكليز وتصريحاتهم فإنها تفيد صراحة أن الرابطة بين مصر وبين انكلترا هي من النوع الثاني.

أمام هذا الشك الذي سببه الخلف بين القول والعمل، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف في وظيفته، والأمير في سرايه، والزارع في حقله، والعامل في مصنعه. فرأى الانكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يحنون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم، المصريون لا يكرهون الانكليز كراهة تفوق كراهة الفرنسي والغاباني وغيره للغارسة الانكليزية مما لا يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً، ولكنهم يكرهون من الانكليز

أطاعهم التي تتجاوز الحدود المرسومة في تصريحاتهم التي دخلوا مصر بها ، والتي زادوا عليها في كل فرصة تمكنهم من ذلك .

دخل الانكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق ، فألغوا الجيش المصري ، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز ، ثم حووا العلوم الحربية الواسعة في مدرسة الحربية ، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرج ضباطاً كما تخرج مدارس انكلترا وفرنسا ، قصرها على تخريج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل الضابط المصري مرءوساً دائماً ، ثم أخذوا يخرجون من الجيش العامل كل ضابط مصري عظيم ، ويستعوضونه بغيره من ضباط الانكليز . فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصري جيشاً غير مصري أمراً تقتضيه المحافظة على قنال السويس ؟ أم يستلزمه ترويج التجارة الانكليزية في مصر ؟ أم يدعو اليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبي فاتح إذا أخلاها الانكليز ؟ كلا . لا هذا ولا ذلك . ولكن هذا التصرف في الجيش قد دلّ المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم ، وتلك كانت إحدى نتائج الوفاق والتسليم للانكليز بعمل ما يريدون .

في ذلك العهد أيضاً دخل الانكليز في الري فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التي كان فقر الخزينة المصرية يحول دون تنفيذها ، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها ، فكم أخطأوا وكم أصابوا . وكانت النتيجة سعداً على مصر ونازليها ، وأرباب القرايطيس المالية ، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت في يد الانكليز المحتلين تخويفة للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء ، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار ، وإن شاءوا سمموها بأخبار السوء عن التعصب الديني والقلق المصري والحركة الوطنية ، فتصير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر ، بعد أن كانت هي عنوان السلام .

بالذي نعتدي نموت ونحيي أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالري مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة ، فإنه يدخل في اختصاص الانكليز أن يأتوا به لتقوية الأمة المصرية والحكومة إلا ما يتعلق بإحتكار الوظائف العالية في نظارة الأشغال .

جاء الانكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثائراً ، ومجلس نواب ضعيفاً ، فألغوا الجيش الثائر ، ثم استعاضوه بغيره ، وألغوا كذلك مجلس النواب ، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعوضوه بغيره . نقول على وجه التسامح انهم ألغوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان ، فضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يفكر الانكليز في تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على انهم يكرهون لمصر أن تتدرج في الحكم

الدستوري . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية للمحافظة على ترعة السويس !
 اذا كان الانكليز لا يعملون وقتئذٍ للالسانية ، ولكنهم يعملون لتقوية الحكومة بأي
 شكل ، فكان من مقتضى ذلك انهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب عليهم أن يقووا
 حكومة الاستبداد ، أي الحكومة الخديوية الأهلية ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل أضعفوها هي
 أيضاً . ومن أقرب الشواهد على ذلك ان ناظر الحقانية وقتئذٍ وهو سعادة نخري باشا رفع
 تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائي المستر سكوت . وكان الخديو
 السابق في سياحته بالوجه القبلي فانعقد مجلس النظار تحت رياسة دولتو رياض باشا ، وقرّر
 عدم استمرار المستر سكوت مستشاراً في الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو الذي أرسل لمجلس
 النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح . فلم يكن إلاّ قليل حتى عاد الخديو وأكرمه اللورد كرومر
 على الغاء ذلك القرار فكان . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين ، وزيادة
 الاستسلام من جانب الخديوي ، ووقعت الحكومة كلها في يد المعتمد البريطاني يفعل بها
 ما يشاء . فهل يكون تصرف الانكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو
 التي جاء الاحتلال لتأييدها ، أم يؤخذ منه أن الانكليز لما عملوا على تقويض أركان الحكومة
 الدستورية الضعيفة ، قد قووا الحكومة الاستبدادية ، ليحصلوا على قوة الحكومة بأي شكل ؟
 أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء في ذلك سلطة
 الأمة وسلطة الحكومة الأهلية . ولا شك في أن ذلك يخرج بالمرّة عن حدود التصريحات
 البريطانية . وغير ذلك من الأمثلة التي جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء .
 كان يجري كل هذا التمرص الذي من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الأمة ومن الحكومة
 معاً . والسياسة العالية تجري في مجراها على هذا النحو أيضاً . وأكبر الأمثلة على ذلك التخلي
 عن السودان وتركه ، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذي هو أحق وزراء
 مصر على الاطلاق بالتمجيد . ولكنه لما لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار فأخلت
 السودان . ثم فتح على أنه شركة بين مصر وانكلترا كما يعرف القراء .

بعد أن جرّدت الأمة من سلطتها ، والحكومة الأهلية من مهابتها ، آمن المصريون
 بأن الانكليز طامعون لا مصلحون ، وأخذ كل موظف يحتمي برئيس انكليزي . وأخذ
 العمد والاعيان يستعينون في قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الانكليز تقريباً وقتياً
 دعا اليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن
 يزول بانقضاء تلك المصلحة . ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق
 هذه فتور عام في فكرة الاستقلال ، وتراخ في مفاصل الوطنية المصرية ، وانصرفت النفوس

طبعاً عن التعلق بالأمير الذي كان ينسب كل تصرف سيء للانكليز الى رضاه عنه واقاراره عليه . وكان اللورد كرومر والجرائد الانكليزية لا تدع فرصة تمر الا انتهزتها للشناء على الخديو واطرائه بأبلغ كثيراً من الاطراء الذي قالته الدايلي تلغراف عن سمو أفندينا عباس الثاني لمناسبة زيارته لوندرة . تلك المقالة التي تدعونا الى البحث في هذه الشؤون بحثاً جديداً .

بقيت سياسة الوفاق في مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء . بقيت سياسة الوفاق للانكليز فيها الغم ، وعلى مصر الغم ، للانكليز فيها السؤدد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسارة . وانتهى عهدها الاول بوفاة المغفور له الخديو السابق ، وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديونا العباس على أريكة مصر . ثم تجددت سياسة الوفاق ثانية في عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ولكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقي المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهري لأنه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة . وإن وفافاً كهذا لا يكون عمره طويلاً . فإن سياسة الوفاق الظاهري لم تلبث إلا الى حد ان توترت العلاقات بين سمو الأمير واللورد كرومر ، فانكشفت عن جفاء مستحكم الخلفات في السنين الأخيرة . ثم تجددت سياسة الوفاق نائلةً هذا العام الفئت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر ، وتعيين السير ألدن غورست مكانه وهي لا تزال الى الآن تحكم عراها بزيارة الجناب العالي لوندرة زيارة ان لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية . وكان من نتائج هذه السياسة ان مداخله المعتمد البريطاني في الأعمال المصرية لم تقل عن ذي قبل ، بل ربما زادت وتطرفت الى بعض المصالح الأهلية الصرفة . والذي زاد على الأمة منها ان منع الحجر على عابدين في التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدسة . وربما تسترد بذلك حقها الطبيعي في العمل بحرية في الحكومة ورجالها ، أو بعبارة أخرى ان تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها في أعمال الادارة العالية . وينبني على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عظمة هذا العام . ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

- ٣ -

نفاً ممود الخديو عباس باشا الثاني^(١) قوي الإرادة مقداماً لا يحتمل أن يرى غيره يتصرف في حقه فعندما ولي الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك ، فأنكر على الانكليز تصرفهم في حقوقه واستشارهم بالأمر دونه ، وعز عليه أن يصدر كل شيء باسمه على غير ما يختار . فنفر من معاملتهم إياه معاملة المغفور له والده . وعارض في كثير من المسائل بشدة ، فتنبه لذلك الشعور الوطني وقال الناس ان هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد علي باشا . وأقيمت المظاهرات الامة إحداهما تلو الأخرى . وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمي باشا هي من أكبر وزارات الوفاق أو الاستسلام فأسقطها ونصب وزارة نخري باشا . ولكن انكثرا أرغت لهذا التصرف وأزبدت ، ومارضت في تنصيب الوزارة الجديدة ، وأكرهت عابدين على اسقاطها في اليوم التالي لتنصيبها . ولكن ذلك لم يفل من عزم الأمير المطالب بحقه ، فسار في سياسة الخلاف كلما انتهز الفرصة حتى طاب على الجيش بعض النظام فغضبت الحكومة الانكليزية وطلبت الترضية فوقف ممود موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه في جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرت يومئذ إلى اجابة مطالب انكثرا فكانت النتيجة أن تشكر ممود للجيش ترضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الانكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم في النظارات . وأخذت عابدين وقصر الدبارة كتابها تحمي من يلجأ اليها من الموظفين من الجهة الأخرى ، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التي ترتبت على رضى الخديو السابق بالغاء قرار مجلس النظار القاضي بالاستغناء عن المستر سكوت . ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التي جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الانكليزية . ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى انه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا في سبيل المدنية خطوة إلى الامام الا بمشاركة الامة للحكومة في الأعمال العامة ، فأخذ كتائبنا وكبرائونا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدريج لفتح الانكليز — على حبههم للاحرية — من هذه

(١) نشر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة في ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بنوان « نتائج سياسة الخلاف »

المطالب ولم يقتصروا على مناوأتهم للامير الذي لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً في تنقيص سلطته الشخصية ، بل نالوا من الأمة أيضاً بالتشهير . فلما أن جاءت حادثة العقبة ظن الانكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرمون بهم ، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواي ، ظننا منهم ان تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم في الدستور ، وتقطع السنة الخاطبين ، وتقصف أفلام الكاثين لترشيح الأمة للدستور ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا . فان هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفة على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسي ، فزادوا طلباً له وتشدداً به . فقلل الانكليز من حدتهم وألأوا من جانبهم وجنحوا الى استرضاء سمو الأمير بسياسة وفاق جديدة ما أشبهها بسياسة الوفاق الأولى .

في أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، أو بين سمو الأمير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلي على تلك الكمية العاطلة التي هي الأمة المصرية . قامت الأمة بين السلطتين ثقت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من الفريقين وتلاعب في سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ، ملازمة في ذلك طريق الحكمة والسلام ، قاصرة جميع وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة واقناع السلطتين بأن ترد كلتاها اليها حقوقها الطبيعية تدريجاً ، وشخصت في هذا المعنى بحجاعة من كبارها ونوابها للسعي بها في هذا الطريق السلمي الشريف . نظر الانكليز الى هذا المذهب بادية الأمر نظر غير المرتاب ، ظننا منهم أن أولي المصالح الجدية في البلد الذين لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولي الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالب العزيز . من أجل ذلك لم يشاؤوا أن يظهروا بادية الأمر أية معارضة لانشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة — ولكي يصادروه هو ومن يقول قوله من المصريين من السعي الى الدستور ، ساروا الى سياسة الوفاق ، على فكرة أنه متى رضيت السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هي عليه اقتنعت الأمة من الغنيمة بالإياب ، وكفت عن إثبات شخصيتها السياسية العاملة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى في مصر .

ولكننا نكرر ما كررناه في الصيف الماضي من أنه إذا اتفقت السلطان فحسناً فعلتا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك ، وإذا اختلفت السلطان فخلافاً لا يمكن أن يقف في سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية ، لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتها حكومة شخصية أهلية ، وإما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الفعلية بصفتها خاصة ، أو مصلحة مقيمة مؤقتاً حتى ينتهي اصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصلحة الأمة من

حيث هي أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .
فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الانكليز قد جردوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكرهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره . وإنهم قد أفلحوا في تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سمو الأمير يسترضي جيشه كما ذكرنا . فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذي يحدد مقدار سلطة الادارة الانكليزية في مصر بالنسبة لسلطة الشريعة إلا أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم .

وأما عن مصلحة الانكليز فإن مصلحتهم المصرح بها يكفي في تحقيقها وجود عساكر في مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطو إلى الدستور يوماً فيوماً وتركها وشأنها تدير أعمالها بنفسها حتى يأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضروري للمحافظة على رعة السويس والتجارة الانكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الأوروبيون كما يقولون على أموالهم في مصر . وعلى هذا يكون الأولى بهم هي سياسة الوفاق مع سمو الأمير والأمة معاً، لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايي تلغراف التي اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سمو الأمير والتي قالت في موطن آخر :

« فإن اسمو الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الانكليزية وهو أمير عظيم »
« بحقه الخصوصي الذي تؤيده السلطة الانكليزية بجميع قوتها، ولكنه تحت سيادة »
« سلطان تركيا بمجرد القول فقط . عباس الثاني لا يجهل ما تجر إليه الحركة الوطنية في »
« مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المحرضون الأقساقون ظلم الأمة . ومن الجهة الأخرى »
« يحاولون إصدار الأوامر إلى صاحب السرير »

تريد بذلك أن تفرق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تدفع إلى أن استقلال مصر الإداري هو حق خصوصي أو مزية خصوصية لمحمد علي باشا وذريته، لا أنه حق للصيرين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم في الحرب المصرية التركية التي أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ والفرمان الشاهاني سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولي على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التي تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم ، ولم يحاول واحد منها أيّاً كان أن يتناول على مركزه العالي فيصدر الأمر إلى صاحب السرير .

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أقصى ما تتمناه الأمم الرشيدة ، وإن الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهي بطبيعتها

تميل الى كل من يدعو الى الوفاق . غير انها جرّبت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعور الوطني والتغفل في جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وإيقافها في المدنية عند حد معه لا تستطيع أن تتطلع الى الحرية والاستقلال فهي من هذه الوجهة إذا لم تكره الوفاق في ذاته فإنها تكره نتائجه ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة غير طبيعة الوفاق القديم . وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة في العام المنصرم ، عام الوفاق لم نشعر إلاّ باستمرارها على الخطة التي كان يسير عليها المحتلون في زمن سياسة الخلاف .

في الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً . فإذا صحّ ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين مموّ الجناح العالي وناظر الخارجية الانكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية . فإن ظروف الأحوال ترجع لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية ، بأن تطلق يد الحكومة الأهلية في التصرف مع يد الادارة الانكليزية . وإذا تحقق ذلك صرنا من السياسة المصرية الى منقلب لا محمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت في أزمان الخلاف الى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين . ونتج عن ذلك تقوية الشعب . فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطان مع بقاء شكل الحكومة استبدادياً كما هو فإني أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها ، وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التي رفعها اليها ضعف الحكومة . ان الذي يلجئنا الى فرض هذه القروض هو ما صرّحت به الدايلي تلغراف من أن مصلحة مموّ الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطان الشرعية والفعلية في مصر متفقتين على الأمة . فإذا كان الاتفاق المفروض هو على ما تنبأت به الدايلي تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحميه بالقلوب .

- ٤ -

مطالبنا من المدنية متنوعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية تتعلق بتحقيقها جميعاً بأعمالنا . ولكن منها سياسية بحاجة علينا لتحقيق أسبابها وعلى أوروبا والمستقبل تحقيق النتيجة ^(١) .

ولكن حكومتنا بشكلها الاستبدادي قد تقف كثيراً في سبيل الجهود التي نصرفها لاسترداد التضامن القومي الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التي كان ينازعنا إياها ذلك الاستبداد الطويل . فان بقاء الحكومة الاستبدادية لا حقاً للأمة أمامها إلا الطاعة من شأنه ان يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذا لم يكن ينميتها . أضف الى ذلك ما ظهرت به الحكومة في مواطن كثيرة من الميل الى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وابطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وترويج الالتزامات الأجنبية دون الوطنية كما كان ذلك في مشروع سكك حديد المنوفية وفي غيره من الشركات الأهلية التي كانت تتقبض الحكومة لها وان لم تناوئها فلم تساعدنا . ان أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل في الأفراد والحريات عزائم الابتكار والابداع في الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الإبداعية كانت هي القوام الأول لكل تقدم اجتماعي . لم تبرهن حكومتنا الاستبدادية الى الآن على أنها تريد مساعدتنا على رفينا الاجتماعي والاقتصادي ، ولا انها تحلي تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية الى ذلك الرقي . لذلك يجب علينا أن نفهم ان الذي ينقصنا أولاً وباللغات هو تغيير نظام الحكومة الاستبدادي الصرف الى نظام دستوري أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر السياسي من سيادة الباب العالي عليها والامتيازات الأجنبية . فكل سياسة من الوفاق أو الخلاف لا تؤدي بنا الى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلا بعدم الرضى عنها .

لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد بالمعاهدات الدولية والقرارات التي صدرت بناءً عليها . ولكن الذي نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية ، أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها في بلاد مصر كل السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الانكليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة

(١) نشر بالعدد ٤٠٤ من الجريدة في ٦ من شهر يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان « نتائج ما بين السياستين »

وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده في تقوية مصر حفظاً لحقوق الانكليز وتركه مصر بعدئذٍ لأهلها فذلك ما يجب على انكلترا اتيانه وإلاّ فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ، ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعلياً إلى أن يكون احتلالاً بالقانون .

ذلك على ما ترى هو الذي يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن ، بل هي جزئيات يجب الانتظار في الحكم عليها حتى تقع مشيخة لعيان ولكل حادثة حكم .
ها نحن أولاء قد جررنا سياسة الوفاق فإذا هي تهدم بناء السلطة الأهلية وتؤدي بالشعور الوطني . وقد جررنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نهت الأمة للمطالبة بحقوقها إلاّ أن لها مع ذلك عيباً خطيراً يلزمها دائماً وهو عيب التطرف من جانب الجمهور ، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوي عناداً لا تحتل هذه البلاد نتائجه في هذه الحال الراهنة . وأنه يوجد حد وسط ما بين السياستين لم يجرب الى الآن .

من الطبيعي ان الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلاّ إذا بان بالفعل غرض الانكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلاّ بجعلنا نفقتنع بأن الانكليز يعملون لتحقيق مبدأ سلطة الأمة ، فيتحمم علينا أن لا نرحب بسياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأ لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً ، بل تكون قاعدتنا في السياسة أن نوافق على كل عمل تؤدي نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرحب به ونمجده سواء كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف . وإن نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعدها عن طريق الدستور سواء كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل قلب يتقلبه الانكليز في سياستهم لعبة سياسية ماداموا إلى الآن يا بعدنا عن الدستور لم يبرهنوا على حسن مقاصدهم بمصر

— ٥ —

عز على أنصار السلطتين أننا نجهز بأن أعمال كليهما في زمن سياسة الخلاف وأعمالهما معاً في زمن سياسة الوفاق كأنها لا يبين عليها الاعتداد بمطالب الأمة من الرقي والسعي لتحقيق أمانيتها من الحكم الدستوري . بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأي العام عن جده في الطلب وفل لحدته من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التي يشهد الله أنه لا حق لها من البقاء في هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق المصرية فيه . يقولون ذلك وهم يعلمون استحالة مطلبهم استحالة قانونية وعملية ليصرفوا الرأي العام عن استقبال سمو أميرنا المحبوب بطلب الدستور، ولكن هذه الفكرة فكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية لن تمنع المصريين الصادقين الذين كرهوا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم في طلبه كل يوم خطوة إلى الامام . ويقول أنصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يغتبطوا بالحالة التي هم فيها في ظل الاحتلال الانكليزي، وأن يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطني بالطعام واللباس ، فانه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور . بذلك أيضاً قال أحد كبار الانكليز وقد حادثه باشا مصري في أمر الوفد الذي ذهب للوندرة هذا العام . قال ذلك الكبير ان الانكليز يعطون المصريين كل شيء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية . كلام لا يدهشنا أمره ، لأننا قد اعتدنا مماعه من الانكليز أصحاب الحل والعقد في مصر . ممعناه وممعنا أكثر منه في أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا . ممعناه في كل فرصة قبل الاتفاق الانكليزي الفرنسي لسنة ١٩٠٤ . ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه الا في الأحاديث الودادية غير الرسمية . ولكننا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته في خطبته في الأوبرة ، وبعد تقرير السير إلدن غورست . وبعد ما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجناب العالي للوندرة وزيارته السير إلدن غورست وبعد ما صرح به هذا الأخير في الشتاء الماضي، وما نسب اليه التصريح به هذا الصيف . بعد

(١) نشر بالعدد ٤٥٧ من الجريدة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « أنصار السلطتين »

ذلك كله لم يبقَ في آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا في قلوبنا موضع لوعيتها . بل أصبحت الأمة بفضل ما رآته من الخلف اليومي بين القول والعمل، وببركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطى بل هو يؤخذ، وأن هذه الحركة الوطنية المرتبة السامية هي الكفيل للأمة بنيل هذا الدستور .

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطتين يجب علينا أن نصرح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الانكليزية — هي متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية . وأنه إذا صحَّ أن الدستور خطري في الأمم الشرقية كما يجب اللورد كرومر أن يكون، فإن تجربة الحكومة النيابية في مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره في الأمم غير متجانسة العناصر .

بقي جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية في مصر هي حركة كلامية تنحصر في الكتابة والخطابة دون العمل . وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم في الرأي العام المصري يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ؟

ألا أن الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائياً غير تابع لنظام الأعمال التي قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية إلى الحكومة النيابية .

إن السلطتين في بلدنا لم تنكرا إحداها ولا كتلتها علينا حقناً من حكم أنفسنا بأنفسنا . وإن السلطة الانكليزية تتعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة في استعدادنا للحكم الذاتي . فالمقام هو مقام حجة وإقناع . على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الانكليز — وإن كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية — بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وإن مصر مستعدة للحكم الذاتي . ولو أن أعضاء تركيا الفتاة أبحث لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس . فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأي العام عندنا مستمرّاً على كراهة الحكم الشخصي، عاملاً على تغييره، وأن نقنع السلطتين بالأمثلة العملية السامية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأي العام .

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمي اليه أنصار السلطتين وأن يوحدوا كلمتهم ويحوّلوا جميع قواهم إلى نيل الدستور ، لا لأن الدستور هو صعادة الأمة فقط ، ولكنه الطريق الوحيد للتمدن المنشود .

- ٦ -

في الخريف الماضي^(١) رجع السير ألدن غورست من مصيفه فاستقبلته الجرائد تسرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة الى حال تناسب أطاع الأمة في الترقى السياسي وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها. طلبت منه الجرائد أن يسعى في ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه — كما يقال — أو بأوامره ونواهيه كما هو الواقع. وما كانت الجرائد في ذلك إلا معبرة عن شعور الأمة واردة الرأي العام. صرَّ العلم الفائق فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلا بقانون الأزهر الذي كان تحضيره وتنفيذه مظهراً من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأي الأغلبية ولم تتحرَّ فيه ارادتهم ولم يلتفت في أمره إلى معارضة بعضهم. فإكان لأحد أن يظن بحق أن هذا الإصلاح الجديد (عينة) لترقى الحكومة الشخصية في معاملة الأمة وطليعة لاسير الدستوري الذي كان يرجى في تغير السياسة من الخلاف الى الوفاق.

أما تصرف السلطة التنفيذية في الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلا في مسألة واحدة هي تحقق المشروع الذي كان منوياً زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشيء على المديرين. وفي غير ذلك سارت الادارة المصرية على النمط الذي لا يتألف إلا مع شكل حكومة اتوقراطية تماماً. فإن تصرف الحكومة في مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذي كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العقلاء ينظرون الى سياسة الوفاق بإعنف من مضارها على الادارة وعلى الأخلاق.

ذلك ما كان في العام الفائق الذي يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وما نحن أولاء نستقبل العام الثاني لهذه السياسة باستقبال معتمد بريطانيا، فهل الأمة أن تربط بها رجاء

(١) نشر بالعدد ٤٩١ من الجريدة في ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «العام الثاني لسياسة الوفاق»

في تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضي تلك السياسة وحاضرها، ونتوقع أنها تتدرج هي أيضاً في مبادئها، وتأتي بآمال الأمة من وراء ظهرها، وتحصر دائرة أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها في العمل هو رضى كلتا السلطتين عن الأخرى؟ ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولسنا نبين لجناب المعتمد البريطاني أن السياسة التي ظهرت بوادرها في العام الماضي والتي كانت تدور على محور ارضاء السلطة الشرعية من غير التفات إلى ارادة الأمة، لا تتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتي. وسياسة كهذه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأي العام الذي يجب الاعتداد برضاه. فإن أمة لها دون غيرها الحق الطبيعي في حكم نفسها لا يحل في شرعة التمدين أن تتخذ كمية عاطلة لا يحترم لها قول ولا يجاب لها طلب.

- ٧ -

كنّا نفهم من تقرير السير إلدن غورست الذي ظهر في العام الماضي أن النظام النيابي لمصر موقوف على قوة الرأي العام فيها وعلى جده في المطالبة بذلك النظام ، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع في الحكم الذاتي .

قلنا وقتئذ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد في مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة في إدارة شؤونها ، فإن أمة في الظروف الاستثنائية التي فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة أكد نتيجة من التسليح بقوة الرأي العام . وأنه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أوطوقراطية مهما كانت قوتها لا تحي رأسها أمام الرأي العام للأمة .

لم يصرح السير إلدن غورست في حديثه الجديد الذي هو من الأحاديث الرسمية المهمة التي تصلح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الانكليز في مصر ، بل للخطة التي ينتظر من بريطانيا اتباعها في الأزمة العثمانية الحاضرة . لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأي العام المصري غير مجمع على طلب الدستور ولكننا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المطالبة بالدستور « صيحة » أن السير إلدن غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل ، وغادرنا اللورد كرومر وهو يردها ، فكرة تشوه وجه وطنيتنا وتلقي العقبات في سبيل مطالبنا . وهي فكرة أن المصريين الذين يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون بإقتناع ، بل هم مدفوعون الى هذه « الصيحة » بدافع آخر غير دافع الوطنية ، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها . وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين أنهم سيقوا لطلباتهم كالخراف من غير أن يعلوا إلى أي طريق هم مسوقون .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء ، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة في الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين عابدين وقصر الدبارة . فإذا يكون عذر السير إلدن غورست في هذا الزمن زمن الوفاق الذي يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة

(١) نشر بالعدد ٥٠٠ من الجريدة في ٢٩ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان « حديث السير إلدن غورست »

وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد . فما تصريح شوقي بك بمخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل . في هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدن غورست أن طلاب الدستور في مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من ارادة فوق ارادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصري، أو أولي الجلايب الزرقاء على رأي لورد كرومر . ولقد عرف السير إلدن غورست أن في مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حباً في خدمة الوطن لذاتها، وانهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كليهما بأن تنزل عما في يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبيعية المقدسة التي لا يذهب بها التقادم ولا التسويف في ردها لما السكها الطبيعي . اللهم إلا أن يكون بين مجرى الأحوال في مصر وبين جناب المعتمد البريطاني وسطاء يقبلون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منابعض من كبار الموظفين ومن الأعيان — وعدهم مع السرور قليل جداً — تخلع قلوبهم الأحاديث الرسمية، وتخطف أبصارهم فتسجرهم أمام السلطة حتى لا يرون إلا بعينها، ولا يسمعون إلا بأذنها، أولئك هم لا يزال ايمانهم بقوة الرأي العام مدخولاً فيه . أولئك تأخذهم فكرة الاستهزاء بنظرية الرأي العام وبأن السلطة المطلقة غاصبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت عادلة في أحكامها . وإنا لننصح لهؤلاء على قلة ايمانهم بقوة الرأي العام أن لا يدخل الى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطاني بالحركة الدستورية، كما تدخل الآي المنزلة الى قلب الخلي من الشكوك . وإن لا يعتبروا حديث شوقي وحديث السير إلدن غورست على أهميتهما السياسية الا طريقة من الطرق التي يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطتين عن الاشتغال بسياسة بلادهم . فإن الأمة مهما كان وصف الانكياز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التي تنحصر في النداء بسلطة الأمة، وأخذ الاجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك في افئدة الناشئة ، حتى تكمل قوة الرأي العام ويكون من نتائج هذا الكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن .

- ٨ -

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا في مآل هذه الأمة وما يضر لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء^(١).

كانت الخطة السياسية التي تستخدمها الحكومة في حكم هذه الأمة سياسة إيهام ومواربة كاسية أثواباً من حسن النية ، وخدمة الانسانية ، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وانكلترا . آخذة مظاهر كاذبة من الرقي الى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الاطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرمه دهرآ .

وكنا في هذا الموقف المظلم المرتبك يمن علينا الانكليز في وجه حكومتنا الاهلية التي لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والكرباج والإفلاس . ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم ، يقولون ذلك كل يوم في وجه حكومتنا فكان قوهم يؤمننا لأنفسنا ويؤمننا لحكومتنا التي كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المن هادئة ساكنة .

كنّا في هذا الموقف المظلم نعتفر لحكومتنا الاهلية كل ما كانت تهم به بعامل المجاذبية لها ، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها ، وأنفذت من كلمتها ، كان أول عمل لها هو الدستور تفتح به قلب الأمة لها ، وتغسل به ما عساه يكون علق في النفوس من التهم التي أتهمها بها الاجني .

وكنّا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الانكليز ووعودهم ، كما نثق بآمالنا في فرنسا وعلاقتنا بتركيا . نثق بذلك كله كما يثق الغرب بالناصح العدل . فكنا من مجموع هذه الاعتبارات

(١) نشر بالعدد ٦٠٤ من الجريدة في ٧ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان « ذكرى السياسة » .

من سياستنا في إشكال لا نهتدي معه إلى أي الطرائق أنجح في الوصول إلى مساعدتنا المنشودة ؟ .

غير أن الزمن الذي هو السكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من مماء تلك الآمال المشوشة على بلاط الحقيقة . نحسها بالعين وباليد . فلم يبق من وعود الانكليز ولا من غيرة الفرنسيين ، ولا من اهتمام العثمانيين ، ولا من عزيمة الحكومة الأهلية إلا درس واحد يعلمنا أن كل رجاء في غير الرقي الذاتي للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤ بالبقية الباقية من الأمل الكاذب في فرنسا ، وذهب هذا الوفاق وما تقدمه وافترن به وتأخر عنه من تصرفات الانكليز في البلد بالثقة بوعودهم . وذهب سكون العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم في مصر ، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الأهلية على المخاطرة لرقينا . وذهبت مظاهر سياسة رغبتها الأكيدة في إنالتنا الدستور أو استعدادها للجد في اجابة هذا الطلب ، ذهب ذلك كله فلم يبق إلا القوة الذاتية للأمة تبعنها الى الأخذ بجميع أسباب الرقي العلمية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بمجد ونشاط في الاعتماد على النفس ، وتحضير الأفكار للدستور ، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلا إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلا بالدستور .

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التي يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا زال نرى بعضنا يتلصكاً في فكرته السياسية تلمسكوا ناشئاً عن طراوة في العزيمة ومبالغة في الانسكال ، وسلامة في الصدر قد لا تفسر إلا بالبله أو بالغفلة .

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة ، والنتيجة مقدمة ، فيقولون ان صوايح الأوربيين في مصر يجعل إتهامها مستحيلاً أو عسراً على كل طامع ، وأن الأمة متى حسنت أخلاقها ، ونمت ثروتها ، وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ما سواها . ولا يدري هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التي كانت سبباً لفسادها . وان الثروة لا تنمو مع الحكومة المطلقة التي كانت سبباً لجهنمتها . وان الأمة لا تقوى إلا

إذا أحست بسلطانها . وذلك لا يكون إلا بأن نسعى من الآن في استئصالها الداخلي الأعمى . أي كسب سلطانها أمام حكومتها . وتلك هي الخطوة الأولى لاستئصالها فانظر كيف يقام هؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة . وما أبعد فكراً مثل هذا الفكر غير المرتب أن يؤدي إلى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل إلى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل . فيقولون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح . يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شيء . وأنهم برأوا ضائرتهم من الواجب الأول عليهم في تغيير أنفسهم . ينتظر كل واحد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه ، لا أول من يغير ما بنفسه ، حتى يغير الله ما بالأمة . ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام .

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لا مته وهو مع ذلك يسمع من قلبه منادياً يناديه بأنه لا حياة له إلا بالتقريب من السلطة والتزلف إليها ، ليعتز بسلطانها على من يساويه ، ويفتخر برضاها على من يحادثه . ينفصح هذا النداء الخفي فيظهر على أعماله التي لا يفسر عمل منها إلا بالتفاني في خدمة السلطة ، أن رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنه الاستبداد . في لسانه القوة وفي قلبه الضعف . في كلامه المساواة الديموقراطية وفي عقله هوس التفاضل بين الطبقات ليس مفضل جدي . مثل هذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلا نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادئ ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

ومن هؤلاء من قلّ فهمه للأشياء . ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبع — كما يرى على الأقل — فيقول لك تلك كلها نظريات في نظريات ، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هي فيه من الشرور الذاتية ، ولا الأطماع الأجنبية ، فأعدّوا لهم من قوة و... إلى آخر هذه الفلسفة السوداء . مهلاً أيها الحكيم: إنني أشك كثيراً في أنك تأتي أبسط الأعمال من غير أن يتقدم عملك القصد أو النية ، وأنه يوجد في نفسك جزء معنوي يتقدم كل عمل حسي من أعمالك .

فهل تسمح للأمة أيضاً وهي كائن حي مثلك أن تتفكر هي أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة في مصلحتها إلا نظرية، فكيف تهرب من النظريات. والله شهيد إن القائلين بهذا المذهب - يريدوننا قبل أن نخطو خطوة إلى الدستور - على أن نكون في أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور سبعة قرون، على أن الانكليز أنفسهم لا حياة لهم إلا بالنظريات، فالنظرية هي القلب، والعمل هو اليد، والله ما تحرّكت يد في جسم مات قلبه.

ألا إن طريق الحق واضح، وسياسة مصر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أستار الإبهام التي كانت تغشيها، فما على الناس إلا أن يضعوا لتقدمهم قاعدة أن الحرية الشخصية محترمة، وأن كل سلطة هي للأمة، وأن تقديس السلطات إيقاع للأمة في أخزى مراتب الاستبداد، وأن أول الأعمال أعمال القلوب، فإذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هي إلا فترة حتى تكسبه الأمة.

تطاحن المبادئ

— ١ —

لا يظن القارئ أنا نشق عليه بأن ندخل به في وصف مركز الحكومة المصرية في نظر القانون الدولي ^(١)، ولا في اقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعياً، كما يقول بعض صاسة الانكليز، أو أنها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنسيين. بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية، حتى إذا وضع مركز كليهما بالنسبة للآخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كليهما نحو الأخرى. كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً أنها كانت مستأجرة بالسلطة دون الأمة. وما كان لهذه قبيل تلك إلا الطاعة العمياء. ولم يكن مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديو الأسبق ^(٢) ليغير من حالة استئثار الأمير بالسلطة، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف، بل كان أعضاؤه كأنهم موظفون في الحكومة. وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إلغائه — جاء بعد ذلك دخول أوروبا في شئون المالية المصرية وشمل نفوذ التأثير في أمور أخرى أيضاً — وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأي حقيقي في إدارة البلاد أو شيء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق ^(٣) فظهر الحزب الوطني بايعاز في بادئ الأمر. ثم غلا في مقاصده وطاش صهمه عن القصد، حتى أن أحد زعمائه قال للمرحوم سلطان باشا يوم الدار ^(٤) «إن الحزب الحر في إنكلترا عاضد لنا» فأجابه الباشا: «إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للانكليز» فقال زعيم آخر: «لاناقة لي فيها ولا جل» فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك: «إذن فأتروا مصر لأصحاب النياق والجمال». ولا يزال بين ظهرانينا من شهدوا ذلك في بيت سلطان باشا يوم دخله الثائرون ^(٥)، وهم يروونه إلى الآن. وبالجملة فلم يقوَ مجلس النواب وقتئذٍ على إخماد الفتنة ولا كبسج جراح الثائرين على الخديو، بل وافقهم منهم كثيرون، رغبة في منافع،

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «حالتنا السياسية»
(٢) المغفور له اسماعيل باشا (٣) توفى باشا (٤) يوم الدار (٥) دخول الثوار بيت سلطان باشا

أو رهبة مما يحجره الخلاف . وما ناز النازون لمصلحة البلاد ، ولكنهم نازوا ليدفعوا عن أنفسهم البلاد ، وكان ما كان من الاحتلال الانكليزي الذي هو باقٍ الى الآن . من ذلك الحين وجد في البلد سلطتان : إحداها السلطة الشرعية القديمة ، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة اتفقنا بآدى الأمر ، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره ، ثم زالت أو خفيت . ولا تزال تخفى وتظهر بمناسبة الحوادث ، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لا حول لها ولا قوة ، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال ، فهي ضائعة بين السلطتين . ولم تنل بفضل إحداها نظاماً سياسياً حقيقياً يجعل لها حياة أممية مستقلة عن تأثير السلطة . كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إدارياً ، أعني أن أمراءها لهم الاستقلال الاداري في داخل البلاد عن سلطة الباب العالي . ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الامراء . فإذا كان للأمة معهم من الحق ؟ لا شيء ! بل رغبة الأمير هي الكسل في الكسل . وحيدت السلطة الفعلية للإصلاح ولتهوية الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها ، وما علمت من هذا التهوية شيئاً ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو مهنية لتلك الحياة السياسية — فإن قلت ألا ترى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجلس النواب في عهد الخديو الأصبق^(١) لولا الحرية الشخصية للفرد — فإن هذه المجالس مضى على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً ما للبلاد ، ولا رأينا أية نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة في العمل أو حياة سياسية . على أن الذي نأمل أنه كما اهتمت الحكومة بالمالية ، والحرية الشخصية ، تهتم أيضاً بالحياة السياسية ، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها . هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية ، فلا الحكومة فكرت في توسيع اختصاصها بالتدريج ولا ملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد ، حتى أن أعضاء مجالس المديريات لم ينفذوا كل ما أعطي لهم من الاختصاص بنص القانون ، بل قصر اجتماعهم على نظر أعداد المكسبات اللازمة لتطهير الترع والمواقفة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية ، إلا ما بمعناه مرة عن مجلس المديرية في المنوفية ، فانه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار — فأما مجلس الشورى^(٢) فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد

(١) المفور له اسماعيل باشا (٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية مجلسان من اختراعات الانجليز كان لها نوع من حرية الانتخاب ، وجزء من أعضائهما معين في الجمعية العمومية ورأيها استشاري صرف . وفيها شبه بمجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن .

تعيب من العمل فأعرض عن كل شيء . فلا تقل لي شيئاً عن هذه المجالس فإني أكرر لك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجلس النواب في عهد اسماعيل باشا . عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنها لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، شركة حقيقية مع الحكومة . على أن لكل أمة حقاً طبيعياً في أن تشترك حكومتها في إدارة أعمالها إلا أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً — وهذا النوع من الحكومات تأتي به القوة وتذهب به القوة . وعندنا أن كل حق بني على القوة ، لا يسمى حقاً مطلقاً . إذ القوة تنافي الحق ، بل تناقضه وتهدمه ، فلا يصح أن يكون الهامد للشيء موجداً له — وعلى ذلك فإننا نعني بالحكومة ، الحكومة التي تتبرأ من هذا الشكل وتميل بقولها وفعلها إلى أن تكون مقيّدة بالدستور ، وأن لم تكنها بالفعل . حقوق الأمة السياسية هي اشتراكها مع الحكومة في العمل العام . وهذا الاشتراك في مثل أمتنا وحكومتنا ، يكفي لتحقيقه أن يحصل منه شيء تدريجي ، بمعنى أن يكون لمجلس المديريات حكم مع المدير في مديريته في مسائل معينة ، لا مجرد رأي عديم القيمة . وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم في كل أمر فيه بارقة مصالحة عامة — وأن يجعل لمجلس شورى القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً في كثير من المسائل . ولا بأس من أن يكون رأيه في بعض الأمور على سبيل الاستشارة ، بشرط أن الحكومة كلما رفضت طلباً من طلباته تُبَيِّن له الأسباب وتسمح له بالمنافشة فيها . فإن لم تقنع بمناقشته فلها الأمر النهائي بعد ذلك — كذلك الأمر في الجمعية العمومية . بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة عازمة أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسها — لأن التأهيل لا يمكن إلا إذا أخذ بأسبابه ، وأسباب التأهيل هي جزء منه — فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل سلطة وتظن أنها يأتي عليها يوم تكون فيه كفؤاً تماماً لأن تحكم نفسها بنفسها ، من غير عسف ولا تحبط ، فهذا مستحيل الوقوع ، بل متى تأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلا بالعمل ؟ ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانة في نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحبوها ، إلا إذا أرتهم بوارق الآمال في أنها كما سمعت للخير المالي والحرية الشخصية تسمى أيضاً إلى الخير السياسي . الأمة المعمرية أمة تحب الهمام والمادة لا — انون

كما تحب الإخلاص للحكومة . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية (١) . فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكيلا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل للحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم من السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية . فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة في نظر نفسها ، وليزول الجفاء بينها وبين الحكومة ، وتعاوننا حقيقة على القيام بالمصلحة العامة .

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية ، والسلطة الفعلية هي سلطة الاحتلال الإنجليزي ممثلة في عميدها ، وكان في ذلك الوقت الحاكم بأمره في البلاد . وأول عمداء إنجلترا بمصر لورد كرومر . وكان مستبداً ضيق الصدر بالأصلاح غير محيط بتاريخ الأمم العربية فسقط في أخطاء قلبت آية الاستعمار طاملاً على تنبيه شعور الأمة . وكتابه عن مصر مثل حي على جهله الفاضح بحقيقة مصر والمصريين . وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل في خلالها بمصر من الفواحش السياسية ما حفزها إلى التطلع إلى الاستقلال التام . وعندئذ أن أعظم ما وقع فيه من الأخطاء سعيه إلى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية . ولو أنه أحاط ببعض الشيء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم في أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب العزة القومية . وترى ذلك مشاراً إليه مراراً في صفحات هذا الكتاب . انظر خاصة بحث المؤلف في الرد على لورد كرومر في محاولته تشكيل مجلس تشريع دولي يشرع لمصر ، فإن ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية . على أننا إذا نظرنا إلى هذا الماضي القريب وحالنا الآن لبان لنا جلياً أن حركة الوطنية المصرية انتصرت انتصاراً فذاً على جميع قوى التأخر التي أحاطت بها قرناً بأكمله من الزمان .

- ٢ -

فلما إن الأمة المصرية يجب أن تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطين^(١)، وأن لا يذني بها حب العبودية أو يرمي حب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقي بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين^(٢)، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق. ولكن هل يرضاه صاداتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الاخلاص والوطنية، والوطنية الحققة والاستقلال، والحزب الوطني الحر والجللاء. ومجلس نواب فرنسا حقبة... ومجلس نواب الانكليز حقبة أخرى^(٣). لا أتعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التي نعنيتها والتي منها من يروج مصالح الاحتلال، ومنها من ينقذ الارادات المستترة للمعية السنية - ولكننا نذكر للقارىء طرفاً من آثارها في الأمة وفي الحكومة ووزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة بما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى ينتبه الذين لا يزالون على غير بينة من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوختها الأيام وعاسرتها الليالي، ترصف دائماً في أغلال الجور، فظهر لها المرشدون ايرروا غلتها بفيضان أفكارهم، ويشفوا علتها بحكمتهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجه البريء السليم النية، واعتمدت عليهم في تقدّمها اعتماد الأعمى على عكازه، فما راعوا فيها ذمة، ولا أخلصوا لها نصيباً - يقبل أحدهم عليها فيفت في عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارة يجرح شعورها غير هيّاب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة، والأخرى بالانحطاط في الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساء من السداد.

(١) نشر في العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «الحق الصراح»

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (الحديو) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال)

(٣) هنا إشارة الى خصومة السياسيين وكان في مصر ثلاثة أحزاب: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية يمثلها الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراي: والحزب الوطني وكان يلجأ الى فرنسا يستعديها على انجلترا متحلاً خلافاً على تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في الشرق، مع القول بالتمسك بملاقنتنا بالاتراك. وحزب الأمة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطته التدرج والتطور لا المفرة واتخذ الانجليز من بعض ضمايف الوطنية والمسترتزين بطانة يتناوئون بها هذه الاحزاب.

كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال ، ويجعل له علينا سلاطناً مبدئياً . ثم جاء بعد الآخرين يزفون لها البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتماداً على جناب الميسو دولنسكيل^(١) الذي جاءنا جيئة مباركة ، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من حفاوة واجلال ، ولعم وفادة ووداع على صفاء الى الملتقى فما لقينا بعد وما لقينا منه إلا كلمة مجاملة ردّاً للزيارة وما الذي يدريكم ان المستر روبرتسون^(٢) يكون أشبه النواب بالميسو دولنسكيل ؟ . أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول في المقدمات ويتحدون معه في النتيجة ، يختلفون معه في أنه يدعو الى الاحتلال ، وهم يدعون الى الرجوع الى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هي انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير في تكوين ذاتها ، يختلفون في تقدير الأشخاص من كبار الموظفين . فمن اتصل منهم بعبادين كان عدواً لأول المرشدين ، عدواً للعقل والحكمة والحرية محباً للعبودية . ومن اتصل بقصر الدبارة^(٣) كان عند الآخرين مارفاً من الوطنية ، خائناً لبلائه — فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الأخلاق إلا ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند^(٤) رئيساً للمحكمة ؟ . وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد المحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه في إخلاصه ووطنيته إلا حبه منفعة الأمة وتحريره طرق الإصلاح وإتيانها من أبوابها ، واعتقاده أن خدمة البلاد شيء والعبودية للمالك أمر آخر . وأن الوطنية تقضي بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها — بل ما ذنب سعادة سعد باشا زغلول إلا مشروع مدرسة القضاء الشرعي^(٥) وما كان فيه المشروع من التردد بين الإيماء والاقصاء . . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذي يلبسونه لمن يحبون ، وينزعونه عن بكرهون^(٦) . كل ذلك لارضاء المقامات التي يتصلون بها . ومع ذلك الاختلاف في المقدمات نرى المرشدين المتعادين قد اتفقوا في النتيجة . وما هي ؟ هي أنهم بما غمزوا وما لمزوا وما حطّوا به من كرامة ، أفلحوا أو كادوا يجرّدون الأمة من زعماء تركن إليهم اختلفوا في الحملة على الحكومة

(١) سياسي فرنسي زار مصر فاحتق به الحزب الوطني تنفيذاً لسياسة استعداد فرنسا على إنجلترا ، وكان لمناورات فرنسا في مصر وغيرها أثر في اتفاق عقد بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه إنجلترا بشئون مصر .

(٢) عضو مجلس العموم البريطاني ومن الأحرار ظن فيه خير لمصر ، غاب الظن (٣) مقر العميد البريطاني وهو مقر السفارة الانجليزية الآن .

(٤) قاض انجليزي رشح رئيساً للمحكمة الاستئناف الاهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية في ذلك الوقت زمناً ما .

(٥) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين في الحاكم الشرعية والمجابين الذين يقبلون أمامها ، وقد ألفت الآن ، وكان مقرها مكان كاية اللغة العربية التابعة للآزهر الشريف .

(٦) ما أشبه الليلة بالبارحة

أي على الوزراء . فالفريق الأول يجعل الحجة من حسنات الحكومة قبة . وبقية سبب سيئاتها حسنات . والفريق الثاني يجتهد في الخط من مقامها والتشهير بها في غير موضع التشهير . واتفقوا جميعاً في النتيجة وهي تصغير مركز الحكومة في أعين الناس ، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شاكلته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها ، بل كاد وزرائنا يسأمون خدمتها الحقيقية . ولا أدري إن كانوا سئمواها بالفعل ؟ إلا إن تظهر الأمة معاونتها لهم واعتدادها بهم فيأتون بالمقابل وهو الإخلاص في خدمتها . اختلفوا في تقدير أشخاص الأمة أيضاً . فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولي المقامات في الأمة ، لا نصيب لهم بالضرورة من اطراء الفريق الأول . والذين يزورونه يعتبرون في نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسلبوا من قوميتهم ودموا بأقبح ما يرمى به الرجل الرقيق . وليس يدري أحد لهذا معنى أيضاً ، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبهم مجلساً نيابياً ، يشكون إليه تأثر الأمة من الحكم والتنفيذ في حادثة دنشواي (١) ...

يطلبون إليه... ويطلبون إليه... أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية في مصر

(١) كان فريق من الامة يري كل من اتصل بالانجليز بالمروق من الوطنية ثم يلجأ اليهم في طلب الدستور ويمتحنون لديهم على القسوة التي ظهر بها الانجليز في حادثة دنشواي . وحادثة دنشواي من الحوادث التي زعزت مركز لورد كرومر في مصر ، بل انها أخرجته حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوي الجلايب الزرق مباء وطاحت به هذه الحادثة أبديده . وملخص الحادث أن كتيبة من الجيش البريطاني كانت في مظاهرة حربية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة انجلترا الحربية فأخذت تحترق الدلتا . وخرج من معسكرها بجوار طنطا سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداجن حتى اذا كانوا في قرية دنشواي عارضهم الاهالي مدافين عن ما لهم لان الحمام مملوك لهم وليس برياً ولا صيداً مباحاً ، فأطلق أحد الضباط طلقة أردى امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون نفاقوا وهربوا فوجد أحد مبيتاً على أربعة أميال من القرية . وبلغ حنق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير حكمة ، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم ، فتكونت محكمة مخصوصة حاكت المتهمين من أهل القرية بحكمة صورية فأصدرت حكمها باعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسمع سنوات وعلى ثلاثة بسنة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأخلي سبيل واحد وثلاثين . وقد وقع التنفيذ في جرن القرية نفسها وعلى رأى من أهل المحكوم عليهم ، فكان هذا التنكيل في الواقع تنكيلاً لا بالمصريين ولكن بالسياسة الانجليزية في مصر . لان هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر في الوطنية المصرية .

رحم الله شهداء دنشواي . انظر مذكرات بلنت ص ١٥٢ — ١٥٣ جزء ثان — حوادث سنة ١٩٠٦ .

أو ليس صاحب السلطة يؤمّمه كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة؟ وما الذي يدرهم أن من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون؟ قالوا بل الطلب حلال بالكتابة حرام بالمشافهة، حلال لنا حرام على غيرنا... الوزراء يذهبون إلى هناك، فهم غير صالحين، الأعيان يذهبون إلى هناك فهم غير وطنيين... ولم يبق من الوطنيين إلا من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدّرون للإرشاد، نظن أن هذا القدر لا يكفي الوطن من بَنِيهِ إِذَا حكم على الجميع بمعاداته دون التزّر اليسير. أما والله إني لأترك هذه القضية لفطنة المرشدين. يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العادلين... اختلفوا في طرق هذا التقدير واففقوا في النتيجة، وهي تجريد الأمة من كبرائها وذوي عائلاتها. على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع، أن الأمة إنما تكون من العائلات وليس للفرد في تكوينها الاجتماعي نصيب. اختلف طرفا المرشدين في وجهة رميهم بعضهم بعضاً. فالفريق الأول يرمي الثاني بعدم الحكمة وصوء القصد. والفريق الثاني يرمي الأول بالدخلاء أو بعدم الوطنية ولكنهم مع ذلك اتفقوا في النتيجة. وهي: أنهم خطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نفهمهم أنهم يتخافون في المبادئ أو في وجهة الحكومة أو في طريق الإرشاد، وربما احتاج الأمر إلى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الاتقاص. وكان من هذه النتيجة التأثير في أخلاق الناس. وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة. اتصل كل فريق بسلطة، فزَيَّن لها ما زين من المذهب، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها^(١) من غير السداد. فإذا قال الفريق الأول يوم أقيّل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي من منصبه. وما الذي صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقد الحق حتى أقيّل. وما الذي قاله الفريق الثاني حين أقيّل من منصبه سعادة حسن باشا عاصم، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه في مثل منصبه. وما الذي كان جناه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه؟ على من تلقى تبعه تهمناً بغير حق بالتمعصب الديني الذي لا يزال تبرا منها إلى الآن؟ بل على من تلقى تبعه التأثير في حادثة العقبة^(٢) من غير

(١) أي من جهة السلطة (٢) حادثة العقبة أو حادثة طابه. أراد سلطان تركيا أن يمد فرعاً في سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة. وكان للورد كرومر جاسوس يرود أنحاء سيناء تحت حمايته يدعى «براملي» Bramley، التقي بكتيبة تركية بجوار طابه فوقع بينه وبينها نزاع فله كرومر إلى نزاع سياسي على ملكية سيناء وأيده سير ادورد جراي وزير الخارجية وأرسل بلاغاً نهائياً لتركيا. غير أن العالم الإسلامي كان في هياج لمركز الخلافة في هذا النزاع السياسي. ووقعت هذه الحادثة في سنة ١٩٠٦ وانتهت بضم سيناء إلى مصر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ وبخاصة مذكرته لجراي ص ٤٥٧ — ٤٦٠ في ٩ من مايو سنة ١٩٠٧.

موجب وهي التي جرت ما جرّت خلفها ؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا في ترقية لغتنا . فانها كانت أكبر مساعد على ذلك . لا أنكر عليها خدمتها لنشر الحرية الشخصية بين الناس . ولكننا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلا خدمة معكوسة كما ذكرنا . أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشعب والتحمس الذي لا نتيجة ولا أصل له . ألا يكون سببه أن بين مموّ الجناب العالي وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصياً أو غير شخصي ^(١) ؟ إن صحّ ذلك فما للكتّاب وخدمة الرؤساء ؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دولته بخدمة كاتب خلق قلمه ليعلم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد ، لا لينتصر لذي الرياسة والقوة ؟ بل ما حاجة الجناب العالي أيد الله ملكه ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، الوارث لعرش الخديوية المصرية ، بقلم الكتّاب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين في أن يكون لقلمه سيد لا يخط إلاّ ما يرضيه ، وهو يسود الطروس منادياً بالحرية الشخصية ، مدّلاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية ؟ — الأمة المفصومة العرى أحوج أيها الكتّاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات . فما عزّ كاتب اتكل على غير الله . ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصي أو خدمة غير الحق . فلكل عمل من نية عاملة نصيب . وإنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثاني سياسة خلاف الى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدن غورست فحلت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف ، ولكن على حساب الأمة .

- ٣ -

بدأت جريدة « البروجريه » هذه الأيام تحمل على الكلية وكبار القائمين بها وتمثل هذا العمل كأنه عمل ثوروي. وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجريه قال فيه: «لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادم ، وأود أن أعرف كيف يحدث عمل مثل عمل الجامعة هياجاً في البلاد . وما الذي جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء في بروجرامها الذي نشرته الجرائد الأوربية كالجرائد العربية ، أن الكلية ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات وهي عامية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية .

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات ، وأن كل رجل حسن النية والقصد لم يتهم بما يراه من الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في القطر المصري بين جميع سكانه . فما الذي يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد ، وهل من الضرورة أن يلصق التعصب وتحقيق السخرية بعمل مجرد كونه قائماً بيد المسلمين . وإني لا أطلب أن تصدقوا ذلك كله بناء على كلامي ، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبل انتقادنا . وحينئذ يتبين لكم أنه عمل يستحق الانعطاف . وإني أعتقد أن الناقل اليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئاً يعوّض علينا ما يخسره عملنا بمقاتلتك ، وذلك بأن تحض قراءك على الاقبال عليها . هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلا شتماً وتنديداً بالعمل وحملاً عليه وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب ، فانه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفي الى سر هذه الحملة ، فنحن نذكر هنا ملخصه ونجسريء بالبرهان حضرة قاسم بك . فان كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فجوابنا رد كل ظن سييء يحوم حول الكلية ، وإن لم يصب ظننا وكان هناك أسرار ، فإنما جوابنا أن نقول ما للسياسة والعلم ؟

إن البروجريه بعد ما ذكر في جوابه أن قاسم بك أمين ممن يحبون الخير لوطنهم قال :
ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالأماني أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا
على مقربة من المجانين (١١١ إنه لأدب بليغ) وإن أسلم المجانين عاقبة يكونون خطراً على
الناس عند ما تديرهم بعض الأيدي !

إن البروجريه تشير بهذا الكلام الى أن قاسم بك (ذلك الطائر على أجنحة الوهم في نظرها)
هو في حد ذاته سليم العاقبة ، ولكن تحركه في مشروع الجامعة بعض الأيدي فيخشى أن
يكون خطره على الناس عظيماً (١) ما هي تلك الأيدي التي توهمتها البروجريه وتشير إليها ؟
قد يحار الانسان في معرفة هذا الضمير المستتر ، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ
المشروع يتضح المقصود . وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن ننقل خلاصة تظهر هذا
المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه .

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل في أوروبا في الصيف الماضي نقل هافاس انه أرسل
الى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء الكلية ، بحيث يكون مسروراً عندما
يجيء فيضع فيها الحجر الأول . وصادف عقب ذلك أن مصطفى بك كامل الغمراوي أذاع في
الجرائد دعوة للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله ، فلعل البروجريه يظن
ان هذه الهمة الجديدة هي أثر دعوة صاحب جريدة اللواء ولعله يظن أن هذا المشروع
من جملة المظاهرات الوطنية التي يقصد بها الاغظة ، ولعل هذه الظنون هي التي حملته أن
يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل ، وأبعد الناس عن المظاهرات ،
ولا يشتغل إلا بالجد ، مع أن دخول سعد باشا زغلول وقاسم بك في المشروع يظهر لنا أنه كان
لابعاده عن السياسة بالمره . وهذه هي الحكمة في أنهم ذكروا بعد الكلية عن السياسة في
المنشور الأول ، فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة . غير أن الظاهر من الحكومة
انها لم تقنع ببعد المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغي ، بل قال كثير من رجالها
انه لم يحن وقته . وسعد باشا زغلول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم انها تثبط .
فقال ان الحكومة لا تتعرض للمشروع . والبروجريه بما انها تريد أن تحسن عمل الحكومة
كيف كان ، ألبتت قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام في مخيلة الكاتب من الصبغة
التي لا حقيقة لها في العمل ، بزعم انها صبغة لا ترضى عنها الحكومة . وهذا يؤيد ما ذكرنا
في « الجريدة » من « أن الارشاد مضر إذا شابه التحيز » .

ونقول ثانياً إن الكلية هي أمنية البلاد على الاطلاق والمقصود منها ارتقاء عقول
الامة . وإذا ارتقت العقول يرجى منها السلام أكثر مما يخشى منها الخصام ، كما تظن

البروجريه . ولما كانت أمنية البلاد على الإطلاق ، كانت الجرائد كلها على الإطلاق داعية إليها فالمؤيد والمقطم والأهرام كتبت كثيراً في الدعوة إليها ، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعيد . غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية في مؤتمر التربية ، لأن التعرض إليها في هذا المشروع الثاني مع الظروف التي هي فيها ، وأعضاء الحكومة عين المساعدة عنها ، قد يوسع المجال لمخيلات غير العالمين بالحقائق .

وغير الجرائد دعا إليها العقلاء أيضاً . وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاة لها كما هو معلوم لكل أحد . ولولا أن المنية عجلت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهيمته .

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهي فروع من الكلية ، وأنه لم يبق إلا الفلسفة ، وإن البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ، فذلك كلام لم نكن ننتظر أن نسمع مثله من جريدة أوربية ولسنا بعارفين سره . أما الفلسفة فإنها بحمد ذاتها لا تضر ديناً ما ، وإنما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن ، لوجود الفلسفة الناقصة . فنحن نرجو من الكلية أن تضيء لنا بنور فلسفة حكيمة ننتفع بها في ديننا ودنيانا ، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجريه . وبعد فإن كنا أصبنا بالظن وكانت نية البروجريه سليمة ، ففيما قدمنا كفاية ، وإلا فأننا نقول الآن « ما للسياسة والعلم » ؟ .

- ٤ -

أيحكم أحدكم باستمرار الشركة بين شريكين استحکم بينهما سوء الظن ، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه ؟^(١) وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلا شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة للقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة ، وثمرته سعادة الأمة . نشعر كما يشعر الناس أجمعون بأن الجفاء والتحرز اللذين كانا دائمي الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التي وليت أمرها تباعاً في القرنين الماضيين ، كانا قد تقلص ظلّهما أو كاد في ربع القرن الماضي بسبب اقتراب الطرفين وتفاهمهما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكثر ترداد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم في كثير من المصالح العامة . بل كان هؤلاء إذا أحسّوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى عابدين أو إلى سراي رئيس الحكومة يتظاهرون أو يكشفون بما بدا لهم من الملاحظات ، وكان يتقبل منهم سمو الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

أمّا الآن فإن الوزراء قد احتجبوا عن الناس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية . اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل . ورضوا بما ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشيء في نظاراتهم ، ويظهر أنهم تركوا كل مسؤولية على المستشارين . من الصعب جداً على المستشارين مهما طالت إقامتهم في مصر ، ومهما عرفوا لغة البلاد وعاداتها وأخلاقها ، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقة بين الجناب العالي وحميد الاحتلال وبين الأمة . فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم في الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس في أدوار حياتهم الأولى ، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب إليهم مخالطة ، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكشفوهم بأفكارهم من المستشارين

(١) نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ . بعنوان « ما ذا يجب »

الانكليز. تحجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حلَّ عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى الى الجفاء. أخذت الحكومة تعمل في ادارتها على ما ترى من غير أن تجعل للناس شيئاً معها في الأمر، ولو على طريق الاستشارة إلا في النزر اليسير وما يوجب القانون أخذ رأي مجلس الشورى فيه استيفاءً لشكل النظام. جهلت الأمة بفقدان الصلة المذكورة أسباب تصرفات الحكومة. ولا شك في أن هذا النوع من الجهل يولد عادةً شيئاً من سوء الظن. وليس رجال الأمة يريثين بالمرّة من تبعة هذه النتيجة لأنهم لم يهتموا بعرض أفكارهم في كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حباً في العمل بالاشتراك واطهاراً لاهتمامهم بشؤون الأمة، ومعاونة الحكومة على الخير. وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد.

فلو ان سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشيء من تلك الخجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة الى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجتها من الاصلاح، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية في أمورها بما لا تعلم له نحواً، ولو ان السلطين، السلطة الشرعية وسلطة الارشاد اتفقتا على أن يكون الوزير هو المسئول قانوناً وفعلاً. وأن يكون المستشار هو المستشار. ولو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمعزل، بل هي حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها. وأن من شأن الحكومة في الأمم غير الراقية أن تكون بمناوبة الوصي. وكلما ارتقت الأمة استحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبح وكالة صرفة. وان هذا التحول لا يكون إلا بأن تضيف الأمة الى تقديمها المالي والعلمي تقدماً سياسياً أصله حب الوقوف على ماجريات العمل في الحكومة حتى تشارك فيه.

لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً الى التفريق بين الأمة وبين الحكومة، ولقام كلاهما بالواجب عليه.

- ٥ -

يعلمنا التاريخ أن الأمة المصرية في أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العلمي في أمرها نصيب . زيد بالحكم العلمي الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلًا عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد . كانت قاعدة حكومة مصر هي الاستبداد من تلك الأعصر الخالية إلى الآن . فكان ماشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظًا فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون منطبقًا على مصلحة الأمة بالعرض ، أو من غير قصد - كانت الحكومة دائمًا أجنبية تخالف الأمة في الجنس أو في الدين واللغة والعادات والأخلاق ، أو فيها جميعًا - كانت الأمة بذلك في غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها اخلاصًا حقيقيًا ، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الاخلاص . غير أن الناس كانوا مضطرين لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلغته ، يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة ، يتسحرون إرضاءه بالالفاظ ويمتدحونه في وجهه فاذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعمته وتقلص سلطانه . بقيت هذه الاحساسات في الأمة أزمانًا طوالًا متوارثة من الآباء إلى الأبناء ، فأفسدت كثيرًا من الأنفس وأضاعحت الحرية العقلية ، والشجاعة الادبية التي هي طبيعة في النفوس ، وولدت تلك الاسباب جميعًا سوء الظن بين الحاكم والمحكوم - تلك هي الطبائع التي يغرسها الاستبداد في النفوس . فيحتاج في اقتلاعها منها إلى أمد طويل في الحرية بجميع معانيها ، وأخذ بالتربية الصحيحة ونظر في البراهين التي يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على اثبات حسن قصدها ، وانها تخالف الحكومات السابقة في مقاصدها من المشروعات .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجالاً ونساءً تبكي إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها للخدمة العسكرية . وليس مصدر ذلك الجبن ، ولكنها عادة أصلها عدم ثقة الأمة بالحكومة ، واعتقادها أن التجنيد هو في مصلحة الحاكم دون المحكومين ، ولو كان لهم قوة

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة في ٢ من شهر ابريل ١٩٠٧ بعنوان « الجفاء بين الامة والحكومة :

اسبابه ونتائجه »

على الحكومة يمنعون بها بنبيهم لفعلاوا — ولئن سألت أحدهم لماذا يبكي على ابنه المجند لعبر لك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره : هو فيقول : إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هي التي تذري عبراتي — كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدي الى سوء الظن .

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس في القرى يجتهدون في أن يحولوا بين متهم في جريمة وبين اثبات التهمة عليه . وليس كل السبب لهذا القيام ما تمليه العصبية القريية أو تفضيل الظلم على إقامة العدل ، بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسعون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية في طريق أحكامها ، ولو تبين لهم أن ما فيه العدل . وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء — نرى الناس يسهل عليهم جداً أن يدلوا بأموالهم الى الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالهفة . وما سبب هذا : الكرم في غير موضع ، ولا الحجة . ولكن في نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق إلا إذا أفاد مقابلاً . فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آتٍ كله من عدم استقامة الحكام ، بل يشاركون فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة المحكومين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب . تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء . ترى الناس يستأثرون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التي يمكن أن تؤول عن سوء الظن بضرر خفي محتمل . ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل على النفع الظاهر القريب . فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الاعرابي البشري بالأنثى ، كاسف البال ، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع . وليس كل السبب في ذلك القلة في الفهم أو الخطأ في التقدير ، وإنما أكبر السبب هو أثر في النفس من آثار سوء الظن . حسبننا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة ، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التي لا يزال بعضها بين ظهرانيها الى اليوم .

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية واردة جزئية قبيل الاحتلال الانكليزي ، أن نعمل عمل المجد الدائب لازالة أسباب الجفاء ونحو نتائجها وآثارها التي فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد . ولكن جاءت الثورة العسكرية في غير وقتها وتبعها على أصحابها . ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس في التقدم ، وحول بارقة الفكرة التي كانت نشأت لحب الاستقلال الى اعتقاد عام في الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة ، هي أشبه بالحكومات الغريبة القديمة ، لا تعمل إلا لامتثال الرعية واستعبادها .

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الإصلاحات

المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل — ولكن ذلك لم يبع كثيرًا من سوء الظن . وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها . فإن الحكومة تختلف كثيرًا على نفسها وذلك مما يجعل الأمة في ريب من مقاصدها في مشروعاتها . ويظهر أنها ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الانكليز ، سواء كانوا مفتشين أو غيرهم ، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة في القدم بمجرد إقامة العدل أو شيء من الجمالة المتكلفة في المعاملة — ولكن ذلك أنتج استقامة في الموظفين الوطنيين ، إلا أنه جعلها استقامة انفعالية أو بعبارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكة الحلقات التي هي أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلي ، من أن تكسبه إياها . فجعل الناس يظنون أن انكثرتا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقىها وتقوي مدينتها لتكسب محبتها وتكون هي أولى جميع الدول بالامتياز في بلادها ، كما يقول صاستها ، وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف في مشروع المعاهدة سنة ١٨٨٧ . حسنت حال أعمال الري والمالية فقالوا: إن ذلك لارضاء أصحاب القرايطيس المالية في أوروبا . حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب امر السلطان .

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الانكليز ويجعلهم يظنون أننا ننكر الجميل . لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التي يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها — وإن بيد الانكليز إزالة هذا الجفاء بمعونة الجنب العالي والأمة . أما علاجه فهو اقناع الأمة بالحس بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس المهمة التي أصلحت بها الأحوال المالية . أمر التربية واجب على الأمة تقوم به من جانبها هي ومرشدوها كاصلاح العائلة المصرية . ولكن صلاح الحالة السياسية والادارية يتعلق بالسلطين معاً — وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصلة بالأمة وإن يتدرج ذلك من النظر الى الموظفين في الأقاليم ، وإن تكون المراقبة قاصرة على معناها . وإن تسمح السلطان باشتراك الأمة في عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل الى المرتبة التي تقصد الحكومة الانكليزية منحها إياها . وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها . ولا تعود احداها تجهل مقاصد الأخرى . فإن من جهل شيئاً ماداه .

- ٦ -

يقول ابن البلاد كلمة تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيسرمسى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفهم^(١). ويقول الأجنبي الكلمة نفسها بالتمام في وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة « ذهبية » وينسى أنها كانت بالأمس « نحاسية » أو أقل . فما السر في هذا ؟

كننا قلنا ما معناه : إن الأمانى في المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وإنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية ، وأن التماس مداخلتها لا يفيد ، وأن الهياج يضر ، وأنه لا شيء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع . وكل هذا ثابت في كتاباتنا المتعددة والمتنوعة . فقام بعضهم يتخرون في شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا . كلاً وإنما يحزننا أمران : الأول - أن يضع الرأي العام في ضوء هذه الأهواء : والثاني - أن تكون المناقشة فوضى إلى درجة أن أحدهم يذم منك الشيء ويمدحه من غيرك . إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شاهد منها مقالة مسيو « فلورنس » وزير خارجية فرنسا سابقاً فانه جاء فيها نصائح للمصريين هي عين ما كنا نقول . فلقبت هذه « ذهبية » . ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلماتنا قبل من الانقلاب .

يقول صاحب هذه المقالة : « إن الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين في النداء بتحرير وادي النيل والسعي جميعاً إلى هذا الغرض الشريف » .

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التي أوجب عليها الكاتب ما أوجب ، ونعرف كما يقول هو في المقالة نفسها انه « لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه » . ويقول الكاتب « لكن لا يسعنا كتمان ما في تحقيق هذه الأمانى من الصعوبات ، فإن من الحق والجنون اعتبار المسئلة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما انه من العبث التفرير بالمصريين بمثل هذه الأمانى الباطلة » . فإلى من يوجه هذا الكلام

(١) نشر بالمعدد ٢٣ من الجريدة في ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « الفرق بيننا وبين الغريب »

يا ترى ؟ . إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لمانا اخواننا (في الطين والدين) وقالوا انهم يريدون إخماد عملة الوطنية وتنويعها ولقالوا اننا انما نقصد فلاناً وفلاناً : فيا للمعجب ! وألف مرة يا للمعجب ! ان الذين يظن أن يوجه اليهم هذا الكلام (لو قلناه نحن) هم الذين نشروه وأطروه . فما الفرق بيننا وبين الغريب ؟ .

يقول الكاتب « المصريون يعتمدون على أنفسهم » وقد غلط بهذا التعبير . ولعله قصد أن يقول فلا ينبغي للمصريين أن يعتمدوا على أحد إلا على أنفسهم . نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتمد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد لهؤلاء النفر من قومنا أن يستغثوا « بروبوتسون » فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم ، واستغثوا ما شئتم ، ولكننا لسنا معكم من المستغثين .

يبحث هذا الكاتب في الوسائل التي يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها . فذكر أولاً الاستنجد بالدول فقال انها واسطة يرتاب في نجاحها . وقد غلط بالتعبير إذ قال « يرتاب » والصواب أن يقال « يقطع بعدم نجاحها » ، إلا أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة ، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : « فأت ان حاولت الاستنجد بدولة وأنجدتك ، فما يكون شأنك إلا الخلاص من سيد ، والوقوع في ربة سيد آخر . وليس هذا مما يستحق التعب والجهد » .

وذكر ثانياً الثورة وهو لا يصوب الرأي فيها يقول : « لأن الثورة ان خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلا زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل في الوصول الى الغرض ، وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهي تقطر دماً والآهواء والشهوات جميعاً هائجة نائرة يكون حظهم القوضى ، والقوضى تؤدي الى السقوط التام . ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : « بقيت واسطة واحدة وهي أبطأ في الوصول الى الغرض ولكن أكد نجاحاً وهذه الواسطة هي تكوين رأي عام وطني وتغذيته غذاءً مستديماً حتى يقدر أن يؤثر في إخراج العنصر الأجنبي شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم واحلال العنصر الوطني محله . » ونحن نرى هذا الرأي ونذهب هذا المذهب ، ولكن هل الطريقة في تكوين الرأي العام أن يقوم

واحد أو اثنان برأي، حتى إذا قام مئات من الأمة برأي يخالفه بعض المخالفة، عدّوا مارقين من الوطنية . أفهكذا يتكوّن الرأي العام ؟

أهذه كل البلاغة ؟ وهل هذه كل الحجج ؟

يقول مسيو « فلورنس » ان المسألة المهمة في الموضوع هي انشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم ، انه لقول نفيس « ذهبي » . ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن في مستهل جريدتنا فكيف قبول ؟ إننا نحن قلنا « إن أسهل سبيل الاقتناع وآكدها في الوصول الى الغرض هو سبيل المحاسبة التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل » فما كان من بعض الجرائد « الوطنية » إلاّ اعدام هذا القيد (التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل) وتسمية المحاسبة التي تكلمنا عنها محاسبة مطلقة . وبنت على ذلك سؤالاً طويلاً لا يرد في مثله جواب ، ولم يكن من لزوم لاعادة هذا الماضي ، لولا ما أحرزنا من هذه الفوضى في المناقشات والدعوى ، وما آلمنا من نفوذ الأجنبي في كل شيء حتى في رأي بسيط يبيده ، وحتى صاروا يذمون الكلام ان صدر من ابن البلاد ويمدحونه نفسه ان صدر من الأجنبي . فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم الى هذا الحد ، وهل نشيت هذه الفروق يوماً وننفىها يوماً ؟ فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات ؟ ان الاستقلال الفكري هو من جملة أمانينا ، فكم يآلم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكري أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستمجنون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائلها ، لا بالنظر اليها نفسها . فبالله كيف ترقى إذا كان استقلالنا الفكري هذه درجته أمام العيان . ألا فليتق اخواننا الحساب ، فانه خير لهم ولهذا الوطن العزيز . نحن لا ندعي علماً كعلم « فلورنس » ولا مقاماً في الوجود كمكانه ، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه الى درجة نحار معها في تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء . ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكري أثراً في طائنا ، على حين أن أمامنا مطالب عالية .

ان الاستقلال الفكري فوق كل شيء ، فيؤسفنا أن نراه مقضياً عليه الى هذا الحد . وعسى أن نراه يوماً ما حيّاً يتجلى فتشعر فبه الأشياء كما هي ، ولا ينظر للغريب بعين ولا بن البلاد بعين غيرها .

- ٧ -

أن الجريدة لم تنشأ لأن تحابي السلطة الشرعية أو الفعلية^(١) ولا لأن تعادي واحدة منهما ولا لأن تنتصر لاحدهما على الأخرى. بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى. أنشئت لتنصر الحق الذي خذله كثير من الكتّاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التي يجتهد أغلبهم في سترها عن الأمة طمعاً في نعمة تتدلى إليهم، أو تهيباً من قوة يتوهمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم. ولكي توضح أن هناك مصلحة يجب أن تضحي في سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المقامات وأقدسها. وهما مصلحة الأمة ومقامها. وإن فيها قوماً يألمون لسكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام. ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التي أباحها القانون. ومؤسسو الجريدة يعملون قبل انشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأدقها وأشدّها خطراً عليهم ولكنهم ووطنوا أنفسهم على ملاقة هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقية إلا إذا لم يبال أهل الرأي فيها بالصعوبات التي تصادفهم في سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته.

ولقد يجد الظالمون أنفسهم في هذه الخطة ما يروّج بضاعتهم. ولكن الجريدة لا تحفل بسميهم، ولا تعوّل في أداء مأموريتها على التلميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية في مقام البيان موارد لا تليق بشأن الأحرار. ولا يصح الاعتماد عليها في كشف الحقيقة وتنوير الأفهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافيه بعدم الرضى عن خطة الجريدة. فما كان أغناه عن هذا السعي العقيم النتيجة، الذي لا يضر الجريدة في شيء. ولو أن المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للإيقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً ولكنه سامحه الله يدعي أنا أشرنا بقولنا «الارادات المستمرة» إلى أن الجمعية العمومية كانت في قراراتها متأثرة بسلطة معوّ الأمير — على أننا قلنا في كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفي التعليق على أقوال

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة في ٦ من شهر إبريل ١٩٠٧ تحت عنوان «عود على بدء» :

منهبتا ومدهمهم

بعض الجرائد قولاً صريحاً بأننا نَعْرِفُ شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأي سلطة مطلقاً .

نقول للمؤيد إن لكل مصري حق الرأي على ما يصدر من رجال المعية السنية من الأعمال فيقوم يهدد ويوعد، ويقول إن هؤلاء الموظفين لا ارادة لهم وإنما يعملون كل شيء بإرادة سمو الأمير . يريد بذلك أن يستدرجنا الى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهي القول بالرأي في محل الأمير — له ما طلب — كأنا به يقول إن الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك ، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلاّ بالأطراء والثناء —

مذهب جديد في الاسلام ! يظن به المؤيد أنه يرضي سمو الأمير، ولو أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين .

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة المعية بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من اضافة التقديس والعصمة لها ، وجعل رجالها مجردين عن الارادة كما لا يستطيع أحد أن يجهنم وجه خدمة الانسانية بستر ما يجب في حق الأمراء من حب الحق والعدل والانتصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبي حنيفة الذي جلس ليتولى القضاء فأبى ، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأي في عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة روسو في الإرشاد الى الحرية والاستقلال أن يحدّثوا من استقلال الأفراد في الرأي بالتهديد والوعيد، وأن يستبيحوا الغرض الذاتي في خدمة الأمة ، وأن يتصدّر أحدهم للاستجواب عن المسؤول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام في خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه في الرأي — لانفك بعد ذلك في أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام .

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير . ويظهر أن هذا الاسيوع هو أسبوع جبروت الجرائد فما أشبه التيمس في وعيدها بالمؤيد في تهديده . جرح التيمس المصريين في شخص أميرهم فما أبعد هذا عن غرض الانكليز في كسب صداقة المصريين . ودافع المؤيد عن سمو الأمير بما يقتضي انه لا يميل الى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص . وما أبعد هذا عن ميل سمو الأمير وتصريحاته .

إن أميراً شريفاً مسلماً كأميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه الى الاسلام وخلافة المسلمين لجدير بأن يقول كما قال عمر : « من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه » وليتعبط بأن

يبين شكل مصري القول بالحق ورفع النصيحة بالاحلاص .

إن أميراً حالياً كأميرنا ترى تربية عالية عصرية سداها الحكمة ، ولحمها الحرية ، يكره الاستبداد وطبائعه ويجب مشاركة أمته إياه في العمل كما صرّح للملأ ، ويقبل تحت رعايته الجامعة المصرية التي تخرّج الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، لجدير بأن لا يقبل أن تكون أفراد حاشيته مسلوبي الإرادة كما وصفهم المؤيد .

فتى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم ، نقدم للقارئ المبدأ القويم وهو الذي نعتقده ونقول به . إن الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد وجموع أن يحترمه احتراماً تاماً ويطيع قوانينه سرّاً وعلانية ، كما يجب أن يذيع الكتاب عنه أعماله المبنية على الحق والعدل ليأمن الناس في حكمه وتزداد طاعتهم للقوانين وثقتهم بمصدرها . وأن يرفع إليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس (إن كان) نصيحة لا يخاطبها رغب في تقريب ، ولا رهب في إقصاء . بذلك يؤسس الحكم على الحرية ، وتنفذ قوانينه بالرغبة دون الرهبة . وفي ذلك سعادة الحكم والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتاب فأصبحوا يقولون إن الحق لا يصح أن يقال منا على أنفسنا . ويظنون أن هذا ضرب من ضروب السياسة . كما أنهم يظنون أنه يجب على كل فرد منا أن يكون سياسياً يستر عيب نفسه وذويه وأمته والإدارات الوطنية ويكشف الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للانكليز — ولا يعلمون إن الحق المتعلق بالمبادئ والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً ، سيما إذا كان وجهه غير خافٍ على المطلعين كما لا يعلمون أن السياسة ليست من أخلاق الأمم ، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق في شيء . إن اتباع ما يذهبون إليه هو الذي يفضي بالأخلاق الصحيحة إلى البوار . وإن في العمل به تحقيقاً للهمة الموجهة علينا كل يوم من الانكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة .

فالواجب علينا عمله تلقاء هذه الآراء أن نصرّح بالنقد تصريحاً ، سواء في ذلك أعمال المحتلين أو أعمالنا . فانه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد ، وإن تعرض ما عندها على سوق الأفكار ، حتى يبين الصالح من الفاسد . فإن بقاء الباطل في غفلة الحق عنه .

- ٨ -

عقدت الجمعية العمومية^(١) جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعزة الآتية أمماؤهم :

علي شعراوي باشا . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم مراد باشا . طلبة سعودي باشا . مقار عبد الشهيد باشا . ابراهيم بك الهلباوي . السيد بك أبو علي . السيد علي بك الرفاعي . السيد بك خشبة . أحمد لطفي السيد . أحمد بك الهلالي . أحمد بك فتحي . أحمد بك محمود . الخواجه اندراوس بشاره . حمد بك الباصل . حسين بك عابدين . حسن بك ججموم . حفي بك الطرزي . حسن بك عبد الرازق . قطب بك قرشي . عبد العزيز بك فهمي . سلطان بك محمود بهنسي . صالح أفندي زكي . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الستار أفندي الباصل . صادق بك أباطه . محمد بك محفوظ . محمد بك محمود خليل . محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار . محمد بك عثمان أباطه . يوسف بك جعفر . محمد بك متولي . ابراهيم بك رمزي . سليمان بك أحمد أباطه . محمد بك الشريف . حسن بك الطوبي .

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأناب بعض الأعضاء غيرهم عنهم في الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية :

ياسعادة الرئيس ويأحضرات الأعضاء

اممحوا لي أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور الى غرض هام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة، بل المنفعة هائدة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية، وإن كان لمجموعكم هذا ولكل فرد من أفرادها أن يعتبط بالنتائج العظيمة التي أدتها جمعيتنا ، وتؤديها لامتنا ، التي تنتظر منكم — يا أكبر أبنائها — أن تحققوا لها مطالبها من السعادة القومية .
ثم اممحوا لي بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية ، والثانية عن حالة شركتنا وحرصنا .

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : « الجمعية العمومية لشركة (الجريدة) المصرية »

حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل — أيها السادة — أن يفرق المرء في مثل الظروف التي نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية ، وحالتنا السياسية في موقف كهذا فانهما وكلاهما في طور التكون مختلطتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لساكنيهما منفردة عن الأخرى إلا في وقت طويل لا يسهه المقام الآن ، وبجهد شديد لحضر تكم أن تقيلوني منه .
فالواقع ان النظام الاجتماعي لامة يقتضي توفر الامور الآتية :

- ١ — كون الفرد جزءاً من الأمة والشعور بذلك .
 - ٢ — وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن .
 - ٣ — التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق .
- تلك هي العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعي في كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودي الممكن في طريق المدنية .
- ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبثا في مصر ولكنهما لا يزالان في طور التكون وجب أن يعتبرهما المشتغلون بالسياسة في مصر غرضين مهمين ويعملوا لتأتهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية . وهذا معنى قولي أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلطتين أشد الاختلاط .

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضي بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقة تؤذن بالتقدم الى الامام فان الأمة لم يكن بيدها من سياستها شيء بل كان ينظر عقلاؤها لماحريات الأحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذي لا يعنيه محاولة تغيير الأحوال الضارة بأمتة . ويكتفي دائماً بأن يرجو المستقبل في أن يزيل هذا الجحول والجود عن الأمة حتى تشتغل بسياسيتها وتدير نفسها ، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً في تنبيه الشعور القومي وأخص منهم بالذكر سعادة زميلي مصطفى كامل باشا — شفاه الله — فان كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً في تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعي سياسة الأمة من القوى الكبيرة التي لا يتحقق وجودها إلا بأن تحمل الجمعيات السياسية محل الأفراد — ولا شك في ذلك — أيها السادة —

فإن كل عمل سياسي لا يأخذ نفاذه ولا يبلغ كماله الممكن الا في يد الجماعات التي هي الأحزاب السياسية . كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نفاها وانتشارها التي هي عليه اليوم الا في يد الجماعات التي هي الشركات المالية والتجارية الخ .

خلقت الحاجة في مصر فكرة ايجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية او الأحزاب السياسية أو ما شئتم من الأسماء فإن مؤداهما جميعاً واحد . فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الامام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما . وبقيت الفكرة تنتقل في الرؤوس حتى نضجت على أيديكم في العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيت الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذ بوضع قانون الشركة شركة « الجريدة » المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحي باشا وسعادة عفيفي باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمي ومحمود بك أبي النصر ومحمد بك محمود خليل فسنوا القانون ووقعتم عليه في جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٦ . ونظراً الى أن هذا العمل هو أول عمل سياسي قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على حلية الأمر حتى لا يعتبر عملهم الظنون والريب . فأتخذ هذا العمل المملوء بالروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيون كلما بدت لهم فرصة الايقاع بالجريدة وكما تنبه في نفوسهم مبدأ تنازع البقاء . ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بهممة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل في قرار مكين .

شجع عملكم هذا فريقاً من الناس على تأليف شركة الايتاندار، والاجيسان استيندارد، كما شجع جماعة آخرين لا يزال أمرهم لم يخرج الى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنا نرجو لسكلكما الشريكتين السياسيتين النجاح والفلاح .

ثم كان من تدرج شركتكم في مراقبي التقدم أن أعلنت بلسان فقيدهنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية « بحزب الأمة » ونشر برنامجها فقرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجا حتى بلغ عدد أعضائه الى الآن حوالي ٧٥٠ عضواً فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً . فقد قام بعدكم الحزب الوطني ينشر برنامجها ويدعو الناس إلى الانضمام اليه فدخله أناس كثيرون .

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذي لم يكن حديث العهد بالسياسة وألف حزباً سمي ' حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ' ودخل فيه بعض الناس أيضاً .

وبذلك سرت في مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد في المطالبة للأمة بحقوقها . وزجوا أن لا تقتصر الأحزاب همها على المطالبة، بل تسعى في إنشاء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها في كل أمر من الأمور . على هذا يسرني أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الأحزاب بالسرور . وأن تعتمد عليها في كل الشؤون . وأن الذين يقولون أن تعسّد الأحزاب مضرّاً أو غير نافع لا يزالون يحفلون إلى الآن طريق ترقى الأمم . بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل . وهي أن الفرد أقل أثراً في عمله من الجماعة . وإني أشعر أنكم جميعاً مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل وأن أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أنتم البادئون فيها المشجعون على إيجادها ولكم عليها فضل التقدم .

أيها السادة :

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسياً واجتماعياً قد انتقلت من حال السكون الذي قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا إلى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التي تألفت فأصبح باب العمل في السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر لليائسين وأصبح الفلاح يرجو أمته صحت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة إلى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التي تجمعها هذه القاعدة البسيطة التي هي « أن السلطة للأمة » وما يتفرع عنها من وجوب إقناعها بالحاجة إلى مشاركة الحكومة في الأعمال العامة ؟ الخ الخ .

وإني أعتقد أيها السادة أنه لا يعصى عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة المعتدلة المناهضة لحال الأمة المصرية إلا ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة في ظل ممّوها أميرها محترمة الرأي لدى الحكومة ، نافذة القول ، وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية .

شركة الجريدة وحزب الأمة

اسمحوا لي أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على ماجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الأمة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدها

ليس في البلد من لا يعلم بأن بعض اخواننا أعضاء شركة الجريدة قد انشقوا عليها بمؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفي ولكنها كلها ترمي في ظاهرها الى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك في أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الأمة وأعماله .

وان الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم في الخروج من الشركة قدور شكواهم على نقطتين : إحداهما : أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها وبذلك سارت الجريدة في طريق غير المرسوم لها بمقتضى قانونها . الثاني : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة .

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة فهو الواقع واني لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذي أمضيناه جميعاً حصر السلطة في مجلس الادارة وان العقد الذي قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الادارة وهناك يرفع الخلاف للجمعية العمومية .

وها هي محاضر مجلس الادارة بين أيديكم هل تجدون فيها أثراً لاحتجاج من هذا النوع . ويسوءني أن أخبركم بأن أغلب اخواننا الذين صرحوا بالخروج هم من مجلس الادارة فهل حضروا مرة فيه واعتضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن . وهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة عاجزين عن تقويم عوجهم فانهم عن تقويم الأمة أعجز . فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الادارة ويثبته شكواه . ولم يحصل من ذلك شيء . فالظاهر أن هذا لا يصلح سبباً لخروج الشركاء ، بل هناك سبب آخر غير ما يقال .

أفصح خصوم الجريدة في أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادي السلطة ولكنها لم يأتوا على هذا القول بدليل . وقد دافعت الجريدة عن نفسها في هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل .

أما الأمر الثاني : وهو الحالة المالية فهذه الحساب الختامي لسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الإيرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس

المال في صييل المصاريف العمومية الأنيف وسبعة آلاف جنيه، ورأس المال نحو العشرين ألف جنيه، والمقدّر لا يرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطي الذي لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرّة، ولكن أنعرفون فيماذا نحارب ؟

إننا لا نحارب في أشخاصنا فيكون الأمر هيناً، ولا في أموالنا فيكون الأمر أهون، ولكن خصومنا يحاربوننا في أعز شيء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة .

انهم يريدون أن يثبتوا — إذا انتصروا في حربهم وأفلحوا في تفريقنا — أن أعيان الأمة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسي، وإن أرادهم أضعف من أن تحمل مقاومة لمبادئهم . أفليس ذلك مأساً عن قرب بشرف الأمة ؟

دونكم ما قال معادة رئيس حزب الإصلاح في المأدبة التي أقامها حزبه للضيف الأجنبي النائب الانكليزي :

«ولذلك شرعت الحكومة في وضع مشروع لذلك وبلغنا أنها قد أنجزت المشروع وهي الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر .

» وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضى عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهي تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لأشارته . ولكن الغريب أن نقرأ من أعيان البلاد قد نشطوا للأعمال السياسية في أخريات الأيام قد خدعوا، أو كما يقول العامة سرقتم مكين اللورد، فهم لا يزالون مسروقين بها .

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفذوا أيديهم من سياسة اللورد قولاً، هم يتبعون سياسته فعلاً .

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها في السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم، قد جروا في تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاصاً بتوسيع اختصاص مجالس المديرية وهم لم يضعوه إلا بعد أن قرأوا اقتراح اللورد كرومر، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة، فكأنهم يقولون مثلها تبعاً لقول اللورد كرومر أنه لم يكن الوقت لأن يوسع اختصاص مجالس الشورى والجمعية العمومية »

تعمدون من ذلك مقدار ما يسره لكم المؤيد من اعلان التهمك والسخرية بأعيان أمتك .
وليس هذا بغريب ، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن اخوانهم بغير سبب مقبول
ليعينوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول .

غير أنني لست في مقام الرد عليه ولا مقابلة سخريته منها بمنزلها ، فان لذلك وقتاً آخر
يصفى فيه الحساب . ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التي قضت على حزب
الامة أن يعجل بتقديم مشروع مجالس المديريات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص
الهيئات النيابية الأخرى فلكم ذلك . فأباحوا له الكلمة فيه فقال :

تعمدون أن حزب الامة انتخب في جلسته المنعقدة يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٧ (قبل
تأليف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية) لجنة للنظر في مشروع تعديل القانون
النظامي وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة
ونظراً إلى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما
يتعلق بمجالس المديريات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها في مناقشة من هذا النوع يرجى
من ورائها اقناع الحكومة ببعض ما تطلبه الامة من هذا النوع ان لم يكن به كله .
وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدّمها كل من أصحاب السعادة
رئيسنا محمود سليمان باشا وعلي شعر اوي باشا و ابراهيم سعيد باشا و ابراهيم مراد باشا ومحمود
بك عبد الغفار . قدموها باسم حزب الامة إلى صاحب العطفة رئيس مجلس النظر فوعدهم
خيراً . وانهم ليدأبوا في السعي لدى الحكومة لاعطاء مجالس المديريات ما يمكن من السلطة .
ومن أين يعلم انا لا نشتغل بمشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادي به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلونه لأنه
لا مصلحة لنا في أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر في أن
ننال حق الامة بالفعل لا بالقول والوعود .

ليس من الصعب — أيها السادة — أن يوضع أي مشروع ويقدم للحكومة ، بل الصعب
هو انتهاز الفرصة المناسبة وتحسين الوقت اللازم والدخول الى النجاح من بابه ومحاولة اقناع
الحكومة بالرضى عن الطلب وتنفيذه — فأمرنا كله قاصر على الاقناع ولا اكراه فيه . وإلا
فإن مجلس النظر تحت رئاسة سمو الجناب العالي قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي
فإذا يعمل حزب الإصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التي اتبعتها لجنة حزب الأمة هي طريقة رشيدة مفيدة، وأكرر لكم أيضاً بأننا لا نتعجر فيما نعمل لأمتنا وإيست الطنطنة والشنشنة التي يستعملها غيرنا مناصبة لمركز احترامنا من الأمة، ولا هي ضرورية لنا كما هي ضرورية لغيرنا، لأننا إن عملنا خيراً لأمتنا فإنما نعمل لنفسنا. وكل منا إذا أراد قضاء غرض خصوصي له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه. بل قد يكون إعلان المشروع والتفاخر به موجباً لعدم قبوله في بعض الأحيان - وليس المراد هو الطلب، فكم طلبنا وطلب غيرنا؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق.

فانظروا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطعناً من المطاعن التي توجه لنا. ربنا إنك أعلم بما يسرون وما يعلنون.

نرجع الآن الى ما كنا فيه :

إن التهمة التي تهم الجريدة بها غير صحيحة، وإن الشركة مالها موفور، وها أنتم أولاء أصحاب الجريدة فإن كان في قانونها نقص فكملوه أو عدلوه. وإن كان لمدير الجريدة هو خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وأنه في غاية الاستعداد الآن لأن يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط. كل ذلك بشرط أن لا نقشل في عملنا العام، فإن ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذي يجب أن نفتديه بكل مرتخص وغال. واني شديد الرجاء في أن هذه الفتنة القائمة ستنتضي وأنه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشيء مما نكتب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها، وأنه لا تنافي مطلقاً بين طلب الحق والاخلاص، وأنه لن يمضي قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن سعيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم ثفعاً. وإن السلطة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائد رعاياها متناهية في الاخلاص لها، حاملة على المطالبة بحقوق الأمة. فإن الحق لا بد أن يظهر ولو أبطأ ظهوره. وإن الله مع المخلصين. اه

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت في أعمالها واقترع على اسقاط ستة أعضاء من مجلس الادارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هي أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والعزة ابراهيم باشا سعيد، وعمر بك

سلطان، و ابراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، والسيد علي بك الرفاعي، وعلوي بك
الجزار . وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق المحامي في مجلس الادارة .

وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتي :

انتداب لجنة للمداولة مع حضرات الشركاء الذين صرّحوا بالخروج من الشركة في
أسباب ذلك .

ان الجريدة لم تتعدّ قانونها فان التهمة التي اتهمت بها غير صحيحة .

ان التصديق على الحساب الختامي لسنة ١٩٠٧ وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك هجوم فيما كان يأخذه على الجريدة ، ولملأقنعه اخوانه
صحب خطابه الذي صرّح فيه بالخروج . فنشكره على الرجوع الى الحق لان ذلك من أكبر
الفضائل .

وانقضت الجمعية على ما يرام من الوفاق .

المجلس السيادي

- ١ -

ليس من العيب أن نبدي طرفاً من ملاحظتنا على هذا المشروع مشروع المجلس التشريعي^(١) فإن واضع جناب اللورد كرومر قد دعا أهل مصر من الوطنيين وزلاها الأجانب إلى الخوض فيه . ولا بدع أن يخوض المصري فيه مقدراً نتائجه من جهة كونه يفيد مصر في تقدمها الاجتماعي والسياسي أو هو كما يقول بعضهم مملوء بمقاصد مياضية مخيفة .

لا خلاف في أن الامتيازات الأوروبية التي كسبها الغربيون في الممالك اللانصرانية كمالك تركيا وفارس والصين واليابان الخ الخ كان سببها اختلاف قوانين الشرق عن قوانين الأوربيين . فأما أمة صنت لنفسها قوانين تشابه القوانين الأوروبية أو اعتنق أهلها مذاهب التمدن الحديث أصبحت الامتيازات الأجنبية لا محل لها فيها . ومصدق ذلك أن اليابان في سنة ١٨٩٤ قد اتفقت مع الدول الأوروبية على أن تلغى الامتيازات في بلادها ابتداءً من سنة ١٨٩٩ وقد كان ذلك .

أما الامتيازات في الدولة العلية فلم تكن علتها مجرد مخالفة القوانين بل انه يؤخذ من روح أقوالهم أن الامتيازات تدوم فيها ما دام الدين الاسلامي . فقد همت الدولة العلية في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨١ أن تلغي بعض الموايا التي كسبها القناصل بالعادات دون نصوص المعاهدات فأجابتها الدول على ذلك بالرفض اعتماداً على أن الباب العالي ليس له بمحض ارادته ان يبطل تلك العادات القديمة . ويكاد الأوربيون يكونون مجمعين على ما قيل : « ان تركيا لا يمكنها أن تقدم برهاناً على أنها تعامل المسيحيين بالعدل فلا يصح أن يترك المسيحيون لتصرف الباشاوات والمحاكم الاسلامية لأن ذلك يقضي على النزلة الأوروبية في بلاد الشرق » . وأقرب شاهد على أن أوروبا تقول بوجود وجود الامتيازات ما دام الاسلام إن تلك الامتيازات قد ألغيت من الولايات العثمانية التي استقلت بمقتضى معاهدة برلين وهي رومانيا

(١) نشر بالعدد ٥٥ من الجريدة في ١٤ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مجلس التشريع الدولي »

والصرب . كذلك كان الأمر في البلغار على أنها لا تزال تابعة لتركيا تبعية اسمية كما ألغيت الامتيازات بالضرورة من البوسنة والهرسك اللتين لا تزالان تحت السيادة الاسمية للبواب العالي وان كانتا في الواقع ملحقتين بالنمسا بالفعل الحاقاً كاملاً إذ أن النمسا تجند أهل هاتين الولايتين في الجيش النمساوي . وكما ألغيت من قبرص ما دامت ادارتها انكليزية . على ان علة بقاء الامتيازات في بقية ولايات الدولة العلية لا يمكن أن تبقى الى الأبد لأن السياسة أوجدتها فالسياسة تعددها متى تغيرت وجهتها .

وعلى كل حال فان الامتيازات الاجنبية هي في أصل وضعها مزايا أعطيت للأوروبيين لتيسر لهم الاقامة في الشرق في تلك القرون الماضية اقامة طيبة كأنهم في بلادهم .

ومن هذه الحوادث التي ألمعنا اليها يعلم القارئ أن قوانين الامتيازات هي قوانين ضرورة تزول متى زالت الضرورة . بهذه المنابة رأى الخديو الأسبق انه يصعب انتظار الوقت الذي تثق فيه أوروبا بالقوانين المصرية والمحاكم الأهلية فأراد أن يخفف الاضرار التي تنجم عن المحاكم القنصلية فسعى بواسطة وزيره نوبار باشا في انشاء نظام قضائي مؤقت يقلل شيئاً من أضرار هذه الامتيازات الموقته أيضاً ، وهذا النظام القضائي هو المحاكم المختلطة التي يؤخذ من روح تشريعها ومن مدد اشتغالها انها موقته كالنظام الذي خلفت معظمه وان كان لا يغيب عن الذهن أيضاً ان ذلك التوقيت كان من أسبابه أن أوروبا كان عندها بعض الشك في حسن سير تلك المحاكم على محور النظام والعدل فاذا لم تقم تلك المحاكم بالمطلوب منها عادت حال الامتيازات الى ما كانت عليه قبلها .

كان ينتظر المصريون أن يرقوا بالعلوم والآداب ويظهروا لأوروبا بالمظهر الذي يقنعها بأنه لا خوف على مصالح رعاياها من أن تشرع لهم الأمة المصرية كما تشرع لهم رومانيا ولا من أن يتقاضوا أمام المحاكم المصرية كما يتقاضون أمام محاكم الصرب . وكانوا يظنون بحق أن رفقهم السريع وحسن علاقتهم الحالية مع الأوروبيين الذين يقطنون مصر ستسهل في المستقبل على الحكومة المصرية أن تنجح لدى الدول في الغاء الامتيازات الأجنبية . ولا بد أن تكون فكرة نوبار باشا في انشاء المحاكم المختلطة هي التي ذكرناها بدليل كون المحاكم المذكورة موقته وبدليل ما ذكرنا عن اليابان .

قلنا ان الامتيازات الأجنبية تضر بما للسلطة المحلية من الحقوق ولكنها تشرع ضرورة لا يماثل التشريع المحلي لأن الأول يبيد عند انقطاع الحاجة اليه أو زوال العلة التي أوجدته . ولكن التشريع المحلي يشرع ليدوم الى الأبد وان جرت عليه التغييرات التي تقضي بها ظروف الأحوال . لذلك لا نرى من الصواب ما حاوله جناب اللورد كرومر من

إقناع المصريين والاوربيين بانشاء مجلس تشريع دولي يحدد الحقوق الاستثنائية بحقوق عامة أصلية لا يكون من السهل على حكومة مصر اقناع أوروبا بالتنازل عنها مهما ترقى المصريون . نعم انه لا يمكن أحداً أن ينكر ان هذا النظام الحالي فيه من الصعوبات التي تحمل على النظر فيه بالعناية والتفكير لأن الحكومة لا تستطيع كل يوم أن تقنع الدول بلزوم ضرب ضرائب على دخل الاوربيين القاطنين في المدن مثلاً فهي أمام هذه الصعوبة تستسهل أن تنفق كثيراً مما تجبیه من ضرائب الأطباء وغيرها على تصليح الشوارع واقامة المنزهات والابنية الفخمة التي ربما ينفرد الاوربيون بالتمتع بها دون المصريين . وفي ذلك من الظلم في توزيع الضرائب ما لا يخفى . وأضف الى ذلك أن كثيراً من صغار الاوربيين يعدون على الوطنيين ويقال بعد ذلك انه سيق المعتدي الى القنصلاتو التابع هو له ولا يعلم الناس على أي قانون يعاقب ولا كيف ينفذ عليه الحكم . وفي ذلك ضرر بين لا يخفى .

ولكن مع ذلك يجب البحث فيما إذا كانت الصعوبات أو الاضرار الناتجة عن هذا النظام الحالي الذي هو بطبيعته غير مستحق البقاء كما قدمنا هي اكثر من الضرر الذي يحيق بالمصريين إذا صح انشاء مجلس التشريع الدولي المذكور .

ان المجلس المذكور سيكون مجلساً أجنبياً عن المصريين من جميع وجوهه ومع ذلك تكون القوانين التي يسنها نافذة على المصريين تقوم بتنفيذها محاكم أجنبية أيضاً وينفذ أحكام هذه المحاكم بوليس أجنبي أيضاً . كل ذلك من طبيعته أن يرفع بالحس مركز ضيوفنا الذين هم عندنا على الرحب والسعة على مركزنا في بلادنا . وحسبك هذا جرحاً للشعور الوطني سيما إذا لوحظ أن مجلس شعورى القوانين يبقى على حاله من الحرمان من كل سلطة تشريعية ويكون التشريع للوطنيين إما خاصاً بسلطة الحكومة من غير قيد وإما خاصاً بسلطة ذلك المجلس الأجنبي . ولا نستطيع أن ننكر أننا متأخرون عن أوروبا ولكننا لانستطيع أيضاً كما لا يستطيع منصف أن يقول بأن جماعة الاوربيين الذين غادروا بلادهم طلباً للتوسع في التجارة كرهايا بعض الأمم وطلباً للرزق من حيث هو كرهايا البعض الآخر والذين يشكّل المجلس منهم يعتبرون أفضل بكثير من كبراء المصريين المنتخبين حتى يمكن للنصف أن يسمح بأن هؤلاء التجار يكون لهم حق التشريع لنا في حين أنه ليس لنا حق التشريع لأنفسنا . ومن ذا الذي سيدافع عن مصالحنا في ذلك المجلس — لا شك في أن مثل هذا المجلس يخالف في ذاته القاعدة العامة للمجالس النيابية في التشريع كما يخالف بوضعه مصلحة المصريين وربما خالف مصلحة الاوربيين النازلين في مصر أيضاً كما يقول كثير من عقلائهم .

قد زيد على هذه الفكرة أن المجلس متى شب وترعرع وتقدم المصريون إذا قدر لهم

التقدم انقلب الى برلمان مختلط يكون من شأنه بالضرورة أن يثبت بالحس اثباتاً جديداً أن الأوربي في مصر هو أهلها الحقيقي وأن المصري فيها فضلة لا قيمة له على طريق الاستعمار الأميركي القديم ولا ندري هل يكون الأمر وقتئذٍ في هذا البلد — بلد المعجائب — أن يسوّى بين المصري والأوربي في الحقوق أو تنقلب الامتيازات من كونها امتيازات للأوربيين الى أن تكون امتيازات المصريين البيض على المصريين السمر؟ تلك هي نتيجة لازمة لهذا المجلس التشريعي الذي يجعل الأجانب بالزمان تتأصل في نفوسهم عادة التقنين والحكم على المصريين كما تتأصل في نفوس هؤلاء عادة الرضا بهذه القوانين المقول بأنها محلية ولا يسنها إلا الأجانب.

كل ذلك كان يتسنى بحق المصلح إذا كان يسير في اصلاحه على قاعدة « نكزلة الأمة أو غربتها أي جعلها انكليزية أو غربية » ولكن هذه الأمة المصرية أكثر عدداً وأشرف تاريخاً وماضياً من أن تفنى وتتنازل عن شخصياتها. أما إذا كان المصلح يريد أن يبق مصر حافظة لأميتها وجنسياتها ولغتها ومشخصاتها ويصلحها على ذلك بالطرق المعروفة للإصلاح كالتربية والتعليم والتمرين على حكم نفسها بنفسها كما وعد ويعد بذلك سياسة انكليز فيكون مشروع المجلس الدولي ليس من طرق الإصلاح السياسي بل هو من طرق التأخير السياسي وإن أفاد المالية المصرية شيئاً لا يذكر في جانب أضراره. لأن العمدة في الإصلاح السياسي على السكان دون المسكان إذ ما فائدة المصري من أنه يوجد في بلده مجلس تشريع ذو رأي نهائي قطعي في القوانين التي تنفذ في بلده ولا يكون له فيه صوت يسمع عن قرب أو عن بعد؟ الفصل في مسألة المجلس الدولي يتعلق بانكلترا والمصريين من طرف وبالذول التي لها امتيازات ورعايا في مصر من طرف آخر. ولكن يرى النزلاء في مصر بل أحاسنهم أن هذا المجلس ليس لمصلحتهم بدليل ما كتبوا عنه في بعض الجرائد وما قدموه من المذكرات لجناب اللورد كرومر. وهذا يقيد تفضيلهم الحال الحاضرة على نظام من هذا القبيل.

ويرى المصريون جميعاً أن يفسحوا الى الأجانب في مصر على الرحب والسعة دفعوا ضرائب أو لم يدفعوا كل ذلك أهون من هذا المجلس المخوف بالمخاطر على حال مصر السياسية. ولا شك في أن السير غورست سيحل ملاحظات المصريين وملاحظات الأوربيين محل القبول في هذا المشروع الخطر النتائج على مصر اجتماعياً وسياسياً لأنه هو المسؤول عن اصلاحها من الوجهين المذكورين.

- ٢ -

كل حزب سياسي إنما يتكوّن من مجموع أفراد يعرف بعضهم بعضاً في حال التكوين على الأقل ثم يتبادولون أفكارهم ويتفاوضون فيها ثم يكون من ذلك الاتفاق على مبدأ معين ترسم غايته والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ تلك الغاية أي الاتفاق على اللائحة التي يسير عليها عمل ذلك الحزب^(١). وليس في مصر على ما نعلم شيء من هذا القبيل فلم يكن من جماعة أنهم افتكروا في شأن ترقى بلادهم وتفاوضوا في الوسائل الممكنة التي تؤدي الى هذا الترقى ولوضعوا لها لائحة معروفة. نعم انه يوجد في مصر طبقة مستنيرة من بين الموظفين في الحكومة والمشتغلين بالأشغال الحرة والأعيان يشعرون بحاجة البلاد الى رأي عام يتكوّن من الأفكار الصحيحة. وهؤلاء يزيد عددهم يوماً فيوماً ومعظم ما يريدون أن تكون للأمة حياة حقيقة مستقلة ذات وجود ذاتي لا أن تكون كما هي الآن تتراوح بين أن تفنى شخصيتها في عبادة السلطين عند اتفاقهما وبين أن تتفرّق شيعاً عند اختلافهما. وأن هذا الشعور قد يكون عامّاً في أفراد هذه الطبقة الراقية وإن لم تكن هذه مفاوضة ولا ملت شعنة رابطة مما تربط رجال الحزب الواحد في الأمم المتمدنة — هؤلاء هم الذين يصح أن يكون لهم من خدمة بلادهم النصيب الأوفر لأنهم يمتازون كثيراً عن غيرهم بأن الموظفين منهم يغلب أن يكون جل ما يقصدون من الوظائف أن يخدموا بلادهم وأمتهم لا إن حاجة الارتزاق هي التي تحملهم على البقاء في تلك الوظائف ومن كان منهم في شغل من الأشغال الحرة يلحظ دائماً في القيام بواجبه العملي مصلحة الأمة فيما يقول وفيما يفعل.

يرون أن التحلل من ربة الوهم والمجاهرة بالرأي هو أول ما يجب عليهم نحو بلادهم. ويرون النفاق ومحاربة السلطات أكبر حار وأفعل عامل في التأخر الظاهر الأثر بيننا. ولذلك قل أن يكون أحدهم محبوباً عند السلطة أو مقرباً منها.

يشارك هذه الفئة في الرأي عدد غير قليل من كبراء البلاد ويدينون برأيهم ألا وهو السعي بالمسالة والاعتدال في نيل الأمة حياة سياسية بالتدرج الممكن. ولما كان الاعتدال

(١) نشر بالعدد ٥٨ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « المجالس النيابية :

مطالب الأمة من مساعدة السير فورست »

في الطلب قل أن ينهذه حائل محروب كان لاغرابة في أن نسمي مطالب الطائفة المعتدلة هي مطالب الأمة التي تطلبها من السلطة وتلتبس في تحقيقها مساعدة جناب السير الدن غورمست عميد الاحتلال . خصوصاً متى كانت هذه الطلبات ليست من الأمانى المجردة التي يعز تحقيقها قلنا أن طلباتنا هذه من الطلبات المتواضعة المعقولة المشروعة لأنها ليست شيئاً آخر إلا الاعتراف للأمة بالوجود الذاتي . ولا نطن أحداً يعد مبالغاً في الطلب إذا كان كل ما يطلب هو الاعتراف بوجود خاص له .

ان الأمة من حيث هي أمة لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتي أو حياة حقيقة إلا إذا كان لها من ادارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها في الرقي الاجتماعي . تلك الادارة التي مظهرها في الوجود الأمي تنحصر في تحويلها شيئاً من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها من وظائف الحكومة . وهذا كل ما تطلبه الأمة وتراها مغبونة إذا لم تجب اليه . وإننا في هذا المقام نفصل هذه الطلبات تفصيلاً بياناً لفكرة الجمعية العمومية في طلبها المعجل من توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة . واجابة على ما طلبه جناب اللورد كرومر في تقريره من أنه يراد معرفة ما يطلبه المصريون من حيث المجلس النيابي وقاعدته ليرى جناب المعتمد الجديد أن طلباتنا من التقدم السياسي لم تكن مبنية على الطفرة بل سالكة الطريق الطبيعي لها .

السلطة التشريعية

لسنا نقول مع القائلين بطلب غير الممكن لتعطى الذي يمكن . كما إننا لا نوافق الذين يقولون ان المصريين لم يبلغوا من الرقي الأدبي شيئاً يؤهلهم الى درجة من درجات التقدم السياسي فان هؤلاء وهؤلاء لنا ظالمون .

يطلب الفريق الأول الاستقلال العاجل وما أعدنا له من عدة كاملة تحمي بقاءه ، وهم يعترفون بعدم الاستعداد الكامل لذلك الاستقلال العاجل فكأنهم من حيث لا يشعرون يعترفون بوجوب التدرج في الحالة السياسية لتكون هي والرقي الاجتماعي سائرين في مستوى واحد . وينكر الفريق الثاني استعدادنا بالمرّة لهذا الرقي السياسي في حين انه يعترف لنا بالترقي الأدبي فهو من حيث لا يشعر يكاد يقول بأننا وافقون عند حد لن نتخطاه بعد أن من علمنا بتخطيه . وهب أننا على رأي هذا الفريق . فانا لم ندع أننا نريد التقنين لغيرنا بل نريد أن تقتصر سلطتنا التشريعية على القوانين التي تختص بنا مباشرة ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الأوربيين أو من المحتلين . ولا تصل هذه القوانين الى مس

مصالحهم بأية صورة من الصور كما سنبينه . ولقد يعجبنا في الرد على منكري تقدمنا تذرعا لحرماننا من السلطة التشريعية بالمرّة ما قاله « تين » في سنة ١٨٥٣ « ان كان في فرنسا سبعة ملايين من الخيل فان لهذه الخيل الحق في التصرف فيما تملك . ومثل هذه الأمة مهما كان مقدار الاخطاط منها » روي ذلك مقيدا بقوله « ان خير نظام للحكومة هو النظام الذي يناسب درجة الأمة من التمدن »

وضع اللورد دو فرين قواعد القانون النظامي في مصر على الصورة التي هو عليها الآن لا ليمتد ذلك بل لتعدل نصوصه تبعاً للتتري الادبي في مصر . ولكن هذا القانون قد مرّ به كل ذلك الزمان وهو على حاله ، وليته بقي على حاله بل اخزل منه إحدى هيئاته الأربع . (مجلس شورى الحكومة) على أن البلاد خطت في سلم التتري الادبي خطوات قد اعترفتنا بها لجناب اللورد كرومر كما انه هو أيضاً قد صرّح بها في خطبته الأخيرة بما لا يجعل للشك محلاً في أن الوقت قد حان لتتريّة شأن هذا القانون وتقرّبه من القوانين النظامية في البلاد المتمدنة وجعله في مستوى واحد مع مقدار الرقي المصري لأهل مصر بل نقول أن هذه أنسب الفرص لرفع هذا القانون الى أفق المطلب الشريف الذي تمنى المصريون به انكثرا وهو حكم أنفسهم بأنفسهم .

تلك هي القاعدة التي تدور عليها طلبات المصريّين المعجّلة . وانا نرى أن تعديل هذا القانون ينحصر في ثلاثة أمور . الأول - تعديل طريقة الانتخاب . والثاني - تجديد مجلس شورى الحكومة . والثالث - توسيع اختصاص المجالس الحاضرة .

(١) تعديل طريقة الانتخاب

طريقة الانتخاب عندنا في مصر يمكن اعتبارها طريقة وسطاً بين طريقة الديمقراطية وطريقة الارسطوقراطية وهي على رأينا خير الطرق وأكثرها ضماناً لمصلحة الأمة وأقربها الى التطبيق العملي . ألا وهي إباحة الانتخاب من غير قيد جدي لجميع المنتخبين (بالكسر) وحصر المنتخبين (بالفتح) في طبقة ليست ضيقة جداً كما في الارسطوقراطية ولا واسعة جداً كما في الديموقراطية إذ لا يشترط عندنا في المنتخب (بالفتح) إلا معرفة القراءة والكتابة وان يكون من الممولّين الذين يدفعون ضريبة قدرها خمسون جنيهاً مصرياً في السنة ان كان منتخباً لمجلس المديرية أو لمجلس شورى القوانين وعشرون جنيهاً في السنة ان كان منتخباً للجمعية العمومية — ولا شك في أن الحكومة كانت تلاحظ وقت سن هذا القانون بأن الذين يدفعون هذه الضرائب هم طبقة خاصة محصورة العدد بدليل ان القانون

يعبر عنهم بالأعيان . وعلى ذلك يجب القول بأن الحكومة كانت تؤسس هذا القانون على قواعد أرسطوقراطية صرفة أي أنها بالغت في مقدار النصاب الذي ائتمنته لانتخاب أعضاء الهيئات النيابية — أما الآن وقد تقدمت الحالة الاقتصادية للاهالي فإن الطبقة التي فيها حصر الانتخاب قد زاد عددها عن المدلول العرفي لكلمة « أعيان » لأن الطبقة الوسطى أصبح أغلبها يدفع للحكومة سنوياً مثل هذه المبالغ ومن هذا يرى القارىء أن فكرة حصر الانتخاب في الأعيان أو طريقة الأرسطوقراطية التي لاحظها واضع القانون قد سقطت وصارت الطريقة الآن وسطاً بين الديمقراطية القليلة اشتراط النصاب أو العدمية . وبين الأرسطوقراطية التي تشترط المبالغة في النصاب اللازم للانتخاب .

وللناس في هذا النصاب الانتخابي آراء متباينة فمنهم من يريد الغاءه بالمرّة ومنهم من يريد ابقائه وزيادته الى ضعفين أو أكثر من ذلك . كل حسبما يظنه صالحاً . فأما رأينا فهو بقاء النصاب الانتخابي على ما هو عليه الآن . ولا يعنى منه إلا العلماء المشتغلون بالمهن الحرة كالحمامة وصناعة الطب والهندسة إذا كانوا لهم طوائف مرتبة وقبلت الحكومة أن تنتخب كل طائفة من ينوب عنها في مجلس شورى القوانين .

من علماء القانون هنا من يرون انه يجب حصر المنتخبين (بالكسر) أيضاً في طبقة من الناس يكونون من صغار الملاك لا يدفعون من الأموال إلا شيئاً يسيراً — وهذا المذهب رغمًا عن كونه قد يطابق روح التشريع المصري من بعض الوجوه كما قد يأتي بالفوائد التي تنجم عن معرفة المنتخبين (بالكسر) أشخاص المنتخبين (بالفتح) ومناقشتهم إياهم في آرائهم وبذلك يتحقق معنى النيابة — غير أن هذه الفوائد المنتظرة من تطبيق هذا المذهب هي في بلدنا نظرية صرفة فالعمل به لا يؤدي الى نتيجة فعلية مهمة بل ينقص من معنى النيابة عن الأمة إذ يحرم طوائف العمال والفقراء الذين هم أكثر الأمة عدداً من حقهم الطبيعي من الانتخاب على غير جدوى . وخلاصة القول أن أولى طريقة بالاتباع فيما يتعلق بعمومية الانتخاب هي الطريقة الحالية مع أنها لا تخلو من بعض الأضرار العملية .

أظهر العمل عيوباً في طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . منها أن انتخاب عضو المجلس المذكور قاصر على رغبة زملائه في مجلس المديرية الذين لا يزيد عددهم في أكبر المديرية على ثمانية . ولا شك في أن عدداً قليلاً كهذا يمكن كسب آرائه من غير عناء خصوصاً إذا انس الأعضاء المذكورون من المدير أنه يرغب في انتخاب واحد معين بالذات .

ولسنا نستطيع أن ننكر أن المدير تأثراً في نفوس أعضاء مجالس المديرية القاييلي العدد الذين هم في علاقة دائمة معه في لجان المديرية بل يكاد يكون ترددهم عليه يومياً بسبب أشغالهم الكثيرة لديه . فإذا أراد المدير مجابة أحدهم جابهه بالقوق وأعطوه أصواتهم حياة أو خوفاً أو مجاملة مع أنه قد يكون في الواقع أقلهم استحقاقاً — على أن ما أثبتته النظريات السياسية أن دائرة المنتخبين كلما كانت ضيقة كان الخطأ فيها أعظم كما ذكر مونتسكيو — ومن أهون الأشياء أن يجعل انتخاب عضو مجلس شورى القوانين بمعرفة المندوبين كما ينتخب أعضاء مجلس المديرية لأن كثرة عدد المندوبين المنتخبين (بالكسر) مانعة من إمكان كسب آرائهم بسهولة . كما أنها مانعة أيضاً من سهولة مداخلة الحاكم الإداري . فمن الحسن أن تعدل هذه الطريقة الحالية ويستعاض عنها بالطريقة التي ذكرناها وهي طريقة أن الانتخاب يكون كانتخاب أعضاء الجمعية العمومية .

ومن اللازم أيضاً أن يضاف الى هذه الطريقة الحالية طريقة الانتخاب من العلماء الذين يشتغلون بالأشغال الحرة كالحاماة والأطباء والمهندسين كما ذكرنا . لأن اهتمام أمثال هؤلاء بالانتخاب يعود على البلاد بفوائد جليلة — منها — أن سعي هذه الطوائف في إيجاد جسم مرتب كامل لطوائفهم من شأنه أن يقوي مادة المنسوج الاجتماعي للأمة ويظهر آثار فعلية لروح التضامن فيها — ومنها أن النظر يمنع من جواز حرمان علماء البلد وشيبيتهما الصالحة من المشاركة في أعمالها العامة . واعتبارهم كمية طائلة ليس لهم من الرأي شيء بعله أنهم يدخلون مع بقية الناس تحت نصوص القانون العام للانتخاب — ومنها — أن وجود أمثال المنتخبين (بالفتح) من هؤلاء في مجلس الشورى يرقى فيه مستوى المناقشات ويوقف أعضاءه من الأعيان على ما مجهولونه أحياناً من المسائل الفنية الصرفة خصوصاً متى لوحظ في ذلك أن آمال الأمة معقودة بتوسيع اختصاص هذا المجالس كما سنبينه في محله غداً .

- ٣ -

٢ - مجلس شورى الحكومة

طريقة التقنين في مصر الآن غير موحدة ولا مطابقة لقواعد التشريع^(١). فان كل نظارة أو ادارة تضع القوانين التي ترى لزوم وضعها أي يضعها لها بعض موظفيها من غير أن يكون من أهل العلم بالقانون ثم يعرض بعد ذلك على اللجنة التشريعية ويمر منها سريعاً ويصبح قانوناً. ففي كل حين قانون جديد يقصد منه استتباب الأمن العام ولا يأتي بالمقصود منه فيعدل عنه الى غيره . كما نجد بين تطبيق القوانين الخاصة والقوانين العامة مشكلات عملية تشف عن عدم العناية بالتوفيق بين النصوص القديمة والنصوص الجديدة عند سننها . كذلك ترى قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات قد خرجت عن أصولها الأولى فلو حظ فيها السرعة في الفصل في القضايا أكثر مما لوحظ فيها احاطة المتهم بكل ضروب الحرية اللازمة له للدفاع عن نفسه خصوصاً قبيل انشاء المحاكم الجنائية الجديدة . فمن يقرأ القوانين المدنية ويقرأ القوانين الجنائية المصرية يشعر بمقدار الفرق بين روحي التشريعين حتى يكاد يظن انهما ليسا من عمل شارع واحد في بلد واحد .

فان لم يكن ذلك كافياً في التمثيل فانا نذكر أمثلة عملية تدل على التضاد بين قوانيننا بحكم التباين بين جهات الحكومة التي وضعها .

لدينا قانون القرعة يعاقب كل من سهل لغيره الفرار من الخدمة بعقاب جنحة ولو كان ذلك التسهيل بكتابة غير الحقيقة في ورقة رسمية على أن القانون العام يعتبر تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد سيء جنابة لا جنحة . فأي القوانين أولى بالتطبيق ؟ لاشك انه متى تعارض النصان كان ترجيح أحدهما على الآخر موكولاً لنظر القضاة . فمنهم من يحكم بأن العمل يعد جنحة ولا يكون مقصراً ، ومنهم من يحكم بأن العمل يعد جنابة ولا يكون مسرفاً . وسوء النتيجة واقع على المتهم . وفي ذلك من ضعف التشريع ما لا يخفى

خذ مثلاً آخر من التناقض البين بين لائحة العمد والمشايخ وبين قانون العقوبات تجد أن هذا الأخير يقضي بأن أقل مدة الحبس عن الغرامات هي ثلاثة أيام . وقانون العمد لا

(١) نشر بالعدد ٥٩ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان : « مطالب الامة من مساعدة

السير غورست : مجلس شورى الحكومة »

يبيح للعمدة أن يحكم بالحبس إلا يوماً واحداً وبالغرامة إلا بمخمسة عشر قرشاً فإذا حكم العمدة بالغرامة ولم يدفع المحكوم عليه وجب أن ينفذ الحكم بالحبس . فيحبس المحكوم عليه عن ١٥ قرشاً مدة ثلاثة أيام . فتكون النتيجة ان العمدة يحبس ثلاثة أيام وليس له أن يحبس بنص القانون إلا يوماً واحداً . وسوء النتيجة واقع على المحكوم عليه المعدم الذي ليس لديه خمسة عشر قرشاً . وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى .

خذ لائحة المحاكم الشرعية الجديدة التي صدرت حديثاً تجد خلط السلطات ظاهراً فيها بأجل مظهر . تجد فيها أن يبيع العقار تنفيذاً للحكم يحصل على يد المأمورين الإداريين ويتوقف نفوذ على تصديق ناظر الداخلية . ولكن القانون العام يقضى بأن يبيع العقار أي تجريد المحكوم عليه من ملكيته المحترمة يجب أن يكون بحكم القاضي . وعلى هذا يترتب أن الدين الذي تحكم به المحاكم الأهلية يكون تنفيذه بنزع ملكية العقار على طريقة أكثر ضماناً من تنفيذ الدين المحكوم به من المحاكم الشرعية . وان رجال الإدارة في هذه الخصوصية يصبحون قضاة . وفي هذا من خلط السلطات ما لا يخفى . كما أن هذه المخالفة في طريقة التنفيذ تقضي بأن حظ المدين مرتبط بالدائن . فإذا أراد الدائن أن ينزع ملكه بسهولة رفع عليه الدعوى أمام المحاكم الشرعية . وان حباه وأشفق عليه رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية وفي ذلك من العيب التشريعي والضرر بالناس ما لا يخفى — وليس يوجد مانع كان يمنع الشارع من أن ينص بأن كل حكم من هذا النوع عليه صيغة التنفيذ من المحكمة الشرعية ينفذ بنزع الملكية بالطرق القانونية او على الأقل أن يبيع العقار يكون أمام قاضي البيوع في المحكمة الأهلية .

وبالجملة فإننا لا نريد الاستطراد لذكر هذه المشكلات القانونية والعملية الحاصلة كل يوم بين القوانين المختلفة للحكومة ، إذ قلما يوضع قانون يمكن تنفيذه من غير تفسير بقانون جديد يصدر عقبه أو بمنشورات تحمل فيها النظارات صاحبة الشأن العقدة التي عقدتها بعدم مراعاة جميع نصوص القوانين وقت ان كانت تضع قانونها .

وان هناك أمراً آخر أدق وأعلى مما ذكرنا وهو أن القوانين بناء يشاد لبقى على ممر الزمان يجب أن تحتلط مقاصدها ونصوصها بأخلاق الناس وعاداتهم فتتوحد فيهم جهات النظر الى الأشياء . وتكثر فيهم المشابهات وتقل الفروق وبالجملة فإن لبقاء القوانين مدداً طويلة في الأمة أثراً حسناً جداً في تقوية منسوجها الاجتماعي . والحال غير ذلك في مصر إذ كل نظارة تتضرر من شيء من نصوص القانون تعمل على هدمه ولا تجد في سبيل ذلك من العناية إلا أن تكلف أحد رجالها بوضع قانون جديد يهدم القانون القديم .

ولقد يحضرنا ما بمعناه من ثقة حكاية عن المسيو « دويلوف » الذي كان سكرتيراً

للسير سكرتير لما كلف بتعديل قانون تحقيق الجنايات ذلك التعديل المهم الذي جرى في سنة ١٨٩٥ وحول سلطة قاضي التحقيق الى النيابة العمومية فأدخل التعديل المراد على القانون المذكور في ليلة واحدة وقدمه للمستشار وبعد ذلك لم يلبث إلا قليلاً حتى صدر عليه الأمر العالي فاندحش ذلك السكرتير البلجيقي وقال لصاحبي : « ما أسهل هدم القوانين في بلدكم . فاني ما كنت أظن أن قانوناً يضعه شخصي الضعيف في ٢٤ ساعة يصدر عليه الأمر العالي بنفسه وفصه بهذه السرعة من غير مراجعة حقيقية جدية . »

لا شك في أن نظارة الحقانية تقامنا هذا الشعور ، وهو وجوب العناية بوضع القوانين لأنها قد أحست بهذا النقص في تشريع البلاد فأخذت تستشير في مشروعات قوانينها قضاة الاستئناف . ونعم ما فعلت . كما كان ذلك حين أرادت أن تعدل نصاً من نصوص قانون العقوبات لتجعل الاعدام عقاباً للضارب ضرباً أفضى الى الموت . ويظهر أن العلة القريبة لادخال هذا التعديل هو تعدد الجرائم التي من هذا القبيل أخذاً بفكرة أن صرامة العقاب خصوصاً الاعدام داعية الى تقليل الجرائم - وربما أثبت العلم والعمل غير ذلك لأن أسباب الجرائم كثيرة من أهمها النظامات الادارية ونظامات التحقيق ولا تكون صرامة العقوبة أو خفتها إلا سبباً ثانوياً . وليس هنا محل البحث التفصيلي في هذا النوع من النظر . ولكن كل ما نقصد منه التمثيل على الضرر الذي يتوقع من تعدد جهات وضع القوانين في البلد الواحد .

على أن وضع القوانين هو من أعقد المسائل وأشدّها استدعاءً لمعلومات قانونية واجتماعية وفلسفية واسعة وتجربة طويلة وخبرة بأحوال الأهالي كما قدمنا . على ذلك نقول ان اللورد دوفرين لم يشر بتشكيل مجلس شورى الحكومة عبثاً ، ولكن لجعل في البلاد جهة مختصة بوضع جميع القوانين العامة والخاصة بعد عناية وطول تدقيق في التوفيق بين النصوص المطلوب وضعها وبين النصوص القديمة وبعد تطبيق القوانين المراد منها على حالة البلاد وأخلاق أهلها تفادياً من الاغلاط التي يأتيها الموظفون الأوربيون في النظارات الذين لا يعلمون من أخلاق البلاد وأحوالها شيئاً ولكنهم مع ذلك يضعون لها جميع القوانين .

لذلك نرى أن الحكومة تكون أحسن كل الاحسان اذا شرعت في اعادة تأليف مجلس شورى الحكومة باختصاصاته الموجودة في القانون النظامي . ومن الحسن أن يكون بين أعضائه بعض قضاة الاستئناف لما لهم من الدراية علماً وعملاً وبعض مديري الاقاليم المحليين على المعاش لأن طول اقامة هؤلاء مع الأهليين واختلاطهم بهم يجعل لديهم من الدراية بأخلاقهم ما يمكن المجلس من الوقوف عليها لملاحظتها في التقنين .

- ٤ -

٣ - توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة

ذكرنا أول أمس ضرورة توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة وأبنا^(١) بالتفصيل السكافي أن اختصاص المجالس الحالية لم يصبح متناسبا مع حالة الأمة من الرقي وأثبتنا بالدليل أن القانون النظامي الحالي أضيق من أن يسع إرضاء الشعور الوطني المصري .

كل هذا بعد أن أبنا في مقالاتنا السالقات أن الحكومة الانكليزية أو الأمة الانكليزية ان تكسب صداقة المصريين ولن تأمن تبرئهم بودها إلا إذا أثبتت لهم بالعمل أنها تعمل لترقيهم وتأهيلهم لحكم أنفسهم بنفسهم . كما أنه ليس من الطبيعي في شيء أن تخلص الأمة لأميرها مهما كان محبوباً إلا إذا صعى سعياً جدياً لأن يبرهن على حسن ميله لها بمساعدته إياها على نيل وجودها الذاتي أو بعبارة أصرح تخويلها حق التشريع لنفسها .

لا يصح أن يفهم من قولنا هذا أنا نشعر بوجود قلق مستمر في حركة الأفكار في الأمة . الواقع أنه كما يفهم من تقرير اللورد كرومر أن الحوادث هي التي أظهرت ذلك القلق الذي أخذ أسماء مختلفة بحسب الظروف ، فكان اسمه في العام الماضي تعصباً دينياً ، وكان اسمه قبل ذلك وبعده انكاراً للجميل . ومهما يكن من صحة انطباق هذه الأسماء عليه أو عدم انطباقها فإننا ما أردنا بهذه المقدمة الصغيرة إلا أن نظهر جلياً هذه الفكرة الآتية وهي :

« إن إعطاء الأمة سلطة في التقنين الأهلي والادارة المصرية البهجة أصبح ضرورياً تدعو اليه مصلحة انكسرت من كسب صداقة المصريين ويدعو اليه رقي المصريين الأدبي وشعورهم بالحاجة إلى هذه السلطة . وتدعو اليه أيضاً مصلحة ممحو الخديوي من اقتناع الأمة بأنه يساعدها بالفعل على نموها السياسي — فهو أي إعطاء السلطة التشريعية بالقيود التي ذكرناها ونذكرها أصبح من كل وجهة ضرورياً لكل طرف من الأطراف الثلاثة : الخديوية المصرية ، والاحتلال الانكليزي ، والأمة المصرية .

قلنا ونقول ان هذه الطلبات ليس مبالغاً فيها حتى تخشى منها السلطان أو احدها أو

(١) نشر في العدد ٦٠ من الجريدة المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الأمة من مساعدة السير غورست : توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة »

أن يحمى أمرها أحد من الزلاء الأوربيين أو أولي المنافع المالية في مصر — فلو خولنا ما نطلب لبعثت بعد ذلك الادارة الانكليزية هي الادارة الانكليزية بكل معانيها والامتيازات الأجنبية هي الامتيازات الأجنبية بكل مواياها . وسكون الأمة ولينها هو المعروف عنها . ولا يتغير وجه الحالة في مصر إلا بأن رأي الأمة يكون معمولاً به في بعض القوانين التي تطبق عليها دون سواها .

على ذلك يكون المؤمل من الجنب العالي ومن جناب معتمد الدولة البريطانية في مصر أن يمنحنا الأمة ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية لتحقيق تلك المصلحة الثلاثية التي ذكرناها .

لا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ومنها حق وضع القوانين من بادىء رأينا وهو ما يسمونه بالفرنسية (الاينسياتيف) . فان ذلك الجزء من السلطة التشريعية قد لا يراد منحنا إياه وقد لا يكون ضرورياً لنا الآن — فكل ما تطلبه الأمة من هذه السلطة هو أن يكون رأي نوابها معمولاً به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها التي تعرضها الحكومة عليهم وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين على نحو القواعد الآتية .

(١) مجالس المديرية

كانت الفكرة في تأليف مجلس المديرية أن يقوم لمديرته بطرق الإصلاح التي تمكنه منها اختصاصاته بإنشاء الطرق العمومية في المديرية والعناية بحالة الري فيها بتقرير ما يلزم تطهيره من الترع وما لا يلزم وأن يكون عوناً للمدير أو كما مع المدير يهتم بجميع الشؤون الأخرى الخاصة بأهل المديرية كالتهليم العام ونحوه وأن يكون واسطة خير بين أمة المديرية وبين الحكومة في أنه يبدي أمانيتها ورغباتها في الإصلاح ويعرضها على الحكومة .

بقي هذا المجلس من ذلك الزمان إلى هذا الآن لا يعقد إلا مرة واحدة في السنة ولا يكون ذلك إلا بأمر عالٍ ، بل إن من يراجع نصوص اختصاصه وكيفية اجتماعه وانقضائه ، يحكم أنه كان لا يوجد بين الحكومة وبين الأمة ثقة متبادلة أو بالحري أن الحكومة ما كان لها ثقة في الأمة — ولم تحصل البلاد على نتيجة عملية مطلقاً من هذه المجالس ، بل يقصر أمر كل مجلس على أن مفتش الري يذكر المكعبات اللازم رفعها من الترع فيصادق عليها وينفخ إلى الملتقى أي إلى العام المقبل . وما قراراته إلا حوليات كلها أرقام لا تختلف إلا في الكميات . ولئن أرضى الأمة هذا النوع من العمل ، بل هذا النوع من التقنين الذي يظل ربع قرن

لا يأتي بفائدة أصلاً. فان الإدارة الانكليزية لا يرضيها أن يكون ذلك التشريع المضحك النتائج هو كل ما تعطيه لامة من الحقوق. وهي تلك الحكومة العاقلة العاملة على تأهيل الامة للمداخله في شئونها ثم حكم نفسها بنفسها. بل هل يرضي سمو الامير أن تكون مجالس المديرية ليست إلا انعقاداً يتبعه انقضاء؟ بل هل يرضي الامة أن يكون كل ما لها من الحق أن يجتمع نوابها يقري بعضهم بعضاً السلام ثم ينصرفون؟. كلا. لأن هذا الاختصاص لا يرضي أحداً وعدمه خير من بقاءه إلا أن تريد حكومة الجناب العالي بمساعدة السير غورست إن تحول نظرها إلى هذا الاختصاص العديم الفائدة فتوسع أي تستبدله باختصاص جدي يعلم أولئك الأعيان كيف يخدمون بلادهم لأن الوظيفة توجد العضو وتنميته إلى كماله الممكن. وتعطيل الوظيفة ميت مميد.

فأما القواعد التي على نحوها تطلب الامة تعديل نصوص القانون النظامي الخاصة بتلك المجالس فهي على ما نرى أربع: عدد الأعضاء. ونصاب الانتخاب. ومدة الانتخاب وطبيعة الاختصاصات.

(١) عدد الاعضاء — بديهي أن كثرة أعضاء المجلس الواحد مظنة لكثرة أختيارهم الذين يحبون العمل ولا يتخذون الشؤون العامة هزواً أو يقصرون فكرتهم فيها على المنافع الخصوصية التي ينالونها من نفوذ مراكرم. ولهذا يرى الناس بالبدهة أن رأي ثلاثة خير من رأي واحد وهكذا على نسبة الكثرة يكون الاعتداد بالرأي متى تساوت الأعضاء أو تقاربت في الصفات — ومن جهة أخرى يمكننا أن نقول بحق أن المنتخب (بالكسر) إذا عرض عليه كثيرون لينتخبهم انصرفت عنه حيرة الاختيار ووجد متسعاً في عدد المنتخبين (بالفتح) فينتخب زيدا لعلمه، وممراً لكرم خلقه، وخالداً لوطنيته، فان الناس متفاوتون في الصفات والمزايا يكل بعضهم بعضاً فيتكوّن في مجموعهم جسم عالم قافل فاضل الخ الصفات التي قد يستحيل اجتماعها في فرد واحد. فكثرة عدد المنتخبين تجعل غالباً معنى حقيقياً جامعاً لرغائب المنتخبين — ومن جهة ثالثة نقول انه متى وسع اختصاص مجلس المديرية لم أن يستغنى عن لجنة تأديب العمد والمشايخ واللجنة الادارية التي تحكم في مخالفات قوانين الري ان لم تحمل أعمالها على الحاكم العادية. وبقية اللجان الأخرى التي تدعو إليها ضرورات الأعمال في المديرية. يستغنى عن هذه اللجان بأعضاء مجلس المديرية الذين يمكن أن تتألف منهم تلك اللجان زيادة على اللجان التي يرى المجلس تأليفها من أعضائه للبحث في المشروعات التي تكون من اختصاصه.

على هذا يمكن القول بأن يتألف كل مجلس من اثني عشر عضواً منتخبين في أصغر

المديريات أي ان يكون على كل مركز من المراكز أربعة أعضاء . وبهذه المناسبة لا نرى مانعاً من أن يكون انتخاب هؤلاء الأعضاء مركزياً أي ان مندوبي كل مركز ينتخبون عنهم أربعة أعضاء لمجلس المديرية . وعلى كل حال لا يصح المبالغة في تكثير العدد الى حد يجعل المجلس صعب النظام أو يدعو بالأعضاء الى تواكل بعضهم على بعض . بل يراعى الحد الوسط .

(٢) نصاب الانتخاب

ان صحَّ أن مبلغ الضريبة الذي هو خمسون جنياً يعتبر لمجلس شورى القوانين نصاباً وسطاً بين النصاب الأرستوقراطي والنصاب الديمقراطي فإن من الحسن أن لا يشترط لمنتخب (بالفتح) في مجلس المديرية مثل هذا النصاب بل يقرب أمره الى الديمقراطية حتى يوجد التعادل في النظام فلا يحرم الذين تقل ثروتهم عن هذا الحد من أن ينتخبوا في هذه المجالس . وأضف الى ذلك أنه متى كثر عددهم الى الحد الذي وصفناه قد يتعسر وجود المنتخبين (بالفتح) الذين يرضاهم الناس ويكون متوفراً فيهم هذا الشرط من الثروة فربما يحمل ذلك المنتخبين (بالكسر) عن أن ينتخبوا من لا يريدون لعل أنه لا يوجد غيره ممن توفر لهم ذلك النصاب الانتخابي ولهذا الملاحظات يحسن أن يكون النصاب عشرين جنياً من الضريبة كالنصاب المشروط الآن للجمعية العمومية .

(٣) مدة الانتخاب

إذا كانت مدة العضوية في مجلس المديرية أو ما يشابهه قليلة كان ذلك صارفاً لرغبات المرشحين للانتخاب عن كثرة الاهتمام به الاهتمام اللازم وكان من أضرار قلة المدة أن العضو المنتخب يمضي أغلب مدته في التدريب على أعمال المجلس فتى صار عارفاً بها لا يبتدىء يشتغل شغلاً مفيداً حتى يباغته الانتخاب الجديد فلا يتمكن الأعضاء من أن يروا شيئاً من نتائج أعمالهم . فلا يحصل لهم ذلك الاغتراب الذي تولده رؤية نتائج الأعمال والذي هو أكبر مكافأة طبيعية ينتظرها العامل من عمله .

فإذا كانت مدة العضوية كثيرة جداً كان من أضرار ذلك أن تفتقر عزائم الأعضاء ويميلون أعمالهم غالباً ويكثر حسادهم وخصومهم من زملائهم الذين فشلوا في الانتخاب . ومن أضراره أيضاً أن فيه مخالفة لروح النيابة والانتخاب واستمرار الضرر الذي يسببه خطأ الناس في انتخاب من ليس كفواً للعضوية أو من ليس مستقيم السير في الأعمال العامة — وان بعض

نصرأ هذا المذهب قد يرون أنه ليس من المصلحة كثرة تعريض الأمة للحركات الانتخابية حيناً بعد حين . ولكننا إذا وافقناهم على أنه يجب تجنب حدوث الحركات الانتخابية في أوقات متقاربة في الأمم الراقية لما في ذلك من العطلة والقلقل التي تحدث بمناسبة الانتخاب فانا نرى من المفيد للامم التي في حال التكوّن أن تنيقظ فيها من حين الى آخر أعصاب الاهتمام بالشؤون العامة . خصوصاً في أمة كالأمة المصرية ينقصها مثل هذه الحركات التي من شأنها أن تزيد منسوجها الاجتماعي متانة وأعصابها الوطنية تنبهاً .

وعلى كل حال نغير الأمرين أن لا تكون المدة مبالغاً في طولها ولا في قصرها، بل تكون وسطاً بين الطرفين ونقدر لهذا الوسط أن يكون أربع سنين أو نحو ذلك .

(٤) اختصاصات مجلس المديرية

يمكن حصر هذه الاختصاصات المطلوب منحها لمجلس المديرية في ثلاثة أنواع :
النوع الأول - ما يتعلق بتقرير رسوم غير اعتيادية لتصرف في منافع عمومية كما أشارت اليه المادة الثانية من القانون النظامي التي نصت بأن قرارات المجلس من هذا النوع لا تنفذ إلا بعد تصديق الحكومة عليها - لم يستعمل مجلس من مجالس المديريات هذا الحق على ما نعلم إلا مجلس مديرية المنوفية الذي قرر ربما لا نفاذه على التعاليم العام ولم تصدق عليه الحكومة .

ورأينا أن يوسع اختصاص مجلس المديرية في هذا النوع بأن تكون قراراته فيه نافذة إذا لم تتجاوز الرسوم التي يقررها مبلغاً معيناً يمكن تقدير قيمته الى ٥٠٠ جنيه في السنة . فإن تجاوزت هذا المبلغ الى ضعفه مثلاً ولم ترفض الحكومة التصديق عليه في مدة شهر كان حكمه حكم الأول فإن زاد على ذلك لا ينفذ إلا بتصديق الحكومة . ولا بأس من جعل قيمة الضريبة التي يكون حكمه نهائياً فيها متناسبة مع عدد السكان أو عدد الأفدنة الموجودة في دائرة مديريته . وللمجلس المديرية في البلاد الأخرى حق الاستدانة . ولكننا لا يمكننا أن نقول إذا كان تخويل مجلس المديرية في بلدنا هذا الحق نافعاً أو غير نافع .

النوع الثاني - يتعلق بالمباني والأماكن المخصصة للخدمة العمومية في دائرة اختصاصه وكذلك تقرير طرق الملاحة والأسواق والمواصلات الخ . وضروب هذه الاختصاصات ليس من تخويله النظر فيها على هذه الصورة العقيمة الموجودة الآن فائدة معاقاً، فإذا نيط به الاشراف

على الكتائب والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية . والكتبخانات وأبنية المنافع العمومية الأخرى . والاشراف على المجالس البلدية الداخلة في اختصاصه كل ذلك بصورة تجعل لهذا الاشراف تأثيراً حقيقياً لمجلس المديرية في سير تلك المصالح كان ذلك أولى .

النوع الثالث - وهو ما يتعلق بالأمن العام كترتيب جهات البوليس ونقطه من غير أن يتعرض المجلس لسلطة البوليس ولا لعلاقته بالداخلية والنيابة العمومية بل يكون له رأي معمول به مع المدير فيما يتعلق بترتيب نقط البوليس في الجهات - كما يكون مختصاً بالمسائل المتعلقة بالخفر وأجرة الخفر وتخصيصها على البلاد وتعيين مقدار الخفرة اللازم لكل بلد إلى غير ذلك من التفاصيل التي لا محل للدخول فيها .

كل ذلك زيادة على اختصاصه بتنصيب العمد والمبايع وتأديبهم وإصدار أحكام مخالفات الري الخ ...

وبالجملة يجب أن تكون سلطة المدير في الزمن السابق هي سلطة مجلس المديرية فيما لا يقيد في القانون بأوضاع مخصوصة - ولا شك في أن هذه الاختصاصات من شأنها أن تجعل مجلس المديرية ينعقد من غير أمر عال بل يكون انعقاده دورياً للمجالس الأخرى حسبما تقتضيه أعماله .

ونختم هذا القول بأننا لا ننكر أنه سبق بعض الشطط والخطأ في أعمال مجالس المديريات التي لم يدرّب أعضاؤها على الحكم بهذه الطريقة إلا أن ذلك الدور من الخطب هو دور طبي لازم للانتقال من حالة إلى حالة أرقى منها . وهذا الضرر البسيط يحتمل في جانب المنفعة المنتظرة . فلو انتظرت الحكومة بالآمة مهما انتظرت من الزمان لما كان هذا الانتظار بمانع من التخطيط الذي يحصل من الانتقال كما قدمنا - نعم ان الانتقال السريع نتائج لا تحمد مغبتها ولكننا قد أثبتنا اثباتاً كافياً بأن هذا الانتقال الذي نطلبه لا يمكن أن يسمى بحال من الأحوال انتقالاً سريعاً ، بل هو الانتقال التدريجي المحمود النتائج دائماً .

— ٥ —

ب — مجلس شورى القوانين

ذكرنا في المقالات السابقة حاجة البلاد من اصلاح القانون النظامي وان أهم ما نعي بالاصلاح دائماً من هذه الوجهة هو توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين^(١) الذي هو المظهر الوحيد المستمر للشعب أمام الحكومة بل هو الأمة بأفكارها وآرائها . فكل تقدم للأمة في الحياة السياسية معناه تقدم مجلس شورى القوانين في أن تحترم الحكومة آراءه وتعمل بها

قلنا أمس وقبله أن ما نطلبه من السلطة التشريعية لا يضار به أحد لأن القانون الذي تطلب الأمة أن يكون رأي مجلس الشورى فيه قطعياً هو كل قانون يقصر التطبيق على الأهالي الذين أنابوا هؤلاء الأمضاء عنهم ولا يتعدى إلى غيرهم . ولكن البحث في جعل رأي هذا المجلس نهائياً قد يستدعي البحث في فكرة تقدمه عامة بل ترد على خاطر كل من يقول بإعطاء الأمة شيئاً من السلطة التشريعية ، وهل يرضى سمو الأمير بذلك أولاً ولا يرضى ؟

ان حكومة مصر حكومة استبدادية الى الآن والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيها هما حق لسمو الخديو ، وأن ما يوجد في البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانوناً للرجوع فيها . نعي بذلك القانون النظامي الذي هو خيال الدستور ومعنى أنه يجوز قانوناً المدول عنه انه لم يقيد السلطة التشريعية التي يملكها سمو الخديو إلا تقييداً واهياً إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذي وضعه قد تنازل عن جزء من سلطته التشريعية لأنه حفظ الحق لحكومته في إصدار كل قانون ويدخل في هذا ضمناً القانون الذي يلغي القانون النظامي . نعم أن سمو الخديو وحكومته أعدل من ذلك إلا أن هذا لا يمنع من أنه يلزم لتوسيع اختصاص مجلس الشورى ضمانه البقاء قانوناً . نقول قانوناً لأن الدستور قلما يبنى حفظه وبقاؤه إلا على القوة — ولكن ضمانه البقاء قانوناً لازمة دائماً لمثل هذا القانون

(١) نشر بالعدد ٦١ من الجريدة في ٢١ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الأمة من مساعدة

السير غورست : توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة : مجلس شورى القوانين

وأما ما مثل أحدث عهداً بل لا يزال أمره في أذهان الناس الى الآن ومشروعه عند الحكومة لم يتم بعد وهو تعديل المادة (٢٦) من القانون النظامي ، وهي الخاصة بمواعيد انعقاد مجلس شورى القوانين . وقد أفاضت جرائدنا اليومية القول في هذا المبحث في حينه وكان الرأي الراجح أن للحكومة حق تعديل المادة وغيرها من القانون . ومن ثم يود الناس أن لو كان للقانون النظامي ضمانه قانونية في البقاء . فإذا كان العقلاء يطلبون ذلك ويحرصون على بقاء هذا القانون في حين أنه لا يعطي الأمة حقاً ذا نتيجة عملية مفيدة فما عساهم يطلبون من الضمانات لبقاء ذلك القانون إذا خولنا حق الرأي القطعي في سن القوانين ؟ أظن أن ضمانه البقاء له تكون أزم وأولى بالطلب .

وفي الواقع فإن القانون الدستوري الذي يمكن للملك كل يوم أن يهدمه بطريقة قانونية لا يعد إلا عارية . ومتى كان الدستور عارية فأولى به أن لا يكون . فالذي تريده الأمة الآن هو أن تعطى جزءاً من السلطة التشريعية أي أن يمو الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء . ولا طريق لذلك إلا أن ينص في التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامي إلا بمعرفة مجلس الشورى ، أو مجلس الشورى والجمعية العمومية إن كان لبقائها محل بعد ذلك وبهذا تكون للأمة ضمانه بقاء الدستور النصفي أو جزء الدستور الذي هو القانون النظامي من الناس من ميقول ان السلطة التشريعية لا تقبل التجزئة افتداءً ببعض الكتاب السابقين . ولكننا نقول بأن هذه القاعدة هي قاعدة مغالطة يتحدى بها كتاب الحرية الأقدمون ليجعلوا الأمة لا ترضى بالتنازل عن شيء من سلطاتها الى الملوك المستبدين . ولا نرى في طبيعة السلطة التشريعية ما يمنع من تجزئتها لأن السلطة التشريعية هي ملكية التشريع ولكل ملكية موضوع تضاف اليه فوضوعها هو القوانين المختلفة الأنواع التي تصدر عنها - ومتى أمكن تقسيم القوانين التي هي موضوع السلطة التشريعية الى أنواع أمكن قسمتها فتكون القسمة واردة على الموضوع الذي هو قابل للقسمة بطبيعته . كأن يقال أن أنواع القوانين التي تسن للحرية وقوانين أو عقود المعاهدات الدولية وقوانين المالية تبقى السلطة التشريعية فيها لصاحب السلطة الشرعية وهو الملك أو الأمير . وأما قوانين الحاقانية والري والضرائب مثلاً فتعطى للأمة كما يمكن أن يقال بأن وضع كل قانون أو ابتكاره (انديساتيف) تبقى لصاحب السلطة التشريعية وعلى هذا يسقط المعنى العملي لقولهم ان هذه السلطة لا تقبل التجزئة .

وهناك فكرة أخرى لا بد من ايرادها لهذه المناسبة وهي : على أي نحو تريد الأمة أن يكون لها هذا الجزء من السلطة التشريعية ؟ هل يراد بذلك أن يكون للمصريين مجلس

كمجلس العموم الانكليزي؟ وهل يكون للمصريين حق التشريع لكل من يسكن مصر أو للمصريين خاصة؟ تلك هي الأسئلة التي وضعها جناب اللورد كرومر في تقريره— وهذا قد يحدو بنا الى أن نجعل القارىء يلم بطرف بسيط من الدستور الانكليزي. ولا يؤاخذنا أن نشق عليه بالدخول به في شيء من النظريات العلمية أو التاريخية التي ليست في العادة خفيفة على آذان كثير من الناس إلا أنه ما دامت الأمة تطلب جزءاً من السلطة التشريعية وما دام أن الانكليز يريدون معرفة قاعدة هذا الطلب فترجو القارىء أن يصبر بعض الشيء لهذه الملاحظة التاريخية البسيطة للدستور الانكليزي ليميز الفرق بين قاعدة مطلبنا وبين قاعدة ذلك الدستور.

في القرن الثالث عشر في سنة ١٢١٥ أتى يوحنا ملك الانكليز أحمالاً من العسف فتألب عليه البارونات واجتمعوا في والتنفور وتحلوا من عهدهم الملك فاضطروا الى استرضائهم وأمضى لهم دستوراً يسمى «الشرط الكبير» وهذا الدستور يشمل استرداد الحرية الشخصية ووضع قواعد لاتهم الأهالي ومحاکمتهم والغاء العونة المطلقة وتقييدها برأي مجلس شعوري الدولة. وضمانه بقاء هذه النظامات قد نص فيه على انعقاد المجلس المذكور والشروط اللازمة لصحة مداولاته، وتأليف لجنة مستديمة من خمسة وعشرين باروناً لها الحق الخالص في انتخاب بدل من ينقص من أعضائها. وكان اختصاصها الاشراف على ادارة المملكة الانكليزية — وهذا أساس الدستور الانكليزي وضع والأمة الانكليزية في حال التكوّن أو في مهد الطفولية. وإن شئت قل في وسط الالتزامات والعيشة البربرية.

بقي هذا الدستور الى القرن السابع عشر أي الى سنة ١٦٨٨ اذ اتهم الملك جاك الثاني باعادة البابوية الى انكثرا فكره الانكليز وثاروا ثورتهم وانتهى الأمر بأنهم انتخبوا غليوم وزوجته ماري أخت البرنس دي جال وقلدوها الملك الانكليزي بشرط أن يقبل ما في الصحيفة. وما كانت الصحيفة إلا دستوراً جديداً يشمل تقرير حقوق الملك وكلها تقييد لحقوقه فانهم منعه حق إيقاف القوانين، والاعفاء من التقييد وترتيب محاکم استثنائية، وتقييد حقوق الأهالي في الشكوى أو تقييد حرية الكلام في البرلمان، وحق ضرب الضرائب، وحق ابقاء جيش مستديم إلا بقرار البرلمان — وكانت الضمانة القانونية لتلك الحقوق التي اكتسبت هي وجوب انعقاد البرلمان غالب الأحيان

فلما كان سنة ١٧٠١ من مدة حكم الملك غليوم الثالث قلت ثقة البرلمان به وانتهى ذلك بوضع دستور جديد جرى العمل به من حكم الملك جورج أول طائلة برتشويك هنوفر: يجب على من يقبل الملك أن يصدق عليه وفيه ان الملك يجب أن يكون من أبناء الكنيسة

الانكليزية وبعض زيادات أخرى تتعلق بأوزارة الانكليزية التي أصبحت من نحو ذلك العهد لا مند لها الا الأغلبية في البرلمان .

تلك هي الأصول الثلاثة المكتوبة للدستور الانكليزي الذي قد أرسخه في نفوس الانكليز شدة اخلاصهم وحبهم للحرية حتى تهذب بالعمل وأصبح أحسن نظام ملكي فهل نحن نطلب توصيع اختصاص هيئاتنا النيابية على هذا النحو كما سأل عنه اللورد كرومر على طريق التعريض بأننا نطلب ما لا يمكن . كلا . انما نطلب الجزء الذي تمس حاجتنا اليه من السلطة التشريعية أي أن يكون رأي مجلس الشورى قطعياً في القوانين التي تطبق على المصريين دون سواهم على قاعدة أن الحكومة هي التي تسن القانون وتعرضه على المجلس ولا يبتكر المجلس شيئاً الا على سبيل ابداء الرغبة كما هو الآن .

لا شك في أن البحث في نظام المجلس المذكور من الوجهة العملية يقتضي البحث في طريقة الانتخاب وقد ذكرنا رأينا فيها في مقال أول أمس . ولم نذكر شيئاً عن حقوق السيدات المصريات في الانتخاب لانا وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعي في نصوص الشريعة الاسلامية يحرمهن هذا الحق كما حرمة اخواتهن الغربيات بنصوص القوانين إلا أن السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لأنفسهن بهذا الحق المدني لأنهن لم يظهرن الى الآن رغبتهن في أن يتحللن من رتبة الاستعباد العملي الى الحرية المحولة لهن شرعاً بنصوص الشريعة الاسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتي في القول والعمل فلنتركهن وشأنهن الآن وتنبع القول في أن طريقة الانتخاب التي ذكرناها ضرورة الاتباع هي أو نحوها حينما يراد توصيع نطاق مجلس شورى القوانين .

فأما عدد أعضاء المجلس المذكور فيجب أن يكون على الأقل ضعف العدد الموجود وذلك بأن تؤخذ أصغر المديرات وهي القليوبية وحدة . فتي انتخب منها عضوان للمجلس لم أن ينتخب من الغربية ستة أعضاء وهكذا على هذه النسبة أي أن يكون كل عضو من المجلس عن مائتي ألف من السكان ويزاد على عدد هؤلاء الأعضاء عدد الأعضاء الذين ينتخبون عن المحامين والأطباء والمهندسين المشتغلين بالاشغال الحرة متى كوّنت كل طائفة لها جسماً معروفاً معترفاً به . ومن الحسن جداً أن يبطل تعيين الاعضاء الدائمين بمعرفة الحكومة ويستعاض عنهم بأن ينص في القانون أن كل ناظر من النظائر أو وكيل نظارة اعتزل الخدمة أصبح بنص القانون عضواً في مجلس شورى القوانين . ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة .

فأما جلسات المجلس فيجب دائماً أن تكون علنية لما في ذلك من ترقية المناقشات والمداولات واستمرار اهتمام الأعضاء بدروس المشروعات درساً جدياً وبذلك يعرف الجمهور

العضو الذي أصاب في انتخابه والعضو الذي أخطأ في انتخابه كما أن فيه إيقاف الأمة على ماجريات الحال في مجلسها ولا ينكر أحد مقدار النتائج الحسنة التي تعود من تلك العلنية . أما اختصاصه فيجب أن يرجع بها إلى نوعين اثنين أحدهما أن يكون رأيه قطعياً في قوانين المحاكم الأهلية وقوانين الري ولوائح الأمان العام وقوانين الضرائب واللوائح الوقتية كقوانين الدودة والطاعون البقري .. الخ .. والثاني أن يكون رأيه استشارياً فيما عدا ذلك من القوانين . فإذا لم تقبل الحكومة مشورته يجب عليها أن تذكر له الأسباب وتبيح له المناقشة فيها مرة واحدة في زمن معين فإن لم تقنع الحكومة بمناقشة المجلس تمضي القانون على الوجه الذي تراه .

من العقلاء من يرى أن المجلس يجب أن يكون له رأي نهائي قطعي في الميزانية خصوصاً الجزء المتعلق منها بالأدوات الأهلية ولا يرى بأساً على الحكومة من تحويل المجلس هذا الحق . ومنهم من يرى أن الحكومة لا يرضيها هذا التدخل عن قرب في ميزانيتها الآن — وأنا مع عدم انكارنا للرأي الأول بل مع موافقتنا عليه واعتباره حقاً شرعياً للأمة نرى أن اجابتنا إليه أقل أهمية بكثير من اجابتنا إلى الطلب الأول وهو أن يكون رأي المجلس نهائياً في القوانين التي تطبق علينا نصوصها .

تلك هي مطالبنا والقواعد التي أوصت عليها لا يرى القارئ فيها شيئاً من الغموض والالتباس التشريعي وأنا لم ننح بها النحو الذي صدكه الانكليز أنفسهم في كسب مطالبهم لا من حيث القاعدة وتجريد صاحب السلطة عن كل سلطة وأمر حيث الطرق التي استعملت لتليل تلك المطالب . فمتى كان مموراً الخديو راضياً بالتنازل للأمة عن جزء من سلطته الشرعية كما صرح بذلك لملأ فمنا علينا إلا أن نطلب من مموره تحقيق التنازل وإن نطلب من جناب معتمد الدولة البريطانية أن ينصح بذلك ويرضاه .

وعلى ذلك فإننا ننصح للأمة أن تدأب بطريق السلم لتحقيق شخصيتها ولا تتحقق هذه الشخصية إلا بأن يكون لها من السلطة التشريعية شيء كما رفع النصيحة لسمو الأمير بأن من مصلحة الخديوية المصرية أن يكون محكوموها أحراراً لا عبيداً وأن تكون الأمة التي يحكمها لها ذاتية شخصية منفصلة عن الحكومة . وبذلك يكسب حب الأحرار العقلاء وتأيدهم كما تقدم النصيحة لجناب عميد الاحتلال بأن كسب قلوب المصريين وصدقاتهم الانكليز موقوف على أن يكون لهم من السلطة التشريعية شيء يدل على الاعتراف بوجودهم وتقدمهم السياسي . ومتى تحقق ما نطلبه من اجابة هذه الطلبات المتواضعة المعقولة انصرف القلق المصري الذي وصفناه ولا يبقى إلا نتائج الاعتراف بالجميل وهي المصافاة والصدقة .

- ٦ -

أحق المسائل الحاضرة بهذا الاسم هي مسألة توسيع اختصاص مجالس المديريات^(١) وترى أنديةنا السياسية التي تشتغل بإنماء سلطة الأمة وطلب الدستور تعتبر أن توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهرياً يندرج في مطالبهم بالجملة . وهم بذلك يرون أن وضع هذا المشروع هو تحقيق لبعض آمالهم في الدستور . وترى الذين يشتغلون بالتعليم العام ويجعلونه ركناً من أركان السعادة يقدرّون أن وضع هذا المشروع الذي تعطى فيه المجالس حق إدارة التعليم الأهلي بأنواعه الأولى والابتدائي والثانوي هو ظفر للأمة وتقدّم نحو الاستقلال . وإن الذين يشتغلون بمسائلنا الاجتماعية من حيث ارتباطها بالسياسة يعلقون على تحقيق هذا المشروع أهمية عظيمة الأثر في أخلاق الأمة . لأن إعطاء السلطة لهذه المجالس يجعل مندوبي الأمة فيها يحسّون بمقدار المسؤولية عليهم كما يشعرون برفعة في نفوسهم وخروج عن الإحساس القديم إحساس الاتكال على الحكومة في كل شيء .

وإنه ليندر أن توجد مسألة من المسائل يمكن أن تكون موضوع اتفاق جميع الناس على منفعتها مثل هذه المسألة الكبرى التي في تحقيقها إرضاء لجميع طبقات الأمة من غير فرق . لذلك لا نجد في مصر من لا ينتظر تحقيق هذا المشروع بفارغ الصبر إلى الحكومة فإنها أظهرت في هذا المشروع أناقة لم نعتدها منها في أي مشروع كان ولا مشروع الخوان الذي يكلف خزينتها نفقات قد تكون خطرة عليها . ولكن استئناف المفاوضات مع لجنة شورى القوانين كان من شأنه أن يبشرنا بأن الحكومة تنوي أن تجعل حداً لهذا الإبطاء من جهة ويفيد من جهة أخرى أنها تتذرّع باستئناف المفاوضات لإرضاء الرأي العام شأن كل حكومة رشيدة معتدلة .

غير أنا نسمع من طريق آخر أن الحكومة تحمل اللجنة على موافقتها على هذا المشروع

(١) نشر بالعدد ٣٧١ من الجريدة في ٢٨ من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

خلياً من التوسيع الجوهرى المطلوب . ويقول بعض رجالها أن مثل هذا المشروع ليس كغيره من المشروعات الأخرى التى يجوز للحكومة اتى تمضيها رغم معارضة مجلس الشورى . فإن لم تتفق معه اضطرت الى ابعاد المشروع بالمرّة وابقاء الحال على ما كانت عليه قبل الآن . ولقد يؤكّد هذا القول ما يراه القارىء بمجليات الجريدة من مقابلة أعضاء اللجنة لجناب السير الدين غورست . وليتنا ندري هل تشتغل الحكومة في هذا المشروع لمصلحتها هي أم لمصلحة الأمة ؟

انا نفهم بسهولة أن الحكومة تنفع من هذا المشروع نفعا غير مباشر ولكن المصلحة المباشرة ، المصلحة العظمى في وضعه هي للأمة . فإذا يكون وجه تعسر الحكومة في اجابة رغبة الرأي العام ، مع أن هذا المشروع لا يفقدها شيئا من قوتها ولا يمس سلطتها الاستبدادية ولا يغير شيئا من مجرى اختصاصاتها بصفتها حكومة لأن وجهته العظمى هي توسيع لطاق التعليم الأهلى الى درجة تكفل لتعليم الأمة ؟

للحكومة كلمة ناعمة المادس مقبولة الطعم نوعاً خصوصاً في الأزمنة القديمة ، كلمة تستخدمها جواباً على كل طلب من طلبات الأمة فتعقل بها الألسن المطلقة . وكانت تجني دائماً من وراءها رضى بعض طبقات الأمة وهي الطبقة التى يسمونها الطبقة الراقية أو أصحاب المصالح . كلمة طالما جالت في تقارير اللورد كرومر وزددها المستشارون وبعض كبار الموظفين الوطنيين الذين يعتقدون أن قواعد الحكمة تهبط عليهم من أفواه المستشارين ، تلك الكلمة هي : أن جري الحكومة وراء ارادة الرأي العام في مصر مجلبة للفشل ومدعاة للفوضى والافلاس ! وكأني بهم يقولونها أيضاً فيما يتعلق بطلب الأمة توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهرياً . ويدعون وهم خمسة ستة في مصر وفي انكلترا أنهم يعدون مصلحة الأمة أكثر مما تعدها هي .

على أننا إذا فرضنا أن توسيع الاختصاص لا يوافق فلسفة الحكومة وعدها بطرائق الحكم الموصل الى النظام والرخاء ، فإننا نلقت نظرها العالي الى أن القوانين لا تبني على آراء أقلية مهما كان عددها . وان كانت تريد أن تسير في التقنين لنا على قواعد العلم بالعدل والمنفعة فنلقت نظرها الى قول سبنسر في هذا المعنى :

«كل منا يعرف جيداً ما يلزمه . وكل منا هو وحده الذي يعلم حق العلم وجوه منفعته» .
فليس للحكومة أن تدّعي انها تعرف منفعتنا أكثر منا خصوصاً متى لوحظ انه ليس
للمنفعة حدود مرسومة تلمس باليد ولكنها كما يتصور فيها صاحبها أنها منفعة لكل مجموع
من المجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية رأي في التقنين يظنه هو الصواب . وكل رأي
من تلك الآراء له حقه من الوجود . ولكن الرأي الذي يؤخذ به في التقنين هو ذلك الرأي
الذي يشتمل على تلك الآراء ويوفق بينها وهو الرأي العام .

فهما كان علم حكومتنا بمصلحتنا ومهما اعتقدت بأن توسيع نطاق التعليم الاهلي يضرنا
ويجر علينا الفوضى والافلاس . مهما كان ذلك كله فلا مندوحة لها من الاعتراف لنا بأننا
نعرف مصلحتنا على قدر تصورنا أكثر منها . وان هذا المشروع هو لمصلحتنا لا لمصلحتنا
وانه يجب عليها في التقنين أن لا تستبد برأيها دون الرأي العام مهما كان مبلغ رأيها من
الصحة ومبلغ رأيها العام من الفساد . قال أحد الكتاب :

«من الخطر أن تسن القوانين على غير ما يقتضيه العقل . ولكن من الجناية أن تسن»
«قوانين على غير ما يريده الرأي العام ، ذلك لأن الأولى تضر بسعادة الأفراد وتقدمهم .»
«ولكن الثانية تنكر الحرية وتخفقها بل تذهب بفكرتها التي هي الأصل الأول لكل»
«رقي وسعادة» .

على أنه يستحيل أن يتطرق الفساد الى رأي الأمة إذا كان مؤداه أنها تطلب أن تعطى
الحرية في تعليم نفسها . ولا يكون ذلك كما قلنا مراراً إلا بإعطاء مجالس المديريات حق اتفاق
الضرائب الاضافية على التعليم الاهلي بأنواعه الثلاثة : الأولى ، والابتدائي ، والثانوي .
فأولى بحكومتنا الرشيدة أن تحسن الظن بالأمة وان تضع المشروع النهائي شاملاً لما
طلبتة منها لجنة الشورى قبل أن تقدمه الى المجلس . وإلا فإذا يكون جواب الادارة
الانكليزية في مصر أمام الرأي العام الأوربي إذا اتهمت بأنها تمنع الأمة من تعليم نفسها
على مصاريقها ؟؟ .

- ٧ -

يعلم الجمهور أن مطالب لجنة الشورى في توسيع اختصاص مجالس المديريات^(١) لا تتعدى أمرين رئيسيين. أولهما: أن تكون قرارات المجلس فيما يتعلق بضرب الضريبة الإضافية قطعية أو موقوفة على تصديق الجمعية العمومية. والثاني: أن يكون له إدارة التعليم الأهلي الأولي، والابتدائي، والثانوي ينفق عليه من تلك الضرائب الإضافية.

أجمع الرأي العام على أن تقدم مصر متوقف على انتشار التعليم ولا يكون ذلك إلا بأن يكون التعليم أهلياً تديره مجالس المديريات وتنفق عليه من مال الأمة ولكن الحكومة تتذرع بكل الحجج لعدم إجابة هذا الطلب بجميع أجزائه، بل تقول لا بأس من أن ينفق من الضريبة الإضافية على التعليم الأولي أي تعليم الكتاتيب لأنه هو الضروري للأمة. وأما التعليم الابتدائي والثانوي فانهما إن لم يكونا من الزخرف فليس أحدهما ولا كلاهما من حق الفقراء. وعلى ذلك ترى أن يكون لمجلس المديريات حق إدارة التعليم الأهلي الابتدائي والثانوي بشرط أن لا يصرف عليهما شيء من الضريبة الإضافية.

وتقول اللجنة ان التعليم الأولي يجب أن يكون مجانيًا للجميع الناس. وأما التعليم الابتدائي والثانوي فلا بأس أن تكون القاعدة فيه أنه مأجور والمجانبة الاستثناء ولكن هذا لا يمنع من أن يعطى مجلس المديرية حق صرف جزء معين من الضريبة الإضافية كالثالث أو الرابع على هذا التعليم لتنشيطه ونشره.

تلك هي القضية التي قامت بين الحكومة وبين لجنة الشورى على ما علمنا رفعها الى الرأي العام بحملتها من غير أن تتعرض الى فروعها.

أمة تطلب من حكومتها نظاماً يكفل لها أن تتعلم على مصاريفها فتأبى عليها الحكومة ذلك فلا هي تقوم بالتعليم حق القيام ولا هي تسهل السبل للأمة لتعمل لنفسها ما لا تريد

(١) نشر بالعدد ٣٧٢ من الجريدة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان «مسألة اليوم»

الحكومة أن تعمل لها . فهل نحن في هذا أيضاً ظالمون متطرفون أو في طلباتنا متواضعون معتدلون .

يخيل للقارئ بعد هذا أن الحكومة تريد أن تحتكر التعليم لنفسها كأنه إدارة البوليس أو إدارة الدعوى العمومية أو تصريف الماء وقسمته بين المنتفعين أو إقامة العدل بين المتقاضين أو عقد معاهدات تجارية أو تعبئة الجيوش للقيام بأعمال حربية .

لا شيء من هذا كله وإني لأخشى أن تنهم الحكومة — إذا وقفت وقفها الحاضرة أمام رغبة الأمة من التعليم — بأنها لا تريد بالأمة خيراً لا مباح الله .

وإلا فهل قامت الحكومة بواجباتها بصفتها حكومة في كل فروعها حتى تريد أن يكون تعليم الأمة بيدها وعلى قدر ما تريد . ولقد جربناها في ذلك في عهد محمد علي باشا إلى اليوم فلم تأت بمجوداتها التي تدعيها بالزقي المطلوب .

هل قامت الحكومة بالأمن العام حق القيام حتى ندرت الوقائع الجنائية أو قلت عمّا كانت عليه .

هل أفرغت الجهد في انتقاء الموظفين الأكفاء الذين يقومون للأمة بالخدمة الصحيحة . هل رقت الجيش حتى رضي الضابط المصري عن بحته واقتمعت هي بأن جيش الاحتلال حينما يغادر مصر ميتك جيشاً مصرياً صرفاً منظماً على القواعد الحديثة .

هل نجحت في ترتيب القضاء على نمط يكفل حرية الدفاع واستقلال القاضي مهما كانت درجته ؟

ألم يبق في البلد من يشكو من مصلحة الري ؟

إذا كانت الحكومة لا تزال تعترف بأن مصالحها الحكومية البحتة لم تصل إلى التقدم المطلوب . أليس الأولى بها أن تترك الأمة تساعد في التعليم العام على نفقاتها الخاصة من غير أن تكلفها شيئاً غير المراقبة العامة ان أرادت على أنها لا يسعها إلا أن تعترف بأن وظائفها تستغرق غالباً من تعلمهم ولا يبقى منهم للأمة أحد ينشر حوله الأفكار الصحيحة والآراء العلمية ويكون في مركز من عمد الرأي العام .

لا يبعد أن تقول الحكومة ان من أخص واجباتها حماية الفقراء من تصرف الأغنياء وأنها تخشى أن الأغنياء الذين هم أعضاء المجالس ينقلون كاهل الفقراء بالضرائب للتعليم الابتدائي والثانوي الذين لا يستفيد الفقير منهما شيئاً كثيراً .

نقول ان هذا اعتراض وجيه ولكنه يسقط أمام ما تقول اللجنة من أن القاعدة في التعليم الابتدائي والثانوي هي غير المجانية ، فالغني لا يستفيد من ذلك غير النتيجة العامة نتيجة انتشار التعليم التي هو والفقير فيها سواء .

فأما توقف الحكومة عن موافقة الرأي العام على إعطاء مجلس المديرية حق تقرير الضريبة الإضافية بصفة قطعية أو جعلها قراره في ذلك خاضعاً لتصديق الجمعية العمومية فذلك ما لا نعرف له سبباً جدياً . وربما قالت الحكومة أنها تخشى سوء تصرف تلك المجالس بهذا الحق وتخشى أيضاً أن تكون الأغلبية في الجمعية العمومية في جانب الرأي المضاد لرأي الحكومة رأي الرشاد والحكمة . وقد سبق بنا أن أبنا في العدد الماضي نظرية الرأي العام وما يجب له من الاحترام في تقنين القوانين مهما بلغ أمره من الخطأ .

على هذا نشكر لجنة شورى القوانين على تشدها في الطلب ونطلب اليها أن تستمر على ذلك والرأي العام كله يعضده فإنه خير لنا أن لا توسع الاختصاصات بالمرة من أن توسع توسيعاً قسرياً لا يأتي بالمصلحة المقصودة من التوسيع ويكون حسب الحكومة وقتئذٍ مثل تلك النتيجة السوأى أنها أخلفت وعدها التي وعدت به في مجلس النظر ووعد به السير إلدن غورست وساسة الانكليز .

ولكن رجاءنا في كرامة حكومتنا ووفائها بالوعود أنها ستحل ارادة الأمة منها محل الاعتبار ، ولا تحيل القانون على مجلس الشورى إلاّ تاماً وافياً بالغرضين اللذين وقع عليهما الخلاف .

- ٨ -

لابأس أن نبدي ونعبد في مسألة مجالس المديريات^(١) التي قد أخذ مشروعا لدى الحكومة ولدى الأمة الأهمية اللائقة بمشروع سيكون من ورائه نقل الأمة من الظلمات إلى النور، من الاستبداد إلى الحرية، من السكون إلى الحركة والعمل لسعادة مصر.

علمنا اليوم أن نظارة الداخلية كانت تشغل أمس بوضع أول مسودة لآخر تعديل في المشروع لعرضه على مجلس النظار فقورى القوانين، ونرجو أن تكون الداخلية قد لاحظت في هذا المشروع الملاحظات الرشيدة التي لاحظتها لجنة فقورى القوانين. ولقد حدثنا في هذا المشروع بعض كبار الموظفين من رجال الحكومة فمنهم من هو متفق معنا في أن طلب لجنة فقورى حق وعدل من حيث جعل الجمعية العمومية هي صاحبة التصديق على قرارات مجالس المديريات فيما يتعلق بضرب الضرائب الإضافية. ومن حيث أن مجلس المديرية يكون بيده إدارة التعليم الأهلي: الأولي، والابتدائي، والثانوي، وأن ينفق عليها جميعاً من الضريبة الإضافية باعتبار أن الأول مجاني وأن الآخرين تكون القاعدة فيهما غير المجانية ولكن يصرف عليهما من الضريبة الإضافية شيء معين يكفل بقاءها.

ولكن من موظفينا من لا يزال يرى الأمة بالعين التي كان يراها بها من عشرين عاماً فلا يلبث أمام توسيع الاختصاصات أن يبتسم طوراً ويتردد في القول تارة، ثم لا يكون منه بعد هذه الحركات، حركات من يتوحش الفشل إلا أن يقول كل ذلك حسن إذا كانت مجالسنا من الكفاءة بحيث تدير التعليم الأهلي حقيقة ولا يكون أعضاؤها آلة في يد المدير يسيرها إلى حيث يشاء.

هذه الطائفة من موظفينا المتعلمين الذين يحبون بلادهم ويتقدون عليها غيره وبهم تتعلق آمال كبار إلا أنهم مع الأسف قد تربوا على عدم التسامح وتغذوا بلبان الاحتقار لكل شخص لم يتعلم عنهم فلا يرون تحت همامة الشيخ الجليل من مشايخ الأمة إلا مجموع أغراض صغيرة ترمي بأسرها إلى المنفعة الشخصية ولا يظنون أن أولئك العمدة والمهاجرات يأتون بمصلحة عامة إلا مسوقين لها بشيء كثير من حب الظهور والمباراة وقليل من الاخلاص وحب المصلحة العامة.

(١) نشر بالعدد ٣٧٣ من الجريدة المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان «مسألة اليوم»

لا يبعد على مثل هؤلاء إذا جلس مع أصحاب الحل والعقد من الانكيز ودار بينهم الحديث على توسيع الاختصاص أن يقولوا برزانة الحكيم ولسان الرجل الصريح أنهم يحشون على الأمة في طور تكونها من رد الفعل إذا هي سدت أمر التعليم الأهلي مضافاً إليه اختصاصات أخرى في لظافات الأمن العام ونحوه .

لا أنكر على هؤلاء حريتهم في القول ولا حسن اخلاصهم لوطنهم ولكني أفكر عليهم شديد الانكار أنهم يعرفون أمتهم وأنهم يعاونون كيف يكون الرقي التدريجي للأمم . وهم بصراحتهم المحبوبة لدينا ولديهم وبتبصرهم الذي يدعونه زمام كأنهم يعادون التقدم الذي هم أنفسهم يتبعونه ، ويجمعون الانكيز الذين لا يعرفون من حالنا إلا طرفاً واحداً يزيدون اعتقاداً بأن الأمة لم تستعد بعد للاشتغال بشؤونها . ولو جادلتم في ذلك لاتوا اليك بمثل واقعة بين عمدة ومأمور أو بين أحد الأعيان والمدير أو قصوا عليك فكرة أحد الكبراء في تعليم البنات . أمثال أفرادية يأخذ منها حضرته أو سعادته ذاك الرأي الأسود ويتمذهب منه بمذهب التشاؤم بالمستقبل .

ألا فلينظر هؤلاء لنظام التعليم في الجمعية الخيرية وجمعية التوفيق وجمعية المساعي المشكورة وجمعية العروة الوثقى وجمعية الأعمال المبرورة وليحكم بعد ذلك إذا كان لمجالس المديرية من الكفاءة ما يجعلها تدير حركة التعليم الأهلي على ما تقتضيه مصلحة البلاد .

نقول لهؤلاء السليمي الصدور الذين يضعون أصابعهم في أعينهم غراماً بالصراحة التي لا مسند لها من العلم التام بأحوال أمتهم ولا مصدر لها من المعرفة بطرائق الرقي الاجتماعي . نقول لهم ان الأدلة الحسية قد قامت — لمن يكلف نفسه بحسبها — على أن الأمة الآن خير كفاء لتعليم نفسها متى سهلت لها الحكومة سبيل ذلك . فان كانت الأمة غير كفاء لذلك على تقديركم وان مجالس المديرية تنتخب في القيام بواجب التعليم فان كل مبتدئ يتخبط حتماً في العمل الذي يبتدىء به ويرتكب غلطات تكون نتيجة تعليمه طرق النجاح وتمرينه على وضع كل شيء في محله . وانكم اذا انتظرتهم بالأمة عشرات من السنين لا تزيد كفاءتها في أعينكم شيئاً مادامت بعيدة عن الأعمال التي تظهر الكفاءة لمن لا يقنعه الا الحس .

وانه ليحمل هؤلاء الذين يعتد بأرائهم أن يكفوا أمتهم شر حريتهم في القول حتى يكونوا عوناً لها لا عوناً عليها وحتى لا يذهب ما لهم من فضيلة الاخلاص والحرية أسوأ مذهب تظهر فيه هاتان الفضيلتان .

ومن رجال الحكومة من يريد أن يكون فكره في هذا المشروع منتجاً متفقاً مع نظام

الحكومة الحالي . فيقول اذا أعطي مجلس المديرية حق ادارة التعليم الابتدائي والثانوي والاتفاق عليهما من الضريبة التي يقررها المجلس بصفة نهائية فيكون معنى ذلك إيجاد برلمان صغير في كل مديرية وإنشاء نظارات المعارف العمومية بمدد الأقاليم المصرية في حين أن مجلس شورى القوانين لا يملك مع الحكومة رأياً نافذاً ولا قراراً قطعياً . وهذا يناقض النظام الذي يجب أن يكون هو قوام كل حكومة من الحكومات .

كلام سائق ظاهره ولكن باطنه خطأ فاحش تسرب الى فكر هؤلاء من يأسهم من حكومة دستورية واعتبارهم هذه الحكومة الحالية الاستبدادية مستحقة للبقاء ، لا يريد الرأي العام من المشروع ان يكون مجلس المديرية أعظم أثراً وأوسع اختصاصاً من مجلس الشورى ، كما لا يري المشروع الى تنقيص سلطة نظارة المعارف صاحبة المراقبة العامة ومرجع تحضير قوانين التعليم وحل الاختصاص بتشجيع تعليم العلوم المختلفة في المدارس الأميرية والحرية على السواء . ألا ترى أن أهم اختصاص نظارة المعارف الانكليزية هو مراقبة التعليم وتقوية الفروع العلمية المعنية بتوزيع الجوائز عليها على الطريقة التي تسير فيها معارفنا فيما يتعلق باعانات الكتاتيب .

على أن الأمة قد ملت الحكومة الشخصية الاستبدادية ومالت إلى الدستور أي الى شكل حكومة خديوية مقيدة . وقد أقرها الجانب العالي على ذلك عام أول وأقرتها الإدارة الانكليزية بوعودها في التدرج بها من هذه الحال السيئة الى حال الدستور التي كلها سعد ورخاء وإن التدرج يقتضي البدء بمخالفة التنسيق المصلحي الذي يعشقه هذا الفريق من الموظفين كما يعشق الفريق الآخر الصراحة من غير روية . فإعطاء مجلس المديرية حقوقاً ليس لمجلس الشورى نظرهما إنما هو ابتداء لتغيير صورة الحكم يستتبع حتماً توسيع اختصاص مجلس الشورى ... الخ الخ . وعلى ذلك لا يعد هذا المشروع في ذاته معيلاً بل هو أول تغيير مقيد لهذه الحال .

وانا على الرغم من كل الصعوبات التي خلقها الوهم في سبيل هذا المشروع لا نزال نرجو أن تنظر الحكومة له بعين جديده وأن تعتبره الترضية الوحيدة التي ترضي بها الرأي العام من يوم الثورة العسكرية الى اليوم .

- ٩ -

الحكومة الاستبدادية الصريحة العداء للدستور^(١) تستمد قوتها دائماً من ضعف الرأي العام ومن نتائج مجهوداتها الذاتية التي تستعملها كل يوم لخنق حرية الأفراد وإبعادهم عن العلم بما لهم من الحقوق السياسية . وهي بذلك لا تتفق مع الرأي العام إلا في أمة لا يعرف الفرد فيها لوجوده معنى ولا لحياته قيمة إلا بالاضافة الى شخص الحاكم المستبد .

الحكومة من هذا النوع تكون منتجة موفقة بين عملها وقولها ، صريحة في خطتها ، قوية في إرادتها .

أما مثل حكومتنا التي تنادي كل يوم بأنها تميل الى الدستور وتبهرأ من حب الاستبداد فانها لا يمكنها أن تكون قوية مطلقاً إلا إذا اتفق الرأي العام معها في كليات المسائل . فاذا انحرفت عن إرضاء الرأي العام فلا بد من فشلها .

لا يستطيع الناس أن يصدقوا كل قول تقوله الحكومة عن حسن نيتها كما كانوا يصدقونها بادىء الأمر إلا إذا اقترن ذلك القول بعمل يؤيده . وعلى هذا النحو أخذ الناس الآن يظنون الظنون بالحكومة عندما شاع على ألسن الجرائد أن الحكومة إنما تضع مشروع مجالس المديرية لا لترقية القانون النظامي ولا لتسهيل سبل التعليم الامة ولا لتحقيق وعودها إياهم من السير بهم الى الدستور ولكن على ما يقولون تذر الرماد في العيون . وتجعل هذا الرأي العام الذي يظن به الحق والبله يهدأ غليانه وتخف مطالبته ويقنع من الغنيمة بالاياب .

إشاعة سيئة النتيجة ولكنها مع الأسف قريبة من الحقيقة إذا تحقق ما نسمعه كل يوم من أن الحكومة تضن على مجالس المديرية باجابة الطلبات المعقولة التي طلبها حزب الامة وطلبتها لجنة مجلس الشورى .

غير أننا أمام هذه الاشاعة وتقدير نتائجها وتلقاها تعسر الحكومة في الأمر وظهورها مظهر الطان بأنه لا يزال يوجد بين طبقات المصريين من لا يرضى بمنح الامة حقوقاً كثيرة أو بعبارة أخرى من لا يرضون بالتوسيع في الحكم الذاتي ، تلقاء ذلك كله يجب علينا أن

(١) نشر بالعدد ٣٧٤ من الجريدة في ١ من شهر يونيو ١٩٠٨ تحت عنوان «الرأي العام في

مسألة اليوم»

نتساءل هل رضي الرأي العام من طلباته بحملة الجرائد في وقت من الأوقات ثم خلودها بعد ذلك الى السكون أو الاشتغال بأمر آخر كأنما يوجد في البلد أمر يهم المصريين بمقدار ما يهمهم مثل هذا المشروع . أو كأن طبقة الأعيان قد رضوا في أن يوصفوا بالرضى عن الحال الحاضرة وعدم التوسع في الحكم الذاتي حتى قنعوا من السعي بإبداء آرائهم مرة بلسان الجمعية العمومية ومرة أخرى حين عرضت الداخلية هذا المشروع على كثير منهم ليقول فيه رأيه . على أن السعي لمشروع مهم مثل هذا لا يصح أن يقف عند حد إبداء الرأي مجرداً عن الحجج والأدلة أو عرض الأمانى مجردة عن الإلحاح في تحقيقها وتدير جميع الوسائل السامية التي هي مظان الوصول الى الغرض المنشود . كل ذلك قد كان وإن غرضاً لم يتعهد بوسائل السعي إليه من غير انقطاع حقه أن لا ينجح .

ولقد سبق لنا أن أبنّا المشروع من كل وجوهه وما يعترضه من العوائق ، فاليوم نرفع لأولي الرأي في هذا البلد شكوانا من اكتفائهم بالطلب والسكوت بعد ذلك . ذلك السكوت الذي قد يفسر خطأ بأن أولي الرأي في مصر لا يعطون هذا المشروع ما يستحق من الاهتمام . وإن تنازل الحكومة للأمة عن حق من حقوق الحكم هو أصعب عليها من خلع الأضراس ، لأن آخر ما يخرج من النفوس من الرذائل إنما هي رذيلة الاستبداد فتنازل الحكومة للأمة عن حق من الحقوق في هذا المشروع الجديد لا يمكن إلا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعاً حسيماً بأن الرأي العام سيتبرم بها ويخليها من تعصيده الذي هو أصل مهم من أصول قوتها . ولا سبيل الى ذلك إلا بأن يظهر الناس في هذا الوقت وقت وضع المشروع بصورة نهائية أنهم يعضدون بكل ما في وسعهم طلبات لجنة شورى القوانين بزيارة رجال الحكومة وتبيين فوائد المشروع وإقناعهم بأن وضعه على ما تريد اللجنة يحقق أكبر أمنية يتمناها المصريون من حيث انتشار التعليم . بل ننصح لأولي الرأي أن يتخذوا طريق الاقتناع الشريف لا الضراعة كما توهم بعض الكتّاب . وإن لا يكفوا إلا إذا فازوا بانجاح المشروع ، سواء علينا رضي بعض كتّابنا بهذه الطريقة أم لم يرض ما دام أن غير الراضين لم يوجدوا لنا طريقة لتعليم أبناء مصر غير هذه الطريقة . وعلى كل حال فانا نعتقد أنه لا بد للحكومة من ارضاء الرأي العام .

- ١٠ -

كان أمس أول يوم ظهرت فيه فكرة سلطة الأمة بمظهر نقي خالٍ عن الشكوك والريب^(١) بعيد عن كل اعتبار من الاعتبارات الواطئة التي مصدرها خنوع الأمة أو نواب الأمة إلى السلطة المطلقة .

ذلك بأن نوابنا المحترمين قد قرروا بإجماع الآراء في مجلس الشورى طلب المجلس النيابي الذي عليه مدار كل نجاح أخلاقي واقتصادي وسياسي .

رأى نوابنا أن لا يقيموا تحت نير الحكومة الشخصية والأمم حواشيهم تفر منه بكل وسيلة والشعوب التي ليست أكثر حضارة من مصر تأنف أن تحكم بشكل من أشكال الحكومات الاستبدادية التي في بقائها الهوان، وفي تغيير شكلها الرفعة والنجاح . رأوا ذلك كله خير اننا في الصيف الماضي فأجمعوا أمرهم على طلب المجلس النيابي المعقول الذي يوافق ما نحن فيه من الظروف السياسية . فكان عملهم هذا احتجاجاً على الحكومة التي رفضت طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي من ناحية ، ومن ناحية أخرى احتجاجاً على السلطتين معاً . لأن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية قد صرحتا بعدم إجابة هذا الطلب .

الآن وجد في مصر رأيٌ رشيد وصوتٌ عالٍ مسموع يعبر عن شعور الأمة ولو خالف ذلك السلطة الشرعية والسلطة الفعلية جميعاً . ذلك الصوت هو صوت مجلس شورى القوانين ينادي ألا لتقل كل سلطة ما شاءت من القول ، ولتضمننا ما شاءت من حقوقنا الطبيعية . ولكننا نحتج على هذه التصريحات، تصريحات شوقي بك، وتصريحات السير إلدن غورست بأن نطلب ما تمنعه إيانا السلطتان وهو المجلس النيابي الذي طالما طلبناه .

ان الذي يقرأ أخبار مظاهرات الشبان لطلب الدستور ويسمع مناداة الفلاحين بطالب الدستور ثم يرى بعد ذلك تقرير النواب لطلب الدستور يوشك أن يقول أن في مصر رأياً عاماً متناولاً لجميع أجزاء الأمة، قوته يجب أن تكون فوق كل قوة وسلطته فوق كل سلطة وان لم يكن ذلك فأين هي الطبقة التي لا تميل الى التوسيع في الحكم الذاتي كما صرح بذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير . الآن رسمت خطة السياسة المصرية على أوضح ما يكون من الصور .

(١) نشر في العدد ٥٢٩ من الجريدة المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ بنوان « اول ديسمبر »

علمتنا التصريحات الرسمية والتصرفات اليومية في إدارة الحكومة المصرية أن السلطة الشرعية متفقة مع السلطة الفعلية في جميع التصرفات جليها ودقيقها حتى في التصريح بعدم أهلية الأمة للدستور أو بعدها عن الدستور . وعلمتنا الجرائد اليومية التي هي مرآة الرأي العام والمظاهرات الأهلية التي حصلت في الاحتفالات . وقرار مجلس شورى القوانين أمس أن الأمة مجمعة على غيرهما صرحت به السلطان . مجمعة على طلب الدستور . ينتج من ذلك أن الأمة صوّرت لذاتها شخصية سياسية تخالف شخصية هذه الحكومة المطلقة — ورميت لنفسها خطة سياسية تخالف خطة هذه الحكومة المطلقة التي تتكوّن من السلطين المتفقتين ، فهل لأحد بعد اليوم أن يقول : « بأن الشعب المصري كبقية الشعوب الشرقية لا يقدر إلاّ الحكم الشخصي » ؟ أم يجب القول بأن الشعب المصري كالشعوب الشرقية المحترمة ينفر من الحكم الشخصي ولا يقدر إلاّ الحكم النيابي الذي هو الصورة المعقولة للحكم ؟ .

الأمة في تقدمها تتبع القانون العام لتقدم الفرد — تبقى غير أهل لبلوغ رشدها كلما كانت متوكة في تحقيق مطامعها على السلطة أو على الحاكم . من علامات رشد الأمة أن ترى بعينها لا بعين السلطة وتنطق بلسانها هي لا بلسان السلطة . تلك هي الأمانة الأولى لبلوغ الرشده وقد ظهرت هذه الأمانة من قرار الشورى أمس ذلك القرار الذي فيه مخالفة صريحة لتصريحات السلطين .

لهذا نقول بأن أول ديسمبر كان الحد الفاصل بين فناء الأمة في شخص حكومتها وبين عصر جديد هو عصر الارتقاء السياسي الحقيقي الذي فيه تشكل الأمة على نفسها وتعمل لنفسها وتعتبر أن لها وجوداً ذاتياً مستقلاً تمام الاستقلال .

البرلمان أو المجلس النيابي ليس هو استقلال الأمم بل هو شكل من أشكال تنظيم الاستقلال . فإذا أعوزنا البرلمان بالفعل لا ينقصنا الاستقلال الذاتي الذي عبر عنه مجلس شورانا أمس بأجلى بيان .

لا يستطيع أحد أن يمدح أعضاء الشورى على ما جاؤا به أمس من مظاهر الاستقلال وخدمة البلاد لأنهم هم نواب البلاد وهم أصحابها وهم رؤوس الرأي العام فيها فإن كانوا من الشجاعة الأدبية على ما قد رأينا فإنهم إنما يدافعون بذلك عن الشرف المصري الذي هم عنوانه وإذا وصلت على أيديهم منفعة لمصر فإنهم إنما يخدمون الأمة التي هم رؤساؤها خصوصاً إذا لوحظ أنهم لم يعملوا شيئاً إلاّ ترديد الرأي العام الذي هم وكلاؤه في المجلس . وغاية ما يقال أن عملهم هذا يدل على أن في مصر رجالاً يقفون أمام السلطين موقف الذي لا يهاب في الحق شيئاً .

- ١١ -

تقاس حالة الأمة من القوة والضعف والشرف والانحطاط بمقياس مطالبها التي تدل على مبلغ أطعامها في حياتها الأمية^(١). فإذا كانت الأمة منحلة الأخلاق رذيت بيؤس العيش وتمرّغت في أحضان الفلّة وإن كانت أشرف من ذلك قلّ اقتناعها بالعيشة المادية في ظل حكومة الفرد وطمعت في نيل الدستور .

كانت الجمعية العمومية للعام الأسبق دليلاً على أن أمتنا ملت من شكل حكومة الفرد ورغبت في نيل الدستور إذ طلبت الدستور الكامل ومن باب الاحتياط الدستور الناقص لكيلا يبين عليها سوء الظن بحكومتها وليطمئن أولو المصالح الأوروبية بأن مقصد المصريين هو مجرد الخروج من حكم الفرد نوعاً لا مضادة غيرهم .

غير أن الظروف وقتئذٍ ظروف سياسة الخلاف قد وصمت الجمعية العمومية بوصمة من العار ، غسلها عنها مجلس شورى القوانين في الشهر الفائت . ولا شك في أن الجمعية العمومية حين انعقادها يوم أول فبراير ستغسل البقية الباقية من تلك الوصمة التي هي براء منها .

طلبت الجمعية العمومية الدستور فأرغمت السياسة الانكليزية وأزبدت وقالت التيمس وبعض الألسن الرسمية أن أعضاءها يساقون الى تلك المطالب كالخراف بيد قوية خفية هي يد السراي كيداً للانكليز وانتقاماً منهم على ما أخذوا من سلطتها . بحجّ صوتنا إذ فنكر كل علاقة للمعية بأعضاء الجمعية العمومية وإذ نشبت بجميع الأدلة أن أولئك الأعضاء يقدرّون مطالبهم قدرها وأنهم يصدرّونها من قلوبهم وعن إرادتهم الخاصة من غير أن يكونوا فيها متأثرين بأي أثر خفي . ولم ننجح بهذا الدفاع في إقناع الصحف والسياسة الانكليزية بأننا نريد الحكم الذاتي للحكم الذاتي لا أننا صوط في يد إحدى السلطتين تضرب به الأخرى .

(١) نشر بالمدد ٥٧١ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان : « الجمعية العمومية »

يريد الحكم الذاتي لأننا نراه الوسيلة الوحيدة لتقدمنا في المدنية لا ليكون مجلسنا النيابي آلة تديرها أيدي الحكام المطلقين .

اتفقت السلطان و تقطعت حبال الكيد الموهوم وأعلنت السلطان جميعاً أنهما لا تريدان منح الدستور، فقام رجالنا أعضاء مجلس شورى القوانين يطلبون الدستور . وقرروه فعلاً وبعثوا بقرارهم إلى الحكومة .

لم يجرأ أحد أن يتهم مجلس شورى القوانين بما اتهمت به الجمعية العمومية . لأن تلك التهمة كان لها مرشح هو الخلاف بين السلطين . أما الآن ولا خلاف فليس ثمة من شبهة ترشح للذهن أن إحدى السلطين تنفخ في أعضاء الشورى فينطقون ، بل العكس من ذلك أكبرت الحكومة مطلبهم وهابتهم وأخذت كل الاحتياطات الممكنة لمنع الأمة أن تهب لتعضيد تلك الطلبات .

أجل غسل مجلس الشورى بهذا الطلب الذى صادف محله وجاء في الفرصة المناسبة تلك الوصمة التي كانت لحقت الجمعية العمومية في العام الأسبق . وصمة التأثير بالمؤثرات الخفية . غسلها فلم يبق منها إلا أثر ضعيف جداً يجب أن يزول . وإنه لا يزول إلا بأمر واحد تأتية الجمعية العمومية وقد سمعنا مع السرور أن بعض أعضائها صيقره يوم العقادها :

هو أن تحتج الجمعية العمومية على رفض الحكومة لطلبها الدستور رفضاً خالياً عن المجاملة وأن تجدد طلبها الماضي بتعضيد مجلس شورى القوانين فيما طلبه معادة محمود بك عبد الغفار تفصيلاً أو ما قرره المجلس إجمالاً .

وإننا سنتابع القول من الغد فيما يتعلق بردود الحكومة على مطالب الجمعية العمومية السابقة .

- ١٢ -

لم يبق في يد الشركات الانكليزية أعمال مهمة بعد فراغ الخزان^(١). وان سكوت الحكومة برهة من الزمان عن صرف الأموال المصرية بكرم وسخاء يعتبر انصرافاً عن أعمال الإصلاح. لذلك جذت الحكومة في تحقيق مشروعها القديم مشروع مجاري العاصمة الذي لا بد له من نفقات طائلة تؤخذ من زيادة عوائد الأملاك في القاهرة تلك الزيادة التي تنقرر بضريبة جديدة على جميع الأملاك في المحروسة. ولا يعلم إلا الله وحده هل ينتفع بها سكان الحارات الظليلة الضيقة الرطبة بهذه المجاري كما ينتفع بها سكان شارع كامل وما حواليه. ومهما يكن من الضرورة الى هذه المجاري أو عدم ضرورتها فان الحكومة عزت عليها أن لا تجيب هذا الطلب فأجابته وحده دون سائر المطالب النافعة حقيقة. وأرادت أن تجد في تنفيذه هذا العام فعقدت الجمعية العمومية بهذه الصورة من السرعة العظيمة لكي تأخذ رأيها في هذه الضريبة الاضافية حتى لا ينأى المشروع بعد ذلك وتتوفر الملايين التي ستصرف في سبيله فتنفق في ترقية التعليم أو تحسين الري. لذلك طلب انعقاد الجمعية العمومية التي ستعقد في الأسبوع القادم. بهذا يهمس الناس في الآذان والظاهر انه همسٌ جدير بالتصديق. يتناقل الناس هذا الخبر لا باظهار البشر من تنفيذ مشروع المجاري ولكنهم على نقیض ذلك يظهرون امتعاضهم من اهتمام الحكومة بهذا المشروع وعقد الجمعية العمومية له ولا يهتمون من أمره إلا بأن الحكومة تريد اغداق نعمة جديدة على شركة انكليزية. والآن فما وجه اهتمامها باجابة طلب لم يكن ولا في الدرجة الرابعة من الأهمية بالنسبة لما طلبته الجمعية العمومية من النظامات الحيوية التي تتوقف عليها حياة البلاد وسعادتها.

طلبت الجمعية العمومية الدستور مراراً وكانت مظاهرات الأمة في هذا العام تدل كلها على أن الأمة فكرة واحدة في التثبث بالحكومة الدستورية فأعارته الحكومة آذاناً صماء

(١) نشر بالعدد ٥٧٢ من الجريدة في ٢٧ من شهر يناير ١٩٠٩ بعنوان « الجمعية العمومية أيضاً »

وأقلت بجواب الرفض في وجه الأمة . على أن هذا النظام الدستوري لا يكلف الحكومة ملايين ولا كثيراً ولا قليلاً إلاّ إصدار قانون .

ويسرنا أن رجال الأمة وخدامها الأمناء أعضاء الجمعية العمومية لن يقفوا عند حد طلب الدستور وتعزيد مجلس الشورى والرأي العام ، بل الذي نسمعه أنهم يعتبرون الدستور هو كل شيء . يرون الدستور كفيلاً بإنشاء مجلس بلدي للعاصمة كفيلاً بتأليف نظارة للزراعة كفيلاً بتغيير السقي من الآبار الارتوازية . كفيلاً بصيانة الآداب العمومية . كفيلاً بعدم إلزام الحجاج بالسفر في بواخر شركة معينة . وبإعادة محافظة دمياط . وبمنع ذبح الفصيلة البقرية . وبإنجاز مشروع النظام الذي أعد للخفر . وبتسهيل إعطاء الرخص عن السواقي . وبتعديل طرق المناوبات . وبوضع قانون للآلات الرافعة ... الخ الخ . يرون أن الدستور هو الضامن لإعادة التعليم المجاني وتعليم العلوم في مدارس الحكومة باللغة العربية . وتخفيف شروط الامتحان للطلبة . وإكثار عدد المدارس الابتدائية والثانوية . وانتقاء الاساتذة الأكفاء . ضامن لإلغاء مال النخيل ورفع مال الأطيان الثالثة . وإعادة زراعة الدخان . وإعطاء زيادة المساحة الأهالي بالممارسة . واستيفاء عجز أطيان الأهالي من أطيان الميري المجاورة لها . وإعطاء الأهالي أطيان الحكومة المتروكة بالأثمان المناسبة بدلاً من إعطائها للشركات . وبيع أطيان الجزائر للأهالي . وإعطاء الأراضي الموجودة بالحواجر للأهالي . ومنع غش الموازين والمكاييل والمصوغات . وتخصيص قيم تركات المسلمين المتوفين عن غير وارث لتعليم أولاد الفقراء . يرون أن الدستور يكفل تشكيل محكمة استئناف أهلية بأسبوط ومن نظام للبورصة وجعل مراقبة الضبطية القضائية للحكوم عليهم من غير بلادهم . وأن الدستور فوق ذلك كله يضمن تنفيذ مجاري العاصمة المشروع الشهير الذي لم يعلم به مجلس شورى القوانين الى الآن .

ترى الجمعية العمومية أن طلب الدستور هو كل الطلبات . وأن اجابة الحكومة للدستور هي اجابة لكل الطلبات . يرون ذلك — على ما سمعناه — فلا يرون وضع أي مشروع يعرض عليهم تحت البحث إلاّ بعد اجابة طالب الدستور . واثق صنعوا ذلك فنعم ما يصنعون .

- ١٣ -

دعت الحكومة الجمعية العمومية^(١) لال يظهر فيها الاشتراك الموعود به بين الأمة وبين الحكومة في الأعمال العامة . ولكن انتظر منها بطلبها المنشودة وهي التصديق على زيادة الضريبة على مساكن القاهرة لعمل مجاري المياه . وعلى ذلك لم تكن الحكومة لتريد بقاء الجمعية إلاّ ربما تظفر منها بذلك التصديق ، ثم تلو عليها بعد ذلك أمر الانقضاء . كأن المشاركة الموعود بها يجب أن تكون بالنسبة للأمة مشاركة سلبية ، مشاركة طاعة ، ومشاركة الحكومة مشاركة ايجابية فقط أي مشاركة سلطة ، فبالسلطة من جانب الحكومة وبالطاعة من جانب الجمعية العمومية يتحقق اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً برأي تقريري !

تلك هي نية الحكومة وتفسيرها أعمالها في الجمعية العمومية . أما أعضاء الجمعية العمومية فأنهم جاءوا من بلادهم بعد هذه الحركة الدستورية العظيمة التي زاد في طنبورها نعمة بعث الدستور العثماني ، جاءوا يطلبون لأمتهم الدستور الذي بدونه لا تتم للأمة حياة ، جاءوا يثبتون شخصية الأمة التي لا تريد السلطان الاعتراف بها ، جاءوا يحققون أمل الأمة فيهم ويقفون للحكومة المطلقة موقف الذي لا يرضى من اشتراك الأمة مع الحكومة أن تكون الحكومة آمرة على الاطلاق ، والأمة طائمة على الاطلاق . وبقيت جماهير الناس على ذلك ينظرون ماذا سيحصل في ذلك المحل السري الذي هو قاعة الجمعية العمومية ذلك المعزل الذي فيه يتصرف الوزراء والنواب في حقوق الأمة على غير مرأى منها ولا مسمع . يثبتون وينقضون ويختلفون ويتفقون وأصحاب المصالح على الأبواب لا ينظرون

(١) نشر بالعدد ٥٨٧ من الجريدة في ١٤ من فبراير ١٩٠٩ بنوازل الأمة والحكومة والجمعية العمومية «

ولا يسمعون ، وقفت الأمة على هذه الحال تنتظر لمن تكون الغلبة من طرفي المتناظرين إن كانت الغلبة للحكومة أرخى كل امرئ يديه الى جانبه وانصرف كاسف البال خجلان من انهزام نواب الأمة أمام رجال الحكومة . وإن كان الغلب لنواب الأمة هلكوا وفرحوا وصفقوا لفشل الحكومة ونصرة الأمة ورجع كل منهم محمد سراه ويعنزي رجاءه ويقول : « ألا إن الحكومة غالبية على أمرها هكذا فليكن الرجال الأحرار . هكذا يشرف النواب أمتهم في ميدان البحث والجدال ، الآن ثبتت شخصية الأمة وغلبتها . وليس لنا إلا أن نرجو بحق نيل الدستور » إن الدستور ليس هو النظام المكتوب ولكن الدستور نواب شعبان ، من خطيب مصقع ، ومعدل ذكي ، وناهب اختصاص الحكومة نهبا للأمة .

وقف الناس كذلك ينتظرون على أي شيء تم مناظرة الحكومة والأمة في الحقوق . وماذا يكون مظهر الحكومة ومظهر الأمة في هذا الاجتماع الذي لا تجود به الحكومة إلا كل عامين .

طرحت مسألة الضريبة على الجمعية العمومية فصددت على زيادة الضريبة كما تريد الحكومة فتكون الحكومة قد كسبت من هذه الجهة ولكن يجب علينا أن نلاحظ بأن مشروع المجاري هو من مقترحات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في السنين الماضية ومن رد الغاية يرد الواسطة . ولا واسطة لتنفيذ هذا المشروع إلا ضرب الضريبة على هذا النحو فإذا كانت الحكومة قد كسبت من الجمعية هذا المشروع فانما كسبته لأنه من آمال الأمة وأحد طلباتها فيكون الظفر فيه في الحقيقة راجعا الى الأمة لا إلى الحكومة .

طرح الاقتراح الخاص باشتراك الأمة مع الحكومة إشتراكاً فعلياً . فقررت الجمعية في هذا الزمن زمن سياسة الوفاق الذي يستحيل معه افتراض أن الجمعية العمومية متأثرة بأية سلطة من السلطتين — أقرته الجمعية وأجابت عليه الحكومة بذلك الجواب الذي مع كونه أكثر مجاملة وألين لفظاً من جوابها عليها في العام الأسبق ، إلا أنه يساويه في المعنى تماماً .

ولكن الجمعية قد ظهر عليها الاستياء من هذا الجواب وهذا أمر جديد لم يسبق له نظير في الأعوام الماضية — أبدى أحمد يحيى باشا الاستياء فاستحسنه إخوانه وصفقوا له فكان ذلك بمثابة قرار من الجمعية العمومية باستيائها من جواب الحكومة . ومهما يكن ما ثبت من هذا الأمر في محضر الجلسة فإن أعضاء الجمعية قد استاءوا حقيقة ولا يزالون مستائين لهذا الجواب الى اليوم . على هذا يمكننا أن نقول بأن الأمة كسبت في هذا الموطن كسباً أدبياً هو اشتهار نوابها بالجرأة على الحكومة وعدم الخوف منها كما كان ذلك قبلاً — وهذا الإحساس وهذه الشهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكمال حتماً . ولسنا ننبو عن حسن التقدير إذا قلنا أن الحكومة قد فشلت في هذا الصدد وفي غيره مما عرض في الجمعية العمومية فنجحت للقوة وهي افعال الجمعية العمومية قبل أن يقنع أعضاءها بأنهم أدوا الواجب عليهم للأمة في هذا الانعقاد .

طرح مسألة تشكيل الأجان لفحص المشروعات نخسرها النواب وكسبتها الحكومة . ولكن ذلك لم يفوت على النواب أنهم كسبوا نظيرتها التي تؤدي فائدتها وهي المناقشة في الاقتراحات بالجلسة وتقريرها أو رفضها ، وكسبوا فوق ذلك من الحكومة أنهم انتقدوا عليها إبطاءها في عقد الجمعية العمومية وإنها تعقدها كلما كان لها مصلحة في ذلك أو كلما خشيت فوات الوقت القانوني لانعقادها . وكان هذا الانتقاد داعياً الى تقرير الجمعية أن يكون انعقادها سنوياً . ولسنا ندري كيف يمكن للحكومة أن تتخلص من تحقيق هذه الرغبة التي يبيحها القانون النظامي ولا يخالفها أي مصلحة لأحد إلا كراهة الحكومة أن يجتمع نواب الأمة فيحاسبوها حساباً شديداً كما كان في هذه الجمعية العمومية .

تناقشت الحكومة والنواب في تقدير قيم الاقتراحات فغلبها النواب في المناقشة وفشلت الحكومة وكان الرأي النهائي أن اقتراحات الجمعية العمومية شيء والعرائض شيء آخر . والذي يقرأ محاضر جلسات الجمعية العمومية التي نشرتها الجرائد وحرية النواب في القول

ومتأثرهم في التدليل وجراثيم على إحراج الحكومة لا يلبث أن يعترف بأن الجمعية العمومية هذا العام لم يكن لها مثيل في الأعوام الأخرى بفضل الروح الدستورية التي انتشرت في النفوس بسرعة . وذلك بفضل الحوادث وظهرت السياسة الانكليزية في مصر بمظهر جديد يشف عن التبرم بوعودها السابقة وعن الرغبة في كسب الوقت للخروج بسكون من مطالب الأمة . واعتبارها ذلك قاعدة جديدة جرت عليها في سياسة الوفاق مع السلطة الشرعية . وقد زاد الشعور بالدستور تقدماً الى غرضه حوادث الصيف الماضي في البلاد العثمانية .

الأمة والحكومة في هذا الطرف طرفان يتنازعان سلطة الحكم فضعف أحدهما قوة للآخر وفشل هذا نصرته لذلك . على هذا يمكننا أن نقول أن الجمعية العمومية كانت هذا العام مرسحاً لهذا التنازع ظهرت فيه الأمة بالقوة والحق معاً ، وظهرت فيه الحكومة بالضعف والفشل معاً . وتلك أول بوادر الدستور .

الوزارة

- ١ -

علينا نحن الأمة أن نتفق رأياً في أمهات المسائل فيكون حكمنا واحداً على الحوادث اليومية . وليكن ميزان الحكم بين أيدينا هو الاستقلال ^(١) . نظهر رضانا وارتياحنا لكل قانون أو لأئمة أو عمل من الأعمال العامة إذا كان من شأنه أن يقرّ بنا من غرضنا الذي نسعى إليه وهو الدستور . ونظهر غضبنا واستياءنا واحتجاجنا على كل عمل من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها علينا ، أي لا يكون من شأنه أن يقرّ بنا خطوة في طريق الدستور . علينا أن لا نترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بنا مطوّلة بالرواء الحسن ودواعي الاطمئنان وفي جوهرها البعد بنا عن الدستور . بل نبجّنها من جميع أطرافها بحث الذي قد علم بنتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ورأى أن عمل المحتملين في السياستين عمل استعماري قد طلي بطلاء المنفعة المصرية والتقدم العصري والتمدن الجديد الى آخر ما يقولون . علينا أن نعتبر كل عامل في هذا البلد إنما يعمل للأمة وباسم الأمة محاسباً على عمله أمامها . وأن نعصد من العمال من كان مظهرراً للشرف المصري ، رافعاً رأسه أن يطأه غيره . وأن نخذل من يخذل الشرف المصري باستهائته . ويتهاون في المصلحة العامة حباً لذاته أو إرضاء لغيره . فإن الدستور لا يخلق للأمة نظاماً ديموقراطياً من العدم . ولا يهبها قدرة على مراقبة حكومتها . ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها . الدستور لا يخلق في نفوس الأفراد والموظفين صفات الحرية والاستقلال ولكن الدستور يحمي كل الصفات وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً . الدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات . ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً . إذا صحّ ذلك كان الدستور المكتوب هو صورة الدستور الطبيعي الذي يجري نظامه في رئوس الأمة وأعصابها وينظم علاقاتها مع الحكومة قبيل الدستور المكتوب . ذلك بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة فكما تكون الأمة تكون حكومتها .

(١) نشر بالعدد ٤٥١ من الجريدة في ٣٠ من شهر اغسطس سنة ١٩٠٨ بعنوان «علينا وعلى الوزارة» .

علينا إذن أن نفهم بأنه إذا أعوزنا الدستور المكتوب لا يعوزنا العمل على قواعد الدستور . وإذا نقصنا أن يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم في نظاراتهم فلا نعلم أن نسألهم على صفحات جرائدنا . وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك نسعى أن تكون الوزارة رهينة ثقة الرأي العام بها . ويكفي في ذلك أن يحترم وزراءنا أمتهم ويطأطئون رؤوسهم أمام إرادتها . إنا إذا سرنا على هذا النحو من العمل اختصرنا الطريق إلى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون .

علينا أن نفنع الحكومة الشخصية بفساد نظريتها التي تكرررها بلسان التقارير السنوية وتعيدها كل يوم بأعمالها الاستيدادية التي تقع تحت أنظارنا صباح مساء . تكرررها بأن تسقط الوزارة بمحض إرادتها كما يقولون بذلك في الحريف القادم بأن ترفض مطالب الأمة بمحض إرادتها كما كان ذلك في الماضي . تكرررها وتعيدها علينا حتى بعد إعلان الدستور العثماني . وما نظريتها إلا أنها هي الحكومة اللازمة لمثل هذه الأمة . علينا أن نحارب هذه الفكرة المسمومة ونلزم الحكومة باتباع إرادة الرأي العام . وإنه لا بد لها من إرضائه متى وجدت فيه الصلابة الكافية لكسر عنادها . إن الانكيز لا يرون من مصلحتهم — مهما كانت نيتهم من البقاء في مصر — أن تكون أعمالهم مخالفة دائماً لإرادة الرأي العام وإنهم كمثل حكومة متمدنة لا يجدون حيصاً من إرضاء الأمة متى جدت في طلبها . فعلياً أن يكون الرأي العام عندنا واقفاً للحوادث بالمرصاد يصدر عليها حكمه ولا يتوانى ولا يتواكل فانه إن لم تكن إرادته تحترم بالأمس فإنها لا بد أن تحترم اليوم وغداً . وإن اعتياد الرأي العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلبية في كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد يجعله في قليل من الزمان قادراً على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجري وراءه في كل ما يريد . وإن ضعف حكومتنا الذي أصبح ظاهراً للعيان على الرغم من سياسة الوفاق سيكون فائلاً حسناً على قرب انقلابها من حكومة شخصية إلى حكومة دستورية . لأن حكومة الفرد لا تعي إلا بالقوة فكلما ذهبت قوتها قل رجاؤها في طول البقاء .

أما الوزارة المصرية فإن تأليفها لم يكن إلا لتخفيف مضار الحكم الشخصي ، لا لأن تكون طوع إرادة السلطة تسيرها كيف تشاء . ولقد أظهرت وزارة شريف باشا هذا المبدأ بالحس عند عرض مسألة ترك السودان . فإن السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال عرضت التخلي عن السودان . والسلطة الشرعية أو الخديو السابق رضي بترك السودان . وأما الوزارة المصرية وعلى رأسها ذلك الرجل الكبير الذي كان يحقر كل شيء في سبيل منفعة الأمة فانها وقفت ذلك الموقف المشهور وأغضبت السلطينين مما وفضلت الاستقالة على أن تكون شريكة في مسئولية ترك السودان . وكان عملها هذا يجب أن تتوارثه الوزارة المصرية

حين لا يتفق رأي السلطتين مع مصلحة الأمة . ولو أن الوزارات المصرية مشيت على هذا المبدأ تماماً لما أمكن أن تمكث هذه الوزارة الحالية بضعة عشر عاماً لم تهمل يوماً بالاستقالة واكتفت بأنها معضدة من الوكالة البريطانية . وما كانت الوزارة ليكفيها أن تعضد من ممو الأمير ، ولا أن تعضد من المعتمد البريطاني حتى تعتبر بقاءها مشروعاً تماماً ، بل على الوزارة أن تجعل مقياس ضعفها وقوتها هو تعضيد الأمة أياها . لأن تأليفها لم يكن إلا لتجذب من نفوذ الحكومة الشخصية وتجعل هيئة الحكومة وسطاً متناسباً بين الاستبدادية الصرفة وبين الحكومة النيابية المعقولة فهي بذلك تدلى الى الأمة أكثر من اتصالها بالسلطة التي عينتها . يقولون أن الصورة المشوهة التي اوتسمت في أذهان الانكليز من الرأي العام المصري لا ينسب تشوهاها كله الى أن الحركة الوطنية كانت في زمن ما غير مرتبة أو خاضعة حركاتها الى إحدى السلطتين ، بل من أكبر أسباب تشوه صورة الرأي العام أن الوزارة كانت تنقلها كذلك للمحتلين اما باظهار الاستهانة بتلك الحركة إرضاءً لخواطر الانكليز ، واما بنسبتها الى غير الأمة لتعذر بذلك عن عجز الوزارة كما حصل في مطالب الجمعية العمومية عام أول : فقد كنا نسمع وقتئذ أن الوزراء يكادون يقولون ان أعضاء الجمعية العمومية مدفوعون الى هذه المطالب بمامل آخر غير عامل الوطنية . ومهما يكن من بُعد ذلك عن الحقيقة فإنه يصادف دائماً هوى في أفئدة المحتلين وتصديقاً من كتابهم وجرائدهم . وذلك من أضر ما يكون على الحركة الوطنية والرأي العام . مع أنه يجب على الوزارة بمجموعها وبأفرادها الذين هم من خيرة بني مصر أن يعملوا لتقوية الحركة الوطنية لا لتخديرها وتبريد نارها .

نسوق هذا القول لهذه المناسبة الجديدة لمناسبة الاشاعة التي تتجسم كل يوم في الاندية العالية بل تكاد آثارها تتحقق على وجوه الذين وعدوا بالوزارة الجديدة . نسوق هذا الحديث لنبين أن هذا الحرج الذي وقعت فيه وزارتنا الطويلة المدة هو النتيجة الطبيعية لمبدأ الاستسلام والرضى بكل شيء حتى بهذه الاشاعة اشاعة سقوطها من غير سبب جديد إلا ما اقتضاه الوفاق بين عابدين وقصر الدبارة . وإننا مع احترامنا لوزرائنا غاية الاحترام لانستطيع أن نخفي استياءنا من هذه الاشاعة التي كادت تكون رسمية وكادت تفصح على أشخاص الوزراء الجديدين . لا لأن الوزارة الحالية يجب أن تبقى الى الأبد ، ولكن لأنها بعد عامها بنية اسقاطها بقيت شاغلة لمركزها كأنها لا تعلم شيئاً .

وإذا كان من الواجب علينا أن ننصح للوزارة بالاستقالة ان كانت هذه الاشاعة صحيحة فان من الواجب علينا أن نصاعف النصيحة للوزارة الجديدة بأن تنظر من اليوم الى نتائج سياسة الاستسلام .

- ٢ -

إذا كان الدستور لا يتوقف عليه إلا على إحساس الأمة بالحاجة إليه فإننا الآن على قيد
شبر من الدستور (١).

بالأمس كانت الأمة المصرية متهمة بالرضى عن الحالة الحاضرة . وكان الرأي العام المصري
متهماً بأنه كاذب وإن حركة المصريين قاصرة على بعض الأفراد . ولكن الذي كان يستطيع
أن يتخذ سيكون الأمة دليلاً على صحة هذه التهم لا يستطيع اليوم أن يتخذ صماهاً إلا
دليلاً على عكس قضيته وبرهاناً على أن الحكومة الشخصية في مصر قد فقدت جميع أنصارها
من الأمة . وأصبحت من الضعف على ما يهوى طلاب الدستور .

فرحت الأمة المصرية بالدستور العثماني وشمل الفرح أمراءها في قصورهم وعلماءها في
مكتباتهم وسراتها في ضياعهم وفلاحها في غيطانهم . فرح به الرجال والنساء والشيوخ
والأطفال وما أعلم أن حركة قوبلت بالفرح الشامل بمثل ما قوبل به الدستور العثماني في البلاد
المصرية . ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسر هذا الغبط إلا بأن الأمة المصرية مجمعة على
أنها تريد لنفسها ما كسبه العثمانيون لأنفسهم . وإنما لا نصير منها للحكومة الحالية من أي
طبقة من الطبقات . ألا يعتبر غبط الأمة العثمانية على الدستور احتجاجاً عاماً من الأمة المصرية
على حكومة الفرد واطهاراً للشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

أظهرت الأحزاب المصرية والجمعيات العامة والأدبية سرورها بالرسائل البرقية تهنئة
للأمة العثمانية الكبيرة . وكان من تصريحات حزب الأمة يومئذ في رسالته البرقية أنه يعتبر
الدستور هو الدواء الوحيد لأمراض الأمم الشرقية . أليس هذا يعتبر بمنابة اظهار الألم من
شكل الحكومة الحالي وتعبيراً عن الشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

سافر كثير من أعيان البلاد الى الاستانة والى سوريا يظهرون سرورهم بالدستور العثماني

(١) نشر بالعدد ٤٥٢ من الجريدة في ٣١ من أغسطس ١٩٠٨ بعنوان « أين نحن الآن من الدستور »

وان أقل البواعث التي حملت كل امرئ منهم على السفر الى تلك الاقطار إنما هي الثقة بالحكومة الدستورية . أليس ذلك كافياً في الدلالة على الشعور الكامل بالحاجة للدستور ؟

اقرأ أخبار الجرائد في هذا الأسبوع تجدها مستفيضة بأنباء الاحتفالات التي ستقام لمناسبة عيد جلالة السلطان على خلاف العادة . تجد أن الأمر غير قاصر على الذوات الذين تشكل منهم لجنة الاحتفال بل يتناول تجار تحت الربع أيضاً . وليس قاصراً على مصر بل يتناول الأرياف أيضاً . أليس هذا يعد احتجاجاً صريحاً على هذه الحكومة الشخصية وبرهاناً على شعور الأمة بالحاجة الى الدستور .

أوفدت كل جريدة من الجرائد الكبرى رسولا لها من أكبر عمالها الى الاستانة وبيروت ذلك لتثقل للناس أننا فأننا أخبار الدستور ، وان الجرائد لا تفعل ذلك إلا لإرضاء لقرائها المختلفين الذين هم بمجموعهم يكوّنون الرأي العام المصري . فلولا اهتمام الرأي العام المصري بأمر الدستور اهتماماً لا مثيل له لما تكلفت الجرائد أن ترسل بعثات لا مثيل لها في تاريخ الجرائد المصرية .

كل هذه الملاحظات تدل على تحقق نظريتنا التي صدّرنا بها هذا المقال . تدل على أنه إن صحّ أن الحكومة عرض من أعراض الأمة . وان الدستور يتوقف نيله دائماً على احساس الأمة بالحاجة اليه . وإذا صحّ ما أدّعيه — وهو الواقع — من أن أعمال الأمة تقدم لنا أدلة حسية على استعدادها للدستور . إذا صحّ كل ذلك وجب علينا أن نقول انا الآن من الدستور على قيد شهر أو ذراع .

دع ما يقوله لك بعض الموظفين العصبي المزاج الذين قد شملهم الملل من مقالات الجرائد وأقوال الخطباء واعتورهم اليأس من صلاح هذه الأمة . دعهم وما يقولون من أنا مخشى على بلادنا رد الفعل . دعهم فانهم من حيث لا يشعرون يقلدون المحتلين في حجبتهم اليومية علينا التي مللنا منها نحن أيضاً تلك الحجة المنقوضة التي هي أن الأمة ليست الآن أهلاً للدستور ولن تمنحه إلا بعد أن تكون له أهلاً .

دع أيضاً بعض الوجهاء السياسي الصدف الذين يمضون في أعمالهم أو في لهوهم طول النهار وهطراً من الليل ولا يفكرون في حالة بلادهم فاذا ضمّ أحدهم مجلس طرح فيه مستقبل مصر

والمجلس النيابي والوزارة والتعليم انبرى يقول رأياً لم يردده على ذهنه . فاذا رأى مجالسيه يقولون بالدستور عنّ عليه أن يقرم على ما يقولون وتأفف وتألم وتذكر حادثة من الحوادث اليومية التي جرت له أو لجيرانه بعضهم مع بعض ، أو مع أحد المأمورين في الحكومة . حادثة يأخذ منها أن المصري لا ينصر أخاه بالحق بل هو يسعى في الخط من كرامته والتهوين من أمره والايقاع به . ويستنتج من هذه الحادثة الفردية أننا غير أهل للدستور . يقول هذا القول ويسترسن في مقدماته الطويلة المملة إلى نتيجته السوأى وكلامه لم يتخط حلقومه ولم يصل إلى مصدر من قلبه . وليس بينه وبين عقله أدنى نسب . بل هو يقول ويعضب ويحقد لا يعبر عن ضميره تماماً ولكن ليقال انه قال .

دع هؤلاء الذين يظنون أن ما يقولونه عن حال استعداد أمتهم هو كلام طامح رائج . ولا يظنون انهم بهذا التساهل والجري بالهذيان في مقام الجد والحرص على النكتة إنما يطعنون الأمة بطعنات قاسية وأنهم عليها أشد وطأة من أعدائها .

دع هؤلاء وما يقولون وانتظر إلى الامثلة الحسية التي تخرج أمام الأعين من جوف الأمة وتدلّك على أنها نتيجة صادقة لما اختمر في فؤادها من حب الحرية قد نفهم الذي يقول بطلبات متواضعة لو كانت أجيب من السنة الماضية أي من يوم طلب الجمعية العمومية إياها لكان يجب الآن أن ينتقل منها إلى الدستور التام . ولكننا لا يمكننا أن نفهم حجة الذين يقولون بأن الأمة غير أهل الآن إلى الدستور . لأن كل عبد أهل للعنق دائماً ، وكل أمة لها نظام اجتماعي أهل دائماً للاستقلال .

- ٣ -

أمام الأمانة الحسنة التي تقدمها الأمة المصرية كل يوم على حبها للدستور^(١) وطلبها إياه واستبشارها بقرب نبيله أظن أنه لم يبق للسلطتين علينا حجة في عدم أهليتنا للحكم النيابي إلا تلك الفكرة القديمة الخداعة التي لا نسمعها اليوم لأول مرة بل هي من أسماعنا عادية كلفظتي التصديق والنفي نعم ولا . تلك هي أقوالهم :-

إن طالبي الدستور المصري لا يمثلون الرأي العام في البلاد المصرية - أو أن الأمة لا تقدّر إلا الحكم الشخصي - أو أن طبقة أصحاب المصالح في مصر لا يريدون التوسع في الحكم الذاتي - كلمات ألفاظها مختلفة ومعناها واحد هو أن مصر غير أهل للدستور !! إذا كانت السلطتان ليس لديهما إلا هذه الحجة فيمكننا من الآن أن نبشر المصريين بقرب خلاصهم من حكومة الاستبداد إلى حكومة الدستور لأن هذه الحجة كانت بالأمس منقوضة بالقضايا العامة ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمانة الحسنة أيضاً .

كان من ممود أميرنا حفظه الله أن صرح تصريحين أحدهما في زمن سياسة الخلاف . والثاني حين ظهور طلائع سياسة الوفاق . أولهما : أن ممود يرى الحكومة الشخصية حملاً ثقيلاً على كنفه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيها المعنوي الذي أوله بالضرورة أن تكون دستورية . وأما الثاني: الذي نقله المستر ديسي فعنا أن ممود يرى الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية . ولقد كذبت المعية هذا الحديث الأخير تكذيباً غير صريح إلا أن هذا التكذب كان من شأنه أن يثبت الحديث الأول في الأذهان ويجعل المصريين جميعاً يقتنعون بأن من مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة خديوية مقيدة بإرادة الأمة . كل ذلك كان . ولكن تصريح الأعمال الحكومية في العام المنصرم ورفض الحكومة لطلبات الجمعية العمومية مدة سياسة الوفاق وبعض الحوادث الأخرى كحادثة العلماء في طابدين . كل ذلك كان من شأنه أن يجعل المفكرين منا يرجون أن تطمئن قلوبهم للاعتقاد بأن ممود عباس الثاني يخالف رأي الإنكليز ويرى ما يراه المصريون من أنهم أهل للحكومة النيابية : أو بعبارة أصرح من ذلك أن ممود يعطينا الدستور ذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال .

(١) نشر بالعدد ٤٥٣ من الجريدة في ١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الحركة الدستورية في مصر »

لا ينفوت القارئ في هذا المقام أن يتذكر أنه لما اشتهد طالب الأمة للدستور في أواخر
الشتاء الماضي سأل بعض أحرار الانكليز - الذين تلقوا صياغة الوفاق بالبشر - عما إذا
كان ممّو الخديوي يستطيع أن يعطي قومه الدستور فأجابه وزير الخارجية بأنه لا بدّ لذلك
من رضى الحكومة الانكليزية . وكان السائل أراد بهذا السؤال أن يكشف الغطاء عن
حقيقة الحال فيما يتعلق بمنح الدستور للأمة المصرية . ولكن مهما يكن من تأثير هذا
السؤال - الذي لم يكن له محل - في نفوس الوطنيين المصريين فإنه يجب علينا أن نقول
بصراحة أن الاحتلال الانكليزي لم يكسب علينا حقاً من الحقوق بل هو احتلال فعلي
صرف ليس له صوت قانوني فيما يتعلق بالسيادة الداخلية للبلد . تلك السيادة التي هي طبعاً
للأمة ولكنها الآن في يد ممّو الأمير سيتنازل عنها لها قريباً أو بعيداً : على اننا نحن المصريين
مقتنعون تمام الاقتناع بأن ممّو أميرنا أبقاه الله بعد زيارته الاستانة وإعجابه بأعمال حزب
الاتحاد والتقدم ومشاركته أصدقاءه العثمانيين ، بل الأمة العثمانية في أفراحها الدستورية
سيمعود اليها بالسلامة مرتاحاً تمام الارتياح لتحقيق مبادئه الحرة وتصديق رجاء المصريين
فيه فيمنح أمته الدستور خصوصاً متى قابله كبارنا وصغارنا فرحين مستبشرين بمقدمه
يطلبون من ممّو أن يهبهم حريتهم لأنه ليس أقلّ كرماً من غيره من الملوك والأمراء
الذين عانوا الصعاب في ابلاغ أمتهم سعادتها القومية وأنه بذلك جدير
إذا كانت القوة الفعلية قوة الاحتلال يجب أن تلزمنا بأن يكون لها صوت في كسبنا
للدستور - خلافاً لطبيعة الاحتلال الفعلي - فإنه يجب علينا أن نبين لها أنها مخطئة في
الحكم على استعدادنا كما أخطأ الساسة الانكليز جميعاً في الحكم على استعداد تركيا
للحكومة النيابية .

قال المستر غلادستون : « إن دستور مدحت باشا من أوفح الخلدات التي حاول الأتراك
أن يخذعوا أوربا بها »

وكان اللورد سالسبوري ينظر الى ذلك الدستور بنظر الاحتقار والاستهانة .
معنى ذلك كله أن ساسة الانكليز كانوا يرون بغرمتهم الانكليزية المشهورة أن
الشرقي لا يقدر الاّ الحكم الشخصي ولا يفهم من معاني الحكومة الا شكل حكومة
الاستبداد . وان قيام مدحت باشا وأنصاره بالحصول على الدستور لعبة سياسية وان نفية
لعبة سياسية وأن أعمال حزب تركيا الفتاة أعمال تقليدية . وآمال فتياينة كما قالت الدايلى
تلغراف في الأسبوع الماضي :

« وإذا ألعننا النظر في التقديرات السالفة التي كانوا يؤكدون تحقّقها رأينا أنهم

« كانوا يشيرون إلى حركة تركيا الفتاة بعبارات عرضية دون أن يحسب لها أحد حساباً »
 « كبيراً . ولم يكن الكتاب ليروا أمامهم إلا بعض الأفراد المنفيين في باريز وجنيف فلم
 « يعتدوا بهم وأنكروا مقدرتهم وكفاءتهم وسخروا من سيرهم فكانوا كلما ذكروا مدحت
 « باشا وطلبوا إعادة الدستور قيل بأنهم أفراد متفرنجون لا يمثلون الرأي العام في البلاد »
 « العثمانية ولقد وجدنا أن رجال تركيا الفتاة لا يجاريهم في خزمهم أحد . وها نحن
 « أولاء قد عرفنا الآن بالحس والفعل أنهم كانوا يقومون بعمل خطير هائل كالذي أتاه »
 « رجالنا السالفون » .

ولم يغب عن ذهن القارئ أن هذه الجريدة الكبرى التي ننقل عنها هذه العبارات هي
 بعينها الديلي تلمغراف التي نشرت في الشهر الماضي مقالة ضافية طير البرق نبأها إلينا ثم
 ترجمتها الجرائد العربية وكان من أهم ما يفهم منها أن الحركة الوطنية قائمة بجماعة لا يمثلون الرأي
 العام، فلسنا بعد ذلك نستبعد على عدالة الديلي تلمغراف أن تغير حكمها على الشرقيين وأن تبتين
 أن الانكليزي وهو لا يعرف لغتهم ولا يحاط عقلاءهم ولا يرى منهم إلا أرباب الحاجات
 اليه وعبيد الرتب والمظاهر - لا يستطيع أن يحكم على مقدرة المصريين وأهليتهم إلا حكماً
 ملؤه خطأ في المقدمات والنتائج . وإن المستر غلادستون لم يكن في نظره للأمة العثمانية
 بأكثر بعداً عن الصواب من اللورد كرومر واللورد ملرن في حكمهما على الأمة المصرية . وما
 كان اللورد سالسبوري أكثر مجازفة في تقديره لحركة الدستور العثماني من السير إلدن
 غورست والسير إدوارد جراي في تقدير الحركة الوطنية المصرية واستحقاق مصر للدستور .
 على ذلك نطمع من الجرائد الانكليزية والرأي العام الانكليزي أن تقول كما قالت مجلة
 المجلات الانكليزية (وهي إحدى جرائدهم المحترمة) ١

« وها نحن نرى من الآن نتيجة ذلك الانقلاب في شكل تنبه الحركة الوطنية في »
 « مصر تنبهاً شديداً فإذا كان السلطان قد سلم بالدستور للسلطنة العثمانية فبأي عين يصر »
 « الانكليزي على حرماننا من الدستور ؟ وإن مصر لاكثر تجانساً من تركيا فيكون تجربة »
 « إنشاء مجلس نيابي في القاهرة أسلم عاقبة جداً من تجربة المجلس النيابي في الاستانة » .
 بعد هذا لا يشك أحد في أن مركز السلطين أمام مطالب الأمة أصبح واضحاً تمام الوضوح
 فان السلطة الشرعية تد وعدت وهي مطالبة بوعدها والسلطة الفعلية - مع كوننا ننكر حقها
 في أن تأبى علينا الدستور - فإننا ننصح لها بأن لا توجد في صيبله عقبات جديدة فإن
 الرأي العام مصر عليه ولا بد للحكومة من ارضاء الرأي العام .

— ٤ —

مجلس النظار هو نظام الغرض منه تقييد السلطة المطلقة وتقليل أضرارها على الأمة^(١).
 النظار يختارون من قبل السلطة كما ترى اليوم إلا أنهم مع ذلك جمع من أبناء الأمة
 مناصبهم غير وراثية بل تقليدية صرفة، ومن شأنهم أن يفاروا على مصلحة الأمة كبقية
 أبنائها الآخرين. فوجودهم ضمانة لا يستهان بها إذا وضعوا نصب أعينهم مصالح الأمة لأنهم
 يعتبرون من بعض الوجوه نواباً عنها ومحاسبين على أعمالهم العمومية أمام الرأي العام.
 مجلس النظار جزء من الحكومة ولكنه من الحكومة المطلقة هو الممثل لسلطة الأمة
 وإن كان تمثيله لتلك السلطة ضعيفاً جداً إلا أن النظار إذا رشدوا استخدموا هذا المركز
 الوقتي للقيام للأمة بما يقوم به المجلس النيابي في كثير من الأمور. نرجع باقارىء في هذا
 المعنى إلى المرحوم شريف باشا الذي لا تزال مصر تألم ففقدته كلما ذكر ذاكر مسألة السودان :
 أرادت السلطة الفعلية ترك السودان. ورضيت السلطة الشرعية بترك السودان ولكن شريف
 لم يرض بترك السودان. بل رضى بترك الوزارة. رجل كل الرجل. لم يكن له نصير من السلطة
 الشرعية ولا من السلطة الفعلية. لم يكن له نصير من الأمة المنصرفة عن شؤونها العامة وقتئذ
 ولكنه اتخذ من قلبه قوة، ومن إخلاصه معضداً، ومن الحق سلاحاً، فأخذ يناضل وحده
 عن مصلحة الأمة. فإن لم ينجح في نصاله فاعدم النجاح بضار له شيئاً، بل رفع مقامه فوق
 المقامات. ونقش اسمه وذكراه في قلوبنا يتمثل لنا كتاباً نقرأه كلما أعوزنا الوزير المقدم، أو كلما
 افتقدنا من يصحى مركزاً لا يساوي شيئاً لكسب مصلحة هي كل شيء، هي مصلحة الأمة
 قلنا قبل اليوم أن الوزارة الفهمية قد جرت على خطة مخصوصة من بضعة عشر عاماً ربما
 كانت لمصلحة البلد. ولكنها خطة جامدة وقفت فلم تلتن أمام تغير الأحوال، ولم تتقدم مع
 تقدم أطماع الأمة في طريق الاستقلال. وإن جاذبيتنا للوزارة المستقلة ليس من شأنها أن
 تمنعنا من القول بأن الرأي العام المصري قد مل منها الوقوف عند خطة ثابتة، وانتظر من الزمان
 وزارة أخرى لم تكن قد ارتبطت بهذه الخطة فيصعب عليها تغييرها بعد مصاحبتها زمناً ما.
 كثرة انتقاد الرأي العام في هذه السنين الأخيرة على الوزراء أنهم لا يعملون شيئاً مع
 مستشاريهم. ولكن كيف يعملون — أيراد من أحدهم أن يصبح فيقول لمستشاره من غير
 مسبب جديد كنت بالأمس أتركك تتصرف واليوم هذا لي وهذا لك ؟ لك أن تشير ولي أن أعمل
 ما اختار ؟ ألا أن مثل هذا القول من ناظر ترك مستشاره يعمل بيده عقداً من السنين لا يكون.

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من المجريدة في ١٢ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسئولية الوزارة »

بل تكون الاستقالة أسهل منه كثيراً ، وما أسهل الاستقالة على رجل يقصد الخدمة الحقيقية
 كنا نحب تغيير الوزارة لا تغيير أشخاص بأشخاص ولكن لتغيير سياسة سياسة . فهل لنا
 أن نؤمل سياسة جديدة في هذه الوزارة الجديدة ؟ وهل لنا أن نظن صحة ما شاع في الصيف
 الماضي من ترتيب وزارة مسؤولة ؟ وهل للرأي العام المصري أن يغتبط بوزارة حقيقية يقدم
 الرجل منها استقالته بين يدي كل عمل يعمل في نظارته أو في سياسة البلد على غير ما يختار ؟
 لا نجد من الاشاعات عن الوزارة الجديدة ما يشجعنا على القول بأن الوزارة الجديدة هي
 الوزارة المسؤولة المنتظرة ، ولا نجد من أهمل السير إلى دن غورست وأقواله ما يبشر بأن الانكليز
 يريدون أن يعطوا الوزارة المصرية حرية العمل حقيقة . فإذا كان نظام الحكومة الأتوقراطي هو
 والسلطة الشرعية هي والسر إلى دن غورست ليس أدخل في باب الليبراليين من اللورد كرومر وأشخاص
 الوزراء الجدد يكادون يكونون هم الوزراء الأولين . فحق علينا أن نقول وزارة سقطت ثم أعيدت
 يتساءل الناس ما فكرة هذا التغيير إذا كانت روح الخطوة الأولى مستلبس جسم الوزارة
 الجديدة من يوم تنصيبها ؟ نقول ان الوزارة القديمة دخلت العمل في زمن سياسة الخلاف
 بين السلطتين . واستغرقت مدة الخلاف كل زمنها الأول تقريباً إلا شذوذاً من الاتفاق
 كانت تسببه حوادث وقتية يذهب الاتفاق بذهابها . فلما جاءت سياسة الوفاق مع مجيء السير
 إلى دن غورست أصبح في مركز الوزارة شيء من الحرج ، لا بالنسبة لجوهر الأعمال الوزارية ،
 ولكن بالنسبة لشكلها . ولقد نعلم أن بعض المسائل كان يتفق عليها بين هابدين وقصر الدبارة
 ولا تعلم الوزارة بذلك إلا متى أريد أن يكسب المتفق عليه الصيغة الرسمية . كان هذا
 التصرف وأمثاله من شأنه أن يجعل مركز الوزارة في بعض الأحيان غير ثابت . ولقد نعلم
 أيضاً من مصادر تكاد تكون حجة أن صاحب العطفة مصطفى فهمي باشا لم بالاستقالة قبل
 الآن فطلب إليه أن يؤجل ذلك حتى لا يفهم من استقالته تغيير في مجرى السياسة .
 نضيف الى هذا الاعتبار أن صحته تستدعي العناية والراحة وأنه يرى من الواجب عليه
 التخلي عن الأعمال لهذا الغرض أيضاً . وإن أصح استقالته كان موكولاً له في أي وقت يرى ذلك
 ضرورياً لصحته . كل هذه الظروف من شأنها أن تفهمنا أن تغيير الوزارة إذا كان دليلاً
 على تغيير خطتها فليس هذا التغيير متناولاً الخطوة التي جرت عليها الوزارة القديمة ، بل هو
 قاصر على جعل الوزارة الجديدة متوافقة الشكل مع سياسة الوفاق . وأن سياسة الوفاق
 وسياسة الخلاف كليهما لا ترميان إلا لغرض واحد هو تحصين مركز انكليترا في مصر ولا
 تتبع إلا خطة واحدة للوصول الى هذا الغرض ، وهي الخطوة القديمة ، غير اننا مع كل ما
 ذكرنا لا نقطع الأمل من هذه الوزارة الجديدة واستقالتها بالرضى ونرجوها التوفيق .

- ٥ -

يستحيل أن توجد وزارة مسئولة مسئولية حقيقية في حكومة شخصية محتلة احتلالاً عسكرياً وإدارياً كحكومتنا^(١). هذا إذا كنا نعني بالمسئولية حرية العمل لمصلحة البلاد حرية لا يقيدوها مقيداً الحدود المرسومة بالقوانين وإرادة الأمة.

فإذا قلنا بوزارة مصرية مسئولة كان معناه وارداً على أشخاص الوزراء لا على نظام الوزارة. وكان غرضنا من تلك الأمانة انتقاء أشخاص للوزارة يأخذون كل حقوقهم القانونية ولا يمكنون أحداً من العبث بها أيّاً كان، وزراء مستقلون استقلالاً ذاتياً. وهيات أن يخلق النظام في نفس الوزير استقلالاً لم يكن له من قبل.

نظام وزارة شريف باشا لم يتغير إلى الآن، بل هو بعينه نظام الوزارة المصرية إلى اليوم ولم يزد عليه إلا وجود مستشارين بجانب النظار ليس لهم في القانون أدنى حق من حقوق العمل، وحققهم فيه لا يتجاوز ما يفهم من أمماتهم فإذا كان نظام الوزارتين واحداً فكيف كان شريف باشا غير محتاج لتعضيد من قبل أية سلطة، بل كان مستقلاً استقلالاً ذاتياً كأنه رئيس وزارة فرنساوية. وكان قانون الوزارة هو قانون الوزارة، والسلطة هي السلطة، والاحتلال هو الاحتلال، والأمة هي الأمة، بل كانت الأمة يومئذ أقل منها اهتماماً بالشؤون السياسية، وأكثر بعداً عما هي اليوم عن التثبث بكسب حقوقها الطبيعية.

نحن لا نريد من الوزارة إلا أن تكون كوزارة شريف فقط، لا أن تكون كوزارة اسكويث.

نريد الأمة من الوزارة الجديدة أن تجعل استقلالها أمام السلطة أكبر رائد لها ومصلحة الأمة أعظم أمانة في يدها ائتمنت عليها. ومثل وزرائنا الأمانة من يقدر حياة أمة بأسرها وكل اليهم التصرف في أمرها، فإما إلى السعادة، وإما إلى الشقاء.

(١) نشر بالعدد ٥١٣ من الجريدة في ١٤ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «حوالي الوزارة»

هذا هو الفكر العام في البلد فيما يتعلق بمسئولية الوزارة ، لذلك شاع في المجالس أمس حوالي تعيين الوزارة الجديدة إشاعات شتى : شاع أن الوزراء سيكونون أحراراً في العمل حسب نصوص القانون ، ولا يكون المستشارون إلاّ مستشارين . ولا شك في أن تحقيق هذه الاشاعة لا يتعلق بشيء آخر إلاّ بمقدار نصيب كل وزير من الاستقلال الذاتي والكرامة الشخصية وحب القيام بالخدمة العمومية على ما يرى هو ، لا على ما يرى غيره . فان قام وزراؤنا بتحقيق هذه الاشاعة حققوا فيهم آمال أممهم . وإنا تلقاء ذلك لا نظهر رأينا في أشخاصهم ولا في صفاتهم ولا فيما نتنبأ من انطباق سياستهم على مصلحة البلد أو عدم انطباقها . بل نترك الخوض في كل ذلك للمستقبل فانه هو الكفيل الوحيد ببيان الخفايا . شاع أيضاً أن سعادة رئيس النظار سيحضر جلسات مجلس شورى القوانين وربما يحضر أيضاً الناظر الذي من عنده يقدم المشروع الجاري البحث فيه في المجلس . وشاع أيضاً أن الوزارة ربما سحبت مشروع مجالس المديريات من مجلس الشورى حتى تزيد على اختصاصه زيادة تذكر .

وشاع أيضاً أن الوزارة الجديدة ستسعى في إعطاء مجلس شورى القوانين بعض الحقوق ولكن لم يشع إلى الآن أن الوزارة (ستمنحنا) مجلساً نيابياً تام السلطة . و... الخ . الخ . تلك إشاعات لا نعرف مصدرها الثابت الموثوق بها ، فان كان مصدرها رجال الوزارة فانا نرحب ببرنامجهم الاصلاحى ونقول لهم من اليوم إن هذا العمل حسن ولكنه ليس من شأنه أن يلطف حدّة الأمة في طلب الاشتراك مع الحكومة اشتراكاً حقيقياً في جميع الأعمال الداخلية . ولا يعرف الذين يطالبون بهذا الحق والذين يرون في المطالبة به بعد تصريح السلطين أكبر الأدلة على أن للامة المصرية شخصية سياسية ثابتة لا يصرف هؤلاء ولا هؤلاء عن العمل لتحقيق سلطة الأمة . بل هو يشجعهم جميعاً على أن يرجوا من وزارتنا المصرية الصرفة مساعدتهم على نيل ما يبتغون .

- ٦ -

اختلفت الآراء في هذه الوزارة الجديدة والناس لا يزالون مختلفين إلا أن هذا الخلاف أوسع من أن يرجى فيه تقريب أحد الطرفين من الآخر .

تفاعل بعض الكتّاب بها وعدّها فاتحة سير جديد للحكومة لمصلحة الأمة يناقض الماضي الذي لم يكن لمصلحتها ، قال إن الوزراء سيكونون عاملين في نظاراتهم بالذات فإن سموّ الأمير الذي اختارهم . وأن سموه قد حكم لأشخاصهم بالمقدرة ولجميعهم بالنجاح في الخدمة وحكمه أمضى من أن يعارض بحكم واحد من خلق الله . بل يجب أن نطأ على الرؤوس أمام فكرته . وبالجملة فإن هذا الفريق يريد أن يقول إن سياسة هذا العام ليست هي سياسة عام أول ، وأن هذه الوزارة الجديدة قد عكست دورة الفلك فانتظروا منها ما لم تكونوا به تحلمون . أما الفريق الآخر فقد تبيّن بها وعدّ الظروف السياسية التي تقدمتها وافترت بها ظروفًا سيئة تجعلنا نشيع الحرية في نعشها . واتخذها دليلاً على أن الحال قد تغيرت إلى شرّ عديم الاسم والمثال .

وعندنا أن الفريق الأول يغلو في أن الوزارة شكلت بمحض إرادة السلطة الشرعية ، وفي أنها ستكون قادرة على أن تفي للأمة بمطالبها من النجاح . ويغلو الفريق الثاني في تقدير سياسة الوفاق ويعطيها من صفات الشرّ أكثر مما تستحق .

إن البحث في تقدير الحكومة الجديدة أو الوزارة الجديدة هو بحث ذو طرفين . طرف عالٍ هو شكل سياسة السلطين ، وطرف أدنى منه وهو تصرف الوزارة في الجزئيات اليومية وحرية الوزراء في العمل في نظاراتهم .

حكومتنا حكومة أوتوقراطية مستأثرة بالسلطة دوننا ، متعافية عن السكون إلى مطالبنا من الرقي السياسي ، معرضة عن آرائنا في حكم بلادنا ، فهي بذلك مثل كل حكومة أوتوقراطية

(١) نشر بالعدد ٥٠٨ من الجريدة في ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الوزارة الجديدة»

إنما نلاحظ فيها مصلحة الحكام لا مصلحة المحكومين . هذه السلطة الأتوقراطية قد زاد عليها القدر سلطة فعلية هي سلطة الاحتلال الانكليزي جاءت لمصلحة الانكليز ، لا لمصلحة المصريين ، ودامت الى الآن باسم مصلحة الأجانب ، وباسم اصلاح المصريين ، ولكن الماضي يعلمنا أن الانكليز يخدمون أنفسهم في مصر ، لا أنهم يخدمون مصر كما يقولون .

من شأن هاتين السلطتين أن تختلفا لأن كليهما تبغي أن تكون صاحبة الأمر دون الأخرى على هذه الأمة التي لا تنازعهما حقها الطبيعي ، ولا تحاسب كليهما على ما في يدها من مصالحها الحيوية . كان ذلك الخلاف وكان من شأنه أن يلقي عقبات لا يستهان بها في مجرى الأعمال اليومية . غير أنه لم يكن كله شراً ، بل كان فيه جهة خير أوجهة منفعة وهي قعود كلتا السلطتين للأخرى بالمرصاد فكان لنا من كل واحدة منهما على الأخرى رقيب عتيد . لم نكن سعداء بسياسة الخلاف مع هذا التوازن الذي أوجده حب كليهما للاستئثار بالسلطة لا للعقبات التي كان يلقيها ذلك الخلاف في سبيل تقدمنا فقط . بل لأمر أعلى من ذلك بكثير . هو أننا نحن الأمة كنّا غرضاً مغلوبين على أمرنا لا نستطيع أن نؤلف كلاً واحداً ينادي بصوت واحد ، ألا انه لا سلطة إلا للأمة ، وانما يجب أن تكون مرجع الأمر فيما يتعلق بشؤونها الداخلية . لأن السلطتين كانتا تقسمان الناس بما لهما من الحول والطول والتشريف والتوظيف ، فلا بدع ان قلنا أننا في سياسة الخلاف لم نكسب تضامناً قومياً كاملاً ، ولم نحن من وراءها إلا فقرراً في الرجال وسعة في المال ربما ذهبت بها أيضاً هذه الضائقة الحالية ، ذهبت سياسة الخلاف بين السلطتين الشخصيتين ، وجاءت سياسة الوفاق بين السلطتين الشخصيتين أيضاً .

صرحت السلطان جميعاً بأنه لا مطمع لنا في الحكم الدستوري الآن ، فقالت السلطة الشرعية إنه رهن إشارة السلطة الفعلية . وقالت هذه أن الحكم الدستوري في يدنا — ولكننا لا نعطيه — كأن هذا الحكم عطية أو مكافأة نعطاها ، لا حق نتقاضاه .

فإذا يكون لب هذا الوفاق الجديد ؟ إن كان هذا الوفاق يدور على مصلحة الأمة فما مصلحتها إلا النهوض بها الى النجاح . ولن يكون ذلك ما دامت الحكومة لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين — أعني ما دامت الحكومة أتوقراطية ذات سلطة واحدة أو سلطتين اثنتين . فأما وقد رفضنا السلوك بنا في طريق الدستور الذي ينقي أخلاقنا من الضعف .

وبخاص منافعنا من العبث بها ، فإننا يستحيل علينا أن نمنح لسياسة الوفاق معنى إلا مصلحة الحكومة أو مصلحة السلاطين . شريكاً في عبء اختلافنا أو اتفاقنا فليس اتفاقهما بمعتق ذلك العبد ، ولا اختلافهما بموقع له في العودة بأكثر مما يكون في زمن الوفاق .

على هذا يمكن أن نصرح تصريحاً بأن سياسة الوفاق ليست بأقل ضرراً من سياسة الخلاف ، إن لم تكن تفوقها في الضغط على حرية الأمة ، وتشتت كلمتها ، وإبعادها عن نيل الدستور الذي هو السعادة كل السعادة . إن من ينظر لهذا الطرف العالي من السياسة المصرية بهذا النظر الذي نقرره تهون على نفسه كل التصرفات الجزئية ، ويرى معها أنه لا شيء أحق باهتمام الأمة من أمر واحد . هو تقييد السلطتين ، هو اشتراكنا مع الحكومة اشتراكاً فعلياً بالقانون ، هو الدستور . وزارة ذهبت ووزارة جاءت . ذلك لا يغير مجرى سياسة البلد ، ولا يقرب الأمة من النجاح المتوقف على الدستور قبل كل شيء . فأما كون سمو الخديو لم يلاق صعوبة ما في تأليف الوزارة الجديدة وإن أمر الاختيار فيها كان لمحض إرادته ، فذلك أمر لم تبعد عنه المبالغة . لأن حكومة إنكلترا متفقة من زمان مع سمو الأمير على أن يكون انتخاب رئيس الوزارة بتصديقها . هذا مقرر لا جدال فيه . ولقد نسمع همساً أن لانكلترا أو لوزارة الخارجية الانكليزية يداً في أمر بعض الوزراء الآخرين . ولئن صح هذا الخبر أو لم يصح فإنه من طبيعة سياسة الوفاق العملي ، ومهما يكن من حرية السلطة الشرعية في انتخاب الوزراء فذلك ليس معناه أن الحكومة الأوتوقراطية قد تغير شكلها بعض الشيء ، أو قربت خطوة واحدة من الصورة المعقولة للحكومات ، وهي الحكومة النيابية . فما هو الذي يبعث في الأمة الرجاء ما دام الوزراء غير مسئولين أمامها وإنهم يعتبرون أنفسهم هم أيضاً أجنحة السلطة وسواعدها العاملين على بقاء النظام الأوتوقراطي ما أرادت السلطة بقاءه .

بقيت لي كلمة على السياسة الدنيا أو حرية الوزراء في أعمالهم .

النظام المعمول به في حكومتنا الشخصية هو أن الوزراء أحرار في عملهم مارضيت عنهم السلطة ، فني سياسة الخلاف كانت الوزارة المصرية معضدة مرة بالسلطة الشرعية ، ومرة بالسلطة الفعلية . أيهما يكون لها الغلب على الأخرى تكون الوزارة في قبضة يدها . كانت وزارة رياض باشا معضدة بالسلطة الشرعية ، فلما قلت ثقها بها استقالت ، وكانت

وزارة مصطفى فهمي باشا معضدة بالسلطة الفعلية . فلما تغيرت سياستها وفضل الرئيس الراحة استقالت . والظاهر أن هذه الوزارة الجديدة معضدة بسياسة الوفاق ، أي بالسلطين معاً ما دامنا متفقين ، فإن اختلفنا فالله وحده هو الذي يعلم إلى أية الناحيتين تنحاز الوزارة أما حرية الوزراء في أعمالهم فذلك أمرٌ شخصي صرف يتعلق بكرامة كل منهم وتقديره لمعنى المنصب الذي وضع فيه ، ونيتهم من قبوله . فإن كان الوزير يقصد بمنصبه فائدة شخصية ، أو مجداً باطلاً ، فإنه سيحصل على ما قصد ، ويستحيل عليه أن يأتي لبلده بخدمة حقيقية . وإن كان الوزير يقبل الوزارة ليجتال بهذا المنصب على نشر مبادئه وتقديم أمته بالعمل لها في الدائرة التي يعمل فيها ، ومتى رأى أن العمل مستحيل أو رأى أن مستشاره يتسلط عليه بأكثر مما هو منصوص في القانون استقال من الوزارة فذلك الوزير هو الرجل السيامي والخادم الأمين .

إن رجال هذه الوزارة الجديدة هم من خيرة رجالنا المتعلمين . وهم على ذاك من صميم الأمة ومن أحشائها . ولقد وجد لكثير منهم ظروف جربوا فيها فعرف عنهم الاستقلال في الرأي . لذلك لا يجازف الذي يظن بأن كل واحد منهم صحيح التقدير لمعنى منصبه . ومن صحّ تقديره لمنصبه كان حرّاً في عمله . وإن حرية الوزراء في عملهم تقوي بعض الشيء قلب العنصر الوطني ، وتخلص الشرف المصري من كثير من المسبات التي تلحقه بعملائها ، ولكنها لا تؤثر مباشرة في مركز السياسة العالية إلا بواسطة الأمة .

على هذه الاعتبارات المتقدمة اعتبارات تتأجج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ونتائج حرية الوزراء أو تقيدهم بالمستشارين . على كل هذه الاعتبارات التي يجب علينا أن نبني عليها الحكم على الوزارة الجديدة . نقول أن التطير بها غلوٌ في تقدير حالتنا السياسية ، وإن التفاؤل بها تفاؤلاً مطلقاً غلوٌ أيضاً في الاعتماد على وزارة في حكومة شخصية لا سند لها في تعضيد مصالح الأمة إلاّ ذم أشخاصها وصوت الرأي العام الذي تصم حكومتنا أذنها عنه كلما نادى بالحق . وبين هذين أمرٌ وسط هو أن نتطير بسياسة الوفاق لذاتها ، لا لظرف تأليف الوزارة ، وإن تقف أمام هذه الوزارة ساكتين حتى يبين عملها ، ولكننا نطلب من رجالها أن ينبتوا حريتهم في العمل كما نطالب إلى الله أن يوفقهم بخير أمهم الذي يقدرون عليه .

- ٧ -

الوزارة في الحكومة المطلقة هي تقييد من بعض الوجوه لسلطة الملك أو الأمير، هي قيد يحد من أطاعه ويخفف بعض الشيء ويلات الحكيم المطلق على الرعية . هي رابطة خير تقرب مسافة الخلف بين الحاكم والمحكومين، هي لسان الحاكم تبين للأمة مقاصده وحسن رغباته في اصلاحها . وهي من الجهة الأخرى مستودع صدى الرأي العام . فإذا كان الوزراء على حظ من الاستقلال الذاتي مقدرين مسئوليتهم قدرها كانوا دائماً أعواناً للأمة . وحماة لها من قوة الحكم المطلق ، لا أعواناً للملك عليها . لأن الملك في الحكومة المطلقة هو صاحب القوة لا يحتاج في التعضيد الى الوزراء . ولكن الأمة التي لا حول لها ولا قوة في الحكومة المطلقة هي دائماً موضوع تعدي السلطة الحاكمة ، محتاجة لأن يدفع عنها أبناؤها الذين تمكنهم مراكرهم — من ذلك الدفاع وهم الوزراء . يدفع الوزراء عن الأمة تلك البلايا الأخلاقية التي تجرها عليها السلطة باستعمال شهوات الناس فيما يضرهم كالتشريف بغير استحقاق والتوظيف بغير كفاءة، وكالبلايا السياسية التي يرمي الحكم المطلق بها الأمة من الدأب على امساكها في فكرة واحدة كما يمسك الوحش على الحبس في قفص واحد . تلك الفكرة هي أن الحاكم المطلق هو منصب بأمر الله تجب طاعته على الناس طاعة عمياء ، وأن الأمة أو الرعية ليست إلا قطعاً يراه فهو يعلم من أين يكون صلاحه ، وهو دون غيره المرجو في كشف الضرر عنه . تلك الفكرة فكرة اكتمال الأمة في ترقيتها على حاكمها المطلق هي التي أودت بأخلاق الحكم في الشعوب الشرقية دهوراً طوالاً . تلك الفكرة التي يجب أن تحارب في نفوس الافراد حتى تتحلل من قيود الاستعباد وتنشط الى الحرية الفسيحة ثم تشهد بأن لا سلطة إلا سلطة الأمة .

الوزارة في الحكم المطلق بقاؤها موقوف على رضى السلطة عنها ، ونجاحها موقوف على رضى الأمة عنها . ان وزارة فضلت البقاء في كراسيها على النجاح في أعمالها واكتفت برضى السلطة عن رضى الأمة لا تستحق اسمها . ولكن وزارة وفقت بين رضى الفريقين وعملت لمصلحة الطرفين حتى إذا رأت أن التوفيق بين رضى الأمة وبين رضى السلطة أصبح مستحيلاً

(١) نشر بالعدد ٥٣٠ من الجريدة في ٣ من شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الدستور والوزارة »

عليها مالت الى أصلها ونزلت عن دست حكومتها وانضمت الى أمتها ، تلك هي الوزارة التي من شأنها أن تخفف ويلاط الحكم المطلق وأن تأتي بالمنافع الممكنة من الحكومة المطلقة التي قل أن تنفع الأمة نفعاً يعتد به .

ها نحن أولاء أمام وزارة وصفناها بالوطنية والحكمة وتشععت حوالى تنصيبها أشعة آمال الأمة ورجاء الناس من الإصلاح على يدها ، ولم يختلفوا إلا في كمية الرجاء وما تقدر عليه من الأعمال وما تقدر عليه منها . ولكنهم جميعاً متفقون على كفاءة أشخاصها وحسن مقاصدهم . نحن أمام وزارة على هذا الوصف وأمام قرار من مجلس شورى القوانين بطلب الدستور الحقيقي لا الدستور اللفظي الذي عندنا الآن . فما هي صانعة وزارتنا بهذا القرار ؟ ذلك ما يتساءل الناس عنه الآن . يتساءلون بينهم عما إذا كانت الوزارة ستفرض هذا الطلب كما رفضته الوزارة التي قد خلت من قبل ، فتتألم بذلك رضى السلطين غير مبالية باستياء الأمة ولا عانية بقضاء حقوق الوطن على أبنائه الذين يعدون الوزراء من خيرتهم . قلعة من العمل بإدارة دولاب الحكومة الذي هو يدور دائماً مهما كانت كفاءة الوزراء . أم ان الوزارة البطرسية ستنشيط أمام هذا القرار وإرادة الرأي العام من عقاب المجد الباطل الى أن تحقق آمال الأمة فيها فتروّض السلطين على الانحناء أمام قوة الرأي العام ، أو على الأقل تقف موقف المصالح بين الطرفين المختلفين فتجعل السلطة تنزل عن شيء مما في يدها من حقوق الأمة وتجعل الأمة تتساهل بقبول ذلك المتنازل عنه قبولاً مؤقتاً أو بعبارة أخرى تسعى الوزارة في تأليف مجلس النواب باختصاصات متواضعة هي أن يكون ذا رأي تقريرى نافذ في المسائل المصرية البحتة ، ذلك ما يرجوه الذين يعرفون أشخاص وزرائنا الكرام قبل تقديم هذا المنصب البراق الذي من شأنه أن يغير في بلادنا أفكار من يرتقي اليه إلا من عصم الله .

من المتطيرين من يكاد يقول ان هذه الوزارة وجلها من رجال القانون والجدل سيتوكؤون على بالغ حجبتهم وقدرتهم الجدلية فيطرحون على بساط البحث ماذا كان من اختصاص مجلس شورى القوانين أن يطلب مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولاً (شكلاً) حتى ينظر فيه (موضوعاً) ، أو يطرحون مسألة كفاءة الأمة للحكم الدستوري المطلوب لتنتقل المسألة من وجهها البسيط الى وجه معقد يستحيل الحكم عليه حكماً صحيحاً ، بل يكون الحل موكولاً الى (تقدير) القاضي أو الى (اقتناع) ذم الوزراء ، نجل وزرائنا عن ان يكون

مبلغهم من الوطنية تذرهم بالأعذار اللفظية ومروهم من مواقف الصراحة والجد إلى القضايا الجدلية التي إن صاغ لها أن تطرح بين طلبة العلم وعشاق المنطق لا يسوغ لها أن تكون قواعد لسياسة الأمم ولا قرارات لمجالس الوزراء .

إذا كان نوابنا مختصين في طلب المجلس النيابي أو غير مختصين فإن ذلك لا يمنع من أنهم نواب الأمة ولسانها قد كرروا ما قاله الرأي العام قبل ذلك . وإن محكة الرأي العام لأسلم ذوقاً من تلك المحكة التي تقف عند القشر وتترك اللب وتجعل للشكل تأثيراً في الموضوع . على أن مجلس الشورى مختص بنص القانون .

أما مسألة استحقاق الأمة للمجلس النيابي فتلك فكرة اخترعها الانكليز في الهند من زمن بعيد، ثم نقلوها إلى مصر بحكم الحرص على التقاليد السياسية في كسب الوقت وتحديد الأعصاب المنبهة . وتعليق الآمال بالوعود الطويلة التي لا يعلم إلا الله أو أن تحقيقها سرّ هذه الفكرة مع الأسف في نفوس كثير من الناس عندنا حتى رضينا بأن ندخل معهم في مناقشتها ونجعل أمة تاريخية لها قوانين اجتماعية كأمتنا محلاً للبحث فيما إذا كانت هي أمة حقيقية بالمعنى الاجتماعي أم هي لفيف من الناس لا قانون لهم إلا الفوضى، ولا رابطة بينهم إلا تعدي بعضهم على بعض .

كل أمة — أو مجتمع من الناس متحدون في الجنس أو متقاربون ، متحدون في اللغة متحدون في المنافع لهم قوانين اجتماعية أي نظمات عائلية مماوية أو وضعية — حقيقة بالحكومة النيابية من غير بحث . لا تنفعهم إلا هي ، وتضرهم جداً حكومة الفرد أو الحكومة المطلقة التي لا يصح أن تفلح إلا في جماعة لم تربطهم أربطة قومية، ولا نظمات اجتماعية . بذلك يقول « مبنسر » بذلك قال من قبله أغلب علماء الاجتماع والسياسة مما لا يدع محلاً لنا أن نأتي في القرن العشرين ونجادل في كفاءة الأمم تبعاً للأهواء السياسية .

إن وزارتنا لأرشد من أن تعرض شرفها لذلك الخطر خطر الأعذار التي لا يقبلها العلم ولا يقبلها الرأي العام . وكأننا بها تكذب رأي المتطيرين بتنصيبها ، وتحقق ثقة الأمة بها ، فتعيل إلى رضی الأمة كما هو الواجب عليها لها ، لا أن تمحو ذاتها وتنفى في إرادة السلطتين ، فما لهذا أذخرنا وزراءنا الأفاضل ، ولكن ليحققوا آمال الرأي العام .

- ٨ -

إذا فات الأمة أن تسائل الحكومة أي الوزارة في مجلس النواب مما بين يديها من التصرف في الشؤون العامة لا يفوتها أن تحاسبها بلسان الجرائد على ما فرطت في حق من حقوق الأمة وتاجتها بحرمتها عليها إلى التقرب من الحكم الدستوري كلما بعدت في أعمالها عن سننه المعقول.

وإن وزارتنا قد سمحت من قبل تنصيبها بالوزارة المستولة، وبقيت تمني بها الأمة على أنها سلم يرقى به المصري إلى حكم نفسه بنفسه. فلما أخذت مقاليد الحكم استبشر الرأي العام بها خيراً لما لأشخاصها من الجاذبية في قلوب الناس. فقام وزير منهم إلا أنه أصدقاء كثير من بعضهم أقرانه في المدرسة، وبعضهم زملاؤه في العمل، والبعض الآخر يعد منهم القريب والصهر والمجاور والصاحب. لأنهم كما ذكرنا من صميم الأمة ومن خيرة أبنائها. لم يكن اعتماد الرأي العام على هذه الوزارة سبباً على أن نظام الحكومة الأوتوقراطية قد تبدل إلى غيره، ولكن الاعتماد كل الاعتماد إنما كان على أشخاص الوزراء واستقلالهم في الرأي وشهرتهم بالعلم وتقانيهم في الوطنية التي كانت تظهر على أقوالهم وأعمالهم قبل تولي الوزارة. ولا شك في أن هذه الصفات هي ضمانات كبرى للأمة وإن ثقة الأمة بهم على هذا النحو كان من شأنها أن تسلمح الوزراء ليعملوا خيرها بنسبة ما هم عليه من العلم والاستقلال. صار من المتعين تلقاء هذه الثقة وبعد ذلك التعاضد من جانب الأمة أن تحاسب الوزارة على أعمالها مدة الشهرين الفائتين من يوم تنصيبها.

تلك مدة قليلة لا تتمكن الوزارة فيها عادة في البلاد الأخرى من تطبيق خططها السياسية المرسومة على الأعمال اليومية. ولكن وزارتنا بحمد الله ليس لها شغل بالسياسة الخارجية وليست كذلك مشغولة بهذا الطرف من السياسة الداخلية حتى تقضي فيه الوزارة في البلاد

(١) نمر بالعدد ٥٦٣ من الجريدة في ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة في شهرين »

الدستورية شرطاً من وقتها وتصرف فيه جزءاً من جهدها لا يستهان به . أريد بذلك الطرف سياسة الوزارة لحزبها وتقويته في المجلس وفي الرأي العام حتى تضمن البقاء وقتاً كافياً لنشر مبادئها وخدمة أمتها على مذهبها . كل هذه المشاغل حطها عن وزارتنا نظامنا العتيق وظروف الحالة السياسية عندنا . فلم يبق لوزارتنا ما تشغل به إلا أن يقوم كل وزير بتصريف الأمور في ديوانه تصريفاً ميكانيكياً - كما يقال - حسب نصوص القوانين وقواعد العدالة . وهذا الواجب ليس صعباً على أحد بل هو في كثير من البلاد الأخرى متروك غالباً لوكيل النظارة ، أو أي مدير من مديري الأقاليم ، وأما من الجهة السياسية أي سياسة القطر الداخلية فليس على الوزارة المصرية إلا أن تعمل بمبدأين اثنين . أحدهما : أن تحقق المبادئ الدستورية بالوقوف بين الأمة وبين السلطتين لتعجب أغراضهما المطلقة عن الوصول إلى الأمة التي لا تزال إلى اليوم غرضاً للحكم المطلق ينال منها كثيراً مما يشاء . تغضب الوزارة للتعدي على الحرية الشخصية وتأنف من أن تكون عوناً على الأفكار الدستورية تسعى في إقامتها ، وتستقيل من منصبها كلما رأت أن الحكومة العالية لا تعمل بمشورتها فيما يتعلق بالحرص على المبادئ الدستورية . أما الأمر الثاني : فهو أن تشغل الوزارة بوضع الطرائق التي تنشر العلم في الأمة ، وتنمي الثروة فيها ، وتحقق الأمن والطمأنينة لكل ساكن في البلد ، وتدفع عنها أذى الآفات المالية والمفاسد الأخلاقية والأمراض الاجتماعية .

لئن قيل أن الوزارة في الحكومة المطلقة هي عون الملك والمنفذة لأرادته قلنا ولكن الوزراء هم جزء من الأمة المحكومة وبعض من أبنائها ولن يكون الابن عوناً على أبيه ، فما الوزارة بهذا النظر الآفد من قيود الحكم الشخصي ، وأن الأمر بتشكيل وزارتنا الأولى في زمن اسماعيل يفيد صراحة أن الغرض من تشكيلها أن يحكم الأمير مع وزرائه لا مستقلاً بالحكم ولا متأثراً بالرأي اتباعاً لسنن التمدن الحديث . ونحن لم نقرر لوزارتنا واجبات لا يطاق حملها ، بل هي الواجبات التي يتحدث وزراؤنا أنفسهم بها ، ولم تخرج تلك الواجبات في الواقع عن العمل لتحقيق المبدأين المتقدمين .

فهل قام وزراؤنا بتحقيقهما في فترة الشهرين ، أم أن أعمال الحكومة في هذه المدة دلت على نقيص ذلك ؟ فنجب جداً أن لا ننشر عن الوزارة إلا ما يزيد ثقة الأمة بها لتكون عند

الحكومة العالية عظيمة الجاه محترمة الرأي نافذة الكلمة . نحب جداً أن لا نضعف ثقة الأمة بالوزراء لكيلا يتهموا هم أيضاً بنكران الجميل ، وتكون هذه التهمة محلة لهم بعض الشيء من الواجبات المتعلقة في أعناقهم لخدمة الأمة . نود بكل شيء أن يكون وزراؤنا مظهرًا للاستقلال في الرأي وحب الحق والعدل وشدة الاقتناع بأرائهم الى درجة أن لا ينزلوا عنها مهما كانت النتائج لأن ظهورهم بهذا المظهر هو العنوان الواضح والدليل القاطع على أن المصري متصف بصفات الحكم التي ينكرها علينا أولو المصلحة في أن نبقى بعيدين عن حكم أنفسنا بأنفسنا ، نحب ذلك كله ولكن إيقاف الأمة كل يوم على تصرف الحكومة ونتائج هذا التصرف هو من أخص واجباتنا . فاذا ذكرنا عن عمل الوزارة ضعفاً فاعلمنا ذكره واجباً في ذكره ولكن نكتبه قياماً بالواجب وتنبيهاً على الخطأ !

نذكر للقرءاء تصرف الوزارة فيما يتعلق بواجبها الاول من الميل بالحكومة في العمل الى المبادئ الدستورية وما ظهر من تقيض ذلك في حادثة السيد البكري ، والتعدي على حرية الناس في الاحتفالات ، وفي الميزانية ، ولوائح التعليم ، والأمر العالي الصادر بتأليف محكمة مخصوصة في طور سيناء حتى يبين للوزارة نفسها ، انها خير لها أن تبرّ بوعودها للأمة ، وتحقق آمالها ، فيها من أن تحافظ على بقائها في منصبها .

غضب سمو الخديو على سماحة السيد توفيق البكري في حفلة نقل الكسوة فأوجعه بالكلام الذي يحط من المقام ، ويؤلم من النفس على مسمع الوزارة وبقية العلماء والدوات . وبعد انقضاء الحفلة لم يظهر من الوزارة أي تأثير بما لحق هذا السيد الكبير ذا المقام الرفيع . بل الذي نحيي الينا إنها صدقت بنوع ما على ما جرى له ، ولم يجد السيد نصيراً له أو نصيراً للحق والحرية الشخصية ولا لمركره العالي بصفته ممثلاً لمعنى عظيم من معاني الحكم ورئاسا من الرؤساء الذين كان لمركرهم الحن والعقد في أكبر الأمور خطارة ، لم يجد السيد له نصيراً إلا إياه البقاء في منصب سبب له مثل تلك الالهانة فرفع استعفاءه للجناب العالي ولكنه امترده بعد أن استرضى بالضرورة . فلو أن الوزارة تقوم بواجبها الاول لسوّت الأمر على طريقة أفضل من هذه الطريقة . ولم نعلم الى الآن أن أحد الوزراء اعتذر للسيد البكري بعذرٍ ما عن سكوته على الحرية الشخصية وهو أحد حراسها .

ثم جرى بعد ذلك ما تناقلته الجرائد من إقفال القهاري في بعض الاحتفالات ومضايقة الناس في حريتهم في غير الحدود القانونية فلم تعمل الوزارة شيئاً فاذاً لم تكن هي المعتدية على الحرية فعلى الأقل هي المسئولة عن هذا التعدي . ولو أن الوزارة قامت بواجبها الأول لما حصل من ذلك شيء .

أصدر مجلس النظائر قانوناً بتأليف محكمة مخصوصة في طور سيناء من غير أن يأخذ رأي مجلس شورى القوانين . ووزراءنا وهم علماء في القانون ويدعون أنهم محبوبون للدستور لم يكن منهم إلا التصديق على ذلك القانون الذي لم يكن من أمره إلا أن قدمته نظارة الحرية للمجلس (لجنة تحضير القوانين) فوقعوا عليه . هذا القانون هو استثناء من القانون العام . هو تقييد نص من نصوص القانون العام . وعندنا أنه لا يجوز إصدار قانون إلا بعد أن يمر بمجلس شورى القوانين . فما بال هذا القانون الجديد لا يوضع تحت نظر المجلس كغيره . لا عذر إلا أن وزارتنا هي أيضاً تستهين بالامة، وتستهين بشوراهها، بل هي تستهين بالمبادئ الدستورية التي تقول بأنها تحب أن تقترب منها وتمشى عليها، وتريد أن تثبت للأمة ذلك بالعمل بأن تحضر مجلس شورى القوانين دلالة على احترامها له ولآرائه . فلماذا هي لا تحترمه في حقوقه . ولماذا لا تحترم هذا الدستور الناقص الذي منه قوتها وعليه اتكأها في جميع أعمالها ؟ حدثني أحد العقلاء في أمر الوزارة ، فقال : كيف تظن أن وزارتنا لا مبدأ لها إلا الإرضاء على أني قد اكتشفت لها مبدأ مستقيماً مطرداً في جميع أعمالها ؟ قلت هات لي ما استنتجت . قال إني أرى من أعمال الوزارة أنها تسير فيها على مبدأ الإبهام . صحت فraise محدثي فإن الذي يرى دخول الوزارة كل جلسة في مجلس الشورى وأوبتها منه ، ثم يرى أنها تغفل حقه وتصدر القوانين من غير أن تأخذ رأيه فيها وهي تعلم حق العلم إنها في ذلك متجاوزة حدودها يقول أن مذهب الوزارة هو حقيقة مذهب الإبهام والتعمية ، لا مذهب الصراحة المستقيم .

- ٩ -

تفضل النظر بالحضور في جلسات مجلس الشورى^(١) لا يمكن أعضاء المجلس من سؤال كل منهم عما يقع في نظارته من الحوادث وما ينقص المجلس من العلم بتصرف الحكومة في المسائل العمومية . ولكن ليحجروا أعضاء مجلس الشورى الى موافقة الحكومة على كل ما تنوي وما تفعل، أعني ليسحروا النواب ببراكزهم وبلاغتهم، وليقفوا على أميالهم ومناقشتهم للوصول الى نتيجة ربما كانت مفيدة للحكومة الاوتوقراطية ولكنها مضرّة جداً بالامة .

ننتزع هذه الفكرة من الخلف الواقع بين أقوال النظر وأعمالهم فإنهم يتركوننا نفهم أن حضورهم مجلس الشورى معناه شدة احترامهم له مجلس وآرائه ويصرّحون بذلك في مناقشتهم مع النواب . ولكنهم في مجلس النظر يصادرون ذلك المجلس المحترم في حقوقه إذ أصدرت الوزارات قانون المحكمة المخصوصة في طور سينما من غير أن تأخذ رأيه ؟

لم يقف أمر هذه الوزارة الدستورية عند هذا الحد بل تخطته الى سواه من نظائره بما يفهمنا صراحة أن مبدأ الوزارة قتل فكرة الشورى في البلد . مبدأ تجري عليه جرياً مطرداً حتى يخيل أنه هو قاعدة أعمالها . بل يخيل للذي لا يعرف أشخاص الوزراء ولم يشرب الثقة بهم من قبل مثلنا . يخيل له أن الوزارة إنما ألفت لتخلق فكرة الدستور في مهدها وتحدّر أعصاب الرأي العام المتوترة بما لها من الصلة به والتأثير فيه .

قرّر مجلس شورى القوانين بأن لوائح التعليم هي من اللوائح التي يجب عرضها عليه وبلغ قراره للحكومة فانظر ماذا عملت الوزارة الوطنية المسؤولة ؟ ، عوضاً عن أنها تحترم رغبة المجلس بل تحترم رغبات الامة في شخصه ، وبدلاً من أن تفكر بأن تربية أبناء الامة يجب أن يؤخذ فيها رأي الامة . بدل ذلك كله جرت على مبدأ المطرد مبدأ الإبهام وصرف المجلس عن التشدد في الحق فأرسلت اليه بأنه غير محق في طلب تلك اللوائح . ولكن الحكومة تعرض

(١) نشر بالعدد ٥٦٤ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان «الوزارة في شهرين»

عليه اللوائح مؤقتاً مع حفظ الحق في أنها صاحبة السلطة المطلقة في عرضها عليه أو عدم عرضها مرة أخرى . ضحك على المجلس وعلى الأمة ١١ وبيان أن الوزارة تريد مؤقتاً أن تجاري الرأي العام حتى تسكن حركته ثم ترجع المياه الى مجاريها فلا تعرض على المجلس لوائح التعليم حتى لا يكون من قرارات مجلس الشورى فيها ما يقف أمام مبدأ الانكليز من القضاء على التعليم النافع في نظارة المعارف . أعطت الوزارة هذا المسكن الوقتي لتستفيد من نتيجته، ثم ترجع الى الخطة الأولى فتقاطع المجلس ولا تحضر جلسة من جلساته بعد ١١

طلب مجلس الشورى أن يبين الاحتياطي في الميزانية وان لا يصرف منه شيء إلا باطلاع المجلس عليه لأن التصرف من هذا النوع هو جزء من الميزانية فقبلت الوزارة ذلك ولعلها وعدت به، ولكنها قد نقضت وعدها ولم تحترم رأي مجلس الشورى، فتصرفت في أكثر من مليونين بقرار من مجلس النظار بعد تصديق مجلس الشورى على الميزانية، وبعد اعتقاده أن الحكومة لن تفعل إلا ما وعدت به . وغاية ما اتخذت الحكومة من الذرائع لستر هذا التصرف غير القانوني والمجحف بحقوق الأمة من الرقابة على أموالها، إنها لم تبلغ هذا القرار مع غيره من القرارات الأخرى للجرائد — سياسة حكيمه ١١

لا أحب أن أصف عمل الحكومة هذا بوصف خاص، بل أترك للرأي العام أن يصفه هو ويقدر وزارتنا المحبوبة حق قدرها .

قرر مجلس الشورى أن ما يتفق على السودان من الخزينة المصرية يجب أن يحسب ديناً على السودان . وتعل فوائده عليه، ويدين كل ذلك في الميزانية . وكل الذي نعرفه عن هذا القرار أن الوزارة لم تتبع فيه رغبات المجلس، ولم تحسب فوائده على المبالغ التي ترسل الى السودان .

بماذا نصف هذا العمل أيضاً ؟ ؟

طلب مجلس الشورى من الحكومة أن تشترك الأمة معها في العمل اهتراكاً فعلياً حقيقياً لا اسمياً كما هو الآن في هيئتنا النيابية . وعضد المجلس في ذلك الطلب الرأي العام ولم يبق ولا أحد من المصريين، أصحاب المصالح في مصر إلا وعضد مجلس الشورى في ذلك الطلب، صحت الوزارة كثيراً في أن تحقق هذا الطالب عربوناً على اخلاصها لسلطتين معاً،

وبرهاناً لها على قدرتها فلم تقلح . فلما ان قرره المجلس وبعث به للوزارة ماذا صنعت ؟
 ها نحن أولاء ننتظر كل يوم جواب الوزارة فإذا الوزارة لا تحير جواباً . الآن الوزراء
 مقتنعون بأن الأمة المصرية الذين هم أبناؤها لا تستحق نعمة الدستور ؟ كلا ، بل لأن
 الوزارة في حيرة بين الأمة التي تطلب الدستور وبين السلطتين اللتين لا تريدان الدستور .
 إنها تكسب وقتاً — على ما نظن — وتبصر في الجواب حتى يأتي موعد انعقاد الجمعية
 العمومية فتدخل المسألة في أعمال العام المقبل .

يبين من هذه الحوادث العملية التي ذكرناها ونحن واثقون من صحتها والوزراء واثقون
 منها أيضاً لأنها رسمية تقررت بين أيديهم . يبين منها أن وزارتنا تضحي مبدأ الحرية
 الشخصية لإرضاء للسلطة الشرعية . وتضحي المالية والتعليم لإرضاء للسلطة الفعلية . وتضحي
 فكرة الدستور لإرضاء للسلطتين معاً . فإذا تضحي الوزارة لإرضاء للأمة ؟

الى هذا الحد نقف . ونترك الآن تفصيل تصرف الوزارة في أمر المديرين والموظفين
 وما إذا كان تصرفها في ذلك أيضاً منطبقاً على ما ترضاه ذمم الوزراء الطاهرة ، وما يقدرونه
 مع نفع الأمة وطريق هذا النفع . وننتظر من الوزارة أن تعتبر نفسها من الأمة كما رجت
 فيها الأمة . وإن ما كان من إرضاء السلطتين على حساب الأمة خطأ هي راجعة عنه في
 مستقبل أعمالها ، لتعيد ثقة الرأي العام بها ، وتحقق آماله فيها . وعندها الفرصة سانحة لهذه
 الثقة وهي العمل على إجابة طلب مجلس شورى القوانين الذي لم تجبه إلى الآن وهو منح الدستور .
 فأما إن كان غرض الوزراء من ذلك الخطأ السابق المطرد هو أن يبقوا في مناصبهم لمجرد
 البقاء فيها واستدراار نعمة السلطتين عليهم ، فما لذلك ادخرتهم الأمة . ولكنها ادخرتهم
 وهم من خيرة أبنائها ليكون منهم مثل شريف باشا الذي استقال حتى لا يتخلى عن السودان .
 ادخرتهم الأمة ليقفوا في وجه السلطة لا ليكونوا أعواناً لها على قومهم . فان كانوا يطلبون
 من مراكم المجد الصحيح ، فما المجد إلا أن ينصروا الحق ، ويرضوا الأمة وأنهم إن شاء الله
 لفاعلون .

- ١٠ -

يتناقل الناس عن بعض الوزراء أحاديث ويروون عنهم أخبار حركات وحوادث ترى كلها الى الرغبة في التضييق على الحركة الوطنية وحصر الأفكار الدستورية في دائرة يسهل عليهم مراقبتها عن قرب.

ليس ذلك ما نعهده في رجال وزارتنا من « الليبير اليسم » المتناهي، وترك كل امرئ يكتب ويخطب حيث شاء ومتى شاء ما دام أن ما يدعوا اليه من المقاصد ليس محرماً شرعاً ولا قانوناً وما دام أنه لا يخرج في أعماله عن حدود القانون العام.

حسب الوزراء اخلاصاً للسلطة انهم يتعدون رغباتها فيما ولوا عليه من الاعمال. ولم يولهم أحد مقاليد ضمائر الناس ولا أزمة أسنتهم. ولا يمكن أن تطلب اليهم السلطة أن يديروا أدمغة الكتّاب ولا مقاصد الخطباء الى حيث تريد.

يقول المتصلون بهم أن ما يظهر على الوزراء من معاكسة الحركة الدستورية ليس ناشئاً عن وحي يصدر لهم من السلطة، ولكنهم يشفقون من جراء هذه الحركة على مصالح الوطن الذين هم خدامه الأمناء. لا نظن أمثال هذه الأعذار إلا ضرباً من ضروب التعمية، فإن حركة الأمة الى الدستور دليل على حياتها. وسكونها الى الحكومة الشخصية دليل على موتها وعدم احساسها بالوجود وتأثرها بالحوادث. واني أجل رؤساءنا عن أن يريدوا لآمتهم التي أخرجتهم وربتهم وأهلتهم الى هذه المراكز التي هم فيها يأمرؤن فنطيع وينهون فنزدجر، نجل رؤساءنا عن أن يظنوا أن الحركة الدستورية إذا سير فيها بتوسع ربما أضرت بمقدار الحرية الشخصية التي تتمتع بها الأمة الآن اعتماداً على أخبار الصيف الماضي التي كانت تأتينا بوجوب التضييق على حرية الصحافة... الى آخر ما يريد الاستعماريون من مظاهر استعباد الأمم.

(١) نمر بالعدد ٥٦٥ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٩ بنوان « الوزارة أيضاً »

كلاً انه لا خوف على الأمة من الرغبة في تحرير نفسها ، بل الأمر على النقيض من ذلك ، وكل حركة من جانب الأمة نحو استتباع كمالها الخاص سعد و سلام عليها في حريتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً كما قال بحق « ما كفافيل » :

« من البعيد أن تكون رغبة الأمة في تحرير نفسها مضرّة بها في حريتها . لأن هذه »
 « الرغبة إنما تتولد عن الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد . فإذا اتفق أنها تصل في طريقها »
 « فإن الخطب العلنية تصلح خطأها في الفكرة وأنه يكفي أن يقوم رجل طيب فيبين لها »
 « بخطاباته أنها ضالة حتى ترجع الى الصواب » .

فليطب وزراؤنا نفساً ويطمئنوا قلباً على مصلحة أمتهم فإن مصلحتها لا تزال في أيديهم
 وإنهم أولى الناس بأن يكونوا أئمتها الى الدستور وهدايتها الى السعادة فليثبوا بها الى
 مصاف جيرانها الذين سعدوا بنعمة الدستور فإن أمتنا مهما كانت جاهلة — كما يقولون —
 تفهم ما ينفعها وما يضرها متى أرشدها الى ذلك وزراؤنا الذين هم من خيرة أبنائها والذين
 كانوا حازنين لثقتها فقد قال بحق سيسرون :

« مهما كانت الأمة في أعماق الجهل فهي قابلة لفهم الحقيقة وراجعة إيمانها بسهولة إذا
 كشف لها الغطاء عن الحقيقة ، رجل أهل لثقتها » .

وإن رجال وزارتنا لديهم فرصة يحوزون بها ثقة الأمة تماماً وهي أن يحيبوا طلب
 الدستور الذي قدّمه لهم مجلس شورى القوانين فيصبحوا بذلك هداة الأمة وخدامها الامناء
 كما كانت تعهد فيهم من قبل . فهل هم لذلك يعملون ؟

الطريقة المعقولة العادية في تأليف الوزارات^(١) هي أن يسمى أولاً رئيس الوزارة فيضع خطة سيره فإذا قبلت هذه الخطة أخذ في انتخاب زملائه الوزراء فيذهب إلى أحدهم يعرض عليه محفظة إحدى النظارات ويعرض عليه كذلك خطة السير فإذا قبل خطة السير سأل الرئيس عن بقية الوزراء فإذا وجدهم جميعاً من مشربه ومن أهل ثقته بحيث يمكنه أن يكون متضامناً مع كلٍّ منهم في العمل قبل الوزارة وإذا وجد في الأسماء المعروضة اسم وزير لا يظن أنه يتفق معه أو لا يظنه يدين بمبادئه اعتذر عن قبول النظارة المعروضة عليه . وقتئذ يقع الرئيس في حيرة الترحيح بين إستبقاء هذا الناظر المعتذر وقبول شروطه وبين أن يقبل عذره ليستبق الناظر الآخر غير المقبول في نظر المعتذر . وهكذا يمر الرئيس على من ينتخبهم لتأليف الوزارة على هذه الطريقة فتى رضي الجميع بالخطة التي رسمها الرئيس كما هي ، أو بعد تعديل اشترط الوزراء ادخاله فيها . ومتى رضي الوزراء بعضهم عن بعض — متى تم ذلك تألفت الوزارة المتضامنة بمعناها السياسي والعرفي .

نعلم هذا ونعلم كيف تألفت هذه الوزارة الحالية فهل هي جرت على هذه الطريقة في تأليفها ؟ نحن على يقين من أن تعيين النظار في مراكزهم كان محض تعيين كما يعين الموظفون المعروفة اختصاصات وظائفهم في القانون كالقضاة والمديرين وغيرهم . على أن وظائف النظار حتى في حكومتنا هي من الوجهة السياسية ليس لها قانون ، بل قانون السياسة الوزارية هو ذلك البرنامج الذي أشرنا إليه . فإذا كنّا متحققين من أن هذا البرنامج لم يوجد أي لم يضعه عطوفة الرئيس ولم يعرضه على زملائه قبل قبولهم ، ومتحققين من أن القانون يستحيل أن يلحظ الخطة السياسية للوزارة فيجعلها ضمن مواده ، إذا كنّا متحققين من ذلك كله وجب علينا مع الأسف أن نصرّح بأن وزراءنا قبلوا مراكزهم ليشغلوا في السياسة على غير قانون .

(١) نشر بالعدد ٥٩٩ من الجريدة في ١ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان: « وزراءنا كيف يشغلون »

وهل هم بعد أن جمعتهم الصدفة، ومن غير أن يرضى بعضهم عن بعض قد اجتمعوا بالقصد ووضعوا خطة مكتوبة اتفقوا عليها ليسير كل منهم في نظارته على ما يطابق تلك الخطة العامة من جميع الوجوه حتى إذا تعذر عليه تنفيذها تخلى عن منصبه، ذلك لم يكن أيضاً. إذن على العقل أن يحكم بأن كل ناظر في نظارته لا يلحظ في أعماله تصرف زميله في النظارة الأخرى. وليس من الممكن أن الصدفة التي جمعتهم يمكنها أن تسيّر أعمال كل منهم على القواعد والمرامي التي تسيّر أعمال الآخر. لأن الصدفة ليست عقداً ولا قانوناً وحسبها أنها الصدفة.

لا ننكر أن سياسة البلد تتمشى على قاعدة مرسومة معروفة هي قاعدة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية، فكل مسألة من المسائل يقضى فيها باتفاقهما معاً من غير مداخلة الوزارة، ولئن تداخلت فانما يكون تداخلها كما يتداخل الرجل الواسطة بين اثنين، لا أنها تمضي الأمر وتحتمل مسؤوليته بالمعنى الكامل لاحتمال المسؤولية، وإن الوزراء حين قبلوا الوزارة ملحوظ أنهم قبلوها طمحين بهذه السياسة الوفاقية راضين بأنها تكون هي خطة السير بين السلطتين، غير أن قاعدة الوفاق هذه أعم جداً من أن تعتبر خطة تفصيلية للوزارة تسيّر عليها في حياتها السياسية وتطبق عليها جميع الأعمال الداخلية في النظارات.

ولا ننكر أيضاً أننا في حكومة مطلقة السلطان فيها ما عضد الوزارة، وما اللتان اتفقتا على تنصيبها، وما اللتان يمكنهما إظهار عدم الثقة بها فتستقيل. بل هما اللتان تستطيعان إسقاطها. غير أننا مع هذا يجب أن نلاحظ أن في البلد رأياً عاماً تكفي قوته لتعضيد الوزارة في أعمالها كما تكفي لإظهار عدم ثقة الأمة بالوزارة عند الزوم. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن وزراءنا الحاليين هم من أخلص أبناء الأمة لمصلحتها، ويستحيل عليهم إذا — آلسوا من الأمة عدم الثقة بهم — أن يبقوا في دست الوزارة يوماً واحداً. هذا ما نلظنه بشهادة كل منهم بعد الحوادث الأخيرة وما نحن في هذا الظن الحسن بغالين.

إذا كان تأليف وزارتنا قد تم على النمط الذي شرحناه، وكانت أخلاق وزرائنا الشخصية على النهج الذي بيناه من اعتقادهم بأنهم يخدمون الأمة لا يخدمون الساعة. وإذا كانت

ظروف الحال قد اضطرتهم مكرهين بعض الشيء إلى رفض طلب الدستور . فهل يسمحون لنا أن نسألهم مع الاحترام كيف يشتغلون ؟

إن رفضهم للدستور مع شدة إخلاصهم للأمة لا ينفي عنهم التقصير في حقها . ولكنه يدل من جهة أخرى على أنهم يقيمون أنفسهم مقام نواب الأمة المسؤولين عن الأغلاط التي تقع في التشريع ، والهفوات التي ترتكب في التنفيذ ، فهل هم لذلك يعملون ؟ .

هل هم يوالون اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية فيدرسون المسائل التشريعية والتنفيذية جليها ودقيقها قبل أن يجتمعوا للتصديق عليها في المجلس الرسمي ، أم هم يتناقشون فيها حين انعقاد المجلس الذي لا يلبث إلا ساعة من النهار ويصدق فيه على كثير من المشروعات التي تبعث بها إليه النظارات كل يوم . وهل كل ناظر منهم يوزع على زملائه صورة المشروع الذي ينوي تقديمه الى مجلس النظار ويناقشهم فيها منفردين ومجتمعين حتى تنضج فكرته بالبحث فيتمحص فيه وجه الحق والمنفعة ، ويألف مع بقية المنظمات الحكومية في النظارات الأخرى ؟ وهل هم يدرسون كل مشروع من المشاريع القانونية قبل إرساله الى مجلس الشورى .

هل هم يعملون كل ذلك أم يكون الواقع هو ما نخشاه من أن كثيراً من قرارات مجلس النظار يمر بها عليهم في نظارتهم فيختمها كل منهم كأنها قد سبقت فيها المناقشة وقر عليها بينهم الرأي السابق . أو أن كل نظارة تشرع كيف شاءت وترسل بمشروعها الى المجلس ومتى حضروا فإياها إلا كلمة أو كلمتان ، ثم تكون المجاملة بين الزملاء بعضهم مع بعض ، أو مجاملتهم لإرادة السلطة الشرعية ، أو إجماع السلطة الفعلية تكون هذه المجاملة كافية لاقناع ضمائرهم بأن المشروع هو نص العدل ، وعنوان المنفعة ، فيصدقون عليه من غير بحث ولا تغليب ؟ .

إن وزراءنا هم أدق الناس علماً بما إذا كانوا يتعبون حقيقة ويصلون الليل بالنهار للاقتناع بوجود المنفعة في كل مشروع أو ما إذا كانوا يتركون ذلك لإرادة السلطة أو محض الصدفة . وإن الأمة تحب كثيراً — وهم أبناؤها — أن تقتنع أنهم يتعبون لمصلحتها فلا يعملون ولا يجاملون .

حقيقة أن وزراء مخلصين يحملون مسؤولية رفض الدستور لا يسعهم إلا أن يضعوا أنفسهم من الأمة موضع النواب الحقيقيين . فهل وزراءنا على ذلك يعملون ؟

النظام السياسي

— ١ —

لسنا مع الذين يعلقون أهمية كبرى على تكثير عدد الموظفين المصريين وتقليل عدد الموظفين من الأجانب^(١). بل نرى أن هذا الأمر لا يأتي إلا في الدرجة الثانية من مطلب أعلى من ذلك بكثير وهو السلطة الأهلية. ونعني بها سلطة الحكومة المحلية سلطة الوزارة، فإنه في الواقع إذا كان للوزارة سلطة حقيقية فعلية كانت الحكومة أهلية صرفة مهما كثر عدد الأجانب الموظفين فيها لأن سلطتهم تكون وقتئذ مستمدة منها ويكونون مسؤولين أمامها عما يفعلون.

غير أن من ينظر إلى حركة الأعمال في الحكومة لا يلبث أن يقتنع بالحس بأن الرؤساء المصريين رغمًا عما لهم بالقانون من الحقوق وما عليهم من الواجبات — ليس لهم من الأولى إلا مظهرها وليس عليهم مسؤولية عن الثانية إلا أمام من لا يعرف الواقع — وذلك الواقع أن هذه الحكومة في الحقيقة هي حكومتان إحداهما رسمية اسمية وهي الحكومة الوطنية، والأخرى ورائها مدبرة عاملة غير مسؤولة قانوناً وإن كانت مسؤولة عملاً في كثير من الأحيان وهي حكومة الاحتلال. وليس يوجد لهذه الحالة الفعلية سند مكتوب تستمد منه مشروعيتها إلا ما كان في تقارير اللورد كرومر من هذا المعنى. وأظهر عبارة قلها في هذا السبيل هي أن الموظف الانكليزي في أية مصلحة من المصالح يجب أن يكون له الرأي الأعلى فيها ولو كان مرؤوساً — فأما قوانين البلاد فكل ما فيها أن الوزارة هي صاحبة الحق التنفيذي بل التشريعي أيضاً مع الأمير، وأنها بذلك المسؤولة الوحيدة عن كل سوء في إدارة البلاد على اختلاف صورها. وأن الأوامر العالية الصادرة بتعيين المستشارين لا تعطى حقاً من حقوق الإدارة، ولا أمراً من أمور التنفيذ، بل كل حقهم هو الإرشاد أو النصيحة أو الشورى. وقد ساروا على ذلك بادئ الأمر ونظن أن أغلب مذكراتهم أو أوامرهم المتعلقة

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جناب السير دن غورست — الوزارة المسؤولة —

بالمسائل المهمة لا يزال نصيبها الى الآن لابساً ثوب التحفظ في الالفاظ قابلاً للتوفيق بين اختصاصهم القانوني وبين سلطتهم الفعلية كما كان يصنع السير غورست إذ كان مستشاراً للداخلية فإنه كان دائماً يعبر في مذكراته بالتعبير الذي يفهم منه صريحاً ان سلطته فاصرة على مجرد ابداء الرأي — وعلى كل حال فإن هذا النفوذ قد كبر تدريجاً حتى حجب ما عداه من النفوذ القانوني أو أباده . وتنزل هذا النوع من الاستئثار بالسلطة من الحكومة العالية الى أطرافها الدنيا في جميع الادارات الوطنية . فلمدير مفتش قد يستأثر بالسلطة الفعلية دونه وان كان تعيين المفتش هو للمراقبة لا للعمل .

كانت الوزارة المصرية من عهد تأليفها في مدة الخديو الأسبق متأثرة دائماً بميل الخديو إلا في أحوال استثنائية محضة كانت تتغلب على رأيه شيئاً قليلاً حتى جاء الاحتلال الانكليزي ، فوقمت الوزارة بين عاملين يتنازعان التسلط عليها . لا نقول سلطة الخديو وسلطة الأمة كما هو الحال في البلاد المتعدنة ، بل سلطة الخديو وسلطة الاحتلال — لأن الأمة كانت معتبرة لدى الطرفين كمية عاطلة ، لا يفكر أحدهما في سلطتها بل هي نفسها ما كانت تفكر تماماً في أنها هي بالطبيعة صاحبة الحق الواقع عليه النزاع .

ومن البديهي أن الوزارة التي شأنها ذلك تكون مضطرة لبقاء استقلالها أن تعتمد على إحدى السلطتين عند اختلافهما — وهذا القول ليس نظرياً محضاً ، بل قام عليه الدليل من العمل . فإن وزارة رياض باشا الأخيرة قلت الثقة بها من عابدين لأسباب غير معروفة تماماً ولم ترد ان يعضدها الاحتلال فاستقالت . ولو أرادت أن يعضدها لبقيت كما كان العكس في وزارة فخري باشا . ثم اعتدت التنازع بين السلطتين الشرعية والفعلية فانقسم الناس شعباً وفريقاً ومن جراء هذه الحال التي يغلب فيها تجاوز الحد من الفريقين انتهت الوزارة بأن يكون عضدها الاحتلال . ولا ندري أكانت مكرهة في ذلك أم مختارة . كما لا ندري ماذا الذي يكون قد أكرهها على التسليم بحقها . وما الذي كان يمنع الأمة من تعضيد كل وزارة في الاستقلال المفيد بالسعي في ذلك لدى السلطتين ؟ إلا أنه مهما يكن من سبب اتكائها على الاحتلال فإن ذلك قد أفضى بالتدرج السريع الى تلك الحال التي وصفناها في صدر هذا المقال .

ونجيم عن ذلك أضرار شتى — منها — سوء ظن الأمة بمقاصد الاحتلال وكان هذا من الأسباب الكبرى للقلق الذي أظهرته الأمة بمناسبة الحوادث ونسب الى التعصب الديني تارةً وسوء الفهم في تقدير أعمال الاحتلال تارةً أخرى — ومنها — الجفاء الحاصل بين الأمة وبين الحكومة ومظاهر هذا الجفاء جلية في كل عمل مما فيه معاً سواء كان ذلك في الجمعية العمومية أو في شورى القوانين ، بل في أصغر الأشياء كما يوجد في ضبط الوقائع الجنائية

من أن الناس يضلون التحقيق دائماً بفكرة أن الحكومة خصم. وكما يوجد في القرعة العسكرية الخ. ولا يشك أحد في أن هذا مفسد على الحكومة عملها، مفسد على الأمة خلقها، وفي ذلك الضرر المبين. نعم أن كل من يحب الأمة وبقائها وتقديرها يجب لها أن تعتقد دائماً أنها شيء، وأن الحكومة شيء آخر، إلا أنه يجب كذلك أن تكون الاثنان صاحبتين لخصمين متحابتين لا متباغضتين، وأن كانتا دائماً منفصلتي الشخصيتين — ومنها أن الحكم من الانكليز لا يمكنهم فهم مقاصد الناس ولا معرفة طبائعهم وأخلاقهم، كما لا يمكن للعامة أن يأمنوا اليهم فلا يستطيعون بذلك أن يقوموا بما يريدون من الخدمات. ومنها أن تجريد أي رئيس من السلطة وجعل مرؤوسه مسلطاً عليه ميت لعواطف المصري مفقد الحرية العمل فيه، بل مبيد للانتفاع منه، مناقض لتأهيله للحكم.

وقبل ان نأتي الى المطلوب يجب أن لا نفعل بيان فكرة أساسية للوضع لا مندوحة عن إيرادها.

من مبادئ الاحتلال المتفق عليها عند الانكليز، والتي صرحوا ويصرحون بها كل حين أن الغرض منه تأهيل مصر لحكم نفسها بنفسها وتقوية أمتها وحكومتها حتى لا يطمع فيها طامع ليأمن الانكليز على مصالحهم فيها وطريقهم الى الهند. وهم بذلك يقولون أن الاحتلال مسؤول عن الادارة المصرية ولا تتحقق المسؤولية الا بالسلطة ولا تكون السلطة الا بالمداخلة في الأعمال المصرية — على أنه من المعلوم أيضاً أن المداخلة عن قرب على هذه الصورة التي وصفا في الشؤون المصرية كلية وجزئية من شأنها أن تقف عقبة كؤوداً في سبيل حرية العمل التي لا يمكن بدونها تمرين المصري على الحكم وتعويده الاستقلال في الرأي وهذان هما الحبران الأساسيان للحكم الذاتي. وعلى ذلك يبين بادىء الأمر أن التأهيل للحكم الذاتي والمسؤولية عن الادارة المصرية أمران لا يجتمعان ولا يمكن التوفيق بينهما. وإنا لا نرى مطلقاً شيئاً من التناقض الحقيقي بين هذين المقصدين لأن الذي يريد بناء البيت بناءً متيناً، ويرى شيئاً من الصعوبة أو الإبطاء في نقل الأحجار الكبيرة اليه لا يسوغ له في سبيل الحصول على سرعة اتمامه أن يطحن تلك الأحجار فيحيلها الى رمل يسهل نقله. لأنه بعد ذلك لا يمكنه أن يبني بناءً متيناً بتلك الأحجار المطحونة. ومثل هذا الباني مثل الاحتلال الذي يستسهل امانة طائفة الحكم في المصريين في سبيل اصلاح بلادهم وتأهيلهم للحكم الذاتي. لأنه متى أصلح مصر أي أصلح أرضها وحالها الاقتصادي والمالي والحربي

والتفت الى أشخاص يساهم المصالح لم يجد بعد أحداً الا غير الاكفاء المدربين الذين تجردوا بعمله عن الصلاحية للاستقلال .

نقول أنه لا تناقض بين تحقيق المقصدين متى قصر الاحتلال سلطته في الادارة المصرية على الاشراف دون العمل بالذات مباشرة . وما لنا ومحاولة التوفيق بين مقصدين قد اعتبرهما اللورد كرومر متوافقين غير متناقضين ، وان العمل بهما معاً لا يكلف الاحتلال شيئاً من العناء . فانه قبل استقالته أراد أن يترك للوزراء حرية في العمل ليكونوا مسؤولين عن الادارة ، وابتدأ فعلاً بتنفيذ هذا المبدأ بأن أدخل في الوزارة رجلاً معروفاً بالقدره على العمل ومعدة المعارضة في الحق معروفاً بالحرية في ابداء الرأي معضداً من الأمة وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية . وقال في تقريره أنه جعل هذا الاختيار تجربة لا إعطاء المصريين حرية العمل في ادارة بلادهم .

ولولا أن هذا التصريح وهو ترك الادارة المصرية على مسئولية الوزارة المصرية يوافق أيضاً كل الموافقة مصلحة الاحتلال الانكليزي لما صرح به اللورد كرومر .

على هذا لا تكون الأمة مبالغة في الطلب ولا متجاوزة حد الممكن ولا يكون طلبها يضر بالاحتلال إذا طلبت منه أن يترك للوزارة سلطتها القانونية ويجمعها هي صاحبة الحق في الأمر وعليها المسؤولية عن الواجب . فان لم ترض الوزارة تحمل مسؤولية الادارة أو رأى الاحتلال فيها ضعفاً ، فان بلاداً في هذا الطول والعرض وكثرة العدد لا تعدم أفراداً عدد أصابع اليد يمكنهم تحمل المسؤولية خصوصاً بعد ربع قرن من الاحتلال الانكليزي . بذلك تدفع الأضرار التي أشرنا إليها وتحقق وجوه المصلحة للطرفين ، أي لطرف الاحتلال في أن يكسب صداقة المصريين ويقوم بالواجب عليه نحو ما رسمه لنفسه من الخطة التي قدمناها ، ولطرف هذه الأمة من نيل حقها الطبيعي في أن يقوم أبناؤها بخدمة ويؤهلون إلى حكمها حكماً دستورياً — ولنا أمل في السير غورست أن يحقق هذه الطريقة الجديدة المفيدة التي بدأ فيها سلفه حتى يصبح الوزير هو الوزير والمستشار هو المستشار . ولنا في الموظفين كلمة أخرى الى غد .

- ٢ -

يختلف الناس كثيراً في تقدير الحرية التي يجب أن تكون للموظفين المصريين^(١) ولكن الذين يقولون بوجوب تحديد هذه الحرية لا يراعون في قولهم مصلحة الأمة، بل يحكون هذا الحكم بناءً على وقائع شخصية كانت لهم مع مهندس المركز أو الباشمهندس أو المدير . فيكتبون العرائض إلى الوكالة البريطانية أو الجهة المختصة يطلبون فيها تعيين رجل انكليزي ليقم العدل الذي خذله الوطني على رأيهم . فإذا سألتهم أحق ما يزعمون من أن الوطني حقه أن تغلّ يده عن التصرف ، قال بعضهم تلك طريقة مدح نتقدم بها إلى الحكام الانكليز لنستحضر إصغاءهم لما نقول ونستفز همّهم لا مضاء ما نطالب ولم نقل إلا فارغاً من القول إن لم ينفع لا يضر - وذلك مظهر من طبائع الاستبداد - ولئن سألت البعض الآخر ليقولن - إذا خلوا إليك - إن حكمانا كثير منهم الذي يظلم أو الذي ليس كفؤاً لعمله ، فلا يقوى على مراجعة زميله الانكليزي ، أو رئيسه الخاطئ خطأ مقصوداً أو غير مقصود . يقولون ذلك وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا القول - إلا في عرائضهم - خشية أن يرموا بعدم الوطنية أو خشية أن يكون ما يقولونه من هذا النوع مضرّاً بسمعة المصري ولكن مصلحتهم عندهم فوق كل مصلحة - وذلك أيضاً مظهر من طبائع الاستبداد - وعسى أولئك أن يكون منهم الذين أشار إليهم الاورد كرومر في تقريره في عرض قوله إن المصري عقيم النظر غير منتج - ومهما أصاب القائلون بكفاءة موظفينا ومهما أخطأ مخالفوهم في الرأي فانا لا ننكر حقيقة مرّة هي أن في موظفينا عيوباً كثيرة راجعاً أغلبها إلى الأخلاق أكثر من انتسابها إلى عدم الكفاءة العلمية . وتلك العيوب لها علل بعضها قديم وبعضها حديث كلها قابلة للشفاء وتبعتها واقعة على الحكومة القديمة وعلى الحكومة الحديثة نبيينها حتى يظهر علاجها وهو المطلب الذي نطلبه اليوم .

مذهب التوظيف القديم - الحكومات الاستبدادية الظالمة التي هي أسوأ أنواع الحكومات تتميز عادةً عن غيرها بمذهب التوظيف أو بعبارة أخرى بالشروط اللازمة توفرها في الفرد ليكون حاكماً .

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الجريدة في ٢٦ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جناب

السير الدن غورست - حرية العمل للموظفين -

في تلك الحكومات الاستبدادية يكون الحكم دائماً لمصلحة الحاكم الأكبر دون المحكومين فإن عدل ذلك الحاكم فلكي يعمر البلاد، وما عمّر البلاد إلا ليعجي الخراج الذي هو المال يتفقه على شهواته وعلى ذويه وعلى بطانته المقربين ثم على الجيش الذي يحفظ له ملكه وينتقم له من عدوه إذا غضب. وبالجملّة فإن كل ما يقصد من نظام الحكومة هو شخص الحاكم الأكبر فإذا نالت الأمة رخاء في المعيشة أو تقدماً في العلم والصناعة كان ذلك غير مقصود من جانبه بل جاء بطريق العرض إلا أن تكون الصناعة ونحوها مقصودة لتكمل له شهوة من شهوات المجد أو الزخرف — يتطرق ذلك عادةً من الحاكم الأكبر إلى من دونه من الحكام أو الموظفين. فانه إذا اصطفى فرداً أغدق عليه نعمة. ومنها أن يرفعه إلى أن يكون حاكماً. فالتوظيف على هذه الصورة مزية يخص بها الحاكم من يشاء من لهم عليه صلة رحم أو دالة بما يظهرون من شعار الأخلاص والعبودية لشخصه الكريم المقدس فتدخل الوظيفة في عداد الاقطاعات والالعامات من العروض والخلع السنية والوصائف والسراري والدواب والالعام.

كما أن الحكومة العامة ما كانت إلا لمصلحة الحاكم الأكبر أو الملك، كذلك الوظيفة ما كانت إلا لمصلحة الموظف لا يراعي في أدائها كفاءة ولا ذمة ولا مصلحة للمحكومين بل يخدم بها لذاته ومطامعه — وكما أنه لا يشترط في الحاكم الأكبر غير الوراثة ودوام القوة، كذلك لا يشترط في الموظف إلا اتصاله هو أو أباه بالسلطان ودوام حيازته لرضاه. لذلك كان يرغب جميع الناس في التقرب من الحاكم الأكبر المطلق التصرف ليكونوا حكاماً يبتزّون أموال المحكومين بالباطل. فتأصل حب الاستخدام في الأفراد وتراهموا عليه وعدوه من أكبر موارد الرزق وضربوا فيه الأمثال المحفوظة إلى اليوم إذ يقولون «المنصب روح» و«إن فائك الميري أتمرغ في ترابه». وصار غير الموظف لا يحترم في قومه مهما علت منكاته وقدر على رزقه.

لا يغلو الذي يقول إن الرشوة في هذه الحكومات التي كانت منها حكومة مصر هي شعار الموظفين. حتى إن من الناس من لا يستحي أن يقول إلى الآن مفتخراً بأبيه. كان أبي مدير أقليم كذا أو ناظر قلم قضايا الأقليم فكان يدخل لحضرته بما شاء الله من الهدايا النفيسة والخليل المسومة والالعام ليقوم للناس بالعدل !!

نتج عن هذا المذهب في التوظيف طبائع تحدو بالمحكومين إلى أن لا يفهموا إلا بصعوبة أن الحاكم يصح أن يقوم بالعدل من غير مقابل فطمع فيه طالب العدل وطالب الظلم على السواء ولا يزال بعض الناس من الطبقة القديمة يودون لو يجدون سبيلاً لأن يبذلوا بأموالهم

الى الحكم لينعموهم وقت الشدة . كما أن بعض العائلات لا تزال تنزل باللائمة على أحد أفرادها إذا ظهر استقلاله برأيه وأدى ذلك الاستقلال الى استقالته بدلاً من أن يحمده على حسن خلقه، ويشكروه على جميل صنعه . فتج عن هذا المذهب القديم أيضاً خنوع الناس لإرادة الحاكم من غير تعقل، وظهرت هذه المفسدة الى الآن في نفوس بعض الموظفين الذين هم في غنى عن الارتزاق من الوظيفة ، ولكنهم مع ذلك متى نزلت اليهم إرادة رئيسهم سجدت نفوسهم لها وخافوا أن يناقشوها وقاموا بتنفيذها ولو كان في تنفيذها البلاء . وبالجملة فإن هذا المذهب المشوه مذهب التوظيف القديم قد أورث طباع الموظفين جزءاً كبيراً من الأمراض الأخلاقية التي ذكرناها .

المذهب الجديد — ونعني به المذهب الذي سارت عليه الحكومة المصرية من يوم أن وضع للتوظيف فيها نظام مكتوب يشترط الكفاءة ويحمل لها التعيين الأول في نيل الوظائف فتحول الحكم من أن يكون لمصلحة الحاكم فقط الى أن يكون لمصلحة الحاكم ولمصلحة المحكوم معاً .

نعم ان خير الحكومات هي ما لا يكون فيها للحاكم مصلحة من الحكم مطلقاً . وان كل خير الحكم ومصلحته راجع بجميع أجزائه الى المحكومين من غير أن يكون للحكام أو الموظفين أدنى منفعة منها . ففي مثل هذه الحكومات يتقلب التوظيف من كونه مزية (كما في الحكومات الاستبدادية الى أن يكون واجباً أو فرضاً على كل شخص كفاء له وقادر عليه . وفي التشريع الاسلامي شيء من ذلك .

ولكن حكومتنا لم تصل الى هذه الدرجة من الرقي لأنها لا تزال الى اليوم في عداد الحكومات الاستبدادية . وكل ما جرى فيها من حيث التوظيف ان وضع له قانون كما ذكرنا وظهرت آثاره في الوظائف وفي الأفراد . آثار تجعلنا نحكم بأن التوظيف فيها لمصلحة الحاكم والمحكومين . كما أن حكومتها العالية يبين من سيرها إنها لمصلحة الاثنين معاً إذ لم ينفرد الحاكم أو السلطان بكل نتائج النظام دون المحكومين . ولقد يصدق الذي يقول أنها متى سارت بهذا السير وجب أن تنتقل الى مصاف الحكومات الدستورية العادلة . — غير أن هذا القانون قانون الاستخدام لم يكذباً في معالجة الأمراض التي أورثها القانون القديم غير المكتوب حتى افترقت السلطتان القابضتان على الحكومة بأراء الناس الذين لم تكن تتكون فيهم بعد قوة الرأي . وحصل شقاق داخلي خفي غير ظاهر بين الحكومتين اللتين عرفناها أمس : الحكومة الرسمية والحكومة الفعلية : فال موظف الذي تعرضه الحكومة الرسمية لا تقبله الأخرى وبالعكس . — فتتج عن ذلك أن الموظفين اختار كل منهم الانتماء الى

السلطة التي يظن أنها تجميه من الأخرى وتبقى له وظيفته وتكفل له الترقى منها الى ما فوقها . ومن طبيعة هذه المنافسة انها تؤدي بكل طرف من الطرفين أن لا يشترط في الموظف أكثر من اخلاصه اليه . فراجت صوق المخادعين والمتملقين لسلكا السلطتين وتقرّوا منهما فنال كثير منهم بهذه الطريقة وظائف لو روعيت فيها الكفاءة لعادوا منها بصفقة المغبون . وولدت هذه الطائفة أو أنمت في بقية الموظفين روح الاعتماد على التمليق وارضاء الرؤساء بالحق أو الباطل ، بل لا يخفى أن نقول أن بعض كبار الموظفين كان يأتي غير الأدب والشهامة ليرضي المفتش أو الرئيس أو ليرضي السلطة الرسمية . وإن القارىء لا يزال يذكر الى الآن أمثلة على صحة هذا القول لا نعرض بذكرها مطلقاً .

انتهت هذه الحال التعيسة باستقلال السلطة الفعلية بأمر الموظفين وكثر المفتشون من الشبان الانكليز في النظارات جميعها فلم نستقد من تجربة شبانهم شيئاً كبيراً . تجاوز هؤلاء المفتشون حدود التفتيش الى الدخول في العمل بالذات فضربوا على أيدي الرؤساء الوطنيين على أن هؤلاء المفتشين لا يستطيعون القرار في الأرياف ليمشروا الأعمال ، ولو استطاعوا ذلك لما قدروا لعدم تجربتهم وعدم معرفتهم عادات البلاد وأخلاق الأهالي ولاستكبارهم غالباً أن يرجعوا الى الحق متى رأوه لأن العناد من عيوب الشباب ، فأصبح المدير مثلاً مسؤولاً عن الأمن العام في مديريته وهو لا يجراً أن يعمل عملاً إلاّ بإرادة المفتش غير المسؤول عن شيء — نتج عن ذلك انصراف الاكفاء من شباننا عن الخدمة وانصراف الموظفين الاكفاء عن التفكير في المصلحة العمومية ، وأخذ كل موظف يفكر قبل كل شيء في درء المسؤولية عن نفسه في كل ما ينقله المفتش الى المستشار . وبذلك أصبحت الحكومة حين يعوزها مدير أو موظف كبير تتلفت ذات اليمين وذات الشمال وتشكو قلة الموظفين ، وليس لها أن تشكو بعد ربع قرن من النظام والتنظيم وهذا مرض من أمراض المذهب الحديث للاستخدام .

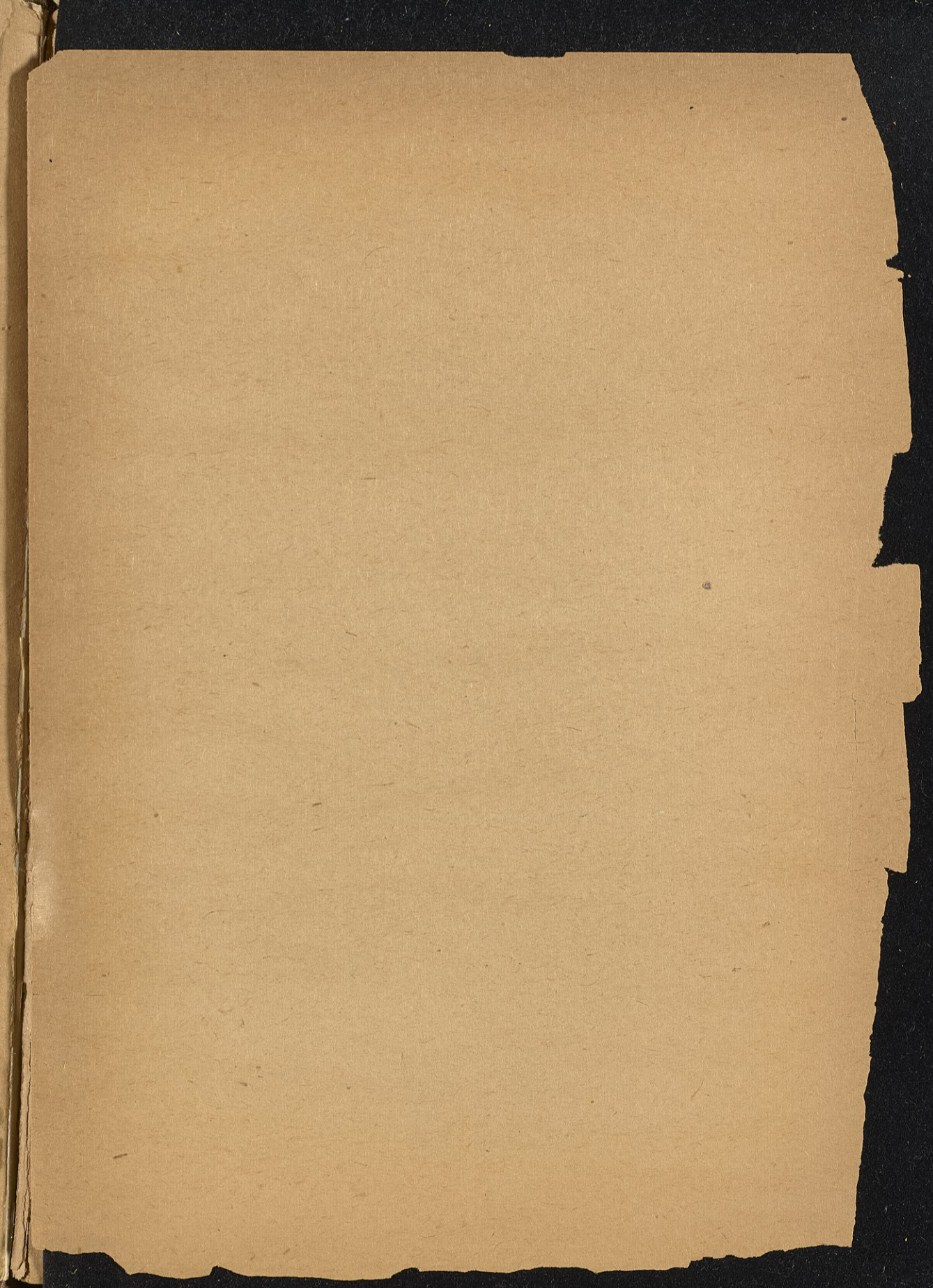
زيد عدد الموظفين من الانكليز في كثير من الوظائف . وهذا الأمر كما قلنا لا يجب أن يؤلم العقلاء من المصريين إذا كان من يؤتى بهم من الموظفين يصلحون ليكونوا لنا أساتذة نأخذ عنهم العلم والحكم والعدل والاعتدال مثل السير سكوت والسير مونكريف والكيلونل روس والسير جارستن وأضرابهم من العلماء والحكام — ولكن كثر الخطأ في اختيار الموظفين من الانكليز كما كثر الخطأ في اختيار كثير من الموظفين المصريين . فإن من القضاة الانكليز ومن المفتشين ومن الموظفين في المعارف وغيرها من الشبان من لم يظهر له في عمله شيء من الكفاءة ، ولم يعلم زميله المصري شيئاً ، بل هو يتعلم منه ، ومن يدقق النظر قليلاً يعتقد صدق هذه القضية .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان هؤلاء الموظفين من الانكليز أخذ كل مرؤوس منهم يفتات على سلطة رئيسه بحكم الجنسية ، واتباعاً لسير الحكومة العالية . فانك تجد القاضي في أية محكمة يكون بينه وبين نظارة الحقانية رابطة تعلو رابطة رئيسه بها . وربما اضطر الرئيس ان ضعفت نفسه كما يضطر الزملاء الذين يكون فيهم هذا الضعف أن يتوصلوا بزميلهم لدى النظارة لقضاء ما يطلبون — وللتفريق في المعاملة بين القضاة من التأثير السيء في أخلاقهم واستقلالهم ما لا يخفى ، وقد حصل هذا التأثير بالفعل . وهذا أيضاً مرض من أمراض هذا المذهب الحديث .

تلك هي بعض العلل القديمة والحديثة ، وتبعة كل علة على الحكومة التي سببتها ، ولكن هذه العلل التي سببت عيوب الموظفين عندنا هي كما ذكرنا كلها قابلة لشفاء وشفافؤها هو ما تطلبه الأمة من جناب السير غورمت عميد الاحتلال .

ثبت بما ذكرنا أن هذه العلل سببها الاستبداد في المذهبين ، وان كان أحدهما ألطف من الآخر . فشفافؤها ينحصر في استئصال علتها أي في حرية العمل . ان الحرية في العمل هي المربية الوحيدة للأخلاق الفاضلة عند المستعد . هي الملزمة للنفس أن تأتي العدل طائعة لا مكرهة . هي التي تؤهل الى الحكم الذاتي — لا يزيد بذلك أن نقول : اتركوا الموظفين المصريين يفعلون ما يريدون . بل نقول كما أن الوزير يجب أن يكون هو الوزير ، والمستشار هو المستشار ، يجب كذلك أن يكون الرئيس هو الرئيس ، والمرؤوس هو المرؤوس ، والمدير هو المدير ، والمفتش هو المفتش . كل ذلك بشرط انتقاء الأكفاء من الطرفين — ولقد يسرنا أ ، نقول في هذا المقام أن نظارة الداخلية كانت أول نظارة فكرت في استعمال هذا الدواء الناجح خففت المراقبة جداً عن بعض المديرين من الأذكياء . ولا نعلم أن نظارة الحقانية قد كفت عن طريقتهما في جمع القضاة الانكليز من المحاكم دون رؤسائهم للنظر في بعض المصالح . على أنها أولى النظارات بملاحظة حرية القضاة والتفادي من عمل ما عساه أن يجرح شعورهم وان تصرف الداخلية ليجعلنا نرجو أن جناب المعتمد الجديد يجعل للتوظيف مذهباً أحدث من الجديد ، وهو الحرية في العمل ، والثقة بالعامل ، لأنهما أساس الحكومة الصالحة .





فهرس

- ٣ — مقدمة الكتاب
- ٧ — ١ : خطب سياسية واجتماعية : حالتنا السياسية . الرأي العام والجرائد .
النظمات . حالتنا الاجتماعية . الحالة الاقتصادية
- ٢٥ — ٢ : ما نحن فيه . سياسة الوفاق . نظرية الحكومة الشخصية . ماذا يجب علينا .
علاقة مصر بالدستور العثماني
- ٣٩ — ٣ : مقاومة الحكومة لطلب الدستور . التعدي على الحرية الشخصية . خلاصة
الموضوع
- ٥٧ — الخديو : حديث الجناب العالي مع مندوب الطاق . حديث الجناب العالي مع المستر
ديسي . سفر الجناب العالي الى لندن . تسكين الحركة الوطنية . احمد شوقي بك
الشاعر
- ٦٩ — لورد كرومر أمام التاريخ . أعمال السياسة . نتيجة تلك السياسة . خواطر وآراء :
نتيجة تلك السياسة . المسألة لا المعاندة . وداع اللورد كرومر . حفلة توديع
اللورد كرومر . خطبة الكونت ساريون . خطبة لورد كرومر بالفرنسية . خطبة
مصطفى فهمي باشا . خطبة لورد كرومر بالانكليزية . تقرير لورد كرومر :
الجامعة الإسلامية . تقرير لورد كرومر : التعصب الديني . الانكليز في مصر .
انتقاد كتاب مصر الحديثة تأليف لورد كرومر

- ١١٣ — الحكم الذاتي : في سبيل الحكم الذاتي . الحكم الذاتي والتعليم الآن . الحكم الذاتي : طرائقه . الحكم الذاتي : التعليم العام قاعدته
- ١٢١ — الاستقلال : نحن والاستقلال روضوا أنفسكم على الاستقلال
- ١٣٧ — سياسة الوفاق : الغرض من سياسة الوفاق . نتائج سياسة الوفاق . نتائج سياسة الخلاف . نتائج ما بين السياستين . أنصار السلطتين . العام الثاني لسياسة الوفاق . حديث السير إلدن غورست . ذكرى السياسة
- ١٦١ — تطاحن المبادئ : حالتنا السياسية . الحق الصراح . ما للسياسة والعلم . ماذا يجب . الخفاء بين الأمة والحكومة . الفرق بيننا وبين الغرب . عودٌ على بدء : مذهبنا ومذهبهم . الجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية . حالتنا السياسية والاجتماعية . شركة الجريدة وحزب الأمة
- ١٩٣ — المجالس النيابية : مجلس التشريع الدولي . المجالس النيابية : مطالب الأمة من مساعدة سير غورست والسلطة التشريعية . تعديل طريقة الانتخاب . مجلس شورى الحكومة . توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة . مجالس المديريات : نصاب الانتخاب . مدة الانتخاب . اختصاصات مجلس المديرية . مجلس شورى القوانين . مسألة اليوم . الرأي العام في مسألة اليوم . أول ديسمبر . الجمعية العمومية . الأمة والحكومة والجمعية العمومية
- ٢٣٧ — الوزارة : علينا وعلى الوزارة . أين نحن الآن من الدستور . الحركة الدستورية في مصر . مسؤولية الوزارة . حوالى الوزارة أيضاً . وزراؤنا كيف يشتغلون
- ٢٦٩ — النظام السياسي : مطالب الأمة : جناب سير الدون غورست . الوزارة المسؤولة . حرية العمل للموظفين

DATE DUE

SEP 23 2002

MTA

AUG 28 2002

DAYLORD

PRINTED IN U.S.A

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0038545438

962
L977

06833675

962.L977
C1

06833675

BOUND

NOV 26 1957

